

# أفارقة وعرب في مهب الريح

حلمى شعراوى













# أفارقة وعرب

## في مهب الريح

حلمي شعراوي





اسم الكتاب: أفارقة وعرب فى مهب الريح  
تأليف: حلمى شعراوى  
إعداد فنى: ناهد عفيفى  
مركز البحوث العربية والأفريقية – ١٠/٨ ش متحف المنيل- منيل الروضة  
القاهرة - ت/ف: ٣٦٢٠٥١١  
البريد الإلكتروني: [arc@ie-eg.com](mailto:arc@ie-eg.com)  
الموقع على الإنترنت: **Website: aarcegypt.org**  
جرافيك للغلاف: إسلام حنفى  
مراجعة لغوية: علاء فاروق  
الطبعة الأولى: ٢٠٠٤  
الناشر: دار الأمين  
رقم الإيداع: 20867 / 2004  
الترقيم الدولى : I.S.B.N : 977-279-426-8



## المحتويات

تصدير .....	٧
<b>القسم الأول - العرب وأفريقيا وجهاً لوجه</b> .....	٩
* العلاقات العربية الأفريقية من التحرير للعولمة .....	١١
* العرب وأفريقيا والحركة في دول الجوار .....	٢١
* "طريق .... الخط العربى" في الصحراء الأفريقية .....	٢٩
* العرب، ومبادرات التنمية لأفريقيا .....	٣٣
حوارات أفريقية عربية	
حوار الثقافات العربية الأفريقية ... في الرباط .....	٣٩
حوارات كيب تاون و"عزلة الشمال العربى الأفريقى" .....	٤١
حوارات داكار عن الثقافة العربية .....	٤٤
حوارات ياوندى وقلقل الخرطوم .....	٤٧
حوارات أديس أبابا: المتقف والصراع الدموى .....	٥٠
<b>القسم الثانى - العرب وأفريقيا فى عالم متغير</b> .....	٥٥
* العرب..... فى "بورتو اليجرى" .....	٥٧
* "تعريب" مناهضة العولمة .....	٦١
* من بورتو اليجرى إلى مومباى .....	٦٥
* العرب والاتجاه جنوباً .....	٦٩
* قضية العراق... نموذجاً .....	٧٣
أفريقيا وقضايا الصراع العربى الإسرائيلى	
التحولات الاسرائيلية.. فى أفريقيا .....	٧٦
خبرات أفريقية... لفلسطين .....	٨٢
من انتفاضة سويتو.. إلى انتفاضة الأقصى .....	٨٥
أدبيات الانتفاضة .....	٨٨



٩٣	القسم الثالث - أمريكانيات .....
٩٥	* أمريكا ليست مجرد قوة استعمارية .....
٩٩	* الإرهاب الأمريكي.. يلف أفريقيا .....
١٠٩	* شعوب الجنوب.. والمعركة الأمريكية.. فى جوهانسبرج .....
١١٣	* مناطق التجارة الحرة.. طريق التصفية السياسية.....
	بوش... وأفريقيا
١١٦	خريطة الطريق الأمريكية لأفريقيا .....
١١٩	بوش فى أفريقيا.....
١٢٣	رحلة الاحتواء الأمريكى لأفريقيا.....
١٢٩	* أمريكا وعسكرة أفريقيا .....
١٣٣	* الأغلبية الأفريقية.. ضد العدوان الأمريكى .....
١٣٧	* إمبريالية مستدامة.. أم "باندونج" جديدة؟! .....
١٤٣	* المسلم الطيب والمسلم الشرير: رؤية أمريكية.....
١٤٩	القسم الرابع - الوحدة الأفريقية .....
١٥١	* جديد. الاتحاد الأفريقى فى عصر العولمة والتكتلات .....
١٥٩	* الخبرة الأفريقية ومبادرات تطوير الجامعة العربية .....
١٦٩	* حل الصراعات... خارج المنظمات الإقليمية .....
١٧٣	* وحدة الأمن الأفريقى بين مازق الاستقرار.. وأزمات المياه .....
١٨٧	القسم الخامس - تفاعلات أفريقية .....
١٨٩	* عالم... ما بعد ديربان .....
١٩٥	* التجربة الأفريقية فى تداول السلطة .....
١٩٩	* رفض "عولمة" التنمية .....
٢٠٣	* فى مؤتمر أفريقى: "الإيدز" والفقر والثقافة .....
٢٠٩	* سيناريوهات الرعب .. فى كينيا .....
٢١٣	* القرن الأفريقى: القوة الإقليمية والدولة الشريرة.....
٢١٩	* الصومال: تجربة الدولة فى "اللدولة"..... !



- \* الصومال.. و"دول المنفى فى العالم العربى"؟ ..... ٢٢٣
- \* الثورة الجزائرية.. وماذا بقى؟ ..... ٢٢٩
- \* بريتوريا: بعد عشر سنوات من سقوط العنصرية ..... ٢٣٧
- \* حزام الكاكاو.. والصراع الدولى ..... ٢٤٣
- \* اللبنانيون..... كبش فداء للرأسمالية فى أفريقيا ..... ٢٤٧
- \* عرب وأفارقة- فى الصحراء الغربية ..... ٢٥٣

### القسم السادس- ملف السودان ..... ٢٥٧

#### الحل فى الجنوب

- خطة "السلام الملعوم" فى السودان ..... ٢٥٩
- سلام الجنرالات.. ومستقبل الاستقرار فى السودان ..... ٢٦٤
- السودان.. ونفق الاحتمالات ..... ٢٧٠
- جرنق فى الخرطوم.. الخروج من النفق ..... ٢٧٣
- السودان: بين فرنسيس دينق.. وعبد الله الكوييتي ..... ٢٧٦
- فرنسيس دينق... فى الطريق إلى الخرطوم ..... ٢٨٠
- الأزمة السودانية ... إلى أين؟ ..... ٢٨٣
- اتفاقيات نيفاشا: وحدة أم انفصال؟ ..... ٢٨٨
- فهمى هويدى.. رفقا بالسودان... ..... ٢٩٥
- أزمة دارفور
- أحداث دارفور ... وإعادة تكوين السودان ..... ٣٠٠
- تدويل المسألة السودانية ..... ٣٠٣
- الاتحاد الأفريقى .. ومناورة التدخل فى السودان ..... ٣٠٨
- قضايا أخرى
- هموم السياسة والاجتماع فى الخرطوم ..... ٣١١
- أزمة العروبة والأفريقية فى السودان ..... ٣١٥
- تكامل مصر والسودان أمام الأسئلة الصعبة..... ٣١٩

\* للمؤلف: ..... ٣٢٣







## تصدير

هذا الكتاب "أفارقة وعرب.. فى مهب الريح" يعتبر متابعة من الكاتب للإصدار السابق خلال عام ٢٠٠١ تحت عنوان له دلالاته وهو "أفريقيا.. فى نهاية قرن" وقصدت به التعريف بالواقع الأفريقى فى نهاية القرن العشرين فى ضوء أحداث سنواته الأخيرة.

أما هذا الكتاب، فيتابع بعض الأحداث الأفريقية فى مطلع القرن الواحد والعشرين، وفى الأعوام الثلاثة الأخيرة تحديداً.

وقد حاولت هنا أن أؤكد فكرة لى عن ضرورة توجه المواطن العربى إلى "عالم الجنوب" بأكبر جدية ممكنة، علنا نبني معه قوتنا فى مواجهة ظروف عالمية تمضى رياحها فى معظمها ضد شعوبنا، وفى حدود التخصيص، اتجهت لكشف البعد الأفريقى للعالم العربى ليتابع القارىء فى ضوءه كافة أبعاد الحضور العربى فى العالم. إن جزءاً كبيراً من العالم العربى، سكاناً ومساحة، يعيش على أرض القارة الأفريقية، ومن ثم رأيت أن الحدث العربى هو حدث أفريقى بالضرورة، والعكس صحيح أيضاً، وظروف العولمة نفسها تطرح ذلك علينا بشدة.

لذلك فإن التقسيمات التى تحملها فصول هذه المقالات إنما تريد أن تقود القارىء إلى أوسع معرفة بالواقع الأفريقى العربى، ولتوحي أن العناوين التى تحملها هذه الفصول إنما تشير إلى التفاعل لا التمييز بين واقع وآخر.

وقد كانت أحداث ٢٠٠٢-٢٠٠٤ معبرة عن هذا التشابك أكثر من أية فترة أخرى؛ حيث يشارك العرب والأفارقة، والعرب الأفارقة فى أحداث تمتد منذ مؤتمر ديربان د العنصرية فى العالم مروراً بجنوب السودان والقدس وبغداد.

لذلك فالمقالات هنا تعبر عن تفاعلات "اللحظة الأفريقية العربية" التى قد تشكل الزمن الآتى لفترة طويلة... زمن عولمة الحدث.. والمعلومة والخبر. وحين تجتمع هذه التفاعلات فى هذا الكتاب فلأنه يجمع متابعات ومقالات للمؤلف فى أكثر من صحيفة ومجلة فى عدد من الدول العربية. وأمل أن يدفع ذلك القارىء ببعض الإيضاح لظروف العواصف التى تهب على منطقتنا العربية والأفريقية.

حلمى شعراوى

القاهرة- ديسمبر ٢٠٠٤







**القسم الأول**

**العرب وأفريقيا وجهاً لوجه**





## العلاقات العربية الأفريقية\*

### من التحرير للعوامة

هل يجوز الآن إجراء تقسيمات في القارة الأفريقية علي أساس "العناصر" Races المكونة لها؟ وأن يتم ذلك ببساطة بشكل لا تاريخي Ahistoric للعنصر، أو تصور مثالي للهويات؟ وهل سنتحدث عن "عروبة" مصر أو ليبيا أو المغرب، وكأنها صفات مكتسبة مع "وفود" العنصر العربي، وباعتبار أنها كانت "أرضا بلا شعب" أو فضاء هشاً أمام الإمبراطوريات الوافدة؟ أم ترى ستصبح "العروبة" مقابل البانتوية والزنجية تارة، ومقابل الهوساوية والسواحيلية.. إلخ تارة أخرى؟ فإذا مضينا قدماً في هذا الطرح، تصبح العروبة Arabity مقابل الأفريقية Africanity دون أية تحديدات علمية وبهذا الشكل نخرج بسرعة من دائرة العلوم الاجتماعية إلى دائرة الأيديولوجيا الساذجة في عصر تولد الإيديولوجيات الوهمية الكبرى.

— ١ —

والمجال هنا لا يسمح بدراسة موسعة، كما أن الكاتب لا ينوي أن يتخذ موقفاً دفاعياً عن الجغرافيا أو التاريخ، بينما كارثة العوامة الإمبريالية ومنتوجها في القارة و "العالم العربي" لا تتيح متسعاً للهروب من الواقع إلى أنماط متعمدة من الماضي. ولكن التفكير العلمي قد يفيد هنا في مسعانا لفهم "التفاعلات" الاجتماعية الثقافية التاريخية، تلك التفاعلات "التي حكمها قوانين الجدل Dialectic والتناقض، في عصور الهجرات والإمبراطوريات حتى احتواها جميعاً منطق استقطاب النظام الرأسمالي للتحركات على

\* ورقة المؤلف في ندوة اليونسكو عن الحوار الثقافي العالمي - صنعاء - فبراير

.٢٠٠٤



مستوى عالمي، ومن ثم دخل من يسمون بالعرب والأفارقة مع العصر الكولونيالي كمنتج أولي للنظام الرأسمالي العالمي. وفي العصر الكولونيالي الخالص لا تنمو "هويات"، وإنما تشكلت "الهويات" وتبلورت مع مرحلة التحرر الوطني كما سنرى.

نقول إن مرحلة التداخل والتفاعل الديمغرافي بالهجرات أو التثاقف عبر تكوين الإمبراطوريات التاريخية (التي كانت أكثر احتراما للشعوب من الإمبراطورية الإمبريالية الحاكمة حاليا)، في تلك المرحلة شهد العالم بعد الإمبراطورية الرومانية تكون الإمبراطورية العربية الإسلامية والتي لم يلعب فيها "العنصر العربي" بالمعنى العنصري إلا دورا محدودا لفترة وجيزة، وإنما لعبت فيها الثقافة الإسلامية - العربية محمولة من قبل عناصر متنوعة (المشرق - المغرب - جنوب أوروبا) الدور الأساسي الذي جعل الشعوب المختلفة في شمال القارة وأنحاء مختلفة منها تتبنى هذه الثقافة السياسية والاجتماعية معا. وأدت اعتبارات المكون التاريخي على أرض مصر والمغرب مثلا أن تكون هي بصفاتها القارية "مراكز لانتشار" بالمعنى الأنثروبولوجي، أو حتى إذا شئنا تسميتها "التوسع" بالمعنى السياسي، وهذه الخاصية نفسها هي التي أدت إلى تحديد القبول وعدمه عند حدود الصحراء وأجزاء من الساحل الشرقي في أفريقيا، والأندلس في أوروبا وفارس في آسيا.. إلخ، وبقدر قوة التفاعل المحلي وأساسه التاريخي أو الجغرافي اعتبرت مصر نفسها "عربا"، وبدرجة أقل في المغرب، وانتفتت العروبة في أسبانيا وإيران وتكونت إمبراطوريات مالي والسنغالي، ودول المدن City State في كينيا وممباسا.. ولم يؤد التوسع الإمبراطوري الإسلامي - العربي - إلى نفي مجتمعات أو اختفاء لغات في غرب أو شرق القارة كما حدث على يد الإمبراطوريات الكولونيالية بعد ذلك. ويسجل أجايي A. Ajayi، وبازل ديفيدسون B. Davidson وأجوت Agot وغيرهم الكثير عن مرحلة التفاعل هذه وعن التشكيل الإمبراطوري عند الهوسا والفولانية والماندنغ والأمهارة أو الحبش Abysenyinn ممن لم يستطيعوا بدورهم تدمير اليوروبا أو الموسي أو الصوماليين.. إلخ ولا يستطيع أحد من مدرسة "كيسب تاون" أو غيرها أن ينكر منتج تكوين هذه الإمبراطوريات التاريخية "جميعا" في أمرين: أشكال الاستغلال والاسترقاق الطبقي والاجتماعي عموما وغياب مقولة الأفريقانية Africanity في مثل هذه الأوضاع من جهة مثلما غابت العروبة Arabit في ظل "الإسلامية" الثقافية من جهة أخرى. والذي ساد هو ما قدمت به هذه الشعوب

نفسها لبضعة قرون في مقاومة الاستعمار بشكل تقليدي وتنوع بين القول: شعب مصر والقبائل والقبائل والسواحلية.. في شبه وحدات منعزلة تعيش ثقافتها المحلية، عربية أو سواحلية أو فولانية.. إلخ وحيث كان يمكن أن تتولد من الممالك والإمبراطوريات فيما قبل الكولونيالية صيغ الدولة الحديثة مثلما تولدت إمبراطورياتها مع الإمبراطورية الإسلامية العربية، وكان الجميع يعيش فترة إرهاصات معاصرة في جنينيتها فترة الدولة الأوربية الحديثة نفسها، إلا أنها انكسرت "جميعاً" أمام الغزوة الرأسمالية الكولونيالية بما لم تكسر - بمثلها - خلال "التفاعل" العربي الأفريقي. ومن هنا نشأت ظروف جديدة لتشكيل جديد للهويات بدا مشوها في جزيئات من حكم الممالك في مصر أو البايات في المغرب، كما بدا مفتتاً في أنحاء من غرب وشرق القارة. ولا بد أن نذكر هنا أن معاناة مصر والمغرب مثلاً من "الاستعمار العثماني" سابقة على معاناة بقية القارة من التمدد الرأسمالي، وبدأت المواطنة هي العثمانية حتى مشارف مالي وزيمبابوي بما ليس له أية صلة بالعروبة، بينما كانت "الجهادية" لفترة طويلة هي إدارة التفاعل في المغرب وغرب أفريقيا وإن على أساس إسلامي أيضاً.

ولكي أختتم هذه النقطة بسرعة أنبه القارئ إلى أن مؤرخي مصر عادة لا يتحدثون أبداً عن "مصر" واحدة، وإنما عن "مصر الفرعونية" والقبطية، والمملوكية، والعثمانية حتى "الدولة الحديثة" ثم مصر "العربية" منذ الفترة الناصرية، وهذا لا يؤكد هوية أي مرحلة واحدة منها وإنما يؤكد ديناميكية مسألة الهوية نفسها أو قل يضعها موضع التساؤل العلمي الجدلي طول الوقت. قد نسجل هنا أن بعض عناصر "التثبيت" تكتسب بعض الأهمية الخاصة ولا ينكر أثرها في حركة المستقبل حتى ولو لم ترتبط بوعي الهوية. وهنا لا بد أن نذكر عمق حضور اللغة العربية وتراثها في مناطق الشمال، ولكننا لا بد أن نذكر عمق دور "علماء الإسلام" و "العلم الإسلامي" وليس العربي الذي دفع إلى الكتابة الوطنية بالحرف العربي تشبهاً بالإسلام لا بالعروبة، وهو ما جعل الصلة والتفاعلات قائمة بقوة بين منطقة وأخرى بالقارة وفق عمق التحرك في هذا الاتجاه من عدمه، ولذا أندهش ممن ينكرون مع الأنثروبولوجيين الكولونيين قيمة هذا التراث في تكوين "وعي معين" بالهوية الأفريقية الإسلامية أو حتى العربية (القبائل - الهوسا..) في فترة معينة حتى لو لم يكن ذلك على وفاق تام (أو على مقاس) أيديولوجيو الهويات الجديدة!



إذا انطلقنا منهجيا بهذا الشكل الجدلي الصحيح، نستطيع أن ننتقل لمرحلة أساسية من مراحل تكوين الهويات الحديثة — وأقول مراحل وليس حالات أو ثوابت — تظهر فيها تمثيلات جديدة وفق جدل جديد فرضته المراحل الاستعمارية (الكولونيالية) ثم الإمبريالية. وللإختصار نقفز إلى مرحلة حركات الجامعة العربية Pan Arabism والجامعة الأفريقية Pan African وهي التي تساوقت Coincident مع كافة حركات الجامعة، الإسلامية، الطورانية، السلافية، وحتى الآرية (الألمانية والنازية. إلخ).. لكن علينا قبل ذلك أن نتساءل عما ورثته شعوب منطقتنا العربية الأفريقية قبل انطلاق حركاتها الجامعة Pan Movements أي من فترة الاحتواء الكولونيالي وتشكل النظام الرأسمالي العالمي. ففي هذه الفترة الكولونيالية التي امتدت بين قرنين وثلاثة قرون على الأقل تم توصيل الأيديولوجيا الكولونيالية القائمة على "النفي من التاريخ" وليس فقط نفي الوحدات الاجتماعية الكبرى (ونراجع كابراي ورودني في هذا الموضوع) W. Rodney - A. Cabral كما تم نفي الوحدات اللغوية الكبرى نفسها مع تعدد الأنثروبولوجيين الكولونيين (مراجعة كويس براه K. Prah ومن هذا "المنفى" الذي كاد يصبح اختياريا بعد أن كان إجباريا تماما (إيديولوجيا القبلية لأرشي ما فيجي) وأن نهوض حركة الجامعة الأفريقية أو العربية بدا عملية سياسية بالأساس أكثر من كونه تطورا اجتماعيا سياسيا. ولذا يبقى السؤال قائما عن "المضمون الشعبي" لحركات الجامعة ومدى توافقه "التلقائي" مع الحركة السياسية أو الاجتماعية ودور الوعي الجديد في إعادة التشكيل والتكوين. ذلك أن تأسيس الوعي أصبح "صناعة جديدة" لابد أن نحدد دور القاعدة والفاعلين فيها، وذلك لكي نحسم مسألة ما إذا كانت الأفريقانية Africani ty أو العربية هي نفسها حركة الجامعة Pan Movenent؟ ولأنه لا توجد "سياسة" Poilty بدون قاعدة اجتماعية وثقافية سياسية، فإنه لابد من تحديد هذه العناصر جيدا عند الحديث عن الأفريقانية Africanly وعن حركة الجامعة والحال كذلك أيضا بالنسبة للعرب والعروبة والعروبوية. عندئذ سنكتشف أن الأفريقانية Africanly حديثة العهد بالنسبة لحركة الجامعة الأفريقية وكذلك العروبوية والحركة العربية.

فحركة الجامعة الأفريقية ولدت في الدياسبورا، ولم يكن "الآخر" بالنسبة لها هو

الاستعمار مباشرة، وإنما "القاهر" ولذا سهل بروز تيارات متنوعة داخلها ليست لها صلة بالتححرر من الكولونيالية مباشرة، لا عند "جارفي" Garvey ولا "بلايدن" Blyden ولا عند زعماء الزنوجة Niegritnde والفرنكفونية.. لم يحدث ذلك إلا عندما تطور الموقف في موجة التححرر الوطني بعد الحرب الثانية، ورغم أن "ديبويس" Du Bois أو جيمس R James كانا الأوضح من قبل ضد الإمبريالية، فإنهما لم يكونا الأعلى صوتاً — حتى الآن للأسف بين جماعة الأفريقانية السوداء — وقد يكون ذلك أضعف مركزها بين شعوب القارة وآخر أفريقيتهما بشكل ملحوظ. وللصراحة نقول إن هذا العنصر من ضعف موقف الحركة الأفريقية المناهضة للاستعمار والإمبريالية في مراحل نشأتها أضعف من صلتها وشعبيتها على المستوى العربي أيضاً وهو المشحون مبكراً بالعداء للاستعمار.

على الجانب الآخر كانت حركة الجامعة العربية تتخلق عملياً أوائل القرن العشرين مثل الحركة الأفريقية وكان لها نفس ظروف النشأة على يد جماعات مسيحية مسيسة معادية "للاستعمار العثماني" واستبداده. ومثلما كانت الحركة الأفريقية أساساً في "الدياسبورا" فقد كانت الحركة العربية مشرقية من ناحية (لبنان وسوريا والعراق..) وكونها مسيحية في عالم "إسلامي" من ناحية أخرى، وافتقدت نقل القاهرة ومتفقيها في البداية من ناحية ثالثة، كما افتقدت "المغرب" التأثير الإسلامي ضد الفرنسيين الذين ركزوا اضطهادهم بنغمة "قهر المسلمين" وخاصة في الجزائر، توتراً من الوجود الإسلامي وخاصة من المغرب الأقصى في غرب أفريقيا. لذلك لم تكن حركة الجامعة العربية بدورها ذات شعبية كبيرة إلا عقب الحرب الثانية. ويشير تحليل معمق لهذه الأبعاد إلى أن "التحرر الوطني" يظل المركز الحاكم على انبعاث، وتدهور الحركتين، بل وعلاقتهما معاً في نفس الوقت.

وللاختصار نقول إن "الزخم السياسي" للحركتين هو الذي دفع بأدوار زعامتهما الكاريزمية في فترة "ما بعد الاستقلال"، لتصبح "الكونغو" قلب مسألة التححرر العربي الأفريقي (قبل تحرير عدن مثلاً — وأثناء تحرير الجزائر..) كما ظلت قضية الاستعمار الاستيطاني "الأبارتهيد" في القلب عند المجموعتين وقامت "مجموعة الدار البيضاء" ١٩٦١ جامعة لثلاث دول من شمال القارة "العربي" وثلاث أخرى من "جنوب الصحراء" دون أي معنى لهذه التقسيمات التي نضعها بالطبع بين قوسين كبيرين لأنه



في هذه المجموعة تأسست وحدات البريد والجمرك مثلما تأسست اللجان الوزارية وقامت بعدها بسرعة لافتة منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٣ وفي مقدمتها العمل الباهر "للجنة تنسيق تحرير المستعمرات" من دار السلام، مع أدوار بارزة لمصر والجزائر.. إلخ. لقد كنت باحثاً في فريق مكتب عبد الناصر للشئون الأفريقية في هذا الوقت من الستينيات، وكنت مسئولاً عن مكاتب حركات التحرير الأفريقية (٢٠ مكتباً بالقاهرة) وعضواً في لجنة الواقدين التي تنسق وجود عشرين ألف طالب من أنحاء القارة (شمالاً وجنوباً) يتعلمون جميعاً بالمجان مثل أي طالب مصري في جميع مراحل التعليم، وكانت هناك مشاكل بالفعل من مشاغبات طلابية مألوفة، وتراث ثقافي لا ينكر ضد الشباب السود، وكتابات مبالغية عن المارد الأفريقي "الأسود"، وأخرى تتحدث عن دور الإسلام والعروبة "الحضاري" في القارة، وتعبيرات الحركات الإسلامية عن ضرورة "تشر الإسلام" واللغة العربية"، وشكاوى حكومات لعبد الناصر من عدم جدوى تعليم أبنائهم في الأزهر تعليماً دينياً وليس في المدارس والجامعات، فيتدخل عبد الناصر لإنشاء أقسام بالإنجليزية والفرنسية للطلاب الأفريقيين.. كلها مشاكل تفاعل عشناها. ولم يكن خطاب العرب وتجارة الرقيق يصدر إلا عن "قوى رجعية" مكشوفة كما كنا نسميها ببساطة، وليس صدفة أنها كانت دائماً تأتي من قيادات "الزنوجية" ومن عواصم مثل أبستيدجان وداكار ونيروبي، وهي عواصم الوفاق Entente والحوار dialogue المعروفة مع القوى الاستعمارية — وكان ذلك طبيعياً ومتوقعاً لأن مراجعة، أو إعادة قراءة التاريخ، هي دائماً عملية أيديولوجية بقدر ما هي فكرية أو ثقافية، ولكني أشير إلى أن نغمة التحرر الوطني المشترك كانت أعلى بكثير وأكثر مصداقية من الدعاوى "العرفية" أو التاريخية الخاصة بعلاقة "العرب وأفريقيا" وأكرر أن ذلك يتضمن خطأ منهجياً في قراءات التاريخ الاجتماعي جدير بالنظر دائماً.

— ٣ —

— من التحرر إلى التضامن، ومن التضامن للتعاون: هذه هي عناوين ما بعد الستينيات حتي أوائل التسعينيات حيث تكاد عجلة التفاعل تصاب بالشلل. فمع أواخر الستينيات كانت رموز التحرر الوطني قد ضربت جميعاً — تقريباً — نتيجة الانقلابات تارة والعدوان الإمبريالي الصهيوني على مصر تارة أخرى، وبدأ "الصوت السياسي" القائد في بداية السبعينيات يتعرض للقهر رغم ارتفاع حرارة الكفاح المسلح في أفريقيا

وفلسطين تأكيداً لاستمرار "الجدل الفاعل" في حياة شعوبنا. وكانت حرب ١٩٧٣ في إطار الصراع العربي - الصهيوني محاولة لاسترداد الأنفاس، كما كانت متعددة الأوجه، أظهرت التضامن العربي والأفريقي مع مصر وسوريا وفلسطين من ناحية، وعقدت مشكلة زيادة أسعار البترول خطط الشعوب المحررة في التنمية من ناحية أخرى. وفي نفس الوقت كانت الآلة الإمبريالية آخذة في التصعيد ضد إمكانيات التحرر السياسي والاقتصادي بما بدأت تفرض من سياسات وبرامج اقتصادية جديدة باسم الإصلاح الاقتصادي، والخصخصة وسحب دور الدولة وفرض التكيف الهيكلي مع النظام الرأسمالي العالمي وشل محاولات تجمعات العالم الثالث (انكتاد - عدم الانحياز) لدفع أفكار النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

دعونا نسجل أنه في شمال القارة بدأت الجزائر تحتل دور مصر السابق فتطورت اجتماعات دول مجموعة الـ ٧٧ التي بدأها عبد الناصر إلى مؤتمرات النظام الاقتصادي العالمي الجديد وحركة "أنكتاد" عموماً. ومن قلب القارة نشطت حركة الكفاح المسلح في غينيا و أنجولا وموزمبيق ومناهضة نظام الأبارتهيد، ونشط ذلك علاقة الدول الاشتراكية بحركة التحرر الأفريقية أو قل أبقت على زخمها رغم انحسار موجة التحرر الأساسية. وقد شهدت الفترة تألقاً عربياً وأفريقياً مشتركاً بدخول ياسر عرفات وسام نجوما لمقر الأمم المتحدة حين تعترف جمعيتها العمومية عام (١٩٧٢) "بالحق في الكفاح ضد الاستعمار بكل الوسائل" إشارة إلى الكفاح المسلح. كما كان قطع مجمل الدول للعلاقات السياسية الجماعية مع إسرائيل شاهداً آخر على هذا الزخم الجديد في العلاقات بين شعوب مازال "التحرر" شاغلها الأساسي. وفي إطار عملية التضامن التحرري هذه دخلت ليبيا ساحة مساعدة حركات التحرر الأفريقية بدورها لتواصل تعويض الدور المصري الناصري، وكان النظام السوداني قد وقع اتفاق المصالحة التاريخية في أديس أبابا ١٩٧٢ مع الجنوبيين كما كانت المغرب قد اعترفت بموريتانيا مما أتاح في مجمله أن تطرد أشكال التضامن لا من جانب أفريقيا غير العربية مع القضايا العربية فقط، ولكن استجابة عربية جماعية للمشكلات الأفريقية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول. وكان قرار وزراء المالية العرب في الجزائر تنظيم تعويض البلدان الأفريقية عن أية خسائر تلحقهم نتيجة رفع الأسعار (١٩٧٣) كما عقدت القمة العربية في الجزائر أيضاً بعد ذلك لتؤكد نفس الموقف وتقرر إنشاء



"الصندوق الخاص" عربيا لهذا الغرض.

لا نستطيع أن نتجاهل أن خفوت موجة "التحرر المشترك" لصالح خطاب "التضامن" في أزمة ذات طابع اقتصادي بل ومالي، جعل الخطاب يبدو من جانب المال نحو الفقراء. وقد أسمى الكثيرون ذلك "خطاب الثروة" بعد خطاب الثورة، ولم تعد القضية هي "المشاركة" بقدر ما أصبحت "المقايسة"، وبعد أن كانت "هما" أصبحت في باب أداء الواجب. وقد فتح ذلك الباب واسعا لتسلل حلول "الوفاق" مع النظم العنصرية سواء فيما وقع بعد ذلك من اتفاقية كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر (١٩٧٩) أو اتفاقية "كوماتي" بين موزمبيق وجنوب أفريقيا (١٩٨٤) ليصيب ذلك كل عملية التضامن بمقتل.

ورغم ذلك لم تتوقف عجلة العلاقات بين المجموعتين مع تطور سياسات "النظام العالمي" في الاحتواء وتصفية الكتل الاستقلالية التي انتهت بتصفية المعسكر الاشتراكي نفسه كنقيض رئيسي لمعسكر الرأسمالية والإمبريالية. وليس هنا مجال لعرض الشكل المؤسسي للتعاون العربي الأفريقي كدليل على قدرة المجموعتين على استمرار التفاعل حتى في هذه الظروف الصعبة، بما يعني أنها قدرة بنيوية بقدر ما هي وظيفية لو استمر الوعي بذلك، وما لم تنته أليات "العولمة" بتصفية هذه الروح عموما على كافة الجبهات وليس بين العرب والأفارقة وحدهم. ويبدو أن ذلك في طريقه للحدوث. قامت بروح هذه الفترة - وفي نهاية السبعينيات - وعقب مؤتمر قمة عربي - أفريقي بالقاهرة وبحضور ٦٢ دولة عربية أفريقية في مارس ١٩٧٧ قامت مؤسسات اقتصادية وفنية (بنك وصندوق مساعدة فنية) ولجان تنسيق دائمة من الطرفين، ومشروع معهد ثقافي أفريقي - عربي، ومعرض تجاري دائم بما قدم تمثلا لرغبة عميقة في الحضور التاريخي المشترك ضمن تنظيمات العالم الثالث المتعددة. ولكن ذلك، وإن عبر عن تلك الروح التاريخية المستمرة التي أشرنا إليها، فإنه سرعان ما عبر أيضا عن طبيعة النظم التي تقف خلفه، وهي نظم مندمجة، وليست مجرد هامشية، في النظام الرأسمالي العالمي، وفي قلب ألياته الجديدة بدءا من الاستثمار المباشر لكل الرأسمال البترولي العربي في البنوك الأوروبية والأمريكية، وحتى التطبيق على نطاق واسع لسياسات صندوق النقد الدولي وروشتته لعزل دور الدولة وإقصاء أقسام واسعة من الجماهير عن العملية الاقتصادية أو الإنتاجية العالمية في أفريقيا والعالم العربي،

ومن ثم حول تنظيمات هذه الدول إلى هياكل مفرغة بل وشل حركتها المشتركة تماما منذ أوائل الثمانينات.

#### — ٤ —

حينما تخفت موجة التحرر، وتتهافت روح التضامن، وتهترئ مؤسسات التعاون بين مجموعات من البشر ملغومة أصلا بروح عدم الثقة، والتفاعلات السلبية، تصبح تعبئتها "للعمل الموحد" مسألة عسيرة، خاصة أن النظم الحاكمة تزداد سلاسة مع قيادة النظام الإمبريالي المعسكرة، والتي لم تتخرج من ممارسة الاستعمار التقليدي الذي لم تجرؤ قواه علي ممارسة "عملية الاحتلال" القديمة منذ قرن تقريبا. وفي أجواء العولمة بقيادتها الجديدة وحملتها الجديدة على "الإسلام" — بديلا للشيوعية — غمرت العلاقات العربية — الأفريقية "وساوس" جديدة من ارتباط الإسلام بالعروبة، بعد ربط العروبة سابقا بالإسلام عند تأسيس هذه الوساس.

وهناك من تراث المشاكل ما يجعل هذه الصلة قائمة، كما أن هناك عناصر أخرى قد تجر منطقة أو قطرا في هذا الاتجاه المضاد لمسيرة التاريخ المؤلمة. ويحيط بكل ذلك خلط ملحوظ في صياغة عدد من القضايا عندما لا تتوفر الرغبة في الوضوح. ولابد هنا أن نتصور جيدا الإطار العالمي الذي أصبحت تمضي فيه العلاقات الإقليمية عموما، والعربية الأفريقية بوجه خاص، فثمة قهر "عالمي" يمارس على العالم العربي في فلسطين والعراق منذ أوائل التسعينيات في القرن الماضي من واقع خطط العسكرية بعد استقطاب القوة في يد الولايات المتحدة. وفي إطار هذا الوضع تلتصق التهم "بالإسلام الأصولي" وعملية فرز الإرهاب. وقد جاءت أحداث تفجير سفارات الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام في شرق أفريقيا وأحداث الصراعات "الإسلامية — المسيحية" في نيجيريا مع الحديث عن تطبيق الشريعة لتستخدم في تأكيد "المقولات الأمريكية" لدى الرأي العام. وينسي جهاز الإعلام الأمريكي أن الولايات المتحدة هي التي تعاونت مع الإسلاميين منذ الثمانينات لمواجهة اليسار في المنطقة العربية وأنها دربت هؤلاء "الإرهابيين" تحديدا للعمل معها في أفغانستان في مواجهة الاتحاد السوفيتي وليس هنا موضع الجدل في هذا الموضوع، ولكنه ارتبط بالموقف الأمريكي والأوروبي في الصومال وموريتانيا (مناطق الارتباط Borderlands العربية الأفريقية) كما بدأ يمتد لوضع قضية السودان كلها في إطار "الخطيئة العربية"



## والصراع الإسلامي — المسيحي!

أعتقد أن ثمة مشكلة أخرى في العلاقات العربية الأفريقية، سوف تتصاعد مع تزايد قوة ونفوذ إسرائيل على الساحة الدولية بعكس ما كان عليه الحال في السبعينيات. فإسرائيل هي اليد الطولى للولايات المتحدة عسكريا في المنطقة العربية (بترول الخليج — العراق — فلسطين) وهي مركز قوة في "اللوبي المالي" العالمي، وفي ترتيبات الاتحاد الأوروبي نفسه والمتوسطة بوجه خاص، وهي ذات يد طولي في موضوعات تجارة الماس وما ارتبط به في مناطق الاضطراب (غرب ووسط أفريقيا) كما أنها ليست بعيدة عن تيار يتحدث حول "إدارة المياه" في حوض النيل. ورغم أن معظم هذه المشاكل ذات طابع "عالمي" أيضا فإن فلسفة الحركة الصهيونية في توسيع النفوذ من جهة، ورد الفعل الأصولي والوطني في المنطقة العربية من جهة أخرى يجعل الجانب العربي ملحا في طلب "الطمأنة" من الجانب الأفريقي، للإبقاء على العلاقات وفق إيقاعها التاريخي الذي كان آخذا في التحسن. لكن إلى أي حد يستجيب أبناء حركة "الجامعة الأفريقية" والاتحاد الأفريقي لهذا التوجه لحماية كتلة هامة في تجمع العالم الثالث أو "كتلة الجنوب" كما نتوقع لها أن تتبلور. هل من الممكن تجاوز المحلى والإقليمي لتترك هذه القوة موقعها في منظمة التجارة العالمية والأوبك، هل تدرك المجموعة أن مستقبل "النظام العالمي" ليس بالضرورة "أمريكا" أمام ما يواجهه من مصاعب في الشرق الأوسط من جهة وبقية الاتحاد الأوروبي الكبير من جهة أخرى واحتمالات عودة "دور الأمم المتحدة" وتنظيمات بلدان الجنوب من جهة ثالثة؟ أعتقد أنه في هذا الإطار يمكن أن تمضي العلاقات العربية — الأفريقية إلى ظروف أفضل نسبيا حتى في الظروف السيئة لهيمنة أليات العولمة الأمريكية. ويبقى على جانب المتقنين العرب والأفارقة أن يتجاوز عدة أمور منهجية وفكرية: مثل:

إن التاريخ لا يمكن أن يتحول إلى حقائق لا تاريخية Ahistoric، وإن جدل العلاقات بين الشعوب قد وضع كثيرا من هذه "الحقائق" موضع المراجعة، وإن التحليل وفق "العنصر" أو "اللون" أو حتى "التراث" و "الإقليم" لم يعد كافيا أو قل مناسبا في عصر العولمة، وإن الجهاز الفكري والإعلامي لأقطاب العولمة يدفع بكثير من المشاكل والقضايا لنجد أنفسنا أسرى لها، من يدري بذلك ومن لا يدري. وعلى متقني الطرفين أن يراجعا "الأجندة" كلها مرة أخرى ليستمر النقاش حول ما يبقى منها متعثرا.

## \* العرب وأفريقيا والحركة في دول الجوار

يبدو أن الضعف العربي لا يكمن فقط في عدم القدرة على الفعل المباشر من أجل قضاياهم الكبرى، ولكنه انعكس أيضًا على حضورهم في العوالم المجاورة، ودوائر تحركهم السابقة. لقد أدى رضى العرب بمعالجة قضاياهم الكبرى هذه (فلسطين- العراق- ثرواتهم واستثماراتهم) على الموائد المركزية فقط أو في ساحة مجلس الأمن وحده إلى انسحاب هذه القضايا من معظم الساحات التي أنجزت فيها الكثير من قبل بدءًا من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومرورًا بمجموعة الـ ٧٧ (عدم الانحياز) ناهيك عن صمت الكتل الإقليمية الحية مثل منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي حاليًا) بل والأسى، وما وراءها من تنظيمات ثقافية وأهلية متعددة، وهو الأمر الذي يجب أن تنتبه له التجمعات الثقافية والشعبية القومية بأكبر قدر من الاهتمام. في هذه العجالة يمكننا التنبيه لطبيعة الاختراق الدولي للنظام العربي في صلب علاقاته بالفضاء الأفريقي، وفي المقابل نتوجه إلى بعض الآفاق الإيجابية التي ما زالت تتيح الفرصة للتحرك العربي المستقبلي.

### ١- الاختراق الأمريكى بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١

سارعت الولايات المتحدة بتوزيع الاتهامات بعد سبتمبر ٢٠٠١ على الدول العربية كما يعرف الجميع لكنها راحت تستفيد من جاهزية التهم، بمحاصرة هذا أو اختراق ذاك

---

\*مساهمة المؤلف في تقرير حال الأمة- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت

.٢٠٠٣



لتحقق مصالح إقليمية أكبر من التهم نفسها. وساعدها في ذلك هوان كثير من النظم على نفسها؛ فمع سرعة ربط أحداث سبتمبر بأحداث تفجير السفارات الأمريكية في نيروبي ودار السلام، ونشاط الإسلاميين في الصومال، شعرات السودان - المتهم السابق - بالحصار وسارع بتقديم تسهيلات "مقاومة الإرهاب" على أوسع نطاق، الأمر الذى أكد الاتهام الأمريكى للعرب المسلمين، وجعل الولايات المتحدة طرفاً أساسياً في مسألة سودانية قومية مثل مشكلة الجنوب. كما أدى ذلك لعودة حصار الصومال المنهارة وتشجيع الأمريكيين لأثيوبيا للضغط هناك بحجة مقاومة انتشار الاتحاد الإسلامى أو مواجهة احتمال تسلل أنصار "بن لادن" .. الخ. وأدى ذلك بدوره إلى مزيد من الدعم للعلاقات الإسرائيلية مع مناطق من الصومال إلى جانب موريتانيا، واعتبار دعم جماهير جنوب أفريقيا للقضية الفلسطينية مجرد تحرك للجماعات الإسلامية المدعومة من دول عربية.

من الملفت أن النظام العربى وأداته الجامعة العربية قد استسلمت لهذه الاختراقات الأمريكية والإسرائيلية، دون مقاومة تذكر، مع أن الجهد الدبلوماسى والعون الاقتصادى المحدود، كان يمكن أن يأتى ثماره فى موريتانيا والصومال مثلاً. أما السودان، فإنه كان لابد من مساعلته ومعاونته فى نفس الوقت بالنسبة لأزمة الجنوب، حيث يملك النظام العربى المبادرة الليبية المصرية، وقوى المعارضة القابلة للتصالح، ويملك النظام السودانى أن يتحرر من انعزاليته الداخلية والحل العسكرى الذى توقف عنده طويلاً دون جدوى. وقد أدى هذا الضعف فى مركز الأزمة السودانية ومحيطها العربى إلى انفراد الولايات المتحدة بكافة الأطراف، وفرض حلها فى "ماشاكوس" ليحل تهميش النظام العربى والأفريقى على السواء محل القدرات الإقليمية للنظاميين، (عزل الأمريكيين لدور منظمة "الإيجاد" والجامعة العربية على السواء). ويتم عزل العرب وجيرانهم فى ظل سياسة أمريكية متسارعة تحاصر بها الولايات المتحدة معظم أقاليم أفريقيا وآسيا بفرض "السلام الأمريكى" تمهيداً لضرب العراق واحتواء المنطقة العربية وثرواتها ومواقعها الاستراتيجية. وقد تم تعميم هذا النموذج للسلام الأمريكى وانفراد أمريكا بعرض الحلول والمصالحات فى منطقة البحيرات، وأنجولا وغرب أفريقيا، كما حدث مع الهند وباكستان . الخ.

ويذهب المحللون إلى أبعد من ذلك، بالقول أن النشاط الأمريكى لاحتواء الأقاليم

الأفريقية لا يقف عند مجرد التمهيد لضرب العراق، وإنما لصلته بالخطة نفسها في احتواء بترول الشرق الأوسط والعراق في مقمته، وإعداد الأرض الأفريقية لتشكل "المخزن البديل" أو الإضافي لإحكام الهيمنة (اجتماعات بوش مع رؤساء دول البترول الأفريقية في نيويورك - أكتوبر ٢٠٠٢). ويرتبط السودان في هذا الصدد ومخزونه البترولي الواعد بإمداداته في تشاد وأفريقيا الوسطى حتى يصل لسواحل الكمرون على المحيط الاطلنطي، وتم إعداد خط الأنابيب مبكراً (نجامينا - ياوندي)، تمهيداً لاحتواء السودان بل ومناقسة امتيازات ليبيا نفسها (أو احتوائها مستقبلاً) في عملية تمثل صفقة العصر القائم في بحيرة البترول الأفريقية لصالح احتكارات البترول الدولية. لذلك لم تعد الولايات المتحدة مع انفصال جنوب السودان، ولا تهتم بالقضايا الانفصالية الإقصائية في السودان أو تشاد أو نيجيريا، وإنما تطرح أشكالاً فيدرالية هنا وهناك، ويعبر عن ذلك مباشرة تقرير السيناتور الأمريكي "دانفورث" - يونيو ٢٠٠٢ - والذي قامت على أساسه بعثته إلى السودان ومهمته في ماشاكوس. لذلك يجب أن تنتبه هذه المنطقة إلى خطط النفوذ الاستراتيجي الأمريكي الشاملة وأثارها السياسية والاقتصادية بدلا من المبالغات حول الانفصال والتقسيم أو التجزئة.. الخ.

## ٢- الاتحاد الأفريقي - في إطار البدائل الإقليمية

قد يبالغ البعض باعتبار "زهوة" الاتحاد الأفريقي - الذي أعلن تأسيسه في ديربان في يوليو ٢٠٠٢ بديلاً لمنظمة الوحدة الأفريقية - مهدداً للنظام العربي وجامعته العربية باعتبار ما أدى إليه اندفاع ليبيا في مشروعه لتتخذ فضاءها الجديد بديلاً للجامعة العربية بل وإعلانها الانسلاخ - نظرياً أو عملياً - عن النظام العربي. فإذا اجتمع لهؤلاء المحللين التوجه الأخير لأفرقة السودان واحتمالات جذب المشروع الأفريقي الجديد لأطراف عربية أخرى ذات شأن مثل الجزائر والمغرب، فإن "التهديد الأفريقي" للنظام العربي سياسياً قد يتوافق أيضاً مع تهديد "أفريقيا البترولية" للامتيازات الاستراتيجية العربية في هذا المجال. وأخشى أن ينسى هؤلاء المحللون قوة الاختراقات الأجنبية التي ذكرناها على فاعلية "المشروعات" الأفريقية والعربية على السواء، ما دامت هذه الساحات خالية من قاعدتها الشعبية والفكرية والديمقراطية التي تضمن سلامة التكتل ومصادقيته (النفوذ الأمريكي والفرنكفوني والإسرائيلي في الساحتين معاً!).



لقد ارتبطت "زهوة" الاتحاد الأفريقي بالفعل منذ انطلقت شعلته في الجزائر وسيرت ١٩٩٩ بمعنى تجديد دماء تجمع إقليمي قارى بهذا الحجم، توفرت له مساهمات دول الشمال ذات الثقل وخاصة ليبيا، وتوفرت له تنظيمات إقليمية فرعية متجاوبة أيضاً مثل "الإيكواس" فى غرب أفريقيا، و"الكوميسا" فى شرق وجنوب أفريقيا، و"دول الساحل والصحراء" من ليبيا والسنغال غرباً حتى جيبوتى (شرقاً)، كما تقف منظمة "سادك" تنظيماً صلباً قديماً فى جنوب القارة. وإلى جانب صيغة الاتحاد السياسية التى تدعمت بمساندة الدول الإقليمية الكبرى (نيجيريا- جنوب أفريقيا- أثيوبيا-....) توفرت له اتفاقية "أبوجا" (نيجيريا) التى تنظم السوق الأفريقية المشتركة والوحدة الاقتصادية بين ١٩٩٥- ٢٠٢٥- كما دعم "الاتحاد" نفسه بمشروع اتحاد برلمانى، ومجلس للأمن والسلام، له سلطة التدخل بقوات أفريقية لحفظ السلام ورفض حكومات الانقلابات العسكرية، وأتاح الاتحاد هامشاً ملحوظاً لتنظيمات المجتمع المدنى، وخاصة من النساء والشباب والنقابات.. الخ. وقد كان للدعم الليبى بالفعل أثره المباشرة على الحدث، تسديداً لليون بعض الدول للمنظمة القديمة، وشروعاً فى خطط وحدوية مثل شركة الطيران الأفريقية، وتحملات لنفقات الاجتماعات التأسيسية... الخ. ونشط الرئيس مبيكى وماندبلا من جنوب أفريقيا كما نشطت نيجيريا من غرب القارة، بل وأبدى الجميع تفهماً أكبر لضرورات حل أزمة "الصحراء" سلمياً بين المغرب والجزائر بتجميد العلاقات مع الجمهورية الصحراوية، وحيا الجميع كل تقدم فى حل المعضلة الصومالية بجهد جيبوتى أو أثيوبيا. بل وكانت استجابات السودان لبعض الوقت لمقاربات مجموعة دول "الإيجاد" فى أزمة الجنوب رغم تعقدها إشارة إيجابية من بعض زواياها.

وكان معنى ذلك أن معظم دول الشمال العربية الأفريقية، تمارس دوراً إيجابياً فى ولادة صحبة للمولود الأفريقى الجديد. ومن هنا جاءت أحكام البعض عن تهديد أو منافسة "الصيغة الأفريقية" للصيغة العربية المترنحة فى أروقة الجامعة العربية. لكن الرياح لا تمضى بهذه السلاسة على السفن الأفريقية والعربية فى عصر عواصف العولمة الأمريكية، والنظام الرأسمالى العسكرى الراهن. إذ لا تسمح السياسات الغربية عموماً أن تمضى التجمعات الإقليمية بعيداً خارج مساراتها المرسومة، وإن كانت تهب مدمرة فى المنطقة العربية، فإنها تمر بالتفتيت للجهود الأفريقية الجامعة أو التوحيدية؛ بالاقتصاد تارة والعسكرة أو الدبلوماسية تارة أخرى. ولنرصد بعض هذه العواصف:

\*المعروف أن أفريقيا تمر بقدر من الاستقرار الاقتصادى بل والسياسى بمعدلات مقبولة تجعلها مؤهلة - من وجهة نظر غربية أو أمريكية - لتعود ساحة للتجارة الدولية والاستثمار. وهو ما بدا على الأقل فى اجتماعات منظمة التجارة العالمية بالدوحة (أكتوبر ٢٠٠١ ثم فى منتديات دافوس. لذلك تنافست فرنسا والولايات المتحدة على الاشتباك مع خطط التنمية الأفريقية المشتركة التى عرفت باسم "خطة الإصلاح الألفية الجديدة" MAP التى قدمتها جنوب أفريقيا باتجاه واشنطن، وخطة "أوميغا" على يد السنغال باتجاه باريس، ليتم التوفيق خلال عام ٢٠٠٢ بين الخطتين فيما عرف بخطة الشراكة الجديدة للتنمية الأفريقية (نيباد) (NEPAD)، وهى خطة لإقامة بنية تحتية اقتصادية واجتماعية وفق برامج صندوق النقد الدولى ومؤتمرات قمم الثمانية والخطط الأمريكية الخاصة لنمو أفريقيا AGOA وقد فوجئنا بالاجتماع التأسيسى للاتحاد الأفريقى فى ديربان (يوليو ٢٠٠٢) يتبنى بالأساس خطة "نيباد" بدفع واضح من جنوب أفريقيا ونيجيريا بديلا - غير مباشر - لاتفاقية السوق المشتركة والوحدة الاقتصادية (أبوجا) المرتبطة بالاتحاد الأفريقى وطموحات ليبيا فى دعمها. وأعقب ذلك سفر بعض الرؤساء بالخطوة إلى واشنطن ثم إلى اجتماع الثمانية فى كندا بل وهى التى تم عرضها على اجتماع قمة جوهانسبرج للتنمية المستدامة (سبتمبر ٢٠٠٢) دون أن يحققوا مكاسب تذكر (تقدر دول الغرب مساعدتها بخمسة مليارات دولار لخطة تطلب مبدئيا ٦٥ مليار دولار!) وبذلك يتم أول اختراق كبير للاتحاد على مستوى العمل الاقتصادى قبل أن يمضى عام على مولده.

\*وفى "ديربان" وأثناء الاجتماع التأسيسى للاتحاد الأفريقى (يوليو ٢٠٠٢) تنافس المتنافسون على تكوين مجلس الأمن والسلام للاتحاد الأفريقى من خمسة عشر دولة أفريقية، بحيث يصير له حق التدخل فى الصراعات الأفريقية ومنع الانقلابات العسكرية أو حجب الاعتراف بها. وتأكدت هذه الروح فعلا تجاه جزر الكومور (القمر) وساحل العاج وأفريقيا الوسطى... لكن الولايات المتحدة تمضى وحدها - فى نفس الوقت - فى برنامج "عسكرة أفريقيا" بقيادة نيجيريا ومالى وغانا لتأسيس "قوات للتدخل السريع" من قبل دول صديقة لها ضد أخرى حفاظا على الاستقرار فى مناطق نفوذها. وفى هذا الإطار وقع التدخل فى الكونغو (طوال ٢٠٠٢) وتمت تصفية سافمبى فى أنجولا كما وقع التدخل بمعاونة نيجيريا فى ساحل العاج (أكتوبر ٢٠٠٢) دون أن



يتحرك جهاز الاتحاد الأفريقي الموروث من منظمة الوحدة الأفريقية والمعروف باسم أداة حل الصراعات في مصر وأثيوبيا ISC كما لم يتحرك مجلس الأمن والسلام الجديد.

\* أما بالنسبة للصراعات الإقليمية الكبرى (رواندا/ الكونغو/السودان) فقد تدخلت الولايات المتحدة لحل مشاكل مناطق التمرد لتتم المصالحة بين الكونغو ورواندا، وبين أطراف النزاع في جنوب السودان متجاهلة المبادرات الأفريقية نفسها (إيجاد) والعربية (ليبيا- مصر) على السواء ولتستضيف كينيا أطراف النزاع فيما عرف باتفاق "ماشاكوس" (يوليو ٢٠٠٢) بكل ما يترتب عليه من متاعب للوحدة الوطنية في السودان. بل ودفعت كينيا أيضاً لاستضافة مختلف أطراف الصراع في الصومال بعد فشل حكومة "الوحدة الوطنية" بقيادة حسين صلا (أكتوبر ٢٠٠٢) ليعلنا اتفاقاً على تشكيل حكومة وحدة أوسع تضم أكثر من ١٣ فصيلاً لم يستطيعوا الاجتماع في إحدى دول الجامعة العربية، كما لم تجمعهم آليات الاتحاد الأفريقي لنفس الغرض.

\* هنا قد يتساءل البعض عن طبيعة الدور الإسرائيلي في هذه التطورات، مع مبالغات هنا وهناك حول هذا الدور في جنوب السودان أو موريتانيا أو البحر الأحمر والقرن الأفريقي عموماً. ومن الطبيعي أن يكون لبعض هذه الأخبار قدراً من الصحة، لكن الشعوب العربية التي تعاني من الحضور الإسرائيلي في أكثر من موقع داخل حدودها ملتحماً بالهيمنة الأمريكية وبضعف النظم العربية، لا بد أن تتحفظ إزاء المبالغة، لأن إسرائيل باتت تنفذ عبر المؤسسات المالية الدولية والشركات الكبرى متعددة القومية، والتجارة الكبيرة في الماس وغيره، ومشروعات الشراكة والشرق أوسطية وغيرها بأكثر من أن يشغلها ويشغلنا مجرد علاقة هنا أو حضور محدود هناك مما لم يتأكد معظمه "إريتريا مثلاً).

### آفاق التحرك العربي الأفريقي

ليست أفريقيا مجرد ساحة للاعبين الأجانب، لأنها بالطبع عانت من ذلك الكثير سواء من خلال الكمنولث البريطاني أو الفرنكفونية الفرنسية، أو الاختراقات الأمريكية المتجددة، وما هي الاختراقات الآسيوية تدخل الحلبة من قبل الصين وماليزيا واليابان.. وحتى إيران. وفي تقديري أن ظروف تفاعل سياسات وتنظيمات العولمة تتيح الكثير

سلباً وإيجاباً، فإن كانت تنظيمات "دافوس" للأغنياء فقط وبنفوذهم فى الصندوق والبنك الدوليين، أو عبر منظمة التجارة العالمية، وبرامج "التجارة لا المعونات" الأمريكية، فإن عدداً من التنظيمات الإقليمية فى آسيا وأمريكا اللاتينية تتجه لأن تجعل من "الأقلمة" عنصراً أكثر إيجابية وإن لصالح الدول وليست الشعوب.

وقد أُتيح لمجموعة الدول العربية من قبل فرصة - بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ - كانت تُحسد عليها من قبل مجموعات إقليمية أخرى، ولم نواصل استثمارها، ويجب أن تكون خبرتها موضع دراستنا ونحن نتأمل التطلع لجولة جديدة قد تدفعها ظروف ما بعد الحالة العراقية! وقد بشرت مواقف بعض القوى الشعبية الأفريقية بل وبعض الدول - عربية وأفريقية - بهذا المخاض فى الفترة الأخيرة، ونشير هنا فى عجلة لبعض هذه المظاهر علها تقنع بمزيد من التوجه العربى نحو الجوار الأفريقى:

\* يعبر الاستقبال الأفريقى للنشاط الليبى فى عدد من العواصم الأفريقية عن رغبة حقيقية فى إعادة بناء التضامن العربى الأفريقى الذى يأمل كثير من المراقبين أن يكون أكثر تأسيساً هذه المرة.

\* عبرت المظاهرات الكبيرة فى النيجر ونيجيريا ومالى وكينيا وغيرها عن التضامن مع الشعب الفلسطينى، إلى جانب مظاهرات جماهير جنوب أفريقيا لصالح فلسطين أثناء مؤتمر قمة الأرض فى جوهانسبرج ومع مئات المنظمات غير الحكومية (سبتمبر ٢٠٠٢) مما يشير إلى قاعدة شعبية عريضة للتضامن.

\* قطعت النيجر علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل (يوليو ٢٠٠٢) تذكيراً بموجة قطع العلاقات معها فترة حرب أكتوبر ١٩٧٣، بل واتخذت زيمبابوى موقفاً من السفارة الإسرائيلية فى هرارى لمحاصرة وجودها مما يشير إلى أثر الحضور العربى بالتأكيد. أما بيانات حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى والأحزاب الحليفة معه فى الحكم، وزيارات وفودهم إلى فلسطين تضامناً مع انتفاضتها أواخر ٢٠٠١ وأوائل ٢٠٠٢) فأنها تضيف قوة جديدة مرموقة إلى جانب الحق العربى على مستوى شعبى أفريقى.

\* شكل اجتماع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى طرابلس (أكتوبر ٢٠٠٢) تحت شعار التضامن العربى الأفريقى وبحثه لخطط التنمية المشتركة وتوسيع قاعدة التعاون الاقتصادى منطلقاً عملياً جديداً، وإن كان لابد من الانتباه لما تفرضه مشاكل الديون، واتفاقيات الشراكة مع أوروبا، وشروط منظمة التجارة العالمية، من قيود على

مثل هذا التحرك، بل إن موقف بعض الدول العربية في اجتماعات منظمة التجارة العالمية بالدوحة (نوفمبر ٢٠٠١) مخالفاً الموقف الأفريقي في عدد من القضايا الحيوية مثل الجولات الجديدة.. الخ. قد يصبح مثلاً لمعوقات التعاون الجماعي بين المجموعتين.

\*تظل مسألة العمل الثقافي والشعبي على المستوى العربي الأفريقي مسألة حيوية لإزالة ما يعلق بهذه العلاقات من شوائب يفرضها التاريخ أو تروجها الدعاية المضادة، ومع تعذر تنسيق العمل الثقافي الجماعي (حيث يتعثر إقامة المعهد الأفريقي العربي الثقافي حتى الآن إلا في حدود مبناه في مالي عام ٢٠٠٢) بينما تنشط أجهزة الدعوة والثقافة الإسلامية متنافسة أو متصارعة من قبل عدد من الدول العربية صاحبة البرامج الإسلامية، فإن الدعوات الجديدة لتنشيط منظمات المجتمع المدني والبرلمانات العربية الأفريقية فضلاً عن منظمات المثقفين والعلميين العرب والأفارقة تظل فرصة للتحرك خاصة وأن "الاتحاد الأفريقي" الجديد، وأمانة الجامعة العربية الجديدة تعلن عن اهتمامها بهذه الجوانب. وتظل المؤتمرات القومية للمثقفين والتنظيمات الشعبية ذات مسؤولية أكبر بالمبادرة والانطلاق.



## "طريق الخط.... العربى"\*

---

يعرف بعضنا ما كتب عن "طريق الحرير" الذى يمتد من أقصى الشرق الآسيوى إلى الشمال الأوربى، كطريق للاتصال والتبادل المادى، والثقافى. وقليلون يعرفون ما قيل عن طريق "كيب تاون - القاهرة" كمشروع استعمارى بريطانى منذ "سيسيل رودس" حتى أصبح مشروعاً للاتصال بين الدول المستقلة على نفس المخطط القديم تقريباً، وهناك "طريق الأربعين" بين غرب السودان و"دراو" فى قلب صعيد مصر لتجارة الجمال ..... إلخ، والآن يأتى الحديث عن "طريق الخط.... العربى" وهذه ترجمة لعنوان "Ink Road" وبالمعنى الحرفى: "طريق الحبر" "طريق الكتابة" روجه مؤتمر فى باماكو (عاصمة مالى) أغسطس ٢٠٠٢ حول رحلة "المخطوطات العربية الإسلامية" فى صحراء أفريقيا الغربية بوجه خاص.

وكان اللافت أن يتحمس للمساهمة فى المؤتمر مجموعة باحثين مسلمين من جنوب أفريقيا فى إطار جمعية كبيرة هناك باسم جمعية العلماء المسلمين فى (ترنسفال)، وهم المهتمون حتى الآن بهذه التسمية!

---

\*مساهمة المؤلف فى مجلة المعهد الثقافى الأفريقى العربى - باماكو ٢٠٠٤ كما أنها لتطوير للقفزة الخاصة بالموضوع فى كتاب للمؤلف عن تراث اللغات الأفريقية بالحرف العربى (العجمى) الصادر عن المعهد نفسه ٢٠٠٤.

الطريف أن يعقد المؤتمر ضمن تطور لعلاقة خاصة تقوم بين رئيسى الدولتين، "كونارى" أستاذ التاريخ السابق من مالى، و"مبيكى" زعيم جنوب أفريقيا المحررة من نظام الأبارتهيد حديثاً. وأن يعقب المؤتمر توقيع اتفاقية ثنائية يباركها الاتحاد الأفريقى باسم "المشروع الرئاسى الوطنى" "لتومبوكتو" وهدفها المعلن حفظ التراث الإنسانى الأفريقى من المخطوطات (الإسلامية) منذ العصور الوسيطة، وتأكيد الاهتمام بمعهد ومركز "أحمد بابا التمبكتى" فى تلك المدينة التاريخية شمال جمهورية مالى، كجزء من خطاب "مبيكى" عن "النهضة الأفريقية". فما الذى يقصده باحثو أفريقيا من "طريق الخط العربى" أى المخطوطات العربية الإسلامية؟ لقد اجتمع منها حوالى ١٨٠٠٠ (ثمانية عشر ألف مخطوطة) فى مركز "أحمد بابا" للدراسات العليا والبحوث الإسلامية خلال ربع قرن من الزمان تقريباً. وهم يقصدون بالطبع ذلك الدور الخطير الذى لعبته تلك المخطوطات فى رحلة ذهاب وعودة من بلاد الشمال الأفريقى العربى إلى قلب الصحراء فيما عرف باسم "بلاد السودان" حيث شكلت الكتب والوثائق المخطوطة فى لحظة ما أكبر قطاع فى رحلة التجارة القائمة بين هذه البلدان وخاصة فى عصر مملكة السنغاي التى أسس أحد ملوكها أشهر مدرسة علمية (إسلامية) فى "تمبوكتو" فى القرن السابع عشر. وإن تأسست المدينة نفسها أوائل القرن الثانى عشر.

ويلفت النظر الآن أن يحرص الجميع على جمع مخطوطات المنطقة من الأهالى مرة أخرى حيث تزايد عدد المتراكم منها فى معهد "تمبوكتو" من ٦٠٠٠ مخطوط عام ١٩٩٢ حسب رواية أستاذ إنجليزى مثل جون هانويك لتصل إلى ١٨٠٠٠ أوائل ٢٠٠٣ حسب تقرير عن المعهد نشر فى التعريف به. ولا يخفى أى تقرير البعد التجارى أحياناً فى عملية تسليم المخطوطات من العائلات فى مالى للمعهد المعروف حالياً بعد أن كانت العقبة هى رفض هذه العائلات تسليم "موروثها" المقدس لأى يد من خارج العائلة كجزء من شرفها التاريخى، ولكن يبدو أن سوء الأحوال الاقتصادية من جهة، وقيام هيئات أهلية وسلطات محلية بالعمل سهلت عملية الجمع فى السنوات الأخيرة.

ولا تقتصر هذه الآلاف من المخطوطات على لغة واحدة مثل السنغاي أو الفولانية (الفولولبي) بل تضم مخطوطات مجموعة متصلة بشمال نيجيريا وغيرها. وتمتد هذه المخطوطات الباحثين بمادة وفيرة عن طبيعة "الفتاوى" والقضايا الدينية التي كانت تتأثر على مر هذه العصور، ويلاحظ أن الباحثين الغربيين هم أكثر من استفاد من هذا التراث في معرفة طبائع الشعوب، ومدى تواصلها، والطرق التي كانت قائمة بينها أو ما زالت، والمذاهب الشرعية والصوفية التي تؤثر في هذه المنطقة أو تلك، وتعتبر ترجمات هذه المخطوطات مثل كتب الرحالة أكبر مصادر "الاستشراق" و"الاستقراق" في عصر "الكشف الاستعماري" لبلاد العرب والعجم على السواء. وقد كان الأهالي يسمون ما كتب منها باللغات المحلية وبالحرف العربي "العجمي" باعتبار أن المكتوب هو ما يكتب بالعربية أساساً.

ومن المؤسف حقاً ألا يهتم العلماء الغربيون وكذلك العرب بهذا التراث "العجمي" إلا في أضيق الحدود، تأثراً تارة بروى الأجانب للتاريخ والتراث الأفريقي الذي لا يساوي عندهم شيئاً قبل الغزو الاستعماري "وتحديث" هذه الشعوب بعد وصلها "بالحضارة الغربية" أو تأثر العلماء العرب بروح دينية أو ذاتية خاصة ترى أن لغة القرآن العربية كافية وميراثها هو الجدير وحده بالحفظ، رغم حرص الأفارقة على أن يظهروا مساهماتهم التاريخية مع انبعاث الشعور الوطني وحتى انبعاث قضايا "الهوية" والتراث الوطني والنهضة الأفريقية.

ولا أريد هنا أن أبدى دهشتي من أن اليونسكو اهتم مبكراً (منذ ١٩٦٧ تقريباً) بمشروع حفظ المخطوطات الإسلامية- العربية، وتعاون تباعاً مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ثم المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة بل ومع الدوائر السعودية ثم الكويتية المعنية، حتى وصل الأمر لمساهمات أمريكية ملحوظة مؤخراً لدعم المؤتمر الذي أشرنا إليه، بل ودعم معهد تمبوكتو نفسه ومشاريعه التأسيسية، ومع كل ذلك لا يهتم الباحثون عرباً وأفارقة بكشف العلاقة بين اللغات الوطنية (المحلية)



وبين الخط العربى الذى كتبت به هذه اللغات لعدة قرون، ولا يهتم الباحثون الأفارقة بقراءة تراثهم "بالخط العربى" لكشف تطورات وقعت لشعوبهم على مدى هذه القرون. والآن وقد أقيم "معهد ثقافى أفريقى عربى" مؤخراً فى باماكو، وفق اتفاقيات التعاون العربى الأفريقى، وتشكل اتفاقيته مجالات واسعة للتعاون بالفعل، فإن ميزانيته المتواضعة جدية بإثارة الحرج، لكنه يمكن أن يشارك مع دوائر عالمية كثيرة فى حفظ المخطوطات العربية الإسلامية، إذا انتبه إلى مشاركة بعض العلماء الوطنيين الذين يمتد وجودهم فعلاً من زنجبار إلى جنوب أفريقيا إلى نيجيريا وداكار، ويتحرقون شوقاً لمعرفة تراث بلادهم ولغاتهم الوطنية بالخط العربى. إن مؤسسة الفرقان مثلاً قد قامت بجهد هائل فى رصد قوائم المخطوطات العربية فى رحلتها عبر التاريخ، ولكن كما هى مسجلة فى مراكز قائمة الآن، ونحن لا نستطيع أن نطلب منها إلا ما نكتشفه بين سطور قوائمها من مسميات قليلة، لرحلة الخط العربى فى الطريق الصعب للثقافات الوطنية الأفريقية، وهى رحلة لا تمتد فى المكان أو حتى الزمان فقط ولكنها تمتد من علوم الفقه والشريعة إلى علوم الاجتماع والتاريخ الاقتصادى والسياسى لبلدان القارة الأفريقية. وتحليل ذلك دونه الجهد الكبير الذى يتطلبه المضى فى "طريق الخط العربى".... دعماً لعلاقات عربية أفريقية، ذات أساس شعبى حقيقى.

## العرب، ومبادرات التنمية لأفريقيا

لقد شهد شهر مارس (٢٠٠٢) عدة مؤتمرات واجتماعات هامة تلمس المصالح العربية من أكثر من زاوية، وتتطلب التفكير المبكر في بعض نواحيها. نخص منها بالذكر هنا زاوية العلاقات الدولية للعرب وامتداداتها في أكثر من قارة وخاصة في أفريقيا. لن نتحدث عن مؤتمر القمة العربية نفسه الذي يكاد يحسم مصير العرب مع العدوان القائم على كرامتهم ووجودهم، ولكن يعنينا فيه هنا أنه سيناقش تقريراً للخبراء عن التعاون العربي الأفريقي وآليات تفعيله أو قل إحياءه. وفي نفس الشهر نظمت الأمم المتحدة مؤتمراً دولياً في مونتيري بالمكسيك بين ١٨-٢٢ مارس باسم المؤتمر الدولي لتمويل التنمية" وهو مؤتمر قمة عالمي شبيه بمؤتمرات التجارة الدولية، والسكان والبيئة... إلخ. ومن حول ذلك وما يكاد يكون ترتيباً مسبقاً له، عقد مؤتمر القمة الأمريكية الأفريقية حول التجارة الدولية في واشنطن (نوفمبر ٢٠٠١) كما عقد مؤتمر تمويل التنمية الأفريقية في باريس على مستوى القمة أيضاً (فبراير ٢٠٠٢) حيث نوقشت في كل هذه الاجتماعات خطة "الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا" والمعروفة اختصاراً باسم "نيباد" NEPAD.

لعله مما يلفت النظر بالطبع أن تكون أفريقيا موضوعاً لكل هذه الاجتماعات الكبرى في أوقات متقاربة على هذا النحو؛ مما قد يجيب على تساؤل البعض حول ما إذا كانت أفريقيا بهذا الشكل من المناطق المهمشة في العالم؟ أم أنها -في الواقع- في قلب عمليات الدمج السائدة في السوق العالمي؛ سوق التجارة والاستثمار معاً، وفق قواعد العولمة القائمة على قدم وساق! وسوف يذهب الجميع إلى "مؤتمر المكسيك الدولي لتمويل التنمية" بخطط واضحة، لأنهم بعد أن صاغوا العديد من القواعد للتجارة

العالمية في آخر اجتماعات منظمة التجارة بالدوحة، أرادوا أن يضبطوا شروط عملية التنمية في مؤتمر مونتيري بالمكسيك حيث يعطى الأمريكيون خاصة عناية كبيرة لشروط التجارة والاستثمار؛ يريدون تأكيدها وهم في لحظة مناسبة من قيادة العالم عسكريا وسياسيا، وبما يؤكد لها اقتصاديا أيضاً. وقد تم إعداد المخطط الأمريكي فيما يسمى بقانون النمو وفرصة التنمية لأفريقيا أجوا (AGOA).

أعتقد أن الوفود العربية في كل هذه الاجتماعات، سوف تجد نفسها أمام تساؤل كبير عن مدى تفهمها أولاً لما يمس مصالحها الإقليمية - لا القطرية - في عصر التجمعات الكبرى، ونترك هذا لأصحاب الشأن العربي من نوى التخصص الدقيق، والوعى القومى اللازم. لكن هذه الوفود تجد نفسها أيضاً - وبالضرورة - أمام التساؤل عن طبيعة المصالح العربية وتشابكها مع الأقاليم المجاورة بما لا يقل عن مثيلاتها الأوروبية والأمريكية. لذلك سوف نركز على طبيعة المؤتمر المنعقد في مونتيري بالمكسيك وخطة "تيباد" المقدمة من قبل الأفريقيين لهذا المحفل العالمى "لمشاركة أفريقيا في "عملية التنمية" بالعالم.

#### التجارة والتنمية: سيناريو الرأسمالية:

لم تعد كلمات "التعاون الدولى" ولا "التنمية بالاعتماد على الذات" - ناهيك عن المستقلة أو الاستقلالية، من الكلمات المستعملة الآن في سوق التنظيم الدولى. وإنما أصبحت التنمية مرتبطة بالتجارة الدولية التى تظهر فى أفقها المصالح الدولية الكبرى. لذلك سيطرت على أوراق المؤتمر المقام بالمكسيك مصطلحات "السوق" والاستجابة العالمية لشروطه، مقرونة بحديث المال والتجارة، والشروط الواجب توافرها لفاعلية هذه الثنائية. وقد كدت أتوجه بالكتابة لتسجيل اعتراضاتى والاعتراضات الأفريقية الوطنية على ثنائية "المال والتجارة" هذه؛ لكنى رحت أفكر بعقلية "الرأسمالية العربية" أولاً مؤجلاً حديث الاعتراض الواجب من موقع حركة مقاومة العولمة وسيناريو الدفاع عن مصالح الشعوب؛ ضد "تتجير العالم" إن جاز التعبير أو "عولمة التجارة" وفق المصطلح الشائع.

فوثيقة مؤتمر المكسيك تناولت ثمانى نقاط رئيسية محورها: تحديات التمويل وتعبئة الموارد المحلية والدولية، وضمانات وشروط الاستثمار الأجنبى المباشر



و"التجارة الدولية" كمحرك للتنمية، ثم التعاون المالى، ومشكلة الديون الخارجية... إلخ. وأظن أن هذه العناوين جميعا تخص رأسمالية الشركات الكبرى متعددة الجنسية، كما تخص كل أصحاب رأس المال عربا وعجما.. وتوفر هذه العناوين التى تضمنتها وثيقة اللجنة التحضيرية والصادرة عن اجتماعها فى ١٤-٢٥ يناير الماضى لتعرض على المؤتمر التالى، أقصى الشروط لضمان الاستثمار والتجارة والتعاون المالى والديون؛ بما لا يجعل لكلمة التنمية أو طبيعتها وأهدافها أية مكانة نتيجة انشغال الوثيقة بالضمانات وظروف القبول بالاندماج العالمى المخطط.

أظن أن رأس المال العربى المكس فى أوروبا والولايات المتحدة، والذى تجاهل مسئوليته لتنمية شعوبه من جهة، كما تجاهل "حق التضامن" مع الشعوب البائسة فى أفريقيا لأكثر من عشرين عاما بعد موجة التضامن العربى الأفريقى فى السبعينيات من جهة أخرى؛ جدير أن يفكر الآن فى ظروف مشاركته فى المعركة الجديدة حول التجارة والتنمية فى إطار استقلالى بدرجة أو أخرى عن حركة الرأسمالية العالمية المنطلقة التى تؤكد هيمنتها أو تعاونها فى مؤتمر المكسيك وفق موقف وحجم تضامن الكتل الإقليمية المختلفة. لذلك فإنى أتصور أن تتحرك العقول العربية الحاكمة سريعا بالتضامن مع الكتلة الأفريقية والآسيوية على الأقل لضمان أفضل شروط لها فى هذه الترتيبات الجديدة... إن صيغة الوثيقة التى أعدت لمؤتمر المكسيك فضفاضة بالطبع، وتدور حول أهدافها بطريقة تسمح أيضاً - فى حالة قوة المفاوض من بلدان الجنوب - ببعض الضمانات الخاصة لمصالحه. من ذلك مثلاً:

\*تأكيدا على عولمة التجارة والتشابك مع النظام الاقتصادى العالمى، ذى الطابع الشمولى، ولكنها تذكر ضرورة توفر العدل، واعتبار التدابير الوطنية، والحق فى التنمية؛ وهذه منافذ جيدة لطالبي العدالة والمواقف الوطنية.

\*تؤكد الوثيقة على الالتزام بسياسات السوق، وإدماج القطاع غير الرسمى فى القطاع الرسمى، وتأمين مناخ للاستثمار الأجنبى المباشر، والإطار الذى تعمل فيه الشركات التجارية وتشجيع الشركات العالمية، وهى تربط كل ذلك بالخطاب العالمى المتكرر عن الشفافية والحكم الرشيد والسلام والأمن والاستقرار.. إلخ.

\*تؤكد الوثيقة على تحرير التجارة تماما، والالتزام بقرارات منظمة التجارة العالمية واعتبار ذلك من عناصر "استراتيجية التنمية المستدامة" وهى بذلك تؤكد شروط

رأس المال العالمى وحده تقريبا، وتمرير ما لم يتفق عليه بعد فى اجتماعات منظمة التجارة العالمية، ولكنها لا تنسى للمجاملة الإشارة إلى تشجيع التكامل الإقليمى ووصول صادرات البلدان النامية إلى جميع الأسواق بتخفيض الحواجز الجمركية.. إلخ. وهنا لابد من وقفة قوية ضد تمرير شروط منظمة التجارة العالمية الجائرة حتى دون تفاوض لجولة جديدة.

\*ترتبط المساعدات الإنمائية الرسمية بتشجيع الاستثمارات الأجنبية والتجارة والموارد المحلية، أى الربط بين موقف الدول الكبرى وعملية التجارة وتطوير الرأسمالية المحلية، ولكنها تذكر لإبداء حسن النية "بالجهود الملموسة" لتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ فى المائة من الناتج القومى الإجمالى للبلدان المتقدمة، وذلك للمساعدة الإنمائية فى البلدان النامية.

\*وأخيراً وليس آخراً فإنها تعتبر تمويل الديون" من عناصر تعبئة الموارد للاستثمار مربوطة بشروط نادى باريس ولندن"، مع إشارة مجاملة أخرى لضرورة "تخفيض عبء الديون إلى مستويات يمكن تحملها" دون أية إشارة لمبدأ إلغاء الديون... إلخ.

وفى أكثر من موقع تشير إلى إجراءات ضمان تسديد الديون وتوفير ظروف اقتصادية واجتماعية لذلك على الصعيدين الدولى والوطنى.

### الموقف العربى الأفريقى:

أعتقد أن الوثيقة بهذا الشكل قابلة للبحث المشترك بين كتلة إقليمية مثل الكتلة العربية وكتل أخرى فى الجنوب وخاصة الأفريقية. وأظن أن الدول العربية التى لم تتخذ موقفا إيجابيا مناسبا مع الكتل الأخرى فى مؤتمرات التجارة العالمية وحتى الدوحة (نوفمبر ٢٠٠١) جديرة بأن تراجع موقفها هذه المرة خاصة وأن الأفارقة الذين يحملون بعض مرارات الدوحة، ما زالوا يذكرون أيضاً ما رده بعض العرب من قبل فترة التضامن العربى الأفريقى عن عدم توفير الأمان لرأس المال العربى، أو عدم تسديد القروض، أو فساد الأجواء من حول مشروعات التنمية المشتركة... إلخ بينما يردد الأفارقة أن العرب صبوا ملياراتهم فى حجر الشركات الأوربية التى استثمرت بعضها فى أفريقيا مع عناصر فاسدة أصلا ولم يصل للشعوب الأفريقية إلا نسبة ضئيلة منها.

فهل تتيح "الضمانات الدولية" هذه المرة فرصا أفضل للتعاون العربى الأفريقى فى مجال الاستثمار والتنمية وليس مجرد التجارة والتنمية؟ هل تدفع الوفود العربية حركة التضامن العربى الأفريقى للحصول على مواقع أفضل، ومباشرة مع الأفارقة دون حاجة لانتظار "الشريك الثالث" الذى يحصد كل النتائج؟

سأقدم هنا فى عجالة الترتيبات الأفريقية لمثل هذه المؤتمرات العالمية كما يعكسها تحضير مشروع الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا - "نيباد".

\*أولا: إن الخطة الأفريقية يجرى الإعداد لها منذ فترة فى ساحات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأديس أبابا ثم منظمة الوحدة الأفريقية بمسميات "المبادرة الأفريقية" على مستوى إقليمى.

\*ثانيا: انتقلت الخطة إلى مجال السياسات الأفريقية حين حملتها زعامات مرموقة فى صياغة خاصة بجنوب أفريقيا (والرئيس مبيكى شخصيا) حول برنامج للألفية الجديدة بمختصر MAP، تلاها تحرك من منطقة ما يسمى بالفرنكفونية على يد الرئيس عبد الله واد "رئيس السنغال" بمختصر أوميغا OMEGA. وكانت الخطة الأولى ذات طابع يدور حول تنمية الاستثمارات والمساهمات الدولية فيها، وكذلك تنمية الموارد المحلية ورأس المال المحلى.. إلخ، بينما كانت الأخرى تدور حول المساعدات الفنية وتنمية الموارد البشرية وتحسين أوضاع البنية التحتية.. إلخ. ولذا جاءت الخطة النهائية محاولة للتوفيق بين الهدفين وجامعة لهما فى آن. وهى فى النهاية معرضة لانتقادات عديدة باعتبار خضوعها لخطاب العولمة.

\*ثالثا: كلفت القمة الأفريقية فى لوساكا عددا من الرؤساء الأفارقة للدول ذات الوزن فى القارة وأصحاب المشروعات الأولية ضمت جنوب أفريقيا والسنغال ونيجيريا ومصر والجزائر، للتحرك بالصياغة النهائية للمشروع لدى الدول الكبرى وتجمعاتها من أجل الحصول على تمويل للخطة قدر بحوالى ٦٤ مليار دولار، وراح الرئيس مبيكى إلى واشنطن والرئيس "واد" إلى باريس أولا ثم احتشد معظم القادة الأفارقة فى المؤتمر الأمريكى الأفريقى مرة فى واشنطن، ومرة أخرى فى المؤتمر الفرنسى الأفريقى مؤخرا فى باريس لحشد عملية التمويل المطلوب أو حشد الوعد بذلك على الأقل. وللأسف لم نسمع عن تقديم لهذه الخطة لأى تجمع عربى اقتصادى أو



رئاسى مما يدعو للتساؤل أو يدعو القمة العربية - إن عقدت قريباً- لمناقشة هذا الموضوع، ما داموا سيناقشون تقريراً لخبراء التعاون العربى الأفريقى.

\*رابعاً: تتضمن الخطة الأفريقية "لشراكة من أجل التنمية" والصادرة رسمياً فى أكتوبر ٢٠٠١ من حوالى ستين صفحة النص على أنها باسم جميع القادة الأفارقة، ومن أجل "رؤية مشتركة وقناعة ثابتة بأن عليهم واجبا ملحا لإزالة الفقر والمضى فى طريق النمو والتنمية المستدامة والمساهمة الفعالة فى الاقتصاد العالمى وسياساته"، "شاعرين بما يجرى من تهمة للقارة، وأزمة الديون وانخفاض المساعدات بل وتعميقها للتبعية والتهمة...." وبعد تأكيد "التزامهم بتوفير شروط التنمية المناسبة للتقدم وتحقيق مشاركة فعالة فى السوق والعلاقات الدولية، وبعد وصف مستفيض لما آلت إليه أحوال القارة من أوضاع سيئة بسبب سوءات خاصة بالاستعمار أو الإدارة الوطنية فإنهم يقدمون مشروعات تفصيلية ذات أولويات ملحة تتعلق بمواجهة الأمراض الخطيرة- الاتصالات والتكنولوجيا- الديون- السوق، لتنتقل عقب ذلك إلى الأولويات القطاعية حول الطاقة - النقل- المياه، ثم الزراعة- انسياب الأموال - أسواق التعدين- الصناعات- السياحة- الخدمات.

وتلمح الخطة الأفريقية وهى تخاطب الشركاء المدعوين للمشاركة إلى تسليمها بضمانات يحققها التعاون مع ممثلى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومؤتمرات أوروبا /أفريقيا، والمؤتمر الأمريكى الأفريقى، واليابانى الأفريقى، وذلك قبل انعقاد المؤتمر الفرنسى الأفريقى الذى لابد أن يكون حاضراً بالطبع. وبذلك فإنها تتضمن إشارة صريحة إلى "هيئة المراقبة" التى تضمن للممولين حقوقهم.

أظن أن هذه إشارة أفريقية لكل من يريد أن يشارك فى خطة تنمية أفريقيا بشروط مضمونة من أليات السوق والتجارة العالمية، والإشارة صريحة أيضاً إلى أن الجميع يمكن أن يغرقوا فى سوق العولمة والهيمنة الدولية، بما لا يحقق المصالح الوطنية المنشودة، ولكنها أيضاً تتضمن مناقذ للتعاون على مستوى بلدان الجنوب لضمان التكتل لحماية هذه المصالح قبل فوات الأوان.

وهنا هامش لتحرك النظم العربية والأفريقية مع غيرها من بلدان الجنوب، أما الرؤية النقدية غير المتفائلة بكل هذا الإطار، فتحتاج إلى حديث آخر.

## حوارات أفريقية عربية

### ١- حوار الثقافات العربية الأفريقية.. في الرباط

أتاحت وزارة الثقافة المغربية كعدد من المثقفين الأفارقة والعرب فرصة قليلة الحدوث (فى سبتمبر ٢٠٠٣) لحوار مخلص وصريح حول طبيعة ومستقبل العلاقات بين العرب والأفارقة، فى زمن يفرض فيه حوار السلاح والعنف باسم حوار الحضارات! ومن الطريف أنه أعقب كلمة الوزير الشاعر محمد الأشعري فى افتتاح الندوة بالرباط عن أهمية التعاون بين العرب والأفارقة فى هذه الظروف الصعبة، أن يدخل أحد المشاركين بسرعة لأبعد من ذلك بالحديث عن ضرورة النظر والتفكير فى وضع "الواو" بين العرب والأفارقة باعتبار الحضور جميعاً.. "عرباً أفارقة". وحتى عندما اكتشفنا وجود أحد المشاركين الفضلاء من أبناء الجزيرة العربية، إذ به من علماء الآثار الذى لم يبخل بمعلوماته عن شراكة هذه "الجزيرة" أيضاً من أعماق التاريخ فى هذه الوحدة ممثلة فى الآثار الممتدة التى تكشف وحدة أثرية قديمة، بل ذهب آخر وهو جيولوجي حكيم إلى أن انشقاق البحر الأحمر عن الكتلة الأفريقية المجاورة لا يتعدى بضعة ملايين من السنين، مما يشير إلى وحدة الحجر قبل وحدة البشر!

وقد كان الحديث جاداً بالفعل، ويستحق النشر بين الأجيال الجديدة أو "المثقفين الجدد" الذين يبالغون فى "القطرية" فى زمن العولمة؛ فيقسمون البشر والحجر معا وفق مصالح جديدة، وتطلعات غير مدروسة، لا تلتفت ضمن ترتيب همومها نحو الجنوب، شرقاً أو غرباً. ولن يعدم هؤلاء توفر نظرائهم فى كل ساحة، مما لا يجعلنا ندهش، لماذا نجد أنفسنا وحدنا بهذا الشكل إزاء الأحداث الخطيرة التى نواجهها، ورغم أشكال التأييد الشعبية الواسعة، فإن تحكم المصالح ومبرراتها يبدو لافتاً والكل يتساءل: ماذا تفعلون أنتم أيها العرب لأنفسكم؟ ولا نستطيع أن نرد بقوة إزاء هذه النزعات الفربية المدمرة بيننا.

لذلك بدا الموقف الأفريقي فى حوارات هذه الندوة بالرباط متقدماً بحق عن كل التوقعات، وقد كان الحضور من شخصيات هامة فى مختلف المواقع، تاريخاً وحاضراً، وقد عبر مثقف مثل "مختار امبو" مدير عام "اليونسكو" الأسبق (سنغالي) عن فهم

عميق للثقافة العربية والإسلامية، وراح يفسر دوره في وضع هذه الثقافة مع قرينتها الأفريقية وغيرها علي صعيد الاهتمام العالمي أثناء إدارته "لليونسكو"، بل وانتقد أعمالاً تمت في فترة إدارته مثل كتابه تاريخ أفريقيا العام، عندما شعر بأن المحررين للأجزاء العربية والأفريقية، ليسوا بالتمثيل المناسب لهذه الثقافات، مما جعل موقف المحررين الأجانب ينحاز ضد التاريخ الحقيقي والغني لشعوب القارة وعلاقاتها من جهة، بل ولم يعط هؤلاء المؤرخين المكانة المناسبة للعلاقات وجهود التحرر الوطني المشتركة بين العرب والأفارقة من جهة أخرى.

لم تؤثر النسبة الأكبر من الحضور من أفريقيا "المسماة بالفرنكفونية"، بل وأوضاع بعضهم كوزراء سابقين أو حاليين عن تعبير بعضهم أو الآخر عن معاشته للتعليم الإسلامي لفترة من حياته قطعتها عملية التحديث والإدارة الاستعمارية؛ ولم يؤثر ذلك في تناول بعضهم لتفاصيل العلاقات ومشكلاتها والتأثير السلبي لبعض المفاهيم العربية أو إدارة العلاقات الإسلامية في هذا المجال. فتحدث البعض منتقداً اقتصار المساعدات العربية أو الإسلامية في مجال الثقافة والتعليم، على مدارس تحفيظ القرآن أو محو الأمية باللغة العربية أو رعاية بعض الجمعيات الإسلامية التي لا يخلو عمل بعضها من إدارة المصالح، ويؤدي هذا المنظور بالطبع إلى أن مثل هذا الباحث — من بنين — وقد حفظ القرآن مبكراً بشكل تقليدي، فإن ذلك لم يتوصل معه تأثيراً في ثقافته العامة، كثقافة حديثة تربطه بالعالم العربي، ومن ثم لم يطرح على نفسه قبل هذه الندوة مثلاً، أهمية متابعة "حدائث العالم العربي" ولم يتيسر له إنتاج فكري عربي مترجم ينقل له الفلسفة أو الإبداع العربي المعاصر.

ومن حسن حظ الندوة أن توفر لها عدد من الباحثين المغاربة المتميزين إلى جانب إخوانهم من مصر وتونس والسودان وموريتانيا وليبيا والسعودية وسوريا، ممن أسهموا جميعاً في الكشف عن معرفة جيدة بالواقع الأفريقي وخاصة في مجال الثقافة التاريخية، محاولين تقديمها "كروابط" ممتدة، مما أثار من جهة أخرى مسألة الثابت والمتغير في هذه العلاقات العربية الأفريقية، خاصة في زمن العولمة. ففي هذا الزمن تجري عملية "التفتيت للهويات" الصغرى على الأقل لتفرض الهويات الكبرى نفسها، وضمن محاولة لهيمنة الأكبر والأقوى، وهنا ثار الحديث عن إمكانية "العرب والأفارقة" — بالواو أو بدونها! — على خلق كتلة "حديثة" مناسبة لهذا التحدي، كتلة أسميتها في تقديم "باندونج



الجديدة" التي تحيا بين شعوبنا - وليس فقط بين حكوماتنا مثلما بدأت "باندونج ١٩٥٥"، تحيي شعورا متجددا بقوة شعوب الجنوب في عملية العولمة. ورأيت مع الحاضرين، أنه في الدار البيضاء تحديدا نشأت كتلة عرفت بين أقوى عناصر تحرك هذا الجنوب عام ١٩٦١، وفي الشمال العربي الأفريقي نفسه، عرفنا مؤتمر الشعوب الأفريقية الآسيوية في مصر ١٩٥٨، ومؤتمر جميع الشعوب الأفريقية بتونس عام ١٩٦١ أيضا. وتدافعت الأفكار المتحمسة للعمل العربي الأفريقي، في أحاديث عن دور الثقافة العربية الإسلامية التاريخية في الواقع الجديد؛ هل يجري الحماس لتعليم العربية مجددا دون نشر إنتاجها الحديث؟ هل ننشر المخطوطات العربية الإسلامية وحدها أم ننشر المخطوطات الأفريقية التي كتبت باللغات الأفريقية بالحرف العربي، وتناولت موضوعات اجتماعية وسياسية أوسع من مجرد موضوعات الفقه التقليدية على النحو الذي يشير له بالسلب بعض المتقنين الأفريقيين؟ طالبين التعرف على تاريخهم الحقيقي المكتوب بالحرف العربي.

ولقد كان وجودي بالرباط فرصة لعرض هذه الأبعاد نفسها في أروقة منظمة المؤتمر الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) التي تقوم بدور كبير يحتاج إلى النظر للرؤى الأفريقية وجدلياتها الحديثة بعين الاعتبار الدائم، ضمن اهتمامها بأبعاد التراث والتاريخ، ويمكن أن تحقق ملتقيات المتقنين "العرب الأفارقة" طرحا متميزا نأمل أن تتنوع مناسباته "وفضاءاته"، مثلما كانت الرباط إحدى مواقع الناشر.. في هذا الزمن الصعب الذي يندر فيه الانتعاش!

\*\*\*\*\*

## ٢- حوارات كيب تاون و"عزلة الشمال العربي الأفريقي"

عقب حوارات شفافة بين العرب والأفارقة في الرباط في منتصف أكتوبر ٢٠٠٣ دفعتني الظروف على طول الساحل الغربي للأطلنطي حتى وصلت "كيب تاون" عند أقصى نقطة جنوبية من الساحل في لقائها مع المحيط الهندي، عند "كيب تاون" وما يسمى عندها بحدود الماء water Front، ونقطة اللقاء هذه التي التقى فيها من قبل الهولنديون والفرنسيون والإنجليز ليقموا أكبر مستعمرة استيطان عقب المستعمرة

الأمريكية، هي التي شهدت مجيء آلاف الآسيويين أيضاً ليعملوا في السكك الحديدية والتعدين والتجارة كوسطاء بين "السادة" الجدد والعبيد المساكين. ومع انتشار نمط العلاقات الثلاثية هذه في أنحاء جنوب أفريقيا، إلا أن "كيب تاون" تظل هي المثال، حتى أنه مع سقوط النظام العنصري "الأبارتهيد" عام ١٩٩٤ وتولى "الأفارقة" السلطة في البلاد، صارت "كيب تاون" نموذجاً للعلاقات الثلاثية التي كان من نتائجها النسبة الأكبر من الملونين في هذه المحافظة. وتحققت أغليبتهم في البرلمان المخصص للولاية، مثل أغلبية "البيض" فيما يسمى "بالولاية" في الشمال. لذلك فإن "الجنوب أفريقيين" يطلقون هذه الصفة بدلاً لصفة "الأفريقيين" ذات السمة العرقية، بل يعتبرون "جنوب أفريقيا" تلك قلب العالم الجنوبي عموماً، بمعنى أفريقيا وآسيا وأستراليا على الأقل، ولتوصف بقية القارة بأنها "أفريقيا" إن شاء البعض أن يشير لوجودها العرقي أو اللوني.. وحضور أي شرح، في البرلمان أو غيره، يقدم تشكيلة جنوب أفريقيا باعتبارها "قوس قزح" الأفريقي الذي ينطلق نحو آسيا وأستراليا اقتصادياً كما ينطلق نحو بقية أفريقيا سياسياً، إن شأنت أفريقيا هذه أن تلتقي "بقوس قزح" ما بعد الأبارتهيد. وتأتي الصين في مقدمة البلاد التي تسعى إليها جنوب أفريقيا، البيض فيها قبل السود، مع أن ثورية الرئيس "ماو" كانت من أعتى أعداء النظام العنصري الأبيض لعدة عقود قريبة! ويمتد القوس بسهولة الآن إلى الصين وأستراليا، ماراً بموقع اقتصادي بالغ الأهمية الاقتصادية لهم أيضاً وهو منطقة الخليج! وقد لا نفاجأ في حدود عقد من الزمان أن نرى محاور "ديربان" و"دبي" و "هونغ كونج" و"سيدني"، على رأس قيادة العالم الجديد، ما لم تفرض حركة مناهضة العولمة، وجذورها في نظام دولي جديد أو محاور إقليمية جديدة، قيادات أخرى، تشمل الهند وماليزيا والبرازيل وتتساعل عن موقع العالم العربي!

مثل هذه النظرة المستقبلية، لم تكن من إبداع خيالي في "كيب تاون" عندما توجهت إليها، وإنما كان النقاش لعدة دراسات قام بها قسم المستقبلات في برنامج الأمم المتحدة للتنمية في أفريقيا UNDP (أبيدجان) تحت عنوان "مستقبل أفريقيا ٢٠٢٥" برعاية برلمان جنوب أفريقيا. وكانت الدراسة تميل إلى عدم القطع بطبيعة مستقبل أفريقيا حتى عام ٢٠٢٥، وإنما تقوم على وضع سيناريوهات أربعة لهذا المستقبل، تعتبر بدائل محتملة، أو قل خيارات متنوعة أمام صانعي السياسات الأفريقية خلال العقد

القادمين. وقد اختار واضعو السيناريوهات شكلاً درامياً تصوروا فيه الشعب الأفريقي؛ ذلك الأسد المصاب الساعي للشفاء واسترداد قوته، إذا استطاع تحقيق الخيار الصالح له، فتصوروا السيناريو الأول عن "الأسد المحاصر أو المقيد" والثاني عن "الأسد الجائع" والثالث عن الأسد "خارجاً من قيوده" والرابع عن الأسد يحدد "مواقع فضائه" أو أرضية تحركه الجديد. ومن هذه العناوين يمكننا إدراك ما تعنيه هذه السيناريوهات عن الواقع الأفريقي، من الحصار الذي يسبب الجوع، إلى ضرورة الخروج من المأزق، ثم اكتشاف العوالم المحيطة وتحديد طبيعة العمل معها.

من هذه النقطة الأخيرة نستطيع أن ندرك طبيعة توجه الأنظار في أفريقيا نحو حل الأزمة، ومن هنا أهمية تحديد "نواثر" الحركة لشعوب كل منطقة وفق استراتيجية واضحة، وتكاد أوروبا وآسيا وأفريقيا أن تكون واضحة بهذا التدرج بالنسبة لاستراتيجية المستقبل والعمل المشترك، بينما نجد الدائرة العربية ما زالت غير واضحة المعالم أصلاً، أو منغلقة على ذات غير محددة أيضاً مما يثير الارتباك أمام سياسيتها بل وباحتثها.

ولم يكن غريباً، وقد كنت وحدي من الشمال العربي الأفريقي، أن يفاجئني عنوان البحث الذي دعوني للمشاركة في مناقشاته؛ فالعنوان الكامل للبحث عن "مستقبل أفريقيا جنوب الصحراء ٢٠٢٥" ودهشت لهذا التحديد الجغرافي السياسي، إذ كنت أعلم أن المشروع ليس بعيداً عن دائرة "خطة الشراكة الأفريقية الجديدة" المعروفة باسم "نيباد" NEPAD، وتلك خطة قدمتها للعالم خمس دول أفريقية بينها دولتان من شمال أفريقيا (الجزائر - مصر)، فكيف يستقيم التخطيط للمستقبل بعيداً عن هذه الشراكة على الأقل؟ ولم يكن القائمون على البحث في غيبة عن هذا الاعتبار، فهم عاجزوه منذ البداية كتابة (ص ٤) مبررين الاقتصار على "جنوب الصحراء" بعدم توفر المعلومات المشتركة من الشمال، ووفرة الملامح المشتركة بين أفارقة جنوب الصحراء، وأهم من كل ذلك توجه دول الشمال بشكل دائم نحو أوروبا وآسيا، بينما تفتقد أفريقيا مثل هذه العلاقات القوية!

وقد تم نقاش واسع حول هذه القضية من الناحية الفنية أو الثقافية، ولكن مثل هذا النقاش لم يتقدم جدواه بعد في القارة بسبب الغياب الثقافي والفكري العربي على المستوى الأفريقي، وعدم اهتمام دول الشمال تلك إلا بالجزء الإعلامي الموسمي، حتى



أن "الأفارقة" يلاحظون ذلك بالنسبة لأكثر دفعات تمت في هذا المجال في عملية إقامة "الاتحاد الأفريقي".. ودرجة التواصل في العمل بعد إعلانه إعلاميًا!

إن قضية الحضور العربي في أفريقيا تحتاج لجدل معمق ودائم على الساحة العربية وبالاشتراك مع الساحة الأفريقية، وتحتاج لممارسة دور عربي مميز في دوائر الأمم المتحدة والمنظمات العامة لدول العالم الثالث، وتحتاج لاستثمار العرب لقوتهم الاقتصادية للدفاع عن المصالح الأفريقية أيضاً في دوائر مثل منظمة التجارة العالمية. بل وتحتاج للتعبير عن احتياجنا أكثر للموقف الأفريقي إلى جانب قضايا العرب في فلسطين والعراق في الأمم المتحدة وخارجها، وقد أبدت جماهير جنوب أفريقيا وحركتها السياسية الكثير من مظاهر التعاطف مع الشعب الفلسطيني، بمظاهرات صاخبة في كيب تاون وجوهانسبرج وديربان دون أن يتواصل العمل مع هذه الحركة الشعبية العميقة. فهل نجد التفكير ما دام العدوان مستمراً على شعوبنا بهذا الشكل غير الإنساني!

\*\*\*\*\*

### ٣- حوارات داكار عن الثقافة العربية

في جولة أفريقية أخرى، استقر بنا المقام في السنغال لبضعة أيام من أبريل ٢٠٠٤. كان الغرض متواضعاً وبسيطاً، قضايا الثقافة العربية والأفريقية، في زمن التغيرات الكبرى والصغرى على السواء. وأهل داكار المثقفين، دائماً أغنياء بتراث الحوار في رحاب "جامعة الشيخ أنتا ديوب" أو جامعة داكار التي تعتبر المركز الثقافي لغرب أفريقيا "الناطقة بالفرنسية" - من الناحية الشكلية - لكنني وجدت أهل داكار مشغولين هذه المرة بحوارات أخرى، جعل بعضها قضية العرب وأفريقيا تتخذ أحياناً بغداً جديداً. ورغم أن اتجاه الرئيس "عبد الله واد" كان لإجراء "تغيير" وزارى سادس أو سابع في ظرف أربع سنوات، فقد كان هذه المرة مقلقاً لأهل السنغال. لأن الحديث يجري عن سيخلف "عبد الله واد" في انتخابات الرئاسة العام القادم، والرجل في أواخر السبعينيات من عمره. ولا بد أن السيد "إريس سيك" رئيس الوزراء الحالي كان مرشحاً قوياً وخاصة أنه كفاء للمهمة نسبياً، كما أنه من الداعمين الأقوياء لشخص الرئيس الحالي منذ معركة الرئاسة الشهيرة ضد "عبدو ضيوف". وكان المتوقع أن يسلم

الرئيس "عبد الله واد" بهذا التتابع للسلطة وهو مرشح الديمقراطية السنغالية السابق، وتميزت الوزارات التي عينها في البداية بجهوية عريضة، منحته لقب "الرئيس الديمقراطي"، و"السهل الممتنع" على الديكتاتورية. لكنه أخذ يقلل من التحالفات بين وزارة وأخرى، كما فاجأ الجميع مؤخراً بأنه لا ينوي "السماح لغيره" في فترة قصيرة قادمة حيث إنه "يريد العودة لكرسي الحكم"! ومعنى ذلك أن على كل القوى أن تعيد حساباتها معه، قبولاً أو انسحاباً، كما أن معناه أن "الفضاء الديمقراطي" أصبح محاصراً رغم وجود الحزب "الديمقراطي" في الحكم! ورغم أن الرجل سينتهج "الإجراءات" الديمقراطية التقليدية في إعادة ترشيح نفسه، حيث يبدو "أبو الأمة" إلا أن الموقف في مجمله يسيئ لشهرة السنغال التي شهدت تنحي "سنغور" من الرئاسة باختياره في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، كما شهدت قبول "عبدو ضيوف" للهزيمة الانتخابية منذ أربع سنوات، مما أكد أن "العملية الديمقراطية" عميقة الجنور في هذا البلد المستقر.

وجاء التساؤل السريع بين المتحاورين عن مصدر "القوة غير الديمقراطية" للرئيس "واد" هذه المرة بعيداً عن "التحالفات الديمقراطية"؟ قالوا: إن ثمة سنداً فرنسياً تقليدياً لا يحتاج لتأكيد، واجتماعات القمة الفرنسية-الأفريقية تعتمد على مبادرات مهمة للسنغاليين دائماً آخرها اعتماد مساهمته في خطة الشراكة الأفريقية للتنمية والمعروفة باسم "نيباد" لمنع الأميركيين من الانفراد بها عن طريق جنوب أفريقيا ونيجيريا، ومن ثم حشر "الفرانكفون" مع "الأنجلوفون" في مشروع استثمار أفريقيا الجديد. لكن السنغاليين لا يريدون دائماً أن تنفرد بهم فرنسا، ولذا يحاورون الولايات المتحدة في قضاياها الرئيسية، ولم يكن ذلك فقط بالتراضي حول "النيباد" أو خطة كلينتون السابقة "أجوا" حول تنمية الاستثمار في أفريقيا، ولكن الموضوع امتد من قبل إلى مشاركة القوة السنغالية "الرمزية" - في حرب الخليج الأولى ضد العراق على يد "عبدو ضيوف" نفسه، كما دعا الرئيس "واد" إلى قمة خاصة لمواجهة الإرهاب في داكار مع تصاعد حملة بوش عليه.

اللافت أن الأميركيين يحاولون الآن أيضاً استثمار "رمزية السنغال" في حرب العراق الثانية! ضمن إعطاء صفة "الرمزية" هذه لعدد جديد من "الدول الصديقة" في تكوين "التحالف الدولي" الذي ستدعو إليه الأمم المتحدة أو يظل قاصراً على الأميركيين. ومن هنا جاء الخبر الذي احتفت به "الرئاسة" السنغالية في منتصف أبريل

الحالي عن اتصال تليفوني مطول بين الرئيس "بوش" والرئيس "عبدالله واد"، وتناول ضمن ما تناوله الموقف في العراق والشرق الأوسط... إلخ. وقال المعلقون إن "بوش" يطمع في دعم "الحلف الدولي" بقوات سنغالية خوفاً من تعدد حالات الانسحاب من الحلف على الطريقة الإسبانية! وبدأ الخبر في أسبوع التغيير الوزاري وتأكيد مركز الرئيس، لدورة قادمة، مناسباً تماماً! في قاعات جامعة شيخ "أنتا ديوب" لم يكن الحوار في جزء منه بعيداً عن النفوذ الأميركي في أفريقيا، حتى ونحن نناقش "العرب وأفريقيا"! وقد كنت من جانبي أعرض لخطط أفريقية-عربية للاهتمام بالمخطوطات العربية الإسلامية، وكيف يخطئ العرب عندما يركزون اهتمامهم دائماً في أفريقيا على التأثير العربي والإسلامي وحده دون تناول التفاعل الذي حدث تاريخياً من الجانب الأفريقي بآثاره السياسية والاقتصادية المعروفة، وأن الاستعمارين الفرنسي والإنجليزي هما اللذان فرضا تجاهل مضمون هذا التفاعل وخاصة عندما كتبنا بعض اللغات الأفريقية بالحرف اللاتيني بينما كانت تكتب بالحرف العربي، دليلاً على التفاعل الذاتي مع الثقافة العربية. وفي بحثنا عن عمليات الاهتمام بهذا التراث الأفريقي، أو الأفريقي-العربي، وجدنا صندوق الثقافة الأميركي يدعم مشروعاً بدأته "مالي" وجنوب أفريقيا حول التراث، بل وقدماه إلى الاتحاد الأفريقي مدعوماً بالمنحة الأميركية وحفاوة الكونجرس الأميركي لجمع وتصنيف المخطوطات الأفريقية التي لا يذكر أبداً أنها بالعربية، ورغم ذلك فقد أسماه المثقفون الأفريقيون بـ"طريق الخط" تشبهاً بـ"طريق الحرير"... هكذا لا ينسى الأميركيون العمل في الثقافة وهم يؤسسون أحلافهم من أجل الحرب أو أثناء الحرب. ولعل ذلك يكون درساً للعرب أنفسهم.

وبينما انشغل الباحثون المجتمعون في رحاب الجامعة وضيافة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بشراكة مع جمعية الدعوة الإسلامية العالمية لتعميق البحث حول قضايا الشراكة العربية-الأفريقية في تراث اللغة أو الرحلة أو الامتدادات البشرية أو حتى الشعر العربي عن الزنوجة وأخواتها، إذ بالإخوة الليبيين يطرحون مغامرة عن "التاريخ العربي" أو "التقويم العربي" ومرجعيته إلى الهجرة النبوية أم "وفاة الرسول" ليوذي التاريخ وفق الاقتراح الليبي إلى تأخير التاريخ لعدة عقود. وعلق بعض الأصدقاء أنه لا ينقصنا تأخر بأكثر مما تأخرنا، والناس تبحث عن التقديم والتقدم لا التأخير والتأخر، ولعل الأصدقاء الليبيين شاءوا أن يعطونا بعض السنوات الإضافية



نراجع فيها أحوالنا وأوضاعنا حتى نلحق ببقية العباد، وأظنهم يريدون بعض هذه السنوات بدورهم لنفس الغرض من وجهة نظرهم!

كان التحفظ الأساسي أن التاريخ بالنمط الجاري، تعرفه الشعوب العربية وتحفظه جيداً جماهير أفريقية أغرقها مدخلات الثقافة الأوروبية من عديد من الزوايا، فلنترك هذه الجماهير مرتبطة بما هو شائع ومشارك مع كافة العرب والمسلمين، لأنهم لن يتوفر لهم التراضي على نطاق واسع مع "المغامرة الليبية" الجديدة. وقد جرى حوار جدي جانبي فعلاً متسائلاً هل هي لحظة لمغامرات "التاريخ" أم لحظة لمساهمات في التاريخ نفسه؟ وفي ظروف يحتاج فيها "الاتحاد الأفريقي" و"الجامعة العربية" إلى إعادة ترتيب القضايا الجماعية المشتركة بين أفريقيا وبقية العرب غير الأفارقة فضلاً عن عرب القارة، ويحتاج كل ذلك لجهد في السياسة والاقتصاد والاجتماع بما لم يتوفر منه الكثير.

\*\*\*\*\*

#### ٤- حوارات ياوندى وقلاقل الخرطوم

قادتني الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية إلى عاصمة الكمرون ياوندى، على مقربة من مخارج أنبوب البترول الدولي الجديد شمال البلاد، قادماً من تشاد بعد إعلان الانتهاء من أعماله جميعاً بتكلفة تصل إلى سبعة مليارات دولار!

وربط المحيطون بى بين مد طرق البترول وتحسين طرق الحياة، بل والطرق الزراعية والبرية فى البلاد التى ستصبح ممراً لأكبر ثروة تفيض من وسط أفريقيا للمحيط الأطلنطى بما يبشر بالخير العميم!

وقلق آخرون فى اتجاه آخر، حين شاهدنا على شاشات التلفزيون فى نفس الأسبوع تقريباً وصول السيد "كولين باول" والسيد "كوفى أنان" إلى الخرطوم ليطمئنوا بأنفسهم على "أحوال الناس فى دارفور"، بعد أن فقتوا الإحساس بهذه الرغبة بالنسبة للشعب فى فلسطين!

فهمت وأنا فى الكمرون لماذا استدعى الرئيس بوش رئيس هذه الدولة "بول بيبا" إلى واشنطن، وزارها مبعوث أمريكى وآخر بريطانى فى أسبوع قرار الحرب على العراق، وساعتها كانت الكمرون عضواً بمجلس الأمن. ورغم علاقتها الوطيدة بفرنسا

فقد امتنعت عن التعاطف المطلق مع موقفها حتى مر الموقف دون حاجة للتصويت من أى طرف. ولم تتوقف القدرة الأمريكية على الهجوم منذ ذلك الوقت وقبله، وها هي تعود لهجوم جديد فى اتجاه السودان وعينها على بترول غرب وجنوب السودان، وأيدى السودانين على قلوبهم خوفاً من تحويل منابع بحيرة البترول إلى مصبات الأطلنطى بدلاً من طريق بور سودان وحرمان الشمال والجنوب على السواء من خيرات عملية النقل وما يرتبط بها من عمليات تنموية.

حين اكتمل عقد الاجتماع فى "ياوندى" بدأت أخبار قلقل أخرى ترد من وسط القارة، من الكونغو ورواندا، ومن حولهما أوغندا وزيمبابوى .... إلخ.

وتساءل الحاضرون مرة أخرى، هل تعود "القلقل" مرة أخرى أمام الخطط الأمريكية التى كادت تفرض تسويات التهدئة فى السودان والكونغو وحتى ليبيريا وساحل العاج؟.... وقلنا يومها إن إدارة بوش تحاول ادعاء التهدئة فى أفريقيا مقابل اضطراب الموقف أمامها فى الشرق الأوسط، وإذا بالموقف ينفجر فى وجهها بهذا الشكل مجدداً فى المنطقتين؟ وحاول علماء السياسة فى اجتماع ياوندى أن يتمسكوا بأكبر قدر من الموضوعية، فربطوا بين العامل المضطرب بدوره، وبين العامل الخارجى الذى يفرض التفسير التأمري بطبيعته أو بطبيعة المصالح "الموضوعية" أيضاً وتوزيعها بين الداخل والخارج على السواء. وقال القادمون من "أوغندا" المجاورة لمناطق الثروة المعدنية فى شرق الكونغو، إن حالة هذه المنطقة مثلاً لما يمكن أن يكون فى السودان ووسط أفريقيا على السواء. فثمة صراعات بين النظم، وبين الجماعات القبلية والنخب الاجتماعية والسياسية نفسها، وثمة صراعات بين الدول الأجنبية، وثمة "قطاع خاص" بين هؤلاء وهؤلاء هى المافيات كبيرة النفوذ الآن، من تجار الماس والذهب، إلى تجار الأسلحة الصغيرة. وهذه القوى جميعاً ذات وجود موضوعى، فى غرب السودان مثلاً هى فى "كيفو" شرق الكونغو وتمتد أيديها بالنفوذ إلى الجيوب فى العواصم المحيطة، لكن "علماء الكلام" يتوقفون عند أوهام القبلية والعرقية ويدفعون وسائل الإعلام للترويج لمثل هذه التفسيرات.. ووسائل الإعلام فى أنحاء كثيرة من العالم تستسلم أمام هذه المافيا بالفعل، وتغذى الشركات عابرة القارات وذات المصالح فى مليارات الدولارات حركة الاضطراب هذه حتى تبقى "الأسواق" خارج عمليات الضبط التقليدية.

شبه أحدهم هذه الحالة بأن الدول الصغيرة أصبحت مثل حالة المستعمرات القديمة "أراض بلا شعب"، هكذا كانت التسمية لأراضي الأمريكتين أول القرن السادس عشر، وكانت جنوب أفريقيا في آخر ذلك القرن، كما أطلقت على ليبيريا وسيراليون أوائل القرن التاسع عشر وأطلقها الملك ليوبولد على الكونغو أواخر ذلك القرن، كما أطلقها الصهاينة على فلسطين في نفس الفترة. والآن تتحرك الشركات عابرة القارات بنفس المنطق في أكثر من منطقة وفي ركابها تجارة الأسلحة الصغيرة وأمامها ثروة الماس والذهب والبتروول، وفي يدها إمكانيات الإزاحة، قتلت لوران كابيلا في الكونغو، ودمرت المعبد على رأس صدام حسين، وتحاصر "كيجامي" رئيس رواندا و"موجابي" في زيمبابوي، وتدعم مغامرات موسيفيني في أوغندا.

قال أحدهم القادم من غرب أفريقيا، إن ما يسمى بالأسلحة الصغيرة هي الأجدر بمسمى "أسلحة الدمار الشامل" الحقيقية، فهي قد دمرت الصومال، وتدمر الكونغو وساحل العاج، وها هي تتفاعل في غرب السودان تحت مسمى "أزمة دار فور". ففي "دار فور" قد تجد فعلاً قلاقل الزغاوة، وقلاقل المهدية والترايبية، وقد تجد الزريقات والفلاتة.. لكن كل ذلك تراث اجتماعي محلي قديم تحله أساليب اجتماعية وترضيات ومجالس قبلية معروفة بدورها، ترضيات للنخب التي تهمشها سلطة المركز في الخرطوم، ومجالس همشتها النظم المحلية المغرضة أحياناً بدورها، لكن "أسلحة الدمار الشامل" هي الموروثة من "الفيلق الأفريقي" بجنوب ليبيا سابقاً، وهي الموروثة من صراعات فصائل تشاد من قبل، ثم صراعات فصائل الخرطوم من بعد، وهذه جميعاً اعتبرت "غرب السودان كله، سواء سمي دار فور أو جبال النوبة.. أرضاً بلا شعب".

انتبه متحدثون إلى مشكلة جديدة نابعة من طبيعة التسليح وتجارة السلاح مؤخراً في ظروف غياب صراع القطبين بالسلاح المتقدم، وترحم البعض -بالمناسبة- على روح الرئيس الراحل ريجان، الذي استنفد الرأسمال العالمي في الصواريخ الكوكبية ليرهب السوفييت مما رحم الشعوب الناجية من صراعات الأسلحة الصغيرة! قال البعض بعد ذكر مأساة الراحل ريجان، أن تجارة الأسلحة الصغيرة، وحتى التقنية السرية العالية "للجماعات الإرهابية" أدت إلى "ملشفة الصراعات" في أفريقيا وحتى العراق بمعنى تحويل الجيوش ومقاوميتها إلى "ميليشيات" محلية متناثرة، وذلك في ظل غياب حضور "الدولة الوطنية" في عصر العولمة. وسرى مصطلح "الملشفة" هذا على



صراعات المثقفين والنخب الحاكمة فى ظل تصرفات ملحوظة فى دول كثيرة، ليس فى إطار الصراع السياسى من أجل المشروع الاجتماعى أو الوطنى للدولة، وإنما فى حدود الصراع على السلطة المطلقة وحدها.

حتى عندما تطرق الحديث فى ياوندى- عن مستقبل المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقى أو الجامعة العربية، أو حتى عن المجموعات الإقليمية أو مشروعات تنمية كبرى مثل "النيباد"، أو المشاركة الجديدة فى تنمية أفريقيا، رد البعض على آمال من يتوقعون طرح المشروعات الوطنية والعمل الجماعى المشترك، بأن الدول الحاملة لهذه المشروعات أو التى كانت متنفذة فى مناطقها لم تعد قادرة على التفاعل اللائق بهذه المشروعات بسبب الصراعات الصغيرة التى تدور داخلها أو الجمود المزمّن الذى تعيشه ولا تقبل بأى تحول حقيقى فى إطار ما تلوكه عن إصلاحات سواء القادم منها من الخارج أو الذى يغلى به الداخل. وإن لم ينفع مثال "موجابى" المزمّن فى زيمبابوى، فقد جاعتنا أخبار "موسيفينى" الذى يسيّر المظاهرات "الشعبية" للمطالبة ببقائه فى السلطة وإدانة موقف "القضاة" الذين حكموا بعدم دستورية استمراره. ولم أشأ أن أتدخل بتقديم أمثلة أخرى من العالم العربى، فقد باتت المسألة أكثر إحراجاً من أن أذكرها.. فى ياوندى.

\*\*\*\*\*

## ٥- حوارات أديس أبابا: المثقف والصراع الدموى

وسط حوالى مائة وخمسين باحثاً ومثقفاً وبرلمانياً ومن يسمون صانعوا القرار، ما الذى نتوقعه ونحن قرب الاتحاد الأفريقى فى أنيس أبابا أول ديسمبر ٢٠٠٤؟ أية تساؤلات أو إجابات يمكن أن يطرحها هؤلاء عن الصراعات الدموية الجارية فى ساحل العاج والكونغو كينشاسا والصومال والسودان، كطبعة حديثة من صراعات سابقة فى سيراليون وليبيريا ورواندا وبوروندى..؟ كيف يمكن القول أن ثمة نمو اقتصادى بل وليبرالى ديمقراطى ملحوظ هنا وهناك فى أنحاء أخرى من القارة بينما هذه الصراعات مستمرة؟ وهل الصراع أم التهدة هى سمة المرحلة فى الواقع الأفريقى؟ وهل الأسباب داخلية؛ سياسية كانت أو اجتماعية ثقافية؛ أم أنها دائماً بسبب

التدخلات الخارجية؟ وما هو طريق حل الصراعات الآن في القارة؟ هل هو واجب القوى الاجتماعية، أم مسئولية جماعات النخبة من مثقفين وتنظيمات أهلية، أم مسئولية الحكومات والنظم السياسية عموماً؟

كدت أتصور وكل هذه الأسئلة ترد في تلافيف المداخلة الرئيسية الأولى لشيخ الباحثين على مزروعى (كينيا)، أننى أجلس فى مكتبة الإسكندرية أو فى "تبى" أو الرباط، وقد غادرت القاهرة فعلاً وهى مشغولة بمثل هذه الندوات أو تعكس صحفها أخبار المنتديات العربية المجاورة!

وبدا إلحاح "التوصيف" الصحيح موازياً لإلحاح صيغة الحلول. فما يعانيه الشعب العراقى أو الفلسطينى مثلاً، يخضع لمثل هذه التساؤلات ويتطلب إجابات ليست بعيدة عما يفكر فيه على مزروعى وخمسين ورقة بحثية أخرى ترامت على حلقات النقاش فى مؤتمر أديس أبابا عن الصراعات الأفريقية، والذى نظمته هيئة متميزة مثل منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبى أفريقيا (أوسريا).

بدا "مزروعى" مطمئناً الحضور، بأن أفريقيا لا تتميز "بعامة" الصراع الدموى عن غيرها من المناطق، فأوروبا عرفت حروب المائة عام والسبعين عاماً والثلاثين عاماً بين القرن السابع عشر والتاسع عشر ناهيك عن الحروب "العالمية" فى القرن العشرين. والذين راحوا ضحية هذه الحروب فى أوروبا أو فى الحرب الأهلية فى أمريكا يفوق عددهم كثيراً عما تشهده القارة الأفريقية. بل أن أكبر أرقام للضحايا الأفارقة كانوا فى الجزائر (مليون شهيد وأكثر) فى الخمسينيات أو رواندا (ضحايا الإبادة الجماعية فى التسعينيات من القرن الماضى، وكلا المجزرتين كانتا إما للتحرر من الاستعمار المتصلب فى الجزائر أو نتيجة تخطيط التقسيمات المتعنتة فى رواندا أوروبندى). (البلجيكية) أى ناتج استعمارى أيضاً. وما حدث بعد ذلك من توترات لا تبعد جذورها عما حدث قبلها لكن يظل أن "تولة الاستقلال" مضى عليها أكثر من أربعين عاماً وكانت جذيرة بخل هذه التعقيدات أو وضع أسس الحل، وهذا يجعلنا ننتقل إلى محور المسئولية الذاتية فى الصراع.

هنا احتدم الجدل فى المؤتمر عن موروث صراعات الحدود فى الفترة الأولى من الاستقلال، ثم معالجات التكوين القبلى والعرقى بعد ذلك، كما احتدم أكثر عن "قرص" التدخلات الأجنبية التى تنتجها هذه الأوضاع. لكن مناقشة هذه العناصر لم تؤد إلى

تأكيداً كعناصر أساسية لما يجرى اليوم من صراعات. وهنا جرى الحديث كثيراً عن الصومال، الذى شهد توترات لفترة بسبب تقسيم البلاد بين أربعة أقاليم، بما أحدثه ذلك من صراعات على الحدود مع أثيوبيا وكينيا من جهة، ومع فرنسا (فى جيبوتى) وإيطاليا (كمسئولية تاريخية) من جهة أخرى. لكن مسألة الحدود هذه لم تعد هى المشكلة منذ فترة، كما أن القبلية والعرقية تشهد أخف تمظهر لها فى الصومال على وجه الخصوص. ولذا اكتشفنا أن العشائرية تقوم أحياناً مقام القبلية أو العرقية فى إحداث التوتر، لأن "الأقارب" يشتد تعنتهم أحياناً عن الغرباء كما يقول العامة، أو أن العشائرية تضاعف عدد المتصارعين فينفذ إليهم من له "غرض"، بتجارة السلاح، أو البحث عن تسهيلات عبور، أو التخفيف من ثقل وجود "الدولة" واستبدادها فى بعض الحالات، وهذا ما شرحه أكثر من باحث صومالى فى المؤتمر، خاصة وأخبار نيروبي عن الصومال والدولة التى تقام فى "المنفى" لم تكن بعيدة! وقد قدم الباحث الصومالى أحمد عبد السلام صورة مثيرة للمؤسسات التقليدية والأهلية التى تدير دولة بلا دولة، وتشكل الآن عقبة أمام حضور الدولة الذى سيتم بالباراشوتات و صحبة قوات تدخل أجنبية.

تذكرت أحوال العراق، والحل "العشائري" الذى يسعد به البعض أملين أنه الصيغة التى قد تساعد على حل جذرى "لصراعات" العراق الداخلية أو تحد من احتمالات عودة استبداد الدولة.. الخ. قلت لعل الفكر العربى يقرأ حالة الصومال بعناية أكبر، لأن "العشائرية" ليست هى "التعددية الاجتماعية" التى نتحدث عنها فى حالات أفريقية أخرى كنماذج للحل أو تهدئة التوتر. وكانت أمام الجميع حالات تنزانيا من قبل ثم نيجيريا مثلاً آخر، بل وجنوب أفريقيا مثلاً أحدث.

فى هذه الحالات، احترم "نيريرى" التقاليد الاجتماعية "للجماعات" المختلفة التى لم يسمها قبائل أو أعراق، فعندما طرح نيريرى "الاجاماعا" أو الجماعة طرحها على جماعات اجتماعية communities وهى جماعات تتنوع مصالحها المحلية واحتياجاتها الثقافية والاقتصادية فى ظل نظام سياسى (كان تنظيمياً واحداً بالمناسبة) هو حزب "الاتحاد الأفريقى" كما طرح مشروعاً وطنياً عاماً "للدولة الوطنية" الناشئة، كان يناقشه بشكل مناسب إلى درجة أنه حل "الجيش" الموروث عن الاستعمار ولم يقم غيره، عندما شعر أن هذه العسكرية لن نود دوراً فى المشروع قدر ما تعطله (بمحاولة



انقلاب ١٩٦٤) والمثال النيجيرى- من جهة أخرى- كان مثلاً لتطور اقتصادى اجتماعى، اعتبره "مزروعى" تطوراً رأسمالياً، واعتبره آخرون مجرد رأسمال بترولى لا يعم خيره على الأقاليم المختلفة التى بينما تتصارع من حوله قبلياً أو عرقياً، وبينما النخب الحاكمة فيها تميل إلى البيزنيس الصراع، فهدأت الأحوال نسبياً فى نيجيريا باستثناء بعض "السلفيات" هنا وهناك فى شمال ووسط نيجيريا. ويكاد هذا التطور الاقتصادى المحدود أن يضمن بداية تأسيس الدولة النيجيرية. لكن درجة الفساد وخيانات النخبة وضخ الثروات الوطنية إلى الخارج لا يحقق فى نيجيريا أى تقدم ملموس. وقد ذكر أحد الباحثين كيف تساءل قائد نيجيرى عن سبب عدم انهيار اقتصاد نيجيريا، فأجابه عاقل بأن الاقتصاد البدائى لا ينهار!

إشارة إلى أنه يتفاعل محلياً، بغريزة البقاء ولكنه لا يحدث تقدماً أو سند المشروع الدولة. وقد ارتبط بهذا العامل الاقتصادى أيضاً مفهوم "الفيدرالية" الذى يقسم السلطة والثروة بشكل "يهدئ النفوس"- لكنه بدوره لا يؤسس للدولة لوطنية كما يتصورها البعض. ومع ذلك فقد تمت مناقشة مسألة الفيدرالية فى إطار مفهوم للتنوع الثقافى والاجتماعى فى المجتمعات الأفريقية التى يبدو نموذج نيجيريا والسودان أمثلتها وتكاد هذه العوامل جميعاً أن تتوافق بصعوبة لتحديد من الصراعات القائمة. وقد قيم الباحثون نموذج جنوب أفريقيا- ديمقراطياً- بما يحققه نمط من السلم الاجتماعى، يواجه مشاكله الحقيقية فى الاقتصاد أو السياسة بأكثر مما يشغله الصراع العرقى الدامى، وهذا فى ظل مشروع جديد، يحرص الرئيس مبيكى على إعلان صيغته التوافقية أو قل الرأسمالية بعنوان "النهضة الأفريقية". بهدف احتواء توارىخ الصراعات العنصرية القديمة من جهة، وتحقيق فيدرالية اجتماعية جديدة لا يسميها "تحالفات" لصعوبة ذلك بعد.

لا نستطيع تصور انفضاض مؤتمر مثل هذا دون أن يكون "السودان" فى صدر معالجاته. وقد كانت حالة السودان بالفعل موضع اهتمام جعل الأوراق المقدمة بشأنها أكثر من ستة أبحاث. كان الهم السودانى محركاً لكتابة باحثين من السودان ومصر، كما كان ذلك هم آخرين. لعلها كانت قضية "العرقية" من جهة، و"السودان العربى" من جهة أخرى. وكان الوجهان لعملة واحدة هى العلاقات العربية الأفريقية، وتفسيراتها المختلفة. دفع بعضهم فكرة استبداد "النمط العربى" المركزى فى الخرطوم، كحكومة،

بل وفى القبائل الرعوية التى تمثل هذا الحكم أو تحتّمى بطبقته التجارية وليست الرأسمالية! وذهب البعض إلى طبيعة الحكم الدينية (الجبهة الإسلامية) التى ادعت أنها تقىم الفيدرالية، بينما لم تلتزم بأى من عناصرها وخلص البعض إلى صراخ "عرقى" عن "العرب ضد الأفارقة". لكن الأغلبية الأفريقية تفهمت بسرعة مختلف الردود والتفسيرات التاريخية والاجتماعية الثقافية التى طرحت حول هذه المسألة وبدأت المسألة السودانية هنا مثل غيرها الأكثر دموية فى رواندا أو ساحل العاج، لينتقل الاهتمام إلى وضع "التدخل" الخارجى وخاصة عندما تفشل الإدارة الأفريقية لحل الصراعات نتيجة عجز مالى واضح. وكان "الاتحاد الأفريقى" موضع تساؤل حاد وتناقض الشكليات الكثيرة التى يقيمها مثل مجلس الأمن والسلام الأفريقى أو لجان حل النزاعات، أو اجتماعات "العصف الفكرى" حول الصراعات، أمام العجز البين فى حالة مثل السودان، بما يسمح لأن يكون التدخل الأجنبى - أمريكى وبريطانى - هو الحل. هنا طرحت الأفكار حول "المنظمات الإقليمية" التى يجب احترام دورها ومعاونتها على تقديم حلول أفريقية ذاتية، وحماية القارة من التدخل الصارخ الذى يجرى على أرضها من ساحل العاج مروراً بالسودان والصومال.

وتذكرت أزمة دور الجامعة العربية، فى كل القضايا المشابهة للوضع الأفريقى بل أن مسئوليتها مشتركة بالفعل مع الاتحاد الأفريقى، فى السودان أو الصومال أو الصحراء الغربية دون أن تتيح لها السياسات القطرية العربية أو ضغط التدخل الأجنبى فرصة لتكوين موقف إقليمي يتحدثون عن مثيله فى أوروبا أو آسيا.

مائتى شخصية ممثلة لكافة المناطق الأفريقية بما فيها الشمال العربى الأفريقى. وقد أتىح لى أن أشهد الحماس الأفريقى الشعبى للمشاركة فى مثل هذه التجمعات العالمية بما ذكرنا بالأيام الخوالى للسنتينيات. واستطاع الأفارقة فى اجتماع باماكو أن يعلنوا قيام "المنتدى الاجتماعى الأفريقى" كجزء من "المنتدى العالمى" ورتبوا لسفر أكثر من خمسين عضوا إلى بورتو اليجرى. ووقفنا نحن العرب الأفارقة نندب حظنا الذى لم يتح لنا اللقاء فى إحدى العواصم العربية لإقامة مثل هذا "المنتدى" على مستوى عربى، واكتفينا بصفتنا الأفريقية للمشاركة مؤقتا حتى يعود البعض من "بورتو اليجرى" وإعادة المحاولة فى الوطن العربى ذى القضايا الساخنة التى كانت أولى بالانتظام الشعبى من حولها. ولا أستطيع الآن متأخراً أن أطالب بدفع عملية الحضور بعد فوات الأوان ولكن نستطيع تنبيه أجهزة إعلامنا وثقافتنا أن تتابع هذا الحدث الكبير بأكثر عناية ممكنة فى النشر والإذاعة وأن تبرز للرأى العام العربى بل والدولى إمكانيات تعبئتنا لهذه الكتل الشعبية على مستوى عالمى، من أجل مختلف قضايانا؛ من فلسطين، حتى استلاب الثروات، وفرض السياسات وتجارة السلاح وأعمال المقاطعة.. إلخ. وقد يحتاج ذلك من حكومتنا أن ترفع يدها عن حركة المجتمع المدنى والحركات الاجتماعية لتتخلق على نطاق أوسع وتعبر عن نفسها بشكل أكبر داخليا حتى يمكنها التحرك خارجياً.

إننا يجب ألا ننسى كيف كانت مهرجانات الشباب العالمية، ومؤتمرات الشعوب الأفريقية والآسيوية هى وسيلة الحركة الشعبية العربية وغير العربية لطرح أخطر قضاياهم وعزل القوى الاستعمارية وفضح النظم العنصرية. إن "فريق كرة" من جنوب أفريقيا العنصرية لم يستطع أن يشارك فى مباريات بيروكسل أوائل السبعينيات عندما حاولت دوائر أوربية تسريب الفريق الأبيض إلى ساحة مباريات دولية بآليات هروبية نتيجة شدة المقاومة للنظام العنصرى حتى سقط؛ وإن بعد ذلك بعشرين عاما. وقد يكون الحدث الأهم - فى ذاكرتنا - عن أهمية الحشد الشعبى لقضايا الشعوب المناضلة، هو اغتيال "المهدى بن بركة" فى منتصف الستينيات وهو يمهد لعقد مؤتمر القارات الثلاث الشعبى فى كوبا. وحين نجح زملاء نضاله فى عقده بعد وفاته ثم حاولوا تكراره عام ١٩٦٨ بعد نكسة



مصر والعرب، قاوم الأمريكيون بشراسة محاولة تجديد انعقاده، وهددوا بالتخلي عن مساوماتهم بشأن إسرائيل ولصالحها في الأرض المحتلة - والتي ما زالوا يمارسون الابتزاز بها ونجحوا في عدم انعقاده حتى الآن. وأتصور أن تحارب أجهزة الولايات المتحدة ومراكز العولمة اجتماع "بورتو أليجري" هذه الأيام بنفس الشراسة خاصة وأنه يعقب مغامرتها العسكرية في أفغانستان من جهة، وانتفاضة شعب الأرجنتين ضد سياسات العولمة الاقتصادية - من جهة أخرى.

قد ينبه ذلك إعلامنا العربي وأجهزة التنقيف السياسى ألا تتعامل باستهانة مع مثل هذه الاجتماعات ذات الصدى الكبير في الدوائر الإمبريالية نفسها والتي نأمل أن تكون ذات معنى عند الدوائر العربية.

لقد عقدت اجتماعات في القاهرة وبيروت من حول مؤتمرات الدوحة للتجارة العالمية، وكانت صيحات احتجاج محدودة، ومع ذلك فقد دعمتها صيحات أخرى من هنا وهناك في أنحاء العالم جعلت البعض يستحي بدرجة أو أخرى في الدوحة عما كانوا يريدون تمرير خططهم نهائياً في "القاعة الخضراء"، أو غرف "العمل السرى" في مثل هذه المؤتمرات. فإذا كان الأمر كذلك فإن الاهتمام بعرض صيحات شعبية على نطاق كالذى شهدته "بورتو أليجري" كفيل أن يتصل مع وعى شعوبنا وحركاتها الاجتماعية والأهلية بل والسياسية لتقول "لا" لهذا الاستهتار العالمى بقضايا شعوبنا وعلى رأسها قضية الشعب الفلسطينى المحاصر.

## "تعريب" مناهضة العولمة

انعقد وانتهى لقاء "بورتو أليجري" الثالث خلال يناير ٢٠٠٣ تحت شعار مناهضة العولمة، بل وشعار آخر أكثر وضوحًا هو أن "عالم آخر ممكن".. دون أن تشعر الجماهير العربية، بزخم مثل هذا اللقاء لصالح قضايا عربية تشكل معظم جدول أعمال هذا اللقاء الهام. بعض الأخبار المتناثرة توضع مجاملة بجانب الصفحات العريضة التي خصصت لاجتماع "القمم" في "دافوس" في نفس الوقت، ويسعد العرب بالقمة الأوروبية التي تتأرجح بين عشية وضحاياها حول مسألة العراق وفلسطين، بينما يتجاهلون أكثر من مائة ألف شخص في "بورتو أليجري" على أرض البرازيل الناهضة، تحت شعارات "لا للحرب" و "الدم ليس مقابل البترول" و"شارون مجرم حرب". قد تكون مأساتنا مع توقع حرب على أرضنا العربية في وقت قريب، أننا نروج لكونها أكبر من أن تحتل اهتمامات أخرى، بتظاهرات شعبية لن نتقننا "الآن" بالتأكيد من براثن الوحش الأمريكي! لكن عيون الشعوب تكون عادة على المستقبل مثلما هي منكسرة أمام الحاضر. بل إن الأمريكيين أنفسهم لم يكتفوا بزهو انتصاراتهم الدبلوماسية وتفوقهم العسكري، وبريق نياشين الحرب على صدورهم، ولم تنسهم كل هذه الأجواء مصالحهم الاستراتيجية فراحوا يضعون الخطط "والمبادرات" لإجراء تغييرات جذرية في بنية ثقافة وعقول "أهالي" هذا العالم العربي ليشمل ذلك نساءهم وأطفالهم ومراجعهم التاريخية ومفاهيم عن التقدم والتغيير! وطبيعي أن ينتبهوا لأهمية العمل الاستراتيجي من وجهة نظرهم إلى جانب اهتمامهم بعسكرة العالم. فهل يقنعنا ذلك بأهمية طرح بعض الأفكار "الاستراتيجية" من داخل واقعنا، داخليا وخارجيا؟

أتصور أن استراتيجية العمل الشعبي، وفي إطار حوارات جنوب / جنوب. مازالت ملحة على جدول أعمالنا، خاصة وأن ثمة ظاهرة مطروحة على الجميع هي حركة مناهضة العولمة التي استطاعت في "سياتل" و"جنوا"، وفي كندا وإيطاليا، مثلما في بانجوك وبورتو أليجري أن تثبت للعالم أنها حقيقة من حقائق المقاومة للعولمة العسكرية السائدة. وطبيعي أن يلفت نظرنا أنها بدأت ساخنة في سياتل وعواصم الشمال، إلا أنها انتقلت بحرارة أكبر تقريبا إلى بلدان الجنوب في آسيا وأمريكا اللاتينية، وبانطلاقها من "بورتو أليجري" لثلاث مرات حتى الآن أعطت زخما للقوى السياسية نفسها، فينتصر مضيفها في الأعوام السابقة من موقع المعارضة ليصبح هو المضيف الرسمي هذه المرة (يناير ٢٠٠٣) وأقصد انتصار جبهة حزب العمال في البرازيل بقيادة وهي جبهة ديمقراطية عريضة وليست مجرد جبهة يسارية. وأظن أن الرئيس "شافيز" يستلهم بدوره روح "بورتو أليجري" في صموده في فنزويلا بكل هذا التصميم اللافت. وفي هذا الجو تحمست المنظمات الهندية لاستضافة تجمع العام القادم بل وقرر المجتمعون في "بورتو أليجري" أنهم لم يعودوا في حاجة للاجتماع أثناء انعقاد "قمم دافوس" في أوروبا (يناير من كل عام تقريبا) بل إن الحركة الشعبية العالمية لمناهضة العولمة يمكن أن تحتشد في أي وقت وفق ظروف التعبئة وظروف المضيف كل عام.

أكرر أنه من اللافت أنه في كل عام حتى الآن كانت القضايا العربية هي الغالبة وهي التي ترتفع من أجلها آلاف اللافتات في مؤتمرات مناهضة العولمة سواء كانت الانتفاضة الفلسطينية أو تهديدات الحرب ضد الشعب العراقي، حتي اضطرت دوائر العولمة للالتقاء في الدوحة في إطار مؤتمر منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١ لا للتضامن مع الشعوب العربية ولكن في محاولة مكشوفة من أصحاب العولمة لعزل الاجتماع في واحة لا يصل إليها أحد! وقد حدث!

### كيف تحركت المنظمات الجماهيرية العربية لتشارك في هذه الحشود؟

للأسف تنعكس روح الإحباط العربية التي تشل اجتماعنا على أرضنا تضامنا مع شعبنا الفلسطيني أو العراقي، لتكشف عن عجز صارخ عن تعبئة مناسبة



لممثليين عرب في "احتشاد بورتو أليجري" أو غيره، وينتج ذلك عن أسباب كثيرة منها عدم متابعة مدققة لتفاصيل أشغال هذه الحشود الشعبية العالمية المناهضة للعولمة. وثمة انطباع عربي، بأنها حشود جماهيرية للصراخ ضد قادة العولمة أو دولها.. إلخ، ويخدم "الإعلام العالمي" كثيرا في جعل الصورة على هذا النحو عن طريق نقل الصدمات والمواجهات واللافتات بل والصراخ! ثم نرى بعض الدماء هنا أو هناك لمواطن أو شرطي فيشتعل "الموقف الإعلامي" حول هذه الصورة الهزلية التي لا تعبر إلا عن أطراف من الحقيقة، لأن الحشود الأساسية هي في إطار منظم وعقلاني يسمى "المنتدى الاجتماعي العالمي" world social forum يتوفر عنه على شبكة الإنترنت حتى الأسبوع الأخير يناير ٢٠٠٣ حوالي مليون وثلاثمائة فقرة تعريف؛ وبعضها مواقع تحتوى على مئات المعلومات الأخرى! ويعقد في إطار هذا المنتدى في مدينة صغيرة تدعى "بورتو أليجري" أكثر من ١٥٠ مائة وخمسين ورشة عمل وندوة ومؤتمر، خلافاً للمؤتمرات الصحفية والمسيرات. وكل ذلك يجري حول قضايا اجتماعية واقتصادية وثقافية ذات طابع محلي وإقليمي وعالمي. ومعنى ذلك أننا أمام تنظيم عالمي فعلا للقوى المناهضة، وذات طابع اجتماعي بالأساس مقابل تنظيم منتدى دافوس للعولمة الاقتصادية الرأسمالية أو ما يعرف بالنيوليبرالية، وقبل أن أشير لبعض العناصر الأخرى الهامة لهذا الحشد الذي ضم مؤخرا أكثر من مائة ألف مشارك أريد أن أعلم القارئ أنه لا يوجد بين هؤلاء جميعا أكثر من مائة عربي!

والآن لابد أن يثير اهتمامنا وانتباهنا بعض النقاط التالية:

١ - أن جميع المناطق الجغرافية، آسيا، أفريقيا، أمريكا اللاتينية، متوسطة، أوربية شكلت "المنتدى الاجتماعي" الإقليمي الخاص بتنظيماتها، ويحضر بعضنا من العرب في هذا المنتدى أو ذاك مثل الأفريقي والآسيوي بحكم الموقع الجغرافي، ولكن منظماتنا لم تستطع - بعد - أن تشكل "المنتدى الاجتماعي العربي" وإن بدأت المحاولة في بيروت والقاهرة لتلتحم بالمغرب إن أمكن.

٢ - إن هذه المنتديات ذات الطابع الاجتماعي، لا تناقش فقط أوجه الاعتراض أو المناهضة ولكنها تحاول طرح البدائل، ويقود سمير أمين ومركز

البحوث العربية وعدد من المثقفين العرب مع قرنائهم في أنحاء بلدان العالم محاولة موازية لدعم "منتدى البدائل العالمي"، والهدف هنا مناقشة البديل الوطني والدولي لسياسات المؤسسات المالية العالمية، والبديل التنظيمي بدفع دور الحركات الاجتماعية إلى جانب المنظمات السياسية، بل ومعالجة مشاكل الديون والأصولية الثقافية.. إلخ.

٣ - لا يطمح "المنتدى العالمي" سواء الاجتماعي أو للبدائل أن يدفع القوى المحلية مباشرة إلى مجالات "مناهضة العولمة" العالمية بل إنه يؤكد أنه ليس تنظيمًا ولكنه حركة اجتماعية عالمية إلا أن المجال متاح لتشكيل "منتديات اجتماعية وطنية" تناقش قضايا العصر المحلية، من كافة جوانبها ويتدرب شبابها على العمل العام مما يؤهلهم للعمل على المستوى الدولي. ولا يتوفر حتى الآن إلا محاولتان أو ثلاثة متواضعة التأثير العام في العالم العربي.

لقد نظرت إلينا مختلف المنظمات العالمية لترتيب حركتنا عندما عقدت منظمة التجارة العالمية مؤتمرها في الدوحة خريف ٢٠٠١، وراقبوا كيف تشارك الجماهير العربية في حركة مناهضة العولمة، لكنه خاب أملهم بالتأكيد حين لم يروا إلا ندوات متواضعة في شعبيتها بالقاهرة أو بيروت.. وكأنه "يا دار ما دخلك شر"! فهل نستطيع قبل مؤتمر دلهي القادم أن نتدرب "لتعريب" مناهضة العولمة؟!

## من بورتو أليجري... إلى مومباي

اجتمع في مومباي بين السادس عشر والحادي والعشرين من يناير، ٢٠٠٤ مئات الآلاف من نشطاء المجتمع المدني والأهلي والحركات الاجتماعية وكبار المثقفين في العالم قادمين من أنحاء المعمورة في إطار المنتدى الأكاديمي العالمي، بهدف التعبير عن حركة مناهضة العولمة في العالم وتحت شعار إن عالماً آخر ممكن.

وإذا كان اجتماع مومباي على الساحل الهندي يعتبر الرابع بعد اجتماعات تمت في دافوس بسويسرا وبورتو أليجري في البرازيل فإنه سيضاف إلى نجاحات هذه المجموعة من البشر الذين يتصورون أنهم رغم فقر حالهم يستطيعون التصدي لهيلمان الأغنياء والمليارديرات الذين يجتمعون في إطار المنتدى الاقتصادي العالمي وفق مبادئ مؤتمر دافوس الذي يجمع الحكام وأصحاب الاحتكارات الكبرى في العالم، ويخطط لاستمرار الهيمنة واقتصاد السوق الحرة، ويرى في الواقع الراهن شيئاً طيباً قابلاً للاستمرار، لو أنه تخلص -وفق خططهم- من مجموعة من الأشرار غير الديمقراطيين وغير الليبراليين، وغير الملزمين بقواعد النظام العالمي الجديد! ويشيرون في طرف من حديثهم إلى هذه المجموعات المناهضة للعولمة، والتي أصبحت تجتمع سنوياً في إحدى بلدان الجنوب (مصدر الشر!) مرتين -حتى الآن- في أميركا اللاتينية والقادمة في الهند وما بعدها في أفريقيا، مما يوحي بإمكانيات تأثيرها في مجريات العالم ولم لا؟ وقد كان عام ٢٠٠٣ الذي



هو من أبأس الأعوام في تاريخ البشرية وحركة العولمة، كان هذا العام نفسه الذي شهد موجات من المظاهرات الصاخبة ضد الأغنياء وضد العسكريين أو عسكرة العولمة... مرة ضد الاتجاه للحرب في العراق في ٥ فبراير ٢٠٠٣ في أكثر من ٧٠٠ مدينة بالعالم، وأخرى في مارس في حوالي خمسمائة مدينة، بما حشد ما يقارب المائة مليون نسمة في صرخة ضد الحرب دوت في وجه النظم التي تدعي الديمقراطية وحقوق الإنسان.

في أنباء أخيرة ذكر أن أكثر من مائة ألف من النشطاء طلبوا تأشيرة دخول الهند لحضور مؤتمر المنتدى الاجتماعي العالمي، يضاف إليهم الملايين من مدينة الخمسة عشر مليوناً في مومباي ورغم عدم ارتياح الحزب الحاكم في الهند لهذه التظاهرة إزاء غزله الدائر مع الأميركيين، وخوفاً من احتساب المظاهرات ذات الطابع الشعبي لصالح حزب المؤتمر الذي يشارك بادعاء الديمقراطية والمبادئ الاجتماعية، رغم ذلك، فإنه لا مفر أن اجتماع مومباي يحمل الكثير من الأفكار والمقترحات حول تغيير النظام العالمي، الذي تسوده الولايات المتحدة وكأنها المنتصر الوحيد في هذا العالم.

أصحاب الهيمنة المركزية يبدون متفائلين، وقد تمت سيطرتهم في أفغانستان والعراق، وتجري حلول كثير من مشكلات القارات الخمس وفق توجيهات الإدارة الأميركية... حتى أعضاء حلف الأطلسي باتوا منكسرين أمام الرغبات الأميركية. لكن الشعوب التي تعيش بالأمل أكثر مما تحيا بالوقائع اليومية البائسة قد تحمل تفاؤلاً من نوع آخر، وفق ما تحققه بين يوم وآخر من تقدم، ويبدو هذا النهج صحيحاً أو واقعياً في أكثر من قارة وبين بلدان الجنوب، ولكنه للأسف أقل واقعية على المستوى العربي تحديداً.

سوف تأتي شعوب أميركا اللاتينية إلى مومباي بتجارب النجاحات الديمقراطية في البرازيل والأرجنتين واکوادور، وتحديات نسبية لمشروعات أميركا في منظمة الناftا للتبادل التجاري، كما ستأتي أفريقيا بروح الاتحاد، وبعض النجاحات في التجمعات الإقليمية، والاستقرار السياسي النسبي في إقليم أو آخر. أما الشعوب

العربية فسيذهب ممثلوها بالحسرة على العراق، وبالأسي لفلسطين، وبالآلام من سلبات اجتماعات الشمال الأفريقي والخليج.

ومع ذلك فإن التضامن العالمي الذي تلقاه قضيتا العراق وفلسطين يجعل الإحساس بأهمية هذه الملتقيات العالمية التي تبت الأفكار والمبادئ والتوقعات كفلية أن تجعلنا هنا نناشد كل القوى الاجتماعية، الأهلية وشبه الحكومية بالحرص على الوجود في مثل هذا الحشد العظيم. إن ثمة أكثر من خمسمائة ندوة وحلقة نقاش وتظاهرة ستشهدا مومباي خلال الأسبوع الثالث من يناير، وأتصور أن يقوم الإعلام العربي بدور متواضع في نقل هذه التظاهرات للمواطن العربي، فلنعتبرها مثل مهرجانات الفنون ورأس السنة وأعياد الميلاد! والحق أن فيها من المعارض ما يجعلها في كل عام مثلاً يحتذى في عدد من العواصم طوال العام.

أما الأجندة المطروحة فإنها تخص الجميع، وكل موضوعاتها تنبئ عن البدائل الممكنة، وعن التنوع الثقافي والفكري الذي تعبر عنه.

إن المنتدى الاجتماعي العالمي لا يتوقف فقط عند مواجهته للبرالية الجديدة أو الرأسمالية المتوحشة أو العولمة الامبريالية، أو عسكرة العولمة على يد الولايات المتحدة، ولكنه يمتد لأفكار عن الإصلاح الممكن للنظام الاقتصادي القائم، وعن أدوار ممكنة لنشطاء البيئة، والمساجد والكنائس، ولجماعات الإعلام والمعلوماتية البديلة. أي أن يجمع الراديكاليين والإصلاحيين في أعمال جدية مشتركة. والمنتدى الاجتماعي العالمي الذي تحتشد في إطاره الألوف في مومباي أو غيرها ليس تنظيماً، ولا جماعة فكرية أو سياسية، إنه مظلة تستطيع منها كل الفئات أن تعبر عن نفسها؛ ولذا فإن جدولته المنشور يشير إلى تنوع ملفت في الاهتمامات يجعل عرضها في الإعلام العربي -لو تم ذلك- مصدراً لثقافة جديدة عن أحوال العالم غير ما يشاهدونه -بالحاح- في فضائياتهم النشطة! ولنلق نظرة على هذا التنوع المثير من الموضوعات والاهتمامات:

العناوين الكبيرة تبدأ من العولمة والإمبريالية، إلى الأجندة العسكرية الأميركية، إلى العسكرة والسلام والقطبية الأحادية. ثم ننتقل إلى العدوان على

العراق وتداعياته، وإلى فلسطين كحرب مستمرة وإلى إرهاب الدول، ثم قضايا الديمقراطية والتنوع الاجتماعي ومشكلة المياه والصحة والتعليم والهويات الثقافية والدينية، والإعلام والتجارة في النساء سواء مباشرة في حركة الهجرة أو في وسائل الإعلام.

نلاحظ بكل بساطة كيف يرتقي فهم هذا الحشد ليعلو بالمعركة العالمية فوق دعاوى الإرهاب، ويدرك مشكلات الأجندة العسكرية على مستوى عالمي، وليسمى الأسماء بأسمائها في قضية فلسطين كحرب مستمرة، أو قضية النساء كتجارة رخيصة.

بقى أن نعرف كيف تستعد "ال جماهير العربية" لهذه المناسبة العالمية ولأن الموضوع يحتاج لمعالجة واسعة أخرى، دعنا فقط نعرف أن أقل عدد من التنظيمات الشعبية في مناطق العالم هي التي تصل من العالم العربي، وأن "المنتدى الاجتماعي" الذي يتمثل في منتديات اجتماعية مستقلة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا وأوروبا، يجد ممثلي الفكرة في معظم أقطار هذه القارات أو على المستوى الإقليمي إلا منطقتنا العزيزة التي لم تشهد هذا النمط إلا في فلسطين والمغرب، ويتولد ببظء في مصر، أما على المستوى العربي فإن الفكرة ما زالت تحبو... وإلى عالم آخر.. من أجل عالم أفضل.. وممكن.



## العرب.. والاتجاه جنوبا

لعل تصاعد "المأزق العربي" في فلسطين، والذي وصل إلى حد الإهانة لكل المواقف العربية، أن يكون قد جعل الحكومات والمنظمات الشعبية العربية تدرك أهمية فرز ساحة الأعداء والأصدقاء وخاصة على المدى المستقبلي البعيد. إن المراهنة الطويلة على إمكان تحييد معسكر الشمال تجاه الإرهاب الإسرائيلي لشعوبنا وحكوماتنا معا يتيح لأي متأمل فرصة الفحص الأعمق لحدود التوحد الكامل مع بلدان الشمال ومشاريعها التي لا تقوم إلا على الاستغلال، وعند الضرورة لا تجد أي حافز للوقوف إلى جانب المواقع التي تدير فيها مصالحها وإنما سرعان ما تخضع لهذا اللوبي أو ذاك.

وقبل أن أنتقل من هنا لأهمية ساحة الجنوب وضرورة العمل معها كجزء من عملية تشكيل لوبي مناسب بدورنا على المستوى العالمي، دعونا نذكر هذه الواقعة القريبة، فقد وصل الموقف البلجيكي إلى قمة تعاطفه مع الفلسطينيين والعرب عموما بمقاطعة بعض البرلمانات الإقليمية فيها للعلاقة بإسرائيل، وتعاطف عدد من الممثلين البرلمانيين البلجيك مع غيرهم في البرلمان الأوروبي لتقديم طلب وقف تنفيذ الشراكة الأوروبية مع إسرائيل، وكادت الجهود البلجيكية مع غيرها أن تنجح في فرض عقوبات فعالة من قبل الاتحاد الأوروبي ضد إسرائيل. وإذ باللوبي الإسرائيلي يتحرك — مع الأمريكي بالطبع لمواجهة ذلك كله بتهديد بلجيكا بعدم استيراد إسرائيل للماس الخام (بحوالي ٣٠٠ مليون دولار) والذي يتجمع من أفريقيا (أنجولا — الكونغو — سيراليون) إلى بلجيكا — أكبر الاسواق العالمية — لينتقل إلى إسرائيل للتنقية والتسويق (ومنها للولايات المتحدة أكبر مشتر للماس النقي في العالم). وإذ بالحكومة البلجيكية تتراجع وتجر الاتحاد الأوروبي كله للتحفظ على إجراءات الضغط على إسرائيل. ومن الطبيعي أن نتساءل هنا عن أي

تعويض طرحه اللوبي العربي مثلاً لبلجيكا لوقف هذا التدهور في الموقف الأوروبي وأي تنسيق عربي مع الجاليات العربية في أفريقيا مثلاً، والتي يتاجر بعضها مثل اللبنانيين كما هو معروف من كافة الأحداث الأفريقية — في عمليات استخلاص الماس ويتعرضون لاتهامات تهريبه مع الأوروبيين على نطاق واسع.

لست في حل من المضي في دلالة هذا المثل أو أبعاده ولكنه يلفت النظر فقط إلى طبيعة تشابك العمل العربي على مستويات متعددة وليس التوقف عند الصديق الأمريكي أو حتى الأوروبي. وأظن أن بعض الأصدقاء من السياسيين والمحليين العرب قد تحدثوا بما فيه الكفاية عن ضعف أهمية اللوبي الأفريقي أو ضعف وزن بلدان الجنوب عموماً. وكم كنت أشعر بالآلم لعدم تصورنا للعمل طويل المدى في مواجهة الاحتمالات المختلفة، حتى جاء الموقف الأوروبي نفسه — الصديق المهيمن — ليبدى مظاهر ضعفه وتخاذله ممثلاً في عجزه عن مقابلة عرفات في رام الله إزاء عدم سماح شارون بإتمام هذه المقابلة، ثم أكمل بالتحفظ على مسألة فرض العقوبات.

المنظرة البعيدة تقول إننا لابد أن نضرب بعلاقاتنا بعيداً سواء في أوروبا أو في بلدان الجنوب، وقد عالجنا من قبل أهمية التنظيمات الشعبية الأوروبية قبل العناية الفائقة القاصرة على الحكومات، والآن نعيد التذكير بعالم الجنوب حيث يعتبر الاحتياطي الجنوبي من الصين إلى فينزويلا مجالاً حيويًا للعمل الحكومي والشعبي على السواء وأدهش للذين لم يقرأوا أحداث فنزويلا نفسها قراءة عربية من زاوية أهمية تضامن بلدان وشعوب الجنوب، فقد دفع الأمريكيون بعسكرهم هنا للانقلاب على الرئيس هوجو شافيز رئيس رابع دولة مصدرة للبترول في العالم وذلك في نفس اليوم الذي أعلن فيه العراق مبدأ قطع البترول عن يؤيدون إسرائيل.

"وشافيز" هو الذي زار العراق من قبل كما زار ليبيا، ويرفض حجب بترول فنزويلا عن كوبا ونعرف ماذا حدث في عالم البترول، كما لابد أن نعرف أن تحالفاً قوياً في بلدان الجنوب يمتد من أمريكا اللاتينية حتى أفريقيا وآسيا العربية وغير العربية، يمكن أن يكون له معنى كبيراً في ظروف مخططة ومتطورة إزاء الخطط الجهنمية التي تخبئها الأيام للفلسطينيين والعرب كما يبدو في الأفق.

والأرض في أفريقيا على سبيل المثال ليست جافة بالنسبة للعرب رغم تهاوننا في تجميد أجهزة التعاون العربي الأفريقي. وقد كان وما زال — موضوع فلسطين

محور اهتمام أفريقي لاقت ولا يمكن لأحد تجاهله. وهو يضيف إلى ساحة التضامن والفهم المتبادل وقاعدة تأسيس "لوبي" متعدد الاتجاهات بما لا يحتاج إلا تنوع العمل الحكومي والشعبي والإعلامي بشكل يليق بإمكانيات العرب. وليدعني القاريء أقدم له بعض ما قدمته الصحافة الأفريقية أو ما وقع من تظاهرات في أكثر من دولة في القارة خلال الأسابيع الأخيرة وقد عمدت أن تكون اختياراتي من مواقع متنوعة الاتجاهات والأبعاد في فهمها للقضية الفلسطينية والموقف العربي، رغم عدم اهتمام مصادرها الإعلامية بالتعريف بذلك جيدا على المستوى العربي، لإضافة الموقف الأفريقي إلى أشكال التأييد التي تحرص وسائل إعلامنا على إبراز الأوربي منها فقط.

لست في حل من تكرار ما ذكر عن المظاهرات التي قامت في السنغال ومالي والنيجر ونيجيريا وتنزانيا وكينيا، إلخ. لكن لفت نظري مثلا أن سكرتير عام الحزب الحاكم في تنزانيا كان على رأس المظاهرة في دار السلام، وأن المتظاهرين في جنوب أفريقيا شكلوا لجنة القدس للتضامن مع الفلسطينيين وطالبوا الحكومة بالسماح للمتطوعين من جنوب أفريقيا للسفر إلى فلسطين مما اضطر حكومة جنوب أفريقيا أن تصدر تصريحًا عن أهمية التوصل إلى السلام بدون عنف، مشيرة - أو بالأحرى مكررة حسب علمي - أن أحدا لم يطلب منها رسميا أن تتدخل (تصريح رسمي في ٢٠٠٢/٤/١٣) ولعلي أتساءل لماذا ألحنا على الاتحاد الأوربي أن يرسل وفده إلى الرئيس عرفات، ولم نفعل مع الاتحاد الأفريقي مثلا وقد سبق لمانديلا والأمير بندر أن أدار بنجاح مسألة لوكوربي، ولن يكون الفشل الأفريقي في رام الله إن حدث بأكثر من الفشل الأوربي نفسه!.

على مستوى آخر تابعت الصحافة الأفريقية ولفت نظري بالطبع نغمة التعاطف والفهم للموقف الفلسطيني والتحفظ أو الهجوم على الموقف الإسرائيلي، ولكن الجدير بالملاحظة هو بعض أبعاد هذا الفهم الأفريقي الذي يستوجب العناية والمتابعة، بل وطرحه في الوسائل الإعلامية العربية.

فهذه صحيفة نيشن Nation الكينية (٢٠٠٢/٤/٧) التي لا يمكن اتهامها بالانحياز للعرب تكتب بعنوان "الاتجاه الخاطئ للرئيس بوش فنقول: من الغريب أن تتسم نظرة الرئيس بوش للشرق الأوسط بقصر النظر والسطحية.. والنظر إلى عرفات باعتباره عنصرا غير هام في الموقف "بينما جر شارون الشرق الأوسط



ومعظم أنحاء العالم إلى معمة الحرب. إن مستوى العنف الإسرائيلي لم يشاهد منذ سنوات إلى حد مطالبة بعض العرب - حتى المعتدلين - باستعمال سلاح البترول ضد الدول التي تساعد إسرائيل وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.. " ولاشك أن إسرائيل تعيش تحت تهديد الإرهاب.. ولكنها هي التي زرعت بذور الغضب بنفسها ليس ضدها فقط ولكن ضد أمريكا أيضًا. أما صحيفة التايمز الجنوب أفريقية فقد رصدت (٢٠٠٢/٣/٣٠) تغطية الفضائيات العربية لأحداث فلسطين بما جعلها في تقدير الصحيفة تطرد قناة "سي إن إن" من الساحة بل وسجلت الصحيفة غصبة عرفات من مراسلة القناة الأمريكية واتهامه لها بتغطية جرائم إسرائيل الإرهابية.. وفي عدد آخر (٣/٢٤) عرضت تقريراً عن عرفات كثوري وكديلوماسي وارتأت أنه كلاهما وأنه رمز محاصر في رام الله منذ ديسمبر ٢٠٠٢..

ويطول الحديث عن أثر أحداث فلسطين المؤلمة على تطور الفهم والتقدير الأفريقي لكفاح الشعب البطل في فلسطين ومن حسن الحظ أن الصحافة الأفريقية تقديراً منها لضعف الإمكانيات الأفريقية لم تتوجه باللوم إلى الموقف العربي الذي يبدو أن ضعفه موضع تقديرها أيضاً!

إن بناء التحالفات على مستوى بلدان الجنوب بفرضه هذا العنفوان في تحالف الولايات المتحدة وإسرائيل، وانكشاف الموقف الأوربي نفسه، بما يجعل العرب يعيدون التفكير في الاتجاه جنوباً بشكل منظم، رسمياً وشعبياً لكي يضعوا الحلف الأمريكي الإسرائيلي الوحشي أمام حقائق جديدة تمتد من الفلبين إلى فنزويلا مروراً بأفريقيا الأصيلة!

## قضية العراق... نموذجاً

لم أتفهم ذلك الغياب - الذى لا أظن أنه مقصود - عن متابعة مواقف بارزة من قبل شعوب وبلدان الجنوب تجاه الحرب الدائرة ضد الشعب العراقى. فبينما المتابعة جارية ويومية لتعليقات تلك الفضائية الأمريكية أو الصحيفة الأوربية، لا يعبر الإعلامى العربى بنظره على ما توردته الصحافة ومصادر الإعلام عن حركة الجماهير بل وحركة الآراء فى بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ولا أدري كيف سنبنى جبهة مشتركة مع هذه الشعوب ومتفقيها ضد العدوان المبيت على مختلف الشعوب العربية، وليس العراق وحده، ونحن لا نتابع نبض هذه الشعوب جميعاً إلى جانبنا فى هذه اللحظات الحرجة. فهل ترانا مكتفين بتحليلات "الأفندية" - نسبة إلى السيد فندى! - من موظفى الأجهزة الأمريكية والتي نشرت لهم مقالات فى بعض صفحات الراى عن "ضرورة الحرب فى العراق"! وهل لاحظ إعلامى عربى فى الصحف العربية نفسها نقداً مثل ذلك الذى ذكرته صحيفة "غانية" لعرض مؤسسة "بى بى سى" لمشاهد الحرب وكأنها "رحلة ترفيه أسرية فى نهاية الأسبوع"!

إن أمامى عروضاً لصحافة وإعلام أكثر من عشر دول أفريقية لا أريد تلخيصها هنا ولكنها تفرض نفسها على من يريد إيقاظ وعى إعلاميين العرب بمعنى اتساع العالم من حولهم عن مجرد مساحته الأوربية أو الأمريكية، وإنما أقصد أيضاً الإشارة إلى البعد التثقيفى نفسه فيما تبعته هذه "المساحات الأخرى" من رسائل لبناء مستقبل العلاقات بين العرب والآخرين على اتساع المعمورة.

ويمكننى هنا أن أصور كيف بدأ اضطراب الموقف الأفريقى لإحدى صحف الكامبيرون "الميسنجر" قبل اشتغال الحرب مباشرة، وكيف تطور هذا الموقف بشكل حاسم إلى جانب الشعب العربى فى العراق بمجرد اشتعال الحرب المدمرة. لقد بدت الصورة - فى رأى الصحيفة - أثناء الضغط الأمريكى "بالجزرة والعصا" مثل

وضع "الرقصة المستحيلة" ... "إذ لو تقدم الراقص خطوة إلى الأمام لمات والده، ولو تأخر خطوة تموت أمه، وإذا لم يرقص أبدا لمات هو نفسه!".

هكذا أشارت الصحيفة لموقف الكامبيرون وغينيا وأنجولا -في مجلس الأمن- على سبيل المثال. أما عندما اشتعلت الحرب فقد بدأت بنقد أجهزتها الإعلامية نفسها التي تنقل فقط عن فضائيات الدول الغازية مثلما فعلت لفترة أو ما زالت تفعل كثير من الفضائيات العربية. وقد انتقلت معظم الصحف الأفريقية بسرعة تعالج آثار الحرب الدائرة في العراق على الواقع العالمي والأفريقي؛ مضيئة إلى ثقافتنا السياسية الكثير من العناصر التي يجب أن يضعها الإعلاميون والمتقنون العرب موضع الاعتبار ويواصلوا التحليل في هذا الاتجاه بدلا من الاقتصار على "الجهود الوصفية" التي تتغير قيمتها صباح مساء وفق تصريحات المتحدثين الأمريكيين أو حتى العراقيين.

فقد أدركت الصحف الأفريقية مثلا منذ الأيام الأولى للحرب "أن العراق ليس قطعة حلوى تقدم على طبق من فضة" وأن "أمريكا تمضي في طريق مسدود، على طول الصحاري العراقية.. مثلما مضت في وحل فيتنام من قبل" (صحيفة تايمز المعتدلة في كينيا!).

أما "الإكسبريس" في مدغشقر فقد رأت "أن الأمم المتحدة هي الضحية الأولى لحرب "بوش"... بينما كادت الحرب الدبلوماسية تحقق أهدافها في نزع سلاح العراق. وحذرت "سيدوايا" في "بوركينافاسو" من أن أفريقيا هي التي ستخسر إذا انتهت الأمم المتحدة بسبب الآليات الجديدة للقوى الكبرى ولذا تعتبر "أن الولايات المتحدة وبريطانيا مثلهما مثل صدام حسين يحاربون بحجة تهديد الأمن الدولي" وأنهم بهذه السياسة يخلقون عشرات مثل صدام حسين". وينبهنا رجل دين مسيحي في "كادونا" بنيجيريا - حيث وقعت فتنة إسلامية مسيحية لعدة مرات هناك - أن خطر اعتبار الحرب في العراق مسألة إسلامية يهدد وحدة عديد من الشعوب الأفريقية وأولها الوضع في نيجيريا. أما صحف جنوب أفريقيا فلم تستطع إلا أن تسامر المظاهرات الكاسحة التي تشهدها مختلف المدن الكبرى هناك، ورغم "ليبرالية" معظم تلك الصحف بمعنى ارتباطها بالنظام الرأسمالي المحلي والأوروبي، إلا أنها أخذت تحلل مواقف الرئيس "مبيكي" الصلبة مع رفض الحرب في العراق وإدانته والرئيس مانديلا للحرب، مذكرة -مع ذلك- بمصالح جنوب أفريقيا مع الولايات المتحدة ومشروع "مبيكي" بشأن تمويل خطة "تيباد" للتنمية في أفريقيا كلها



كرئيس حالى للاتحاد الأفريقى. ولعل ذلك يذكرنا نحن العرب بإشارات بعض حكامنا "للمصالح الوطنية" التى لا تساعدكم على "اتخاذ الموقف المناسب من رفض الحرب وطلب انسحاب القوات المعتدية الفورى من الأراضى العراقية!".

لا أحتاج هنا للقول إن أعيننا يجب ألا تغيب لحظة عن مواقف شعوب الجنوب مع شعبنا العربى فى العراق وفلسطين (وقد أعجبت بفضائية عربية جديدة تعطى مساحة طيبة لفلسطين التى تكاد تتساها معظم فضائياتنا الكبرى مؤخراً وكأنها تعكس موقفا أمريكيا لتجاهل هذه القضية لبعض الوقت حتى تنفرد بها لاحقاً بدلاً من أن ندفعها نحن بقوة فى هذه اللحظة بالذات لتضييق الخناق على الاستراتيجية الأمريكية).. والمدهش أن أكثر من فضائية آسيوية وأمريكية لاتينية تولى هذا التساوق للقضيتين قدراً أكبر من اهتمامها مسترجعة مواقف جماهيرها أثناء مؤتمرات جوهانسبرج وبورتو أليجى وأزمة فنزويلا والبرازيل حيث لم تبعد صورة العراق عن هذه الشعوب، تقرضها أزمة البترول المشتركة والانتخابات الشعبوية الديمقراطية فى هذه البلدان.

لقد ملت أقلام بعضنا من تنبيه العرب -أغنياء وفقراء- إلى مخاطر أفكار "الاندماج" فى عالم الرأسمالية العالمية التى تحكمه الولايات المتحدة بآليات العولمة الحديثة، وها نحن نرى أنه مهما كانت نتائج حرب العراق سلباً أو إيجاباً فلن تعنى إلا مزيداً من التحكم المهيمن فى حكامنا قبل شعوبنا، بما يحتاج دائماً إلى الانتباه لتكوين كتلة "باندونج جديدة" قبل فوات الأوان.

فهل نستجيب لنداء التوجه جنوباً؟

## الصراع العربى الإسرائيلى وأفريقيا

### ١- التحولات الإسرائيلىة .. فى أفريقيا

الذين تعودوا الحديث عن "النشاط الإسرائيلى" فى أفريقيا عليهم أن يغيروا مجرى الحديث! لقد بات الأمر أكبر وأخطر. كان تعبير "النشاط الإسرائيلى" يتلوه تلقائيا حديث عن "التسلل الإسرائيلى"، "والمعونات الفنية" وكسب ود هذه الشخصية أو تلك، كما كان يعتمد على محاولات إسرائيل بناء "صورة مغرية" أو نموذجية للتوافق مع التيار السائد فى القارة. فهى مع دول الاستقلال الحديث، دولة "حديثة التحرر" من الاستعمار الإنجليزى "للوطن الموعود"؛ وهى عند ذوى الاتجاه الاشتراكى، دولة "حزب العمل"، الهستدروت، ودور اليهود فى التيارات الاشتراكية، ثم صارت دولة التنمية المتسارعة ثم التكنولوجيا المتقدمة.... إلخ. وكانت عينها دائما على مصر، تعرف حجمها فى أفريقيا، وتعرف القضايا الكبيرة التى تعنيها للأفارقة؛ زعامة بحجم عبد الناصر تجعله قريبا من زعامات أفريقية طموحة أخرى مثل نكروما وسيكوتورى وحتى هिला سلاسى، وضربات مصر الموجهة للاستعمار، بتأميم قناة السويس، والوقوف بجانب حق تقرير المصير للشعب السودانى دون حساسية أو رغبة فى الاستغلال، ثم الصمود إلى جوار ثورة بحجم ثورة الجزائر، وضد النظم العنصرية فى روديسيا وناميبيا وجنوب أفريقيا... من هنا بدت إسرائيل صغيرة تماما إلى جانب ذلك المشروع التحررى الكبير القادم من الشمال... ولم تجد موجات دعائية عن "تجارة الرقيق" العربية، أو التطلعات العربية الإمبراطورية، إلى غير ذلك من الدعاية الموروثة عن دوائر استعمارية يعرفها الأفارقة تماما. لذلك بدأ "النشاط الإسرائيلى" بمحاولة الالتفاف على هذا النموذج الصاعد إلى جوارها والممتد إلى قارة تحلم إسرائيل بالقفز إليها، فكان لابد من الالتفاف على حوض النيل تحديدا، مع أسد "يهودا" الإثيوبى تارة لتأثيره فى مياه النيل والقرن الأفريقى، وإلى جانب تشومبى وكازافوبو لضمان منطقة البحيرات الكبرى، بل والنفاز عبر حركة "أنيانيا" فى جنوب السودان لنفس الغرض المائى وشغل "بلاد المعبر" عن الاتجاه شمالا، ثم أفريقيا الوسطى وتشاد "الفرنكفونية" استغلالا للأحقاد الفرنسية على مؤيدى الثورة الجزائرية. هكذا تمت

محاولة "الالتفاف" على مركز الحيوية العربية عبر عمليات ثنائية أو بالتعاون الوثيق مع بريطانيا وفرنسا استعدادا لضرب المركز العربى فى عقر داره، أما بقية القارة، فكان طابع "الحضور الإسرائيلى" إما تجاريا فى غربها، أو بالتعاون الوثيق مع النظم العنصرية فى جنوبها.

وقد أتاح كل ذلك حضورا عربيا فاعلا فى الهجوم المضاد، فالقاهرة قلب باندونج، ومركز حركة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية ١٩٥٨ ومضيفة مؤتمرات الشعوب الأفريقية ١٩٦١/٦٣ ومقر المؤتمر الأول للوحدة الأفريقية ١٩٦٤ بعد تأسيسها فى أنيس أبابا بعام واحد. وهى فى قيادة القوات الأفريقية لحماية لومومبا، ومن أوائل من قطعوا علاقاتهم ببريطانيا لتخليها عن مسئوليتها فى وقف انفراد النظام العنصرى بقيادة إيان سميث بإقليم روديسيا الجنوبية (١٩٦٥). هذه المواقف الكبيرة فى مواجهة إسرائيل والإمبريالية هى التى أبقت مصر وقيادتها التاريخية فى الذاكرة الأفريقية، حتى حين أنت قيادة مصرية أخرى لتوقع "كامب ديفيد" مع إسرائيل، لم تستطع "العاطفة الأفريقية" أن تهاجم "مصر" بميراثها ذاك!

لقد امتد تأثير هذا الميراث لآفاق بعيدة على الساحة الدولية محيطاً برقبة إسرائيل، وقد لا يتصور الكثيرون أن "هذه الأمم المتحدة" هى التى أقرت جمعيتها العامة أوائل السبعينات حق الشعوب فى مقاومة الاستعمار بكل الوسائل بما فيها "الكفاح المسلح"، وهى نفسها التجمع الذى استقبل "ياسر عرفات" وسام نجوما، قادة فلسطين وناميبيا بعد ذلك بعام "١٩٧٤" رغم أن تنظيماتهم كانت مازالت فى وضع "المراقب"، وهى نفسها التى أعلنت بعد عام آخر أن "الصهيونية صورة من صور العنصرية"، ضمن موجة قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل تضامنا مع الموقف العربى.

وعن لجنة القضاء على التمييز العنصرى "بالأمم المتحدة صدرت تقارير عن "الحلف المقدس" بين إسرائيل ونظام الأبارتهيد فى جنوب أفريقيا، وكشفت اللجنة الدولية مع السوفييت التعاون النووى بين إسرائيل وجنوب أفريقيا، وهى التقارير التى جعلت من أوائل قرارات "مانديلا" بعد وصوله للحكم تدمير الأسلحة النووية الموروثة عن نظام الأبارتيد بالتعاون مع إسرائيل فى جنوب أفريقيا، بينما لم يستطع العرب تحقيق أى خطوة فى هذا الصدد بالنسبة لإسرائيل "لأن العراق وحده هو المجرم الوحيد فى هذا المجال"!



## مياه وجسور جديدة:

لقد مرت مياه كثيرة بعد ذلك من تحت الجسور، بل ودمرت كثيراً من الجسور...! ذلك أنه لم يعد يتوفر للعرب مركز يثير الاحتواء، لا في حوض النيل، ولا في البحر الأحمر ولا في الجنوب الأفريقي. لم تعد إسرائيل في حاجة لسياسة احتواء حوض النيل أو مركزه الشمالي لأنها تحتوى بنفسها "الأمة العربية" كلها، تتنفذ، أو تتنفذ، دون عناء لاحتواء مراكز القرارات الدولية بالنسبة للقارة كلها. لم تعد سياسة الأبارتيد المثيرة قائمة في جنوب أفريقيا وإنما في قلب فلسطين، ولم يعد "التسلل أو التغلغل أو المعونة أو كسب الشخصيات سياسة تجاه "التوجو" أو رواندا أو كينيا، وإنما بات الوجود والعلاقات "طبيعياً" مع عواصم عربية، وفي قلب ثروات عربية، وفي ممالك جمهوريات عربية، وبات المشروع الشرق أوسطى بقيادة إسرائيل أكبر كثيراً من "مشكلة" الوحدة الأفريقية أمام نشاطها السابق.

منذ أوائل الثمانينات وإسرائيل تتحرك على نطاق "عالمي" تدركه جيداً الدوائر العربية المستولة. فيوم قرر "ريجان" أن يهلك السوفيت بمشروع "التسلح الكوكبي" أوائل الثمانينات، كان شارون وزيراً للدفاع الإسرائيلي، وليس صدفة أن يوقع "الاتفاق الاستراتيجي" الأول مع أمريكا عام ١٩٨٢ تمهيداً لهلاك العرب بالتفوق النووي الإسرائيلي غير المحدود. يومها أيضاً أعلن شارون في كلية الدفاع أن خط الدفاع الاستراتيجي لإسرائيل يمتد "من سور الصين وحتى تونس". وكان يجري يومها الحديث عن القنبلة الباكستانية (أو الإسلامية) قبل أن يتقدم التسلح الإيراني كذلك؛ وكانت هناك أيضاً "القنبلة الفلسطينية" مدفونة في تونس قبل أن تتفجر بالانتفاضات العارمة. وفي ذلك الوقت كانت السياسات الاقتصادية الجديدة للبلدان المتخلفة تقوم بصياغتها المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكان مخزون أموال البترول العربي يفيض في هذه المؤسسات بينما تغرق الديون الدول الأفريقية على نطاق واسع، وبدأ اللوبي اليهودي يتسلل لإدارة هذه المؤسسات بعناية مقصودة، بينما وهبت الدول البترولية العربية الكبرى أصواتها عن أسهمها في هذه الصناديق للولايات المتحدة الأمريكية في تصرف مثير لاستغراب العالم لكنه كان أشبه بتسليم "العجزة" لمخدراتهم للمرابين لاستثمارها لهم! (وليرجع من يشاء للدراسات المتخصصة عن هذه المأساة ليفهم لماذا لا تستطيع هذه الدول نفسها الآن أن تسلم قرشاً لأبطال الانتفاضة دون إشارات أمريكية!).

فى هذا الجو تم "احتواء" إسرائيل بتحالف عضوى مع الأمريكان لبلدان "العالم الثالث" مثلما تحتوى "العالم العربى"، ومعنى ذلك أن إسرائيل دخلت ماكينة "العولمة" قبل أن تعلن "رسميا" بحرب الخليج من جهة، ومؤتمرات مدريد من جهة أخرى. ولم تعد إسرائيل فى حاجة للدعاءات الجديدة عن "تعنت العرب"، أو مشاركتها خصائص بلدان الجنوب فى هذه الصفة أو تلك، ولم تعد فى حاجة لإجراءات "التسلل" و"التغلغل" أو الإغراء بالمعونات الفنية المحدودة ذلك أنها أصبحت فى مركز "صناعة القرار العالمى" الذى "يساعد ويعطى" بإشارات أمريكية و"نصائح" إسرائيلية! هذه "النصائح" هى ما يعرف دوليا بنقل "اللوبي اليهودى" فى البنك والصندوق الدوليين. وفى ذلك الحين من أوائل الثمانينات أصبح ثمن "النصيحة" الإسرائيلية الواحدة إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل! تلك الاعترافات التى تتابعت فى جو من "الثنائية" لم يعد له أهمية ليلفت النظر بعد أن بات "الاحتواء" جماعيا وساحقا على مستوى القارة.

ليست "العولمة" بالطبع بالنسبة لأفريقيا هى مجرد نفوذ هذه المؤسسات المالية وخططها، والى هى بالفعل أهم أدوات الكبح والكبت، إنما هى بالأساس نفوذ الشركات الكبرى متعددة أو متعددة الجنسية من جهة، والشروط الجديدة للتجارة العالمية من جهة أخرى، والى يختلط فيها نفوذ "المركزية الأمريكية" مع هذه الشركات والمصالح ويتحرك فى إطار هذين المجالين عملاء مخلصين لها مثل إسرائيل. ولم تعد الأخيرة إذن فى حاجة للبحث عن وسائل الوصول إلى "أعماق" القارة، وإنما أصبحت القارة مجرد "نص" فى كتابها المفتوح على العالم، لا فرق فيه بين قطر أو موريتانيا العربية، أو إندونيسيا والسنغال الإسلامية. وتتوفر لإسرائيل عدة صناعات "عالمية" توفر لها الكثير من المنافذ إلى أنحاء مختلفة فى العالم "بشكله الجديد"، ليست أهمها صناعة "الهولوكوست" والجرائم ضد الإنسانية" التى تتيح لها النفوذ فى أوروبا غربها وشرقها، أو تقديم التكنولوجيا المتقدمة فى آسيا وإنما هناك صناعة "اليهود" المظلومين فى إثيوبيا من "الفلاشا" الذين يمرون عبر دول عربية وليس فقط أفريقية. هناك "صناعة نقص المياه والرى" - على نحو ما يصفها عالم كبير مثل رشدى سعيد - تتيح لها موجات من تهديد "وتخويف" دول العالم الجنوبية بالجفاف لدفعها للجوء إلى "الخبرة الإسرائيلية" التقنية المتميزة لإقامة المشروعات وبث التقنيات الحديثة باستثمارات أمريكية عالية (وصلت فى مشروع أنابيب أنقرة - مسقط إلى أكثر من ٤٠ مليار دولار فى الثمانينات!) بل إننى قرأت

"تسريبة" منذ عامين في وكالة أنباء أفريقيا عن مشروع نقل مياه نهر الكونغو إلى إسرائيل عبر دول أفريقية وعربية، وهي تثير الرعب بهذه التسريبات إلى حد "المخاوف المرضية" أو الوهمية عند العرب، مما يجعلهم يتصورون كل تصرف أو مشروع إثيوبي محدود القيمة كأنه كارثة فيوترون علاقاتهم هنا وهناك بدون معنى بسبب الخضوع لجهاز الدعاية الصهيونية حول هذا الموضوع بدلا من التوافق لإقامة مشروعات تنمية مفيدة مشتركة، وأظن أن "تسريبات" مماثلة وبنفس القيمة الوهمية تجرى حول أحداث جنوب السودان فتتوتر العلاقات العربية مع عدد كبير من دول وسط أفريقيا والبحيرات ويستمر القتال دون جدوى في السودان دون تدقيق علمي أو حتى مخابراتي مناسب. وإسرائيل تستثمر هذه "التسريبات" - وما قد يكون وراءها من مشروعات أكبر مما نتوقع أو نعرف - لإرباك السلوك العربي تجاه أفريقيا - وهو متباطئ أصلا عن متابعة مدققة ذات بعد سياسي بدلا من الانكفاء بالعلاقات على خدمة رجال الأعمال فيما يسمى بتنمية المصالح الاقتصادية.

ولقد امتدت صناعة "الهولوكوست" نفسها إلى فضاء كبير للعلاقات العربية الأفريقية إلى حد وجود مركز رئيسي لهذه الصناعة في جنوب أفريقيا وبرعاية يهودها الذين خدم معظمهم مع حركة التحرر الوطنية بعيداً عن دوائر الصهيونية. لكن إسرائيل تعالج فضائحتها السابقة مع نظام الأبارتيد باللجوء لوسائل أخرى في هذه المنطقة الحيوية عبر أغنياء اليهودية هذه المرة لرعاية مركز دراسات الهولوكوست في ديربان! وهي تستغل انفتاح جنوب أفريقيا الاقتصادية مع عرب الخليج، لتعميق عملية تجاهل البعد السياسي على المستوى العربي القومي أو العمل العربي الأفريقي المشترك. وإذا أدى التوجه "الاقتصادي" لاستيعاب العرب وعلاقاتهم بأفريقيا فهي تعرف أين يصب المال العربي في النهاية. إسرائيل إذن تعتمد في نفاذها على مفاتيح السياسة العالمية أكثر من أي وقت مضى. خذ مثلا مكانها الآن في احتكارات تجارة الماس العالمية المتحركة من جوهانسبرج حتى كنشاسا وسيراليون وتدور فيها مليارات الدولارات بينما تتم عملية تنقيته أو نقله عبر الشركات الإسرائيلية لتشكل أكبر نسبة في تجارة إسرائيل الخارجية، كما تشكل أكبر منافذ إسرائيل للكونغو الرسمية والنفاذ لقوى التمرد على النظم الأفريقية في أنجولا والكونغو نفسها وليبريا وسيراليون بل إنها تنفذ بالتجارة نفسها



"لتمريرها"- قانونيا عبر عواصم في غرب أفريقيا تدعى دعم مشروع الاتحاد الأفريقي.

ولعل البعض قد سمع بمجزرة اللبنانيين في الكونغو والذين راحوا ضحية الاقتراب من هذه الصناعة الرهيبة ضمن انضمام أغنيائهم "للمافيا العالمية" الجديدة في أفريقيا وخارجها، ففي إطار التنافس على احتواء القيادة الجديدة في الكونغو، لم تكن لاحتكارات الماس الدولية والإسرائيلية أن تسمح لمثل هؤلاء التجار المحليين- حتى لو كانوا لبنانيين- أن يشاركوا في هذه الكعكة التي استدعت وجود وزير خارجية بلجيكا نفسه في المنطقة عند مقتل كابيلا الكبير!

لعل أحدث أشكال "الالتفاف" الإسرائيلي على العرب والأفارقة معا هو الجهد الصهيوني الملحوظ في مراحل الإعداد لعقد المؤتمر العالمي ضد العنصرية في ديربان- جنوب أفريقيا في سبتمبر ٢٠٠١، حيث تستعد الدوائر الصهيونية للحصول على قرارات بشأن معالجة اضطهاد اليهود كأقلية في أوروبا وأنحاء أخرى من العالم بدلاً من إدانة اضطهادهم للفلسطينيين، كما تعمل الدوائر الصهيونية على انتزاع "التأكيد" على مظالم الهولوكوست لليهود وإدانة كل من ينكر ذلك أو يلوح بأي شكل أيديولوجي مضاد- مثلما يحدث في بعض أنحاء أوروبا. وقد يحتاج هذا الموضوع لحديث آخر طويل، ولكن النفاذ لأفريقيا هنا محوره الخوف الإسرائيلي من أن يذكر انعقاد المؤتمر العالمي في جنوب أفريقيا بعلاقاتها المريبة السابقة بنظام الأبارتيد هناك، ومن ثم يسهل إعادة إدانة نظامها العنصري القائم في فلسطين أو التذكير بالقرار بتشبيه الصهيونية بالعنصرية (١٩٧٥) والذي ألغاه النفوذ الأمريكي عام ١٩٩١ .

هذه نظرة عامة على التوجه الإسرائيلي لأفريقيا في إطار العولمة الجديد وإن كانوا لا يتجاهلون التفاصيل في دراساتهم المستمرة لهذا الموضوع. الأمر الذي يفرض على الجانب العربي التحرك برؤية سياسية شاملة مرة أخرى وليس مجرد تحليل الوقائع الاقتصادية أو التقنيات الفنية. ولعل تجديد انعقاد اجتماعات التعاون العربي الأفريقي مؤخراً أن يأخذ كل ذلك في الاعتبار.

\*\*\*\*\*

## ٢- خبرات أفريقية... لفلسطين

يوحى تطور الأحداث المحيطة بالقضية الفلسطينية أنها ستدخل مسارات جديدة تلقى بها لعقد آخر فى متاهات العولمة الأمريكية التى لا ترحم. إننا ننسى أننا قضينا عشر سنوات تقريبا فى عالم أوسلو، كما قضينا ربع قرن بعد كامب ديفيد، وما زلنا نعانى اللاءات الأمريكية الثلاث، لا للدولة الفلسطينية الطبيعية، لا لمنظمة التحرير كجبهة حركات تحرير وطنية، ولا لعزل إسرائيل بعرقلة تطبيعها فى المنطقة أو "تطويع" المنطقة لها. فأين سيذهب العرب بقضيتهم الآن؟ كيف سيعاد طرحها من قبل المثقفين والمجتمع المدنى العربى، والدبلوماسيات الوطنية بعيدة المدى على نظراتهم فى العالم، بل وعلى شعوبهم، إزاء الترتيبات الأمريكية لتحويل فلسطين إلى باننوتستان كبيرة، أى إلى إقليم ذى حكم محدد الهوية المحلية داخل نظام سياسى استعمارى استيطانى يرتب له الأمن ويرتب لنفسه الأمان؟. والذين لا يصدقون عليهم أن يستعيدوا موقف النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا حينما أنشأ نظام البانتوستان أوائل السبعينيات من القرن الماضى، وعرض على عدد منها أن تكون "دولة مستقلة" داخل النظام السياسى العام؛ حتى أنه منح حق إعلان الجمهورية على إحدى هذه المستوطنات- "فندى"- لولا فشل المحاولة على يد المقاومة الجبهوية الوطنية بقيادة حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى والرفض الأفريقى الشامل للمناورة. ويكاد المرء يشتم من تصريحات الرئيس بوش استعادته "للتجربة الجنوب أفريقية"، متوقعا نجاحها فى ظل هيمنته، ما لم تحقق التجربة الوطنية فى فلسطين والعالم العربى ما حققته فى أفريقيا من قبل.

فما الذى تقدمه الخبرة الأفريقية الآن رغم تغير الظروف وقسوتها، لتجنب نجاح المخططات العنصرية الإمبريالية المشابهة لما سبقتها؟ إن جهدا جديدا من المثقفين والمتخصصين ومراكز البحث لابد أن يوضع أمام القيادات العربية الشعبية والحكومية لإعادة طرح القضية عالميا طرحا جديدا مستفيدا من الخبرة الأفريقية وغيرها من خبرات النضال الوطنى.

\* فلسطين مسألة استعمارية: لقد أقر المجتمع المدنى العالمى فى ديربان صيغة أن النظام فى فلسطين نظام أبارتهيد استعمارى، ويعيد ذلك القضية إلى دائرة لجنة تصفية الاستعمار التى تفرعت عنها اللجنة الخاصة بنظام الأبارتهيد، بل ولجنة حقوق الشعب الفلسطينى غير القابلة للتصرف. وقد أهملنا فى عملنا السياسى والدبلوماسى أهمية إثارة رأى العام العالمى عبر قرارات الجمعية العامة للأمم

المتحدة عندما ركزنا على مجلس الأمن. ونعرف أن الجهاز الأخير محكوم وفقد مشروعيته عند الشعوب كما فقد فاعليته بحكم "الاعتراضات" الأمريكية الأوربية، ولا أذكر أن الأفارقة اعتمدوا على هذه القناة وهم ينظمون أكبر الحملات ضد النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا، وفى مقدمتها حملات مقاطعة هذه "الدولة" غير الشرعية ورفض قبول تجديد أوراقها.. وإحالتها دائما إلى لجان تصفية الاستعمار المتنوعة. إن ساحة الجمعية العامة هى التى يمكن أن تحاصر إسرائيل فى صيغتها الكلية كما اتضح فى الأشهر الأخيرة حتى لو كان هناك "مبادرات" أو جهود أخرى فى القنوات "المعنية" بالحلول الجزئية. إن استمرار عرض المسألة الفلسطينية تحت عنوان "مشكلة الشرق الأوسط" سوف يعزلها تماما كقضية إقليمية عن كونها مسألة استعمارية.

\* وفى مجال القرارات الدولية الكبرى يمكن أن ننطلق منها مثلما انطلقت أفريقيا لأربعة عقود فى قضايا "الاستعمار والتحرر" حتى استكملت تحرير كل المستعمرات بما فيها النظام العنصرى. كان هناك القرار ١٥١٤ لعام ١٩٦٠ بتفاصيله حول حق الشعوب فى تقرير مصيرها، والقرار ٢١٠١ لعام ١٩٦٥ حول "شرعية نضال الشعوب لتحقيق حق تقرير المصير". والقرار ٢٦٢١ لعام ١٩٧٠ حول "حق الشعوب المستعمرة فى النضال بكافة الوسائل الضرورية الممكنة ضد القوى الاستعمارية، وحث الدول الأعضاء على تقديم جميع المساعدات المعنوية والمادية لشعوب الأقاليم المستعمرة فى نضالها لتحقيق الحرية والاستقلال".

وأظن أن هذه المبادئ كافية لتفسير وتبرير أشكال النضال الفلسطينى "الضرورية" ودفع الدول العربية على المساعدة الفعلية فى آليات النضال وليس مجرد تقديم المساعدات الخيرية!

\* وتطبيقا لهذه المبادئ تقدم أفريقيا من خبراتها الكثير. فلم يجد مجلس القمة الأفريقى حرجا من إقامة "لجنة تنسيق لتحرير المستعمرات" عام ١٩٦٤ استهدف تقديم المساعدات المادية لحركات التحرير، وتدريب أبنائها عسكريا، بل وتقديم السلاح مباشرة لهم فى مختلف الأقاليم المستعمرة من قبل البرتغاليين أو الفرنسيين والمستوطنين الأوربيين. وفرضت أفريقيا تسليم المجتمع الدولى بذلك رغم استمرار الزعم "بأنه تدخل فى الشئون الداخلية للدول الحاكمة لهذه المستعمرات. بل وحملت أفريقيا بريطانيا العظمى مسئولية تدهور الموقف وتعنت إيان سميث فى روديسيا



(شبيه شارون) حين أعلن استقلال الإقليم تحت حكم المستوطنين، فقطعت مصر والجزائر وعشرة دول أفريقية أخرى علاقتها الدبلوماسية ببريطانيا العظمى في ذلك الوقت- وبعد أسبوع واحد من إعلان سميث، بما كان مفاجأة عالمية إزاء هذا التحدى للقوة البريطانية. وقد عمم ذلك أشكال المقاطعة العالمية للنظم العنصرية ومنعها من أى مشاركة، سواء بفرق الموسيقى أو الكرة وحتى الوجود السياسى فى أى محفل حتى استقرت حقوق الشعوب فى زيمبابوى وناميبيا وجنوب أفريقيا. ولعل هذا التراث هو الذى تصاعد على الساحة الأفريقية حتى جاءت ظروف يعلن فيها الموقف الأفريقى إدانته الكاملة للعنصرية والصهيونية على حد سواء عام ١٩٧٥.

**\* وماذا عن الموقف داخل المستعمرات نفسها؟** تقدم الخبرة الأفريقية أيضا بعض ما قد يفيد فى استقبالنا لما يجرى أو يخطط لفلسطين. وقد يعرف القاصى والدانى الآن كيف رفض الأفارقة اعتبار النظام الاستعمارى فى نظم الاستيطان بالذات قضية خاصة بأهلها. فتحملت أفريقيا المسئولية الجماعية فى التصعيد بل وفى التنازلات، وشمل موقفهم الإيجابى فلسطين حتى أنهم أعلنوا قضية فلسطين نفسها فى قمة ١٩٧٥ الأفريقية بكمبالا "قضية أفريقية" وما زال ياسر عرفات يتحدث أمام كل قمة أفريقية حتى الآن بهذا الاعتبار. وعلى مستوى داخلى دعمت الحكومات الأفريقية موقف الحركات الوطنية برفض ما سمي "بالحلوى الداخلية" internal settlement التى سعى لإقرارها "كيسنجر" فيما عرف لأول مرة "بدبلوماسية المكوك" منتصف السبعينيات. وكانت تستهدف دفع حركات التحرير وخاصة فى روديسيا وناميبيا لقبول "سلطة وطنية محلية" تطويرا للبانثوستانات فى جنوب أفريقيا، وهنا عرفت أسماء مثل "موزيريوا فى روديسيا" وجماعة تيرنهول (فى ناميبيا) ممن قبلوا هذه الحلول لفترة فسقطوا نهائيا واستمر نضال الحركات الوطنية حتى استغلت هذه الأقاليم جميعا فى أصعب ظروف الثمانينات والتسعينيات.

وقد تفجرت فى فترة من السبعينيات "انتفاضة سويتو ١٩٧٦" من حول عاصمة الاستيطان "جوهانسبرج". وشهدت الانتفاضة صعود نجوم وطنية جديدة من الشباب والطلاب والنساء، وكانت الانتفاضة وراء انبثاق "الجبهة الديمقراطية المتحدة" التى لم تكتمل قوتها الوحوية إلا عام ١٩٨٣ حين انضمت الحركة العمالية والمهنية والشباب والطلاب والجمعيات النسائية إلى الجبهة التى صمدت

للنظام العنصرى حتى أخرجت مانديلا من سجنه فى فبراير ١٩٩٠ متمسكا بأن العنف طريقنا للتحويل إلى جنوب أفريقيا الديمقراطية.

\* الظروف المختلفة: قد يسارع قائل بالقول، أنه كان ثمة ظروف مختلفة لكل ذلك، لكن مصائر الشعوب لا تتقرر فقط بالظروف أو الدراسات الموضوعية، وإنما تقررهما أيضا المبادئ وطبيعة الأهداف النهائية المبتغاة، ومدى طموح الشعوب لتحقيق أهدافها، وقد كانت الولايات المتحدة نفسها منفردة بالمرشح الدولى عقب الحرب العالمية الثانية بما يكاد يشبه ما هى عليه الآن ومع ذلك نؤرخ لانطلاقة حركة التحرر العالمية بنفس الفترة. وهذا معنى أننا نطالب بتحريك أفكار كبيرة ومبدئية رغم ما يتبدى من استبداد الأفكار المهيمنة. وحتى على المستوى الإقليمى أو المحلى، فقد كان تصميم شعب جنوب أفريقيا وحركة قواه العمالية والشبابية إلى جانب أحزاب الحركة الوطنية وراء تحقيق أكبر إقلاق للنظام الاستيطانى حتى استسلامه عام ١٩٩١ رغم انهيار الاتحاد السوفيتى وانسحاب الكوبيين من أنجولا. وكانت الأخيرة أسست بدورها جيشا قويا ليصمد إلى جوار صمود الشعب فى جنوب أفريقيا الديمقراطى رغم التحويل فى ظروف انطلاق النظام العالمى الجديد وهيمنته المعروفة. معنى كل ذلك أن على المتقنين والوطنيين أن يلتزموا بدور خاص فى هذه المرحلة لصياغة النظرة الكلية لقضية فلسطين وشعوب المنطقة فى ضوء كثير من الخبرات المحيطة.

\*\*\*\*\*

### ٣- من انتفاضة سويتو.. إلى انتفاضة الأقصى

ربما لا نحتاج كثيرا إلى تكرار القول بوحدة طبيعة النظام الاستيطانى العنصرى، كما عرفته أفريقيا، ويعرفه الوطن العربى الآن. لذلك لابد من الاستفادة جيدا من دروس الماضى لندرس بها القائم على أرض فلسطين. وأظن أن الرسالة موجهة أكثر إلى الشباب، الذين حملوا الراية فى "سويتو" كما يحملونها الآن فى طول وعرض الأراضى الفلسطينية، بل والوطن العربى.

لقد بدأت انتفاضة سويتو فى ١٦ يونيو ١٩٧٦، ولم يمض الشهر حتى كانت ساحتها فى جوها نسبرج (عاصمة النظام العنصرى) وبريتوريا وناتال وكيب تاون، أى على الساحة الوطنية كلها بما أربك قوات الشرطة العنصرية وجيشها، ولذلك اشتد عنف هذه القوات كما زاد ضغط المستوطنين لمضاعفة المواجهة حتى

بلغ .. بموع القتلى من ضحايا سويتو ٢٨٤ شهيداً و ٢٠٠٠ جريح حسب معظم المصادر. ولأن الانتفاضة بدأت من قبل فتيان المدارس فى مناطق السود وبسبب مباشر لرفض شروط التعليم والحياة الاجتماعية، بل وبالتحديد بسبب فرض نظام للتعليم يحى الهوية الوطنية الأفريقية يصام قدرتها على إعادة إنتاج ذاتيتها بفرض الهوية الأفريكانز المستوطنين، فقد شملت الانتفاضة الطلاب وأهلهم من روابط الأمور فى حركة رفض واسعة للعدوان على الهوية وهو أمر شبيه برفض العدوان على الأقصى، رمز الوحدة الوطنية الفلسطينية ومركزها فى قلب فلسطين. وقد بلغ دور الفتية والشبان إلى حد تسجيل اعتقالات النظام الاستيطاني لطلاب فى سن السابعة إزاء خروجهم اليومي من المدارس على طول ستين مدينة وفى مناطق "المعازل" أو "البانتوستانات" السوداء.

لعل بداية الانتفاضات بهذا الجيل الناشئ والصاعد، هى التى تجمع بسرعة لافئة بقية عناصر الأمة من حولهم، لصعوبة حسابهم على جبهة أو تنظيم سياسى محدد فى بداية الأمر وإلى صعود الثورة إلى آفاقها الطبيعية حيث تلتحم كل القوى بجماهيرها مشاركة فى الانتفاضة، لذلك صعب حساب انتفاضة "سويتو" لصالح تجمع وطنى ديمقراطى كبير مثل المؤتمر الأفريقى وحده، ولا لحساب الحركات الأصولية السوداء مثل "حركة الوعى الأسود"، ورغم بروز قيادة شابة شهيرة مثل "ستيف بيكو" فى مقدمة الانتفاضة معبرا عن تمترس الشباب بوعى الجماهير السوداء الأكثر معاناة، فقراً و تنظيماً، إلا أن شعارات المؤتمر الوطنى الأفريقى عن "دولة ديمقراطية متعددة الأجناس" كان هناك بدوره.

وعقب "سويتو" مباشرة بدأ التحاق الشباب بالعمل المسلح للمنظمات المختلفة بل واشتد تيار العمل المسلح فى التنظيم القائد - المؤتمر الوطنى الأفريقى - وبدأ فى نفس الوقت مزيد من انحياز الكنيسة والتيار الدينى الموروث عن "الأب لوتولى" ثم "ديزموند توتو" للعمل السياسى الجماهيرى، وشمل الوعى الحركة العمالية لترفع مطالبها من قضية أجور ومساواة وتحسين ظروف العمل فى المناجم والمصانع إلى قضية تغيير شامل فى المجتمع، مشاركين الشباب فى حركة الإضرابات والرفض للنظام العنصرى. وامتد أثر "سويتو" إلى ناميبيا، وجعلت الانتفاضة فى جنوب أفريقيا معنى لاستقلال أنجولا وموزمبيق المجاورتين حيث قوى عود زعمائهما للصمود أمام محاولات تخريب هذا الاستقلال عن طريق تفتيت الجبهة الداخلية فى الدول المجاورة وفق سياسة جنوب أفريقيا فى هذه الفترة.



## ما بعد سويتو

إن ثمة درس مهم آخر من انتفاضة سويتو لابد أن تعيه الجماهير العربية، هو أن المعركة قد تطول مع العدو العنصرى الاستيطانى، ومع ذلك فلا بد من الثقة بنتيجة وعى الجماهير بهويتها ومطالبها ومستقبلها.

لقد وجدت الانتفاضة الوعى الأفريقى محليا وإقليميا، بحيث لم يعد مجرد وعى وطنى عام فقط تطفئه بعض العروض أو التلويح بالاستجابة لمطالب جزئية، إذ أعقب انتفاضة سويتو وعى عال بالتنظيم، وبالعامل من الداخل، وبتعميم المطالب فى كل الأقاليم، وفشلت سياسة فرض المعازل والباننوسنات حتى من قبل أكثر الرجعيين مثل "بوتيلنيرى" وغيره. وتحمل الأفارقة ما ارتبط بالانتفاضة من صعود للمتشددين والعسكريين فى جبهة المستوطنين وتشكيل مزيد من الأحزاب المحافظة وسطهم، بل وضعف جبهة الليبراليين فى معسكرهم، ومع ذلك تزايد تلاحم الشباب والطلاب والعمال وقطاعات من الحرفيين والمهنيين على مستوى الجماهير الأفريقية وقد أقلق ذلك المعسكر الإمبريالى كثيرا، وسارعت دول أوروبا بالضغط على النظام "لتحسين أوضاع السود" وكسب فئات مثل العمال لعدم التحامهم بجماهير "المنتفضين" (تحسين قوانين العمل والأجور وفرص التدريب.. إلخ) ومنحوا الباننوسنات استقلالا ذاتيا أوسع، وخصصت الولايات المتحدة بضعة ملايين من الدولارات لتقديم منح دراسية للشباب وتشجيعهم مع الفنيين للهجرة إلى الخارج، وفى نفس الوقت أعلن الأمريكان أوائل الثمانينات سياسة "الارتباط البناء" مع النظام العنصرى وقدموا له السلاح للعدوان على موزمبيق وزامبيا وليسوتو حيث قواعده الحركة الوطنية هناك، وضاعفوا من حملاتهم على معاونة كوبا والسوفييت وقتها لهذه الدول المجاورة. ومع ذلك لم يضعف هذا كله من عزيمة أطفال الحجارة فى سويتو (وقد كانوا بالفعل يستعملون الحجارة والعصى لضرب شرطة النظام) حتى أصبح هؤلاء الصبية والفتية قيادات فى الحركة الوطنية بعد ذلك يشكلون عصب منظمة "الرمح-" أو مخوننوتو" للعمل الشبابى والمسلح ضد النظام العنصرى.

وفى عام ١٩٨٣- بعد سبع سنوات من الانتفاضة ونتائجها- بدأ تشكيل الجبهة الوطنية الديمقراطية، صيغة موحدة قوية مهددة للنظام بشكل جذرى حضر مؤتمرها التأسيسى ٢٠٠٠ ممثل لستمائة منظمة أهلية وشعبية لتخلق أكبر تحالف وطنى شامل فى يد الحركة الوطنية الجذرية التى بشرت بهذا التحالف فى مؤتمر

ميثاق الحرية عام ١٩٥٥. هنا لم يستطع النظام وحلفاؤه في حلف الأطلنطي إلا أن يسلم أمام هذا الإجماع بضرورة التفاوض على مطالب "الوطنية الأفريقية" الحقيقية من أجل الدولة الديمقراطية في جنوب أفريقيا. وقد استغرقت عملية التفاوض سبع سنوات أخرى حتى اتفق على الدستور الانتقالي الموحد شبه الديمقراطي عام ١٩٩٣. ولم يحقق انتصار الحركة الديمقراطية تماماً عام ١٩٩٥ بفوز حزب المؤتمر واختيار مانديلا رئيساً دستورياً للبلاد.

ما الذي يمكن أن تستوعبه انتفاضة الأقصى من كل ذلك؟ إن الأهداف الصحيحة التي تتعلق بهوية شعب وحقوقه، لا يمكن التنازل عنها، ولا المفاوضة بشأنها إلا في إطارها الصحيح، ولا شك أن صبية سويتو ١٩٧٦ هم الذين دخلوا برلمان ١٩٩٣ الانتقالي و ١٩٩٥ الدائم. والزمن لا يقهر الشعوب ولكنه يصهرها ما دامت تحسن اختيار قياداتها، وطالما ظلت القيادات ملتزمة بمسئوليتها التاريخية. وانتفاضة الأقصى - مثل سويتو - ملكت عنصر التوحيد الوطني مبكراً، وفرصة اندماج كل القوى تحت شعارات صحيحة تاريخياً واجتماعياً، وهي ستواجه لفترة سياسات التشدد. لا التساهل في معسكر العدو لكن معسكر الاستيطان العنصري لابد أن يخسر في النهاية. والانتفاضة تحدث التمايز، وتقلق المترجع ونهازي الفرص، لكنها بما تتميز به من شبابية وقاعدية وشمولية تفرز الجديد دائماً، وتواجه العدو المستقر على مفاهيمه القديمة للتفوق والتسلط. إن بعد الهوية الوطنية داخل فلسطين، والهوية القومية العربية من حولها في أنحاء المنطقة العربية، جدير أن يخلق أبعاداً جديدة للثورة الفلسطينية، ويخسف بأبعاد بالية للصهيونية العنصرية ويضع سادة الهيمنة العالمية أمام خيار صعب، وقد جربوه في جنوب أفريقيا وتراجعوا عن صلفهم ولو طال الزمن.

\*\*\*\*\*

#### ٤- أدبيات الانتفاضة

استعرضت في ذاكرتي يوماً أحداث انتفاضات أفريقية تابعتها وأخرى فلسطينية كنت قريباً منها، ورحت أتأمل كيف تقرأ الأجيال المختلفة وقائع تحرك شعوبها، خاصة وأن أيّاً منها لم تكن "النصر المظفر" الفوري، ولكنها تؤدي في الغالب إلى طريق الانتصار الذي يتأخر أو يتقدم وفقاً لظروف كثيرة. أعرف مثلاً أن انتفاضة "شاربيل" في جنوب أفريقيا في مارس عام ١٩٦٠ انتهت إلى

انقسامات في الحركة الوطنية ومزيد من إجراءات الفصل العنصري، وذلك رغم إشراقة التحرر الوطني في الستينيات، لكن أجيالاً جديدة من الوطنيين بل والشباب الذين استوعبوا الدرس، جعلوا من انتفاضة "سويتو" بجنوب جوهانسبرج في جنوب أفريقيا أيضاً في يونيو ١٩٧٦ شيئاً آخر، برزت منها قيادات جديدة داخل حركة التحرر الوطني، وبرزت أفكار التحالفات الثورية والديمقراطية، ولم تأبه للزمن وإلحاحه، إزاء انتكاسات حركة التحرر الوطني عموماً في تلك الفترة، حتى وجدنا "سويتو" تتحول إلى معنى عام للعمل الوطني الجبهوي الذي جمع الكنيسة مع الحركة العمالية والطلابية، مع قيادات قبلية وتقليدية، تحت شعارات موحدة من أجل تحرير الشعب نفسه ثقافياً من هيمنة "الأبارتيد" وعملاء النظام العنصري والتوحيد من أجل تحرير جنوب أفريقيا "لكل سكانها" في الدولة الديمقراطية التي نراها. تذكرت كيف عبأت انتفاضة "سويتو" مشاعر العالم حول شعب جنوب أفريقيا وكيف وصل هذا الدعم الخارجي إلى أبناء وبنات "سويتو" والباننوستانان التي أرادهما العنصريون معتقلاً لشعب من ثلاثين مليون نسمة. وحتى أواخر الثمانينات وبأثر العمل الوطني الأفريقي، كنا في القاهرة ضمن حملة جمع مليون توقيع عربي من أجل إطلاق سراح مانديلا الذي لم ينس ذلك في تكرار شكره للشعوب العربية.

هكذا تذكرت أيضاً انتفاضة ديسمبر ١٩٨٨ في فلسطين، ورغم أنها بذاتها كانت رداً على الخيبات العربية في مؤتمرات قمة لم تصنع خطة ولا أبرزت روحاً جديدة من أجل قضية الشعب الفلسطيني في ذلك الوقت، إلا أن ظروفها كثيرة تكأكت على الشعب العربي كله لتندخ في موجات من المساومات بل والكوارث، وسلوكيات للقيادة، لم تدع تلك الانتفاضة تأتي ببعض ما طمح إليه الشعب الفلسطيني، وراح تأثيرها الخارجي الذي اكتسح العالم لفترة تمتصه سياسات عربية انتهت كلها إلى "أوسلو" لتضع الشعب الفلسطيني في مأزق لا يحسد عليه لمدة سبع سنوات، بما أنسى العالم معنى الانتفاضة الأولى، وهذا من أكبر المخاطر على العمل الوطني في أية قضية، مهما كانت "المكاسب" أو المراهنات على الساحة الدولية.

إن أية ثورة وطنية لا بد أن تضع في اعتبارها - خاصة في ظروف العولمة - كيف ترتب أوراقها مع العالم الخارجي بقدر ترتيب صفوفها الداخلية بالطبع، ولا بد أن يعي الإعلام العربي الذي أصبح يملك الكثير من الإمكانيات، في شخوصه وأدواته، أن ترتيب الأوراق هو جزء رئيسي من المكاسب لقضيته، لأن مجرد الضجيج يزول أثره بزوال صوته العالي. والشعب الفلسطيني لم يبخل بتقديم نماذج



الصمود، والالتزام، والنفس الطويل، والفهم العالي لتفاصيل مطالبه، وعلى المثقفين والإعلاميين، ناهيك عن السياسيين، أن يقدروا تماماً معنى أن "سويتو" ١٩٧٦ جعلت شباباً عربياً يققون من أجل مانديلا وشعبه عام ١٩٨٩/١٩٩٠.

والأمثلة على ما يجب أن نستثمره من واقع الانتفاضة الفلسطينية وأبعادها العالمية له، الح دعمها وإيقائها حية في ذاكرة هذا العالم كثيرة. وقد أضع هنا بعض النقاط التي أشعر أنها مرت عابرة مع أهمية أن تصاغ جيداً وعن سعة في وسائلنا الإعلامية بل وثقافتنا الوطنية، وأن نتحرك في اتجاهها بالشكل المناسب.

لقد مر الكثيرون مثلاً مر الكرام على واقعة عدم اشتراك "مانديلا" في لجنة "التعرف" المسماة بلجنة تقصي الحقائق التي "عينها" الرئيس كلينتون برئاسة أحد أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي وعدد من "الشخصيات العالمية" للتعرف على حقائق الموقف في الأراضي المحتلة... إلخ. ولأن "اللجنة" لا تعني الكثير - بتكوينها هذا - للانتفاضة فإن أحداً لا يسمع عنها شيئاً بالفعل وهذا ما تستحقه. لكن قليلون من يعرفون أن "مانديلا" رفض بشكل أو بآخر المشاركة فيها منطلقاً من أنه لا يجب أن يقدم تقريره إلى الرئيس الأمريكي وإنما يرى أن يقدم التقرير إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وهذا بالطبع ما لم تقبله الولايات المتحدة أصلاً من مجلس الأمن أو الجمعية العامة بشأن طبيعة اللجنة حتى لا تتحول إلى "لجنة تحقيق" كما هو مطلوب من الهيئة الدولية! وللأسف فإن الدول العربية لم تسجل احتجاجاً لدى الأمين العام الموقر للأمم المتحدة لاستقباله "اللجنة" وإعطائها شرعية ليست لها وهي في هذا الإطار الأمريكي المنحاز ولم ألحظ متابعة لموقف "مانديلا" ولا تحية له، ولا نقلاً لموقفه إلى "عالم الانتفاضة" ليُشعر الشعب الفلسطيني أنه ليس وحده بينما الضغوط عليه وعلى قياداته تترى من كل جانب... حتى من المواقع العربية! بل إنني قرأت تصريحات لمسؤولين من جنوب أفريقيا تؤكد سحبها للملحق العسكري الجنوب أفريقي من سفارتهم بتل أبيب، بمعنى وقف أي تعاون عسكري مع إسرائيل عقب الانتفاضة، وهو موقف يُفضل مواقف بعض الدول العربية، خاصة وأن ذلك المسئول في جوهانسبرج كان يتحدث عن أن أحداً لم يطلب من بلاده أكثر من ذلك! بمعنى أن العرب في مؤتمراتهم الأخيرة لم ينسقوا لضغط مشترك في ساحة بلدان العالم الثالث ضد إسرائيل!

المثال الآخر الذي لفت نظري، هو مدى استثمارنا لما يمكن أن يقدمه بعض المثقفين العرب خارج الوطن العربي سواء في العالم الثالث أو في العالم الغربي. ويحضرني في هذا الصدد بعض النماذج التي نشير إليها في عجلة بينما تقتضي مساحة للتفصيل. إن "سمير أمين" مثلاً مفكر على مستوى عالمي يصيغ فكرة نظام

"الأبارتهيد" الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني، ويروجها في كتاباته وعمله علي صعيد العالم الثالث، بينما لا يجري استثمارها جيداً في تصوير الواقع الإسرائيلي الذي لا يعتبر فقط نموذجاً "للعملية الاستعمارية" في أرض محتلة بقدر ما هو خطر رسخ النظام الاستيطاني العنصري بأيدولوجية صهيونية عسكرية ومثل ما يطرحه سمير أمين، طرحه أيضاً إدوارد سعيد، لتصوير طبيعة الحملة العربية المطلوبة ضد إسرائيل في الغرب، وتصوير إجراءات التفرقة العنصرية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، بل والطبيعة العنصرية للصهيونية الإسرائيلية والدوائر الأمريكية نفسها، لأن ذلك يمكن أن يثير في العقل الغربي - على الأقل - مأساة العنصرية في أفريقيا، بل وفي أمريكا نفسها من قبل.

آخر ما قرأته من أمثلة المادة العربية خارج الوطن، ذلك التحقيق الصحفي الشجاع الذي قدمته صحيفة "الجارديان" لروائية مصرية مشهورة تعيش في عالم الغرب وهي "أهداف سوف"، صاغته أدبا إنسانيا راقيا عقب ما وفرته لها الصحيفة من زيارة لأرض الانتفاضة أواخر ديسمبر الماضي، لتعكس عدة حقائق مريرة عن النظرة العنصرية عند الإسرائيليين، وتخاذل ما يسمون بحركة "السلام الآن" وراء راية "باراك"، وهيمنة فكر فاشستي على العقل الإسرائيلي بما لا يوحى بأي هامش للتفاهم الذي يدعو إليه البعض.

لعل هذه الرؤية توحى للمتقنين والإعلاميين العرب بخطوط هامة لعملهم في مواجهة الهيمنة الإعلامية الإسرائيلية الكاذبة. أما السياسيون وجماعات العمل العام المنظم فأمامهم فرصة الإعداد للمؤتمر العالمي ضد العنصرية في صيف ٢٠٠١ بجنوب أفريقيا، علنا نستطع تجديد طرح شعار "الصهيونية وجه آخر للعنصرية" الذي قبره الأمريكان عام ١٩٩٢ في الأمم المتحدة.





القسم الثالث

أمريكانيات



## أمريكا ليست قوة استعمارية

كدت أخصص هذا المقال للإعراب عن دهشتي من تصرف الولايات المتحدة كقوة استعمارية تقليدية في العراق بعد احتلالها العسكري له، وكان مصدر الدهشة هو تلك الإجراءات المتعلقة بتعيين "والى" وإبعاد آخر، أو صياغة شكل مجلس محلي لمدينة أو أخرى، وحتى رفض "انتخابات" عميد كلية، أو رئيس مدينة "منتخب". وكان تفسيرى الأولى أن هذه التصرفات لا تليق إلا بدولة استعمارية تقليدية أو عصر استعماري مضى عليه قرن من الزمان، آخره ممارسات كابتن "لوجارد" في نيجيريا أو اللورد "كرومر" في مصر، وكلاهما في مطلع القرن العشرين. قلت لنفسي أيضا إنه حسب معلوماتنا الدارجة أن "القوة الإمبريالية" لها تصرفات متميزة أخرى تتعلق بأساليب الهيمنة العامة سياسية أو إقليمية، أو فرض قواعد الإذعان بطريق غير مباشر في أحيان كثيرة، وللولايات المتحدة أساليبها السابقة في ذلك مثل نظرية "ملء الفراغ" أو الأحلاف، أو حتى القواعد العسكرية.

وكان على أن أبحث كيف توصل جبروت الولايات المتحدة، إلى حد التنازل من مستوى الدولة الإمبريالية التي يتحدث عنها المثقفون، بل وبعض المسؤولين الأوروبيين إلى مستوى الدولة الاستعمارية التقليدية، التي تعين العمد والمشايخ وعمداء الكليات على النحو الذي بتنا نسمع به!

وأنا في هذه الحيرة أنقب في الأوراق والمراجع التي اشتهر بينها عندي كتب عن الإمبريالية الأمريكية لأمثال كيرنيان وتشومسكى وغيرهما، وإذا بي تفاجئني دراسة لمعهد أمريكي من الراسخين بدورهم في العلم هو "معهد المراجعة التاريخية" IIR والمتخصص في جدل التاريخ السياسى والاجتماعى للولايات المتحدة وأوروبا وآسيا،



وحتى أطروحات اليهود التاريخية مثل "الهولوكوست" وغيرها، ومع التطورات العالمية الأخيرة فإنه راح يراجع وضع الولايات المتحدة في العالم الراهن. كما فاجأنا دراسة مفكر عالمي آخر مثل سمير أمين عن "الأيدولوجيا الأمريكية" ومراجعتها الدينية والفكرية وليس فقط اقتصادها السياسي، والتي تجعلها تتصرف على هذا النحو.

المعهد الأمريكي لا يرى غرابة في سلوك الولايات المتحدة، لأنها قوة استعمارية قديمة وليست جديدة، بمعنى أن سلوكها في الاحتلال وترتيب الأوضاع المادية لصالحها - كسلوك استعماري وليس مجرد إمبريالي - يمتد إلى السنوات التالية لاستقلالها السياسي بعقود محدودة، فمنذ أعلن الاتحاد أواخر القرن الثامن عشر إتمام ضم فلوريدا بالقوة عام ١٨١٩، وينتقل المعهد لتعقب السلوك الأمريكي الاستعماري بنزولها كقوة استعمارية في أنحاء أمريكا اللاتينية باعتبارها حقيقتها الخفية مثل اعتبار بريطانيا للهند درة التاج البريطاني. وفي هذه المتابعة الاستعمارية يرصد المعهد ٢١٦ مغامرة عسكرية أمريكية في أنحاء العالم من أواخر القرن التاسع عشر وطوال القرن العشرين وحتى غزو العراق مطلع القرن الواحد والعشرين، ومن بين هذا الرقم يرصد المعهد عمليات الاحتلال المباشر لأراضي شعوب أخرى تصل لمائة مرة! وحتى لا يطمئن القارئ العربي إلى قصر فترات الاحتلال الأمريكي بما فيها ما يتوقعه للعراق، فقد دام الاحتلال الأمريكي المباشر للفلبين أكثر من ١٢ عاما عقبها الاستمرار لأكثر من قرن "بوسائل أخرى" إلى احتلال لهايتي لأكثر من عشرين عاما، ناهيك عن كوبا والأرجنتين والدومينكان.. إلخ.

أما التدمير بالقنابل للقضاء على النظام فيرصد المعهد منه عشرين حالة، راح ضحيتها أكثر من نصف مليون نسمة في آسيا ليست بينها حالة اليابان التي يخصها بذكر يعرفه الجميع!

وهو يمر على الحالات الأفريقية مرورا سريعا مثل حالة الصومال وليبيريا وأنجولا والكونغو كينشاسا (زائير) بحجة المساعدة تارة (ليساعد لونيئا ويستغل مركز الماس العالمي) أو ينقذ مواطنيه في الكونغو أو ليبيريا تارة أخرى فيما عرف بتدخلات الماس الدموية. ومن جانبي أذكر ببعض أمثلة "التدخل الاستعماري" الأخرى مثل معاهدتهم مع زنجبار ١٨٣٩ بهدف النفوذ في المحيط الهندي عبر "حماية" سلطان زنجبار، أو تدخلهم في المشرق العربي في ثلاثينيات القرن التاسع عشر أيضا لحماية أقلية "الأنجليكان"

وقت تسلل القوى الاستعمارية التقليدية عن طريق أسلوب حماية الطوائف الدينية في الإمبراطورية العثمانية.

إذن فنحن أمام تاريخ للسياسة الاستعمارية الأمريكية الممتدة في القارات الثلاث لشعوب الجنوب، ولسنا أمام مجرد سياسة "هيمنة إمبريالية" تقليدية تقترن بالحديث عن العلاقات الخارجية أو التعاون المتبادل أو حتى التبعية الحتمية نتيجة ضعف "الطرف الذاتي" هنا وهناك. وعلى الذين يتأملون الأوضاع في العراق ويعالجون مستقبلها في أطر الجامعة العربية أو غيرها من المجالس والتنظيمات الشعبية أن يعوا أنهم سيواجهون أوضاعاً "استعمارية تقليدية" لفترات طويلة قادمة، تتطلب تفكيراً جديداً في أساليب التحرر الوطني.

وأظن أن مجلة النيوزويك في عددها الصادر أول يونيو ٢٠٠٣ قد وفرت على الكثيرين عملية الاستنتاج هذه، فالسيد "فريد زكريا" أحد أبواق الصقور الأمريكيين يقدم وصفاً استعمارية متكاملة تقتضي في نظرة "عدم مغادرة المكان، أي البقاء الأمريكي المادى والعسكرى في المنطقة، ومساعدة العراق "لبناء الدولة الحديثة والديمقراطية" بالتخطيط لبناء "بيروقراطية كولونيالية" تابعة للولايات المتحدة، وتسخير الأمم المتحدة نفسها لمساعدة أمريكا في هذا الدور. وأظن أن هذه عناصر الاستعمار التقليدى التى تحدثت عنها من قبل والتي لابد أن يقرأها الرأى العام العربى بعناية كافية.



## الإرهاب الأمريكي .. يلف أفريقيا

على الرغم من أن المساعدات الأمريكية لأفريقيا أو حجم العلاقات التجارية معها لا تضع أمريكا إلا في المرتبة الثالثة- وأحيانا الرابعة- بين الدول المانحة للمساعدة أو المتعاملة مع القارة

بعد فرنسا وألمانيا واليابان، إلا أن هذه الدولة الكبرى لا تتوانى منذ عقد من الزمان على الأقل عن دفع الأفارقة إلى أجواء الإرهاب، سواء بممارسته عليهم مباشرة في منطقة أو أخرى أو باحتضان قوى وعناصر تمارس الإرهاب ضد شعوبها، أو استغلال الظاهرة لممارسة أشكال من التدخل أو الإحراج لمصلحتها. وهي تستخدم لهذه الأغراض مفاهيم خاصة عن الإرهاب تتسع وتضيق، وفق رغبتها في ضرب هذا النظام أو "الدفاع" عن آخر، بهدف محاصرة هذه الدول أو تبرير التدخل في أخرى أو مساعدة قوى مضادة ضد من ترى، مع حريتها في استخدام المعايير العدوانية وفق مصالحها الذاتية لاستكمال مظاهر سيطرتها وقيادتها لعملية العولمة التي تحركت من الاقتصاد إلى السياسة إلى العسكرية مؤخراً.

وقد تعالج كتابات كثيرة أخرى صور صياغة الولايات المتحدة الأمريكية لهذه المسألة في أنحاء مختلفة من العالم الثالث وخططها وأهدافها من كل ذلك خارج الولايات المتحدة حتى فوجئت بنتائج- مختلفة أيضا- في عقر دارها في سبتمبر ٢٠٠١ ولاشك أن "العمليات الإرهابية" التي تلجأ إليها بعض القوى الداخلية هنا وهناك موضع استنكار ورفض دائم على كافة المستويات، وإن كنا لسنا بصدد التساؤل



عمن يأوي قيادات ويستفيد من أموال هذه القوى حتى لحظة "استثمارها" مؤخرًا في تمويل "الحرب ضد الإرهاب" أواخر ٢٠٠١! لكننا سنتحدث هنا عن "الإرهاب الأمريكي" نفسه للدول والشعوب الأفريقية في أكثر من موقع بالقارة- كنموذج للإرهاب الثنائي أو الجماعي أو الدولي- منذ اعتلت الولايات المتحدة مقعد القيادة لعملية الاستقطاب الدولي أوائل التسعينيات، ثم راحت تسعى لتوحيد نفوذها هذا في المناطق التي كانت قد دخلت دائرة المصالح الكبرى الأمريكية من قبل ذلك بسنوات.

قد يكون مثال العدوان على ليبيا مباشرة أوائل الثمانينات، وإرهاب شعبها بطائرات الأسطول السادس ثم صياغة قضية لوكيربي، وذلك لاستمرار إرهاب الشعب الليبي بالمقاطعة الشاملة على مستوى دولي، مثالًا مبكرًا لما جرى ضد الشعب العراقي نفسه، وبعده الشعب السوداني، ثم الأفغاني بما يتيح لأي محل أن يضع "المسألة الإرهابية" ضمن الآليات الكبرى وليست الفرعية لتأكيد النفوذ في "عملية العولمة الجارية" بوسائل أخرى عبر السياسة والاقتصاد ثم العسكرية. ذلك لأن هذه الآليات الأخيرة والتي تسعى الآن إلى "التقنين المنظم" يمكن أن تجد بعض جذورها فيما سمي بمواجهة مراكز الإرهاب في هذه المنطقة أو تلك متسللا عبر قرارات مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية، وحتى "التحالف العالمي" الأخير ضد الإرهاب.

أولاً: بماذا نسمي مثلاً علاقة المخابرات الأمريكية بجوناس سافمبي وحركة يونيتا في معسكراتها وقواتها في قلب أنجولا منذ أواخر الثمانينات وطوال التسعينيات رغم تخلص النظام الحاكم في "لواندا"- العاصمة- من السوفييت والكوبيين، وحتى الاتجاه الاشتراكي نفسه، للقطع مع جذور المبررات الأمريكية في مقاومته! بماذا نسمي خرق "سافمبي" هذا لكافة الاتفاقيات في لوساكا ولومي وداكار عند محاولة الأفارقة تحقيق الصلح معه وترضيته "بالمشراكة" في الحكم والثروة... إلخ وإذ به لا يرضى إلا برئاسة الدولة والتحكم في ثرواتها، وهي مصدر تجارة الماس الكبرى واحتياطي البترول، والمركز المنافس لجنوب أفريقيا التي كانت تقوم بتصفية النظام العنصري الموالي في الجنوب الأفريقي. وعندما ما ينتهي المبرر السياسي بتحويلات جنوب أفريقيا، يبقى العنصر الاقتصادي حيث يهرب الماس رخيصاً (لتغطية ٦٥% من واردات أمريكا منه) كما تفرض عقود الشركات الأمريكية والبريطانية في استثمارات البترول ضد المنافسة الفرنسية.

ففي ظل هذا الواقع لا يسمى تدمير "سافمبي" للعاصمة الأنجولية بين عام وآخر عدوانا إرهابيا مثل ذلك الذي وقع بعضه في نيويورك وواشنطن. ولا تسمى "شركات تجنيد المرتزقة" من الأوروبيين والأمريكيين وصاحبة المكاتب المعترف بها في بريطانيا وجنوب أفريقيا حتى الآن إلا باسم "شركات خدمات الأمن"، ولا تسمى بعمليات تنظيم الإرهاب في أنجولا ودول البحيرات الكبرى.

ثانيا: بماذا نسمي استمرار تقديم "السلاح الصغير" علي نطاق واسع للورقات الحرب في ليبيريا ثم سيراليون طوال التسعينيات لإرهاب الشعوب التي استقرت طويلا في هذه المنطقة المتجاورة والغنية أيضا بالماس فضلا عن مواد أخرى مثل الحديد والمطاط .. إلخ. ولماذا فشلت كل محاولات ضبط اتفاقيات تجارة السلاح ضمن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن إزاءها، وتتمتع الولايات المتحدة وبريطانيا تحديدا بالنصيب الأكبر من هذه التجارة- مقابل الثروات المذكورة- بعد توقف مبرر الحرب الباردة وتخفيض إنتاج الأسلحة الكبيرة؟ ولماذا سمح "بالمعالجة الإقليمية" هنا للموقف لتقود العسكرية النيجيرية الموالية "حرب التدخل الإقليمي" والتهدة، وتستهلك ثروة البترول النيجيرية نفسها في هذه الحرب بما ينكرنا جميعاً بسيناريو الخليج الأول والثاني على السواء!- ولكن على نطاق عالمي رغم أن المايسترو واحد في الحالتين! ولقد أفشلت "التدخلات الإرهابية" لأصحاب المصالح الدولية والمحلية، أبوابا متقدمة للحركات الطلابية والعمالية بل والنخبوية في هذين البلدين تحديدا (سيراليون وليبيريا) وأخضعتها فجأة لعملية إرهاب مخططة باسم "الصراعات العرقية المسلحة" بينما كانت في التاريخ الحديث صراعات سياسية تقودها أحزاب سياسية تاريخية معروفة مثل حزب الشعب في سيراليون ووراء جامعة ذات طابع إقليمي - جامعة فوريبي- كما كان هناك تنظيم "موجا" الشبابي والاجتماعي في ليبيريا قبل أن يظهر "صامويل دو" و"تولبرت" عملاء أمريكا المعروفين في ليبيريا ليخربا كل شيء هناك، حتى أصبح نشاط "لورد الحرب" تولبرت وتدخلاته الإرهابية بتجارة السلاح ضد أكثر من شعب في غرب أفريقيا (غينيا بيساو - السنغال - ساحل العاج..) معروفة للجميع حاليا دون أن تدخله الولايات المتحدة في دائرة "الإرهاب الدولي" ..

ثالثا : هل نذكر هنا مثالا آخر وإن اتسم ببعض الحساسية مثل استغلال مقولات الديمقراطية أداة لأعمال تخريب يصل إلى حد إرهاب الشعب في بلدان مثل ساحل

العاج أو زيب بابوي أو حتى تنزانيا، من أجل مصالح تجارية أو استراتيجية واضحة، وأحياناً في ظل تنافس الولايات المتحدة نفسها مع بعض حلفائها؟ وإلا بماذا نسمي تحويل الدرع السياسي ذي الطابع الديمقراطي في ساحل العاج لتنافس شبه مسلح الآن بين أنصار الولايات المتحدة وفرنسا هناك؟ لماذا ظهرت فجأة أهمية شخصية "الحسن وتار" (ممثل "المسلمين" الشماليين!) ليتحدث باسم الديمقراطية، ويقلب موازين العملية الديمقراطية نفسها التي تخلصت من نظام الحزب الواحد الشمولي في هذا البلد ولكن ذلك يحدث بتأييد الفرنسيين والحزب الاشتراكي الديمقراطي الفرنسي مخالفاً للرغبات الأمريكية؟ لماذا أصبح "المسلمون الشماليون فجأة مسلحين، ومهاجمين للعاصمة في الجنوب، مثيرين العقبات لكل تطور ديمقراطي محدود في هذه البلاد التي أنهكتها الاستثمارات الفرنسية والأمريكية؟ لماذا تقبل كل هذه التناقضات بدعم أمريكي بل وبمساندته واضحة من حلفائها الأفريقيين أنفسهم؟! وأية متابعة مثيرة للالتباس حول الصياغات الحديثة "للإرهاب الإسلامي"، بينما يدعم المسلمون والإسلام الأفريقي أصدقاء الولايات المتحدة في دست الحكم النيجيري والسنغالي، وإلى جانب الموقف المثير في ساحل العاج؟ وماذا لو أضفنا إلى ذلك التحرك المضاد لموجابي في زيمبابوي ومع النفوذ شبه "العربي الإسلامي" في زنجبار، وذلك بدعوى مختلفة لدعم الديمقراطية بوسائل إرهابية!

رابعاً : وتضيف حالة السودان مثلاً آخر للإرهاب الأمريكي، في تقنيته وعنفه، فمهما كان الرأي في طبيعة النظام السوداني واختياراته أوائل التسعينيات، إلا أن هذه الاختيارات هي التي أودت به للسماح "لبن لادن" وجماعته للحضور إلى السودان واستثمار أمواله بها في هذه الفترة بعد انتهاء مهمته مع الأمريكيين أنفسهم في أفغانستان بخروج السوفيت منها، إلا أن السودان سرعان ما راجع خططه مع الغرب في منتصف التسعينيات - خلافاً للدعاية السائدة منه أو ضده - فخرج بن لادن عائداً إلى أفغانستان، ١٩٩٦ كما تم تسليم كارلوس لفرنسا، لكن كل ذلك لم يرض الولايات المتحدة، أو قل لا يتفق وفق احتياجاتها لإرهاب بلدان العالم الثالث عندما تدعو مصالحها أو ظروفها لذلك. فعندما تم تفجير سفارتيها في نيروبي ودار السلام في أغسطس ١٩٩٨. ولم تكشف وسائلها المخبرية بسرعة عن الجناة لم تجد الولايات

المتحدة وسيلة خلال ترويجها إلا اتهام جماعة بن لادن بتدبير الحادث ومن ثم قررت ضرب مصنع "الشفاء" الكيماوي جنوب الخرطوم كما ضربت إحدى القواعد في أفغانستان بعد أسبوعين فقط من تفجير السفارتين، ودون دليل إلا تهمة إنتاج مواد كيماوية للحرب البيولوجية، وليست مواد مفجرة مثلاً، وحتى هذه التهمة غير ذات العلاقة بتفجير السفارتين أصلاً، ثبت عدم صحتها كما أعلن بعد ذلك، ولكن توقيع عقوبات "إرهابية" أخرى متعددة ضد السودان وشعبه، جاء استكمالاً لأعمال المقاطعة وإلى جانبها تعويق أي حل لمشكلة الجنوب، وحتى عندما كاد السودان يعالج موقفه وأزماته السياسية، بعزل التراخي والاقتراب من المبادرات النافعة للحل، وإذ بأحداث سبتمبر تعيد الموقف الأمريكي إلى المربع الأول لتهديد السودان بالويل والثبور بما بدا أنه - مرة أخرى - في مقدمة قائمة المعاقبين بعد أفغانستان، وقد أدى هذا الإرهاب الأمريكي الفاضح إلى مسارعة النظام السوداني لتقديم كافة الخدمات للمخابرات الأمريكية بالنسبة لتسليم معلومات عن "الجماعات الإرهابية" التي توجهت لأفغانستان أو الصومال وأثيوبيا ... إلخ. والتعامل مع المبعوث الأمريكي وحده في مبادرات حل مشكلة الجنوب، والوعد بمساحة في حقوق البترول إلى غير ذلك من أشكال الإذعان للإرهاب الأمريكي أملاً في ألا يتعرض مرة أخرى لعقاب جديد مثل الذي عوقب به عام ١٩٩٨ رغم تقديمه لخدمات سابقة عن بن لادن وكارلوس!

**خامساً :** أما حالة الصومال فيبدو أن أمر توجيه ضربه عسكرية "لقواعد الإرهاب" فيه باتت مقررة بعد الانتهاء من أفغانستان في ديسمبر (٢٠٠١) إذا سارت الأمور بشكلها المعلن. ووقائع النموذج الصومالي للإرهاب الأمريكي تبدو شديدة القسوة فقد ظلت البلاد تعيش بدون حكومة مسئولة طوال عقد التسعينيات وحتى في السنة الأخيرة التي تكونت فيها "شبه حكومة" بقيادة "صلاد حسن" فإنها استمرت هشة حيث استمرت ثلاث قوى منافسة أو انفصالية على رأس ثلاثة أقاليم ويجري القتال في الإقليم الرابع ليبقى صلال وبعض فرقائه في أجزاء من العاصمة! وفي هذه الأجواء "الكانتونية" تشكل جماعات اجتماعية (المحاكم الشرعية) وميليشيات (للوردات الحرب السابقين) وأصحاب مصالح تجارية من مدبري الاستيراد والتصدير للاحتياجات الضرورية أو مدبري



المصالح والخدمات (الموبيل والإنترنت) أو بنوك أهليه لتتسيق التعامل مع تحويلات الصوماليين بالخارج إلى نوبهم (بنك البركات). يشكل هذا الخليط المثير، هيكل المجتمع الصومالي وعناصره الفاعلة، وفي هذا الجو تحركت جماعات دينية تقليدية لتأدية بعض هذه الخدمات، كما تطور دور "الاتحاد الإسلامي" من جماعة "الحل الإسلامي" إلى "جماعة نفوذ" يستثمر ثقلها مرة إلى جانب سلطة صلاذ شبه المركزية وأخرى في "بلاد بونت" شبه الانفصالية. ويجد الاتحاد الإسلامي سندا من بعض فرقائه أيضا بين مسلمي أثيوبيا من التأثيرين على عدم عدالة حكم "زيناوي" هناك. وتنتهز الدوائر الأمريكية هذه الفوضى التي تركها العرب أيضا دون مساعدة بينما الصومال عضو في جامعتهم العربية، لتعلن زعيمة حرب الإرهاب أن الصومال هو المحطة التالية التي "يحتمل" أن يتوجه إليها "بن لادن"! أما مصدر هذا التهديد الإرهابي المبكر فلا أعتقد أنه لقدرة لدى الصوماليين تريد أمريكا مواجهتها، وإنما لابد أن نعود بالذاكرة إلى ما جرى للقوات الأمريكية فترة التدخل الأمريكي باسم الأمم المتحدة في الصومال أوائل التسعينيات إثر سقوط "سياد بري" وبداية الفوضى على أرض الصومال على نفس النحو السائد الآن، وحينما حاولت أمريكا أن تسيطر على الموقف لصالحها كقاعدة مجانية في القرن الأفريقي إزاء عدم استقرارها - وقتها - على توصيف أوضاع أثيوبيا وإريتريا ظنا منها أن "الميليشيات الصومالية" الجديدة سوف تجرى وراء مساعداتها وتخضع لقواتها، وإذ بفصيل المؤتمر - "عديد" وقتها - يشن عليها غاراته المحلية فيروح ضحياتها عشرات المارينز وتضطر إدارة "كلنتون" إلى سحب قواتها من الصومال كله في مشهد مهين - أكتوبر ١٩٩٣ ويرى البعض أن الولايات المتحدة وهي تمارس إرهابها بحرية الآن وفي ظل نزعات انتقامية مندفعة إنما ستتجه للصومال بقوات المارينز نفسها انتقاما من هؤلاء الصوماليين على ما فعلوه مع المارينز من قبل، وإلا فبماذا نفسر عملية تجويع الشعب الصومالي وعزله تماما، بمصادرة أعمال وأموال "بنك البركات" وشركتي الإنترنت، ودفع إثيوبيا إلى محاصرة الصومال وإذلال حكومته بالتهديدات بل ودفع عملائها في بلاد بونت الانفصالية باسم ملاحقة "الاتحاد الإسلامي" هناك. وماذا يعني التوجه بقوات أمريكية، وإعداد القوات

الألمانية في جيبوتي للمشاركة في الهجوم علي ما يبدو إزاء حرج الفرنسيين في المنطقة، وذلك كله قبل أن يثار أي دليل علي توجه جماعة بن لادن إلى هناك؟

سادسًا: الإرهاب الجماعي: ليس الإرهاب المباشر أو الحالات الفردية له هو السمة الوحيدة للإرهاب الأمريكي في أفريقيا، فقد عرفت القارة في الأشهر الأخيرة قبل وبعد "الحادي عشر من سبتمبر" أشكالاً من الإرهاب الجماعي لحكومات وشعوب القارة، يراها البعض أساس "الكراهية" للسلوك السياسي الأمريكي الذي دفع البعض لترتيب تفجيرات سبتمبر ما لم يثبت أنها عمل داخلي بالكامل! فإذا ما ثبت ذلك فسوف تفسر هذه الكراهية الناتجة عن الإرهاب الجماعي ما يردده الأمريكيون عن الفرحة أو الشماتة السائدة ضدهم في أجواء العالم الثالث.

ولعل الجميع يذكر وقائع "المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية وعدم التسامح" في ديربان في أغسطس ٢٠٠١ وقبل تفجيرات سبتمبر بعدة أيام، ونذكر جميعاً إرهاب أمريكا لدول العالم الثالث بوقف المساعدات والتسهيلات المالية والإقراض والاستثمار إذا استجابت "لغوائية" المنظمات غير الحكومية التي تلح علي طلب "اعتذار أمريكا" عن تجارة الرقيق ودفع تعويضات عن فترة تدمير البنية البشرية والاقتصادية في أفريقيا لعدة قرون قامت فيها الرأسمالية الأمريكية المتوحشة علي أكتاف الرقيق الأفارقة. ولم ترسل الولايات المتحدة إلا بعض موظفيها للمؤتمر لينتزعوا من الحكومات الأفريقية موقف التحفظ علي مطالب شعوبهم ممثلة في المنظمات غير الحكومية. ولينسحب هؤلاء الموظفون إذا لم تتم الاستجابة لهم. بل وإنهم انسحبوا بالفعل رغم استجابة الحكومات لهم بنص لا يعني الاعتذار الذي يؤدي قانونياً لدفع تعويضات، وإنما يكتفي النص بإدانة تجارة الرقيق "وأثارها في التاريخ". وحيث شعر المشاركون في هذا الموقف، و"الصارخون" ضده خارج القاعات الرسمية بقدر من الإهانة والإرهاب الفعلي فقد ظل صدها يتردد في عنف حتى صبت شحنته في المشاعر التي صاحبت انفجارات سبتمبر.

لن نشير بتفصيل لموقف أمريكي مماثل إزاء احتجاجات الدول الفقيرة في مؤتمر التجارة العالمية بالدوحة في نوفمبر ٢٠٠١، وكيف تم التمهيد له بتهديدات مماثلة تماماً

لما حدث فى ديربان حين صمم الأفارقة وغيرهم فى الدوحة على رفض "الشروط المضافة" و"الجولة الجديدة" لاتفاقيات الجات القديمة. وقد انتهى الأمر بانتصار أمريكي واضح رغم فقرات الترضية اللفظية هنا وهناك. واللافت أن التهديد والإرهاب بالحد من المساعدات والمعونات الأمريكية لأفريقيا قد وقع رغم كل تلك التنازلات، حيث انخفضت قيمة المساعدات التي طلبها "بوش" من الكونجرس لأفريقيا بخمسة حوالى ٤٢ مليون دولار من مخصصات عام ٢٠٠٢ بأقل منها فى عام (٢٠٠١) رغم أنها جميعاً تتحرك بين ٧٠٠ و ٨٠٠ مليون دولار لكل أفريقيا جنوب الصحراء.

سابعاً : مع كل مظاهر الإرهاب الأمريكي هذه وجدت الولايات المتحدة الأمريكية من يستجيب سريعاً لتهديداتها وإرهابها، وذلك بسبب الظروف الاقتصادية السائدة فى القارة وعدم استقرار النظم الحاكمة ووفرة مشاكلها الداخلية.

وكلنا تابع تصريحات الإدانة للإرهاب والتعاطف مع الحلف الدولي ضده بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ممتدة من جنوب أفريقيا مرورا بالسنغال والجزائر وكينيا... إلخ، ووضح أثر ذلك فى عدة ظواهر تجر أفريقيا إلى عالم "الإرهاب" من داخله وخارجه من حيث لا تدري:

- إن اندماج جنوب أفريقيا فى عملية تتساق مع الولايات المتحدة "لمواجهة الإرهاب"، واستقبالها ممثل أمريكي لهذا الغرض بعد أحداث سبتمبر، مقابل مزيد من حماس أمريكا "للمبادرة الأفريقية" للتنمية، بصياغة خاصة قدمها الرئيس "ثابو مبيكي" وقبل المؤتمر الأمريكى الأفريقى فى ٢٤ أكتوبر ٢٠٠١، يضع النظام فى جنوب أفريقيا فى مواجهة لا حاجة إليها مع "جماعات إسلامية" ذات أصول أسيوية كانت تحدد نفسها بأهداف إصلاحية محلية، لتجد نفسها الآن فى تعاطف مع الأفغان أو الباكستان - أصولهم البعيدة - وفى تصادم - بطابع إرهابي؟ - مع الحكم.

أما الرئيس "عبد الله واد" رئيس السنغال، فإنه فى منافسته الفرنكفونية مع رئيس جنوب أفريقيا حول "تمويل المبادرة التنموية"، سارع بإعلان أفريقيا "جزءاً من التحالف الدولي ضد الإرهاب" بل واتجه لتشكيل "حلف أفريقى" خاص ضد الإرهاب بمبادرة لم يتم التشاور حولها مع الأفارقة أنفسهم، ولكنهم صمتوا على دعوته خوفاً من

الولايات المتحدة حتى دعاهم الرئيس "واد" إلى قمة أفريقية طارئة - ليست في النظام القائم لمنظمة الاتحاد الأفريقي - فذهب إليه في داكار عند محدود من الرؤساء في ١٧ أكتوبر ٢٠٠١ كما ذهب أمين عام الاتحاد الأفريقي - رغما عنه على ما يبدو - ليرد الجميع على دعوة الرئيس السنغالي لتوقيع "معاهدة أفريقية ضد الإرهاب" بأن هناك اتفاقيات ومشروع معاهدات مطروحة - بلغة أفريقية - على الأفارقة منذ الاجتماع في داكار عام ١٩٩٢ وبعدها في تونس ١٩٩٤، ثم الصياغة الرسمية للمعاهدة في قمة الجزائر ١٩٩٩، ومع ذلك لم يوقع عليها أكثر من ثلاثة دول حتى الآن بسبب المخاوف المتبادلة والرفض المتبادل لنصوص مثل هذه الاتفاقيات والتحالفات حول الإرهاب وما تحمله من عمليات "تسليم" و"تدخل" وتأثير على السياسات الإقليمية والدولية لهذه الدولة أو تلك. ومن ثم اكتفي في اجتماع داكار مع الرئيس "واد" بإصدار "إعلان" يطالب بتوقيع اتفاقية الجزائر. وذلك يكون الاجتماع الأفريقي التالي في ٢١ يناير ٢٠٠٢ بـداكار من أجل بحث تمويل "المبادرة الأفريقية" التنموية فرصة للجميع، من مشاركين ومراقبين لمعرفة أين وصل تأثير "الإرهاب الأمريكي" على الدول الأعضاء عبر التهريب أو الترغيب في جو يحتاج فيه الأفارقة إلى تمويل خططهم الاقتصادية وبحث أحوالهم الداخلية.

نقول كل ذلك لأن أحد أسباب "ما يسمى بالإرهاب" هو الإجراءات الاستفزازية الكثيرة. سواء من الدول أو من الولايات المتحدة دون عائد اقتصادي ملموس أمام الشعوب، فلا تجد قطاعات من جماهير هذه الشعوب إلا طريق العنف، مولد الإرهاب، وإن كانت الولايات المتحدة في عنفوان غضبها أو ترتيبها لهيمنتها على العالم وعسكرة العولمة بهذا الشكل الذي نقابعه في الشهور الأخيرة، لا تضع أي اعتبار للأوضاع الداخلية أو مصالح الدول المتحالفة معها حتى أكبرها مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا فما بالك بالمستضعفين منها، فإن هذه الدول يصبح عليها مراجعة الكثير في أوضاعها الداخلية ومفاهيمها عن التحالفات الدولية التي يجب أن تبدأ من قاع "الجنوب" في أفريقيا وآسيا وليس من أعلى الأبراج الأمريكية التي لا نعرف مصائرهما.





## شعوب الجنوب.. والمعركة الأمريكية.. في جوهانسبرج

لا يبدو أن معارك سبتمبر الكئيب تشمل العرب وحدهم، أو مواقعهم في بغداد والقدس فقط، إذ أصبح الموقف، كما يبدو أيضاً في جوهانسبرج كاشفا لمعالم المعركة الأمريكية ضد بقية شعوب العالم وخاصة في بلدان الجنوب. لقد بدأت المعركة بعزل العرب مع اتهامهم - مجتمعات وثقافة - بما سمي الإرهاب على الساحة الآسيوية كما كان عزلهم في أفريقيا بنفس الأسلوب، بعد اتهامهم في أحداث نيروبي ودار السلام، ثم في الصومال والسودان ونيجيريا. إن الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تستطع أن تصارع أوروبا مباشرة في أفريقيا وكثير من مناطق العالم بسبب النفوذ التقليدي للأوروبيين، تلتف الآن حول ذلك بالدخول من باب الإرهاب. هكذا تفعل طبعاً في العراق، وفي الخليج بوجه عام، وفجأة قفزت في السودان، بل وقفزت على الاتحاد الأفريقي لتعزل خطة السوق المشتركة واتفاقيات التوحيد لتطرح عن طريق أصدقاء لها فكرة "الشراكة" المعروفة باسم "تيراد". وتستثمر أمريكا قوة سلاح ما يسمى الإرهاب وأهمية "التحالف العالمي" ضده لتغطي على كل تجاوزاتها لقواعد "الشراكة" أو المشاركة في مشكلات العالم النامي والمتقدم على السواء كما تكشفها مؤخراً وقائع مؤتمر جوهانسبرج أو ما يعرف بقمة الأرض للتنمية المستدامة.

إن هذا ما يسميه علماء السياسة الأفارقة "العمى الأمريكي". وهو ليس العمى عن رؤية كل شيء؛ وإنما العمى الذي يترك مصالحها فقط في مجال الرؤية.

دعنا نبدأ بصياغة مفكرى الاستراتيجية الأمريكية لإمكانيات احتواء أفريقيا مثلاً عن طريق قضية الإرهاب ومصدره الإسلامى؟ لنأخذ رؤية "سوزان رايس" مساعدة وزير الخارجية الأمريكى للشئون الأفريقية (٢٠٠١). فهي ترى أن أفريقيا تشكل "البطن الرخوة" أمام الإرهاب العالمى بسبب انعدام الرقابة على الحدود وضعف القانون

والمؤسسات فى الدول الأفريقية، وأن انتشار الإسلام بسرعة فى أفريقيا يرتبط بمبدأ كراهية أمريكا. بما يجعل أفريقيا دائماً حاضنة ملائمة لتفريخ الإرهابيين فى أفريقيا من جنوب القارة إلى السودان، ومن نيجيريا إلى الجزائر. وهى ترى أن العمل العسكرى غير كاف فى هذه الحالة، فلا بد من بناء تحالف مستقر وتحسين أعمال الاستخبارات، لأن البلدان الأفريقية لابد أن تساعد فى الحرب الشاملة على الإرهاب. ولاحظت "رايس" أن ميزانية ٢٠٠٢ للعمليات الخارجية ليست كافية فى هذا الصدد.

ولابد أن نلاحظ هنا -بدورنا- معنى الاستراتيجية الشاملة للحرب ضد الإرهاب وبناء التحالف العالمى كغطاء "لتعمى" الولايات المتحدة عن كافة المصالح الأفريقية وغير الأفريقية فى قضايا التنمية والحد من آثار العولمة.

ويعدد مفكرون أفارقة أو من أصل أفريقى؛ فى الأكاديمية الأفريقية للعلوم (نيروبي) أو المنتدى الأفريقى للسلام تنزانيا، أو أستاذ بارز مثل "باريجو" من جامعة دار السلام، يعددون أشكال "العمى الأمريكى" عن مصالح الشعوب، ومطاردة "أمريكا لظلمها" فى حملاتها الأخيرة، بينما تتجاهل انكشافها أمام العالم فيما هو أخطر سواء فيما يتعرض له الكون وبيئته من جهة أو المجتمعات والأفراد من جهة أخرى. فإذا رصدنا على نطاق الكون رفض الولايات المتحدة التوقيع على اتفاقية "كيوتو" لحماية البيئة من آثار الصناعات الأمريكية القذرة، فإنه سيقف إلى جانب ذلك استغلالها لحوادث سبتمبر لتمرير ميزانياتها الكبرى لبناء منظومة الدفاع أو الدرع الصاروخى رغم انتهاء الحرب الباردة واستقطابها وحدها للقوة، ورغم الشرعية الدولية لمعاهدات منع انتشار الأسلحة النووية وغيرها. وفى الوقت الذى ترفض فيه أيضاً التوقيع على اتفاقية دولية بشأن ملايين الألغام الأرضية التى تعيش على أكبر مساحة منها شعوب الشمال الأفريقى العربى بوجه خاص منذ الحرب الثانية.

وفى الوقت الذى تقوم فيه أمريكا بانتهاك سيادات الدول بكافة الأشكال فإنها لا توقع على اتفاقية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية بحجة أنها تنتهك سيادتها. وبينما تعبّر الولايات المتحدة الدولة الأعلى معدلاً فى جرائم استخدام الأسلحة النارية إلى حد انتشارها بين تلاميذ مدارسها، فإنها ترفض توقيع الالتزام الدولى بالحد

من انتشار صناعة الأسلحة الصغيرة والخفيفة في مؤتمر الأمم المتحدة- يوليو ٢٠٠١، وذلك بسبب مليارات الدولارات التي جمعتها وتجمعها من تجارة هذه الأسلحة في مناطق الصراعات المسماة بالعرقية في سيراليون وليبيريا ومنطقة البحيرات.. إلخ بما يجعلنا نفهم من أين تصدر هذه الصراعات التي يقتل فيها الملايين. وفي المقابل ترفض الولايات المتحدة أى تخفيف لقيود اتفاقيات الملكية الفكرية لصناعة الأدوية المضادة لمرض "الإيدز"، بينما تقوم أجهزتها الدعائية وتدفع الأمم المتحدة إلى تنظيم الحملات ضد هذا المرض وخطره على الإنسانية حتى تظل جماهير أفريقيا تشتري الدواء الأمريكى وحده، وترفض الدوائر الأمريكية أية مساهمات هندية أو آسيوية أخرى فى "الجهد الفكرى" الذى يبسط أسعار هذا الدواء أمام ملايين المرضى الأفريقيين.

والمعركة الأمريكية ضد الدول النامية لا تتوقف على مستوى توقيع اتفاقيات ملزمة فى العديد من القضايا على نحو ما انكشفت أيضاً فى جوهانسبرج. إن ثمة أربع عشرة نقطة تقريبا للخلاف على جدول "الأعمال مع الولايات المتحدة نفسها فى هذا المؤتمر خاصة بعناصر البيئة والسكان والفقر والمساعدات .... إلخ، وتتحدى الولايات المتحدة العالم بشأنها بحيث لا يستطيع رئيسها حضور المؤتمر تحسبا للهجوم الكاسح الذى كان ينتظره بينما هو يعد "للتحالف الدولى" ضد الإرهاب الذى أصاب أمريكا فى الحادى عشر من سبتمبر. ولا يستطيع عاقل أن يفهم كيف يُبنى "تحالف دولى" بقيادة دولة لها كل هذه المشاكل مع بقاع العالم المختلفة. إن اجتماع جوهانسبرج من أجل "سلام اجتماعى" عالمى كشف عملياً من هم ضد السلام على إطلاقه، وحول من وماذا يجب أن يكون التحالف العالمى الآن. وتعانى أفريقيا فى جوهانسبرج من أقسى نتائج هذه التناقضات على حياة شعوبها العامة والخاصة. وتقود الولايات المتحدة بشكل واضح كل مواقف التناقض تقريبا؛ فهى لا تسمح بالتوسع فى إجراءات تخفيف الفقر فى بلدان الجنوب، كما ترفض تخفيف أعباء الديون، وترفض مضاعفة المساعدات أو الاستثمارات المباشرة، وتطالب بسيولة التجارة ونقل الثروات. وفى نفس الوقت تطالب شعوب الجنوب نفسها بالحد من تزايد السكان أو تخطيط تنميتها. وتعمل على مصادرة



أموال عربية وغير عربية في بلادها، وتجعل الفقر سببا للتخلف وليس من نتائجه. وبينما تعاني اقتصادياتها وشركاتها الكبرى في الفترة الأخيرة تحديداً من أقصى أنماط الفساد إلى حد إعلان انهيار بعضها؛ كما تعاني المؤسسات الأمريكية من كثافة إجراءات الأمن والتعسف في الفترة الأخيرة أيضاً، وإذ بها تضع شرط محاربة الفساد وتوفير الحريات "والديمقراطية" لتقديم أية مساعدة لبلدان الجنوب. وقس على ذلك استغلال ثروات التعدين والغابات والأسماك، والعقول وشروط الهجرة، ليجد العالم النامي نفسه أمام حرب عالمية إرهابية لتفريغه من مصادر ثروته أو إمكانياته للنمو بينما يدعى لتحالف دولي ضد ما يسمى الإرهاب، ومشاركتها الحرب المسلحة أو الإعلامية والفكرية ضد هذه الدولة أو تلك من بلدان الجنوب وخاصة في المنطقة العربية تحديداً.

من هنا تحولت جوهانسبرج إلى ساحة للتناقضات والحروب المتبادلة، ولا تستطيع بلدان الجنوب بالطبع أن تأمل في الانتصار في مثل هذه المعركة. إنني أتصور أن النظام الأمريكي بقيادة نخبة الرئيس بوش العسكرية واليمينية كانت حريصة طوال عام منذ سبتمبر ٢٠٠١ على السلوك بأقصى حدة في الموقف لإقناع شعبها بأنهم ينتقمون لأحداث سبتمبر المريعة، وأنهم لابد أن يحتفلوا بمرور هذا العام وقد نجحت في تقديرهم حملات التأديب العالمية هذه. البعض يرى إمكانية التفاؤل فيما بعد سبتمبر ٢٠٠٢ ليلتقط العالم أنفاسه من حملات التأديب، والبعض الآخر يرى أن المسألة أكبر من أن تكون إعلامية أو نفسية؛ وأن ثمة أبعاداً أخرى في جوهر النظام الأمريكي الحالي وتحولاته أو تطوراتها الأخيرة تجعلنا نتوقع أن نعيش في زمن العولمة الأمريكية بإجراءاته الحالية لبعض الوقت.. بعد سبتمبر الكئيب.

## مناطق التجارة الحرة.. طريق التصفية السياسية

فاجأنا الرئيس "بوش" منذ فترة، وعشية وصول وزير خارجيته "كولن باول" إلى المنطقة العربية، بخطاب يبلور فيه استراتيجيته تجاه المنطقة العربية والشرق الأوسط، بما بدا إيضاحاً أو إقراراً لما سمي قبل ذلك بمبادرة "باول". وكان الرئيس الأمريكي قد أراد أن يقول لمن سيزورهم "باول" إن "المسألة جد" بشأن ضرورة إحداث التغيير الجذري في الشرق الأوسط، وفقاً للسياسة الأمريكية وليس غيرها. لكن الرئيس "بوش" لم يشأ وهو ابن الجامعات الأمريكية أن يكون في رقة "الجنرال باول" ابن زنوج الجيش الأمريكي، فأعطى "المسألة الجد" عناوينها الحقيقية، وهي أن الولايات المتحدة تبني إمبراطورية العولمة التجارية باعتبار أن "السوق أساس الملك"، ولذا قال إن الحل هو في منطقة التجارة الحرة التي تجمع هذا الشرق الأوسط مع الولايات المتحدة! في منطقة واحدة للتجارة الحرة (أي شرف)، وباعتبار أن التجارة العالمية هي طريق الفلاح ليحقق الاندماج الحقيقي في السوق العالمي والإمبراطورية الأمريكية على السواء، وعلى الجميع أن يدرك أن طريق الإصلاح والتغييرات السلمية مفتوح لهم جميعاً، بحيث لا داعي لتكرار درس العراق، وإن كانت المعدات العسكرية للحشد الأمريكي المكلف بتنفيذ الخطط الجاهزة مازالت علي بعد كيلومترات من أي دولة في هذا الشرق الأوسط، والمبررات قائمة في فلسطين وسوريا ولبنان والجزائر والسعودية.. إلخ!

ولقد كان الرئيس بوش يعرف أن منظمة التجارة العالمية، تصيغ صفحات اتفاقياتها الدولية لتستقر علي سطح الأرض في اجتماع "كانكون" بالمكسيك، وأن أوروبا قد "تلعب سياسة" أو ثقافة في هذه المنطقة أو تلك، وشرقي آسيا مهدد بالتوغل التجاري الصيني والياباني، وميزان التجارة الأمريكي يتضاعف عجزه إلى بضع مئات من

مليارات الدولارات. ولا بد من حسم الأمر في أكثر من منطقة بالعالم وخاصة ممن يشعرون بقدر "التهميش" أو تصور "هامش" من الاستقلالية في حركتهم الداخلية، مثل العرب أو الأفارقة، ويعرف الرئيس الأمريكي أن حديث "التجارة العالمية" لم يعد يعني مجرد إجراءات اقتصادية من نوع برامج التكيف الهيكلي، أو نادي باريس للقروض والديون.. إلخ وإنما يعني سياسة اجتماعية اقتصادية كاملة تتضمن أحاديث عن التعليم والمرأة والإعلام والبرلمانات، والتقنية والملكية الفكرية، أي ترتبط بتغيرات ثقافية كاملة يتوجب على السادة المسئولين في مختلف دول العالم أن يسلموا بها، وخاصة في المناطق المتعثرة في كل هذه الأمور، ومنها المنطقة العربية، ولذا جاء حديث الرئيس الأمريكي عن إصلاح المنطقة العربية مرتبطاً بالمشاركة أو الاندماج في منطقة تجارة مع الولايات المتحدة. ومن "داخل" الإطار التجاري "الحر" جاء الحديث عن فكر العلماء العرب اللامع في تقرير التنمية البشرية، كما جاء الحديث عن المرأة والتعليم والإصلاح السياسى... إلخ وكلها عناصر مبادرة "باول" من قبل، وفلسفة "هاس" مساعد الوزير كذلك، وكلهم أعضاء مجلس الأمن القومى الأمريكى... بما يعنى أن حديث التجارة هو حديث الاستراتيجية السياسية، والأمن الأمريكى، والمتفق عليه في دراسات واجتماعات استراتيجية وسياسية لا ريب فيها.

وليسبت هذه التخطيطات "التجارية" بجديدة على "السياسة" الأمريكية واستراتيجيتها، فكلنا يعرف أن المنظمة التي جمعت الولايات المتحدة وكندا والمكسيك منذ أوائل التسعينيات وفي إدارة أخرى بقيادة الرئيس كلنتون، كانت تسمى "نفتا" NAFTA وهي منطقة للتجارة الحرة في أمريكا الشمالية ضمنت بعد ذلك استسلام كندا إلى حد دخول التحالف العسكرى المقاتل في الخليج؛ بل وضمنت صمت المكسيك التي تغلى مناطقها الحيوية بالثورة والتمرد ضد الحكم وأمريكا على السواء، ونمضى السياسة الأمريكية بالطبع في السيطرة الكاملة أيضاً على أمريكا الوسطى بثرواتها الاستراتيجية معدنية وزراعية حتى تعزل أمريكا اللاتينية التي تتطلع إلى الحضور العالمى عبر أصوات لفرنزويلا والبرازيل مثلاً. لكن الإجراءات داخل "نفتا" تمضى على قدم وساق وتسكت كل الأصوات بل وتقطع طريق أوروبا إلى أمريكا اللاتينية على نحو ما كانت تتوقع فرنسا أو أسبانيا.

وقد قفزت الولايات المتحدة من "النفتا" إلى شرق أوروبا لتجعل من "الاتحاد الأوروبى" مجرد أوروبا العجوز"، وتدفع عدداً من الدول الأوربية للهاث وراءها في

وسط آسيا ثم في غربها.... في العراق.

وعلى الصعيد الأفريقي، كانت الرياح تمضي بمشروع "الاتحاد الأفريقي" إلى غايات تأمل فيها الشعوب الأفريقية بعض الخير من اتفاقية "أبوجا" للسوق المشتركة أو ترتيبات الاتحاد مع التجمعات الإقليمية التي تنتمي إليها هذه الشعوب، لكن الولايات المتحدة- وفي عهد إدارة سابقة- هي إدارة كلنتون- ولا تهم هنا "الإدارات" إزاء الاستراتيجيات الكبرى في الولايات المتحدة- سارعت بإقامة منظمة أمريكية كبرى باسم برنامج AGOA لتنمية الفرص التجارية للنمو سنة ٢٠٠٠ والتي تندمج فيه البلدان الأفريقية وتقوده قمة أمريكية أفريقية تلتقي سنوياً في واشنطن، لتتسق فيه المواقف مع أمريكا وبديلاً لإطارات أخرى للأفارقة في دوائر الفرنكفون والكمونولث واتفاقيات لومبي وكوتونو... إلخ.. ومن واشنطن يعود القادة الأفارقة في عهد بوش- نوفمبر ٢٠٠١ بتنظيم يهدد "الاتحاد الأفريقي" نفسه بدرجة أو أخرى بحمل اسم "تيباد" وهو تنظيم للتنمية المشتركة يقوم أساساً على قواعد "التجارة الحرة" ويلهث بدوره - مثل الأوروبيين وراء الولايات المتحدة، بحيث نراه يطبق "قواعد الشراكة" حرفياً وفق قواعد ضغوط الولايات المتحدة إلى حد إقامة "لجان لمراقبة" قواعد "الإصلاح الاقتصادي".. وقيم الشراكة.

لقد استوقفني المثال الأوربي والأفريقي معاً، وأنا أتابع حديث الرئيس بوش السريع والمختصر، إنهم يريدون إقامة منطقة حرة تجمع دول "الشرق الأوسط" مع الولايات المتحدة، وتحقق "التغيرات الضرورية" في المنطقة.. خلال عشر سنوات (والتحديد الأخير أعلنه بول مؤخراً)، ولم يشر خطاب الرئيس بوش إلى المنطقة العربية كثيراً وإنما إلى "الشرق الأوسط" بما تكاد تكون إشارة إلى مشروع "حلف بغداد" أو مبادئ ملء الفراغ عند إيزنهاور، منذ عدة عقود، وأرى أن المشروع لا يعني فقط مجرد التمهيد لضم إسرائيل إلى منطقة التجارة الحرة العربية الأمريكية، لتيسير قيادتها للمنطقة، في إطار السوق العالمي الأمريكي، ولكن المشروع يرفع الحرج عن مبادرة "الشرق أوسطية" التي طرحتها إسرائيل من قبل ليذهب لأبعد مباشرة حيث يحمل بذور استبدال الجامعة العربية نفسها بمنطقة التجارة الحرة الجديدة، أما الذين يتحدثون عن الجامعة العربية، فعليهم أن يلتحقوا بمن يتحدثون عن الاتحاد الأفريقي، بل والاتحاد الأوربي نفسه في عهد "التنظيم التجاري" العالمي الجديد!



## بوش - أفريقيا

### ١- خريطة الطريق الأميركية لأفريقيا

لابد أن نعرف في العالم العربي أن تحسناً لاقتاً يحدث في الاقتصادات الأفريقية في السنوات الأخيرة، وإن كان ذلك وفق سياسات صندوق النقد الدولي التي تزيد من إفقار أوسع للجماهير وازدهار أوسع على المستوى التجاري. ولعل ذلك هو الذي جعل الرئيس بوش منذ عدة أيام يخاطب حشداً من المسؤولين الأفارقة والأميركيين تمهيداً لزيارته إلى خمس دول أفريقية أوائل يوليو ٢٠٠٣، مشيراً في الفقرة الأولى مباشرة إلى أنه يرحب بحضور القادة الأفارقة الذين يدركون أن إصلاحات السوق والتجارة المفتوحة يمكن أن ترفع مستوى كل أمة في أفريقيا! ونفهم من خلال ذلك أن الهم الأول للرئيس الأمريكي وهو يبتدئ حملة العلاقات الانتخابية على مستوى العالم هو تحسين الميزان التجاري للولايات المتحدة الذي هبط هبوطاً شديداً في عهده، بعجز استمر خلال سنوات حكمه، بينما كان قد تحسن كثيراً خلال فترة حكم بيل كلينتون. وحيث تقوم إجراءات العولمة. من العسكرية إلى الهيمنة، إلى تجاوز النظام الدولي العالمي، لتأكيد السيطرة الأمريكية، وتحقيق الرفاه الأمريكي ذي الطابع الاقتصادي دائماً، إن برنامج الرئيس بوش الانتخابي لابد أن يضمن السلام والرفاه للأمريكيين في ساحات واسعة من العالم، إن بدأت بالشرق الأوسط فلا بد أن تمر بأفريقيا. من هنا تأخذ زيارة بوش إلى القارة الأفريقية حجماً أكبر كثيراً مما يتوقع منها وخاصة أن سوء الوضع في العراق وأفغانستان وفلسطين لابد أن تعوضه حملة دعائية أخرى تنقل الانتباه بعيداً عن هذه المنطقة المتعبة!

وتكاد خطابات بوش المتعددة تمهيداً لزيارته للقارة الأفريقية (يوليو ٢٠٠٣) تشكل معالم خريطة طريق أخرى مثل تلك التي أعلنها للشرق الأوسط بعد فلسطين، فهي تتضمن التجارة، والأمان ضد الإرهاب، والتعليم، والديمقراطية، والقيادة الإقليمية، ويضيف مشكلات الصحة والإيدز بالطبع..

وحتى تتساق الزيارات مع انعقاد المؤتمر الأول للاتحاد الأفريقي في مابوتو (موزمبيق) فإن الإعلام الأمريكي يغطي على هذا المناسبة المهمة برسالة بوش

التبشيرية لأفريقيا، وهو يحدد معالم قيادات القارة التي يقبلها لزعامة الاتحاد الجديد، ويحدد المهام التي يجب أن يضطلعوا بها، ويبشر بالتقدم الذي تحقق بسبب المساعدة الأمريكية وصداقة هؤلاء الزعماء معه شخصياً.

وتعتبر نيجيريا وجنوب أفريقيا حجر الزاوية في هذه الزيارة، فهما أكبر عميلين تجاريين للولايات المتحدة (٤١ في المئة من تجارتها مع القارة كلها - ٨٧ مليار دولار) وذلك سواء في تجارة البترول النيجيرية أو سوق البضائع المتقدمة والصناعات الوسيطة في جنوب أفريقيا. وفضلاً عن هذه الأهمية التجارية، فالبلدان نوا أدوار إقليمية لتأكيد السلام الأمريكي في منطقة جنوب ووسط أفريقيا. وذلك من خلال دور متميز للرئيس مبيكي في الجنوب والدور المتميز لنيجيريا في منطقة غرب القارة.

وهناك كانت تواجه خطة الرئيس بوش مشكلة ليبيريا، التي تثير في وجهه أكثر من قضية، فالمؤسسة العسكرية الأمريكية لم تكن تريد إرسال قواتها لمناطق أخرى إزاء تورطها في العراق والخليج بينما الخبراء الأمريكيون والقادة الأفارقة يريدون التدخل على الأقل بمساعدة نيجيريا وغانا وتدعيم فكرة الدور المحلي أو الإقليمي بدل التورط الكامل والمنفرد مثلما هو في حالة الشرق الأوسط، وثمة دور مطلوب أيضاً للأمم المتحدة بعد تجاهلها الكامل من قبل. ويبدو أن خيار القيادات الإقليمية لاقتصار التدخل على عون فني أمريكي وضغط لإزاحة تايلور قد حقق للرئيس بوش نجاحاً نسبياً. بكرة لخريطة الطريق الأفريقية. ويكاد الحال يبدو كذلك في وسط القارة حيث يتدخل بوش لدى رئيس أوغندا لتهدئة اللعب في الكونغو ورواندا والسودان مقابل مساعدات مجزية، وإشادة بدوره في معالجة مشكلة الإيدز بكفاءة. أما في الجنوب الأفريقي، فإنه يواجه أزمة مع زيمبابوي والرئيس موجابي نيابة عن القلق البريطاني وليس الأمريكي بالأساس. وهو يعالج الموقف ضد موجابي بحدة لم يعامل بها صديقهم السابق تايلور في ليبيريا. لكن، أن تتضمن زيارة تبشيرية بهذا الشكل عملية خلع رئيسين في القارة فإن ذلك يشكل صورة مزعجة لواضعي الخريطة الأفريقية. لذلك يأمل بوش أن يقوم الرئيس مبيكي في الجنوب الأفريقي نيابة عنه بدور الرئيس أوباسانجو في غربى القارة، حتى لا تواجه الخريطة ذلك الغضب الشعبى العارم الذى تواجهه في الشرق الأوسط، ومع ذلك فإن موقف الرئيس السابق مانديلا القاسى تجاه بوش يجعل الأخير فى حرج شعبى كبير، إزاء إعلان مانديلا أنه يرفض مقابلاته بل

وسابق تصريحه بأن بوش ينقصه التفكير السليم، مما يجعل تجمع المجتمع المدني ٣٠٠ منظمة في جنوب أفريقيا، يشدد هجومه وتظاهراته الشعبية ضد الزيارة. قد يكون ذلك مما يجعل الرئيس بوش يبالغ في اهتمامه بكارثة الإيدز ومساعدة أفريقيا في مواجهتها ورصد ١٥ مليار دولار لهذا الهدف (لم يخصص منها فعلاً أكثر من نصف مليار) قد يكون ذلك ضمن حملته الإنسانية في جنوب أفريقيا وأوغندا بل وبتسوانا المهددة بالفناء بسبب الإيدز. لكن صحف جنوب أفريقيا ومنظماتها الشعبية تذكر دائماً بمعركته مع امبيكي من قبل نتيجة فرض أمريكا لشروط الأسعار العالية مع احتكارها لأدوية علاج الإيدز، بما يجعل من اهتمامه صفقة رابحة وليست موقفاً إنسانياً ويدللون على ذلك بأن المستشار الذي عينه بوش لتنسيق مساعدات علاج الإيدز مؤخراً، ليس إلا أحد رؤساء شركات دواء الإيدز الكبرى في الولايات المتحدة!

قد يكون إدراك الرئيس الأمريكي ومعلوماته عن كل ذلك سبباً في بدء زيارته بالسنگال، حيث البحيرة الهائلة نسبياً وحيث تعطى الإشارة للحلفاء الفرنسيين، إنه بعد زيارة كلينتون لها، ١٩٩٩ يعيد تأكيد التصميم على النفاذ الأمريكي إلى المناطق الفرنسية بل والبريطانية، لأن العالم لا يقبل إلا قيادة واحدة وخاصة في عهد الجمهوريين! وفي جزيرة جوري في السنغال وهي مقر تصدير تجارة الرقيق الأطلسية يقابل عدداً من قيادات غرب أفريقيا الفرانكفونية والأنجلوفونية ويطلق بوش أمامهم موعظته حول الرق والعنصرية والتمييز العنصري ويحيى تجربة الديمقراطية في السنغال مهما صاحبها من مستوى الفقر الشديد في هذا البلد ومعاناة نصف مساحته في الكازامانس عزلة اقتصادية وسياسية من أقسى ما تسكت عنه أجهزة الإعلام والثقافة السياسية.

أبقينا لآخر المقال مسألة الرئيس بوش وقضية عهده مع الإرهاب، وكيف يضعها على خريطة الطريق الأفريقية. ولابد أن نبدأ بالإشارة إلى أن أكبر وقائع الإرهاب بدأت بتفجير السفارات الأمريكية في كينيا وتنزانيا قبل تفجير البرجين! وقد يكون ذلك سبباً معنوياً قوياً في عدم زيارة بوش لكينيا ذات الأهمية الكبيرة للخريطة الجيوبوليتيكية الأمريكية في القارة. لكن هذه القضية التي تستغرق مساحة كبيرة من خطاب بوش السياسى وهو في قلب أفريقيا تواجهها مصاعب إعلامية تقلل من قيمة خطابه هذا. فهو لم يقدم مساعدات تذكر لبلدان شرق أفريقيا المتضررة من السياسات الأمريكية وقضيتها

مع الإرهاب، إذ أعلن عن مائة مليون دولار لكل دول المنطقة كمساعدات شبه فنية في تدريب أجهزة الأمن والاستخبارات. بينما كانت كينيا وحدها تطالب بتعويض سياحتها بحوالي ٤٠٠ مليون دولار، مما جعل مسئوليتها قبل صحافتها يعبرون عن إحباطهم تجاه الزيارة. وفي الوقت نفسه فإن تصرف الاستخبارات الأمريكية في مالاوي باختطاف المتهمين والطائرات ذات الصلة بقصص الإرهاب يجعل القادة الأفارقة يتخوفون كثيراً في هذا المجال الذي لن يعلن إلا الانتقاص من سيادتهم في إقليم أو آخر ما لم يستعمل النظام كله أداة أمنية في الإقليم.

ولم تنس أجهزة التفكير الأمريكي بقية عناصر الخريطة المطروحة على مناطق العالم المختلفة، فخصصوا للإصلاح الديمقراطي والتعليمي ٦٠٠ مليون دولار للسنوات الخمس القادمة تبدأ بطبع أربعة ملايين كتاب للأطفال الأفارقة حتى يتوحد العقل العالمي حول الخرائط الأمريكية.

من هنا، فإنه ما لم تتفجر مواقع الزيارة، بعناد الرئيس تايلور في ليبيريا وعمال ومسلمي نيجيريا، وجماهير جنوب أفريقيا المعادية للعسكرية الأمريكية، وسخط جماهير مالاوي وكينيا على خطط مواجهة الإرهاب، فإن الرئيس بوش يمكن أن يأمل في زيارة انتخابية تعالج بعض آلامه في الشرق الأوسط، وإلا فإنه سيشهد عاماً انتخابياً عسيراً من تفجرات هاتين المنطقتين.

\*\*\*\*\*

## ٢- بوش في أفريقيا

من المعتاد أن يلقي الرؤساء الأمريكيون بالوعد الكثيرة أثناء الحملة الانتخابية، ليراجعوها بعد ذلك في ضوء تقارير ودراسات الفنيين والاستراتيجيين المحيطين بهم أو القائمين على هذه السياسات "لتدوير المصالح" في كل العهود. ولذا من الممكن توقع بعض الوعود المعسولة دائماً أثناء الحملات الانتخابية "إلا أن الجمهوريين في الولايات المتحدة يكونون عادة أكثر صلفاً من الديمقراطيين في التعبير عن "المصالح الكبرى" وهي مصالح ترتبط بالاستثمارات الكبرى في الخارج والتي تحتاج للقوة العسكرية "الوطنية" ولو ارتبطت بسياسات انعزالية بقدر أو آخر، ولذا ارتبط الجمهوريون بالمؤسسة العسكرية ورموزها من جهة وبالشركات الرأسمالية الكبرى وعلى رأسها



البتروولية من جهة أخرى (الشركات متعددة الجنسية). ولذلك أيضا يخسر الجمهوريون كثيرا قطاعات داخلية كبيرة وفي مقدمتها "السود" أو "الأفرو أمريكيين" الذين من المعتاد أن يكونوا سندا للقضايا الأفريقية لدى صانع القرار الأمريكي. وقد عبر الرئيس المنتخب "دبليو بوش" منذ البداية عن هذا الصلف الجمهوري، ليبدأ بآخر ما وصل إليه الديمقراطيون بالنسبة لقضايا مثل الشرق الأوسط أو عسكرة السياسة الأمريكية، رغم استنتاجات البعض الخاطئة في هذا الصدد. إن "بوش" هو القائل "إن على عرفات أن يحد من اعتراضاته وإن على الإرهابيين (يعني الفلسطينيين) أن يدفعوا الثمن". وذلك عقب كامب ديفيد الثانية (١٥ أكتوبر ٢٠٠٠) وأظن أن أصدقاء اللوبي اليهودي من الديمقراطيين لم يقولوا بأبعد من ذلك. وهو القائل "إن قواتنا العسكرية تحارب لتنتصر وليست للمساعدة في بناء الدول"! وهذا ردا على الأسئلة حول "سياسات التدخل" التي يتحفظ عليها الجمهوريون في تحليلات البعض تعبيرا عن الانعزالية.

### أفريقيا ليست أولوية

من الطبيعي لرئيس لم يتعود القيام بزيارات خارجية وخاصة لمثل قارة أفريقيا، فضلا عن مواقف حزبه من السود في بلاده أن تأتي تصريحاته بهذا القدر من تقليل مكانة أفريقيا في دبلوماسيته. وإن كان يذكر هنا أنه مثل والده في إحدى الاحتفالات الوطنية بالقارة فإن ذلك كان في حدود شكلية حينما أرسله الرئيس بوش إلى جامبيا عام ١٩٩٠ في ذكرى استقلالها الخامس والعشرين ولا يتوقع أن يترك ذلك ذكريات ذات شأن في ذهن الرئيس الذي ظن مرة أن نيجيريا قارة وحدها ! وذلك ضمن أخطائه الكثيرة في ذكر دول العالم! لذلك فإنه تحدث مؤخرا عن ضرورة "لأم الجراح" في استجابة واضحة لإشارات قيادات السود الأفرو أمريكيين فضلا عن ظروف "الانقسام الوطني" التي لحقت بالمعركة الانتخابية عموما ومنها ما أصاب عملية تصويت السود في أكثر من ولاية وخاصة في فلوريدا مما جعل تصويت السود "لبوش" لا يزيد عن ٨ % من عددهم الذي يزيد عن ١٠% من سكان الولايات المتحدة.

وبينما كانت أصوات الأفرو أمريكيين سببا في زيارات متعددة للرئيس "كلنتون" و"أولبريت" إلى أفريقيا طوال الأعوام الأخيرة، استعدادا لهذه المعركة الانتخابية، فإن "بوش" يرد على ذلك في تصريحاته أنه من بين أربعة أولويات رئيسية لأمريكا في

العالم الخارجى "لا تشكل أفريقيا أولوية" وإن كانت فى تصريحات أخرى تأتى فى المكانة الرابعة، وذلك عندما يعبر عن مصدر هذه المكانة بأنها "لتنمية الديمقراطية والتجارة معها" وهذا الهدف لا يختلف عما أعلنه "كلنتون" عامة وروج له فى الأشهر الأخيرة بمشروع قانونه الشهير عن "النمو والفرص" حول التبادل التجارى مع أفريقيا. وتأتى تعليقات "بوش" على عدد من الأزمات الأفريقية معبرة عن الخطوط العامة لسياساته، فهو يعلق على مهمة القوات الأمريكية الفاشلة فى الصومال بأنها ارتكبت خطأ التحول من الوصول من أجل عملية إنسانية إلى التحول للمساعدة فى بناء الدولة (أو ما يعنى بناء النفوذ)، وعن رواندا والتصفية البشرية هناك يقول إنها كانت عملية مرعبة لأننا لم نستطع التعاون مع آخرين يعفوننا من عدم إرسال قوات إلى هناك. وحتى عن المساعدات الأمريكية فى مواجهة "مرض الإيدز" الخطير فإنه يقدر تخصيص الإدارة السابقة لمبلغ ٣٠٠ مليون دولار للمساعدة فى هذا المجال ولكنه يشكك فى جدوى ذلك على أساس ضرورة مساهمة المتعاطفين مع هذه الشعوب بالمساعدة وتحمل الشعوب نفسها فى معالجة المشكلة.

### الوكلاء يتدخلون

إن أخطر إشارات الرئيس "بوش" المتكررة فيما رصد عنه من تصريحات حتى الآن حول أفريقيا هو تأكيده لعدم تدخله العسكرى المباشر، ولكن ليس بمعنى وقف التدخل الأمريكى نفسه وكان ذلك يسعدنا بالطبع ولكنه يرى أن التدخل يمكن أن يكون عن طريق طرف ثالث يسميه مرة بالتعاون مع "الآخرين" وقد يقصد به "حلف الأطلسي" والشركاء الأوروبيين فيه، لكنه فى أمثله الأخرى كان يعنى طريقه "الوكلاء" المؤهلين لهذه المهمة والذين يمكن تدريبهم عليها!

وفى هذا الصدد فإنه عند تعليقه على هول ما حدث فى رواندا أشار لأهمية تنفيذ تصوره عن "الدبلوماسية" التدخلية، فذكر بالتقدير "اتجاه الإدارة السابقة لتدريب قوات نيجيرية لإعدادها لمواقف مثل التى حدثت فى رواندا بدلا من إرسال قواتنا إلى هناك". ويكاد هذا الإعداد لنيجيريا أن يكون غير معروف على المستوى الأفريقى بهذا الشكل. وفى مناسبة أخرى حول "عدم التدخل المباشر" ذكر أن "هذا لا يعنى" عدم الارتباط" فى أفريقيا لكننا سنعمل على "اشتراك" آخرين، والمثال الأفضل فى رأيه لهذه السياسة هو

ما حدث فى "تيمور الشرقية" حين قدمت أمريكا التسهيلات اللوجستية للأستراليين، وهذا أكثر ما يمكن فعله لأننا لا نستطيع أن نكون كل شئ لكل الناس!"

لعل هذه الخطوط هى التى ستكمل عمل "الديمقراطيين" فى أفريقيا لبناء ما سمي "بقوات حفظ السلام" التى يتسابق على بنائها الأمريكيون والفرنسيون، وتتنافس بعض الدول الأفريقية على ترشيح نفسها لهذه المهمة، من السنغال لنيجيريا وحتى "مالى" ثم جنوب أفريقيا، ونأمل ألا تتدخل دول عربية فى مثل هذه اللعبة.

### فريق بوش الأفريقى

لا يعنى تعيين الجنرال "كولن باول" وزيراً للخارجية ولا السيدة "كوندوليزا رايس" كمستشارة للأمن القومى وهما "أفرو أمريكيان" أن ثمة صلة بسياسة جديدة نحو أفريقيا خلافاً للخط السياسى العام للرئيس "بوش" ولا أن تكون السياسة الأمريكية أكثر اهتماماً أو أكثر رحمة بشعوب القارة ولا يجمعها اللون فى شئ إلا ما يتردد عن الخط الأمريكى لبوش عن عدم التدخل إلا "للقاتل والنصر" حسب شعاره الأخير. والجنرال "باول" خير من عبر عن ذلك وإن كان قد انتصر فى الخليج فإن اشتراكه فى إلقاء القنابل على ليبيا كان دون انتصار يذكر!

والسيدة "كوندى" - كما يجرى تدليلها - من تلامذة السياسة الريحانية ومن خبراء تدمير الاتحاد السوفيتى والضغط على أوروبا. إذن فالفريق الأفريقى عند "بوش" لا يعنى إلا سياسة "بوش" وكسب الناخب الأسود فى المرات القادمة وليس كسب ود القارة الأفريقية.

والبعض يستخوف من اتجاه السياسة الأمريكية "الجديدة" وأثرها على خلق "وكلاء" أشد شراسة فى الواقع الأفريقى. فالجيش النيجيرى بتجاربه العنيفة فى غرب أفريقيا، وجيش جنوب أفريقيا بعناصره البيضاء فى جنوب القارة، وربما الجيش الأثيوبى وقوته الإقليمية الصاعدة فى القرن الأفريقى؛ قد يشكلون "فريقاً جديداً" فى "الدبلوماسية" الأمريكية الجديدة... لعدم التدخل، الذى قد يصير أكثر عنفاً من التدخل!

ملاحظتنا الأخيرة مثل الملاحظة الأولى، إن التصريحات الانتخابية عموماً ليست هى الأصل فى السياسة الأمريكية، فثمة وثائق أساسية تم اعتمادها فى المؤسسات الأمنية والاستراتيجية عن السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وخاصة فى أفريقيا

يمكن أن نعود إليها لاحقاً لنعرف أنها أساس السياسات المعتمدة لفترات ليست مجرد انتخابية...

\*\*\*\*\*

### ٣- رحلة الاحتواء الأمريكي لأفريقيا

توفر القارة الأفريقية للأمريكيين فرصة أكبر من أي منطقة أخرى للتفاخر بمعجزة "السلام الأمريكي". ذلك لأن هذا السلام يواجه متاعب لا تتوقف في الشرق الأوسط، ووسط وشرقي آسيا، بل وفي أمريكا اللاتينية. ويبدو أن الرئيس الأمريكي قد اختار القارة الهادئة أمريكا لزيارة يستفيد منها مسئولو العلاقات العامة ومديرو المعركة الانتخابية للإيحاء بأن كل شيء هادئ في بلدان العالم الثالث أو الرابع. ولقد ابتسم البعض يوماً عندما سمعوا الرئيس الأمريكي وبعض وزرائه يتحدثون عن "تحالفهم العالمي" الذي يضم أكثر من سبعين دولة.. يومها تذكر هؤلاء البعض أن في أفريقيا جنوب الصحراء أكثر من أربعين دولة ذكر كولن باول أنه دائماً "على التليفون" مع رؤسائها حتى لو أبدى بعض المندوبين في مجلس الأمن أو المتحدثين للصحافة من هذه الدول بعض التحفظات على حرب أمريكا في العراق! وليس مصادفة أن يدعو الرئيس "بوش" عدداً من الرؤساء الأفارقة لزيارة واشنطن في الأسابيع السابقة على زيارته للقارة، في مقدمتهم الرئيس "شيسانو" رئيس موزمبيق التي ستستضيف القمة الأولى للاتحاد الأفريقي أثناء زيارة "بوش" لأفريقيا في الأسبوع الأول من يوليو ٢٠٠٣. ولقد لاحظنا ثمة ميل لجعل زيارة "بوش" تغطي على أخبار القمة الأفريقية التي قد يغري انعقادها في موزمبيق بعد تأسيسها "الاتحاد" في العام الماضي بجنوب أفريقيا، قد يغري بعض القادة بالعودة لنغمة الاستقلالية والوحدة الأفريقية، وقد يدفع البعض أفكاراً عن التعاون العربي الأفريقي. أو يدفع آخرون أفكار الشراكة الأوروبية، حيث يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تأكيد حضوره في القارة ومنافساته بخطط الشراكة، لمناطق التجارة الحرة الأمريكية.

إدارة "بوش" تريد أن تحتوى الساحة الأفريقية على وجه السرعة دون صراع كالذي حدث في الشرق الأوسط مع رفقاء النظام الرأسمالي العالمي، والرغبة - في نفس الوقت - في القيادة المنفردة لعملية العولمة وعسكرتها ذات الفائدة في ازدهار



تجارة السلاح إلى جانب النفوذ الدولي المطلق. وهي تواجه منافسات لا تقتصر على الاتحاد الأوروبي وإنما هناك الصين وماليزيا في مجال البترول واليابان في ساحة التجارة.

ويأتي ذلك في وقت تدهور فيه الميزان التجاري الأمريكي عموماً في عهد "بوش" بنسبة كبيرة مقابل انتعاش ملحوظ في عهد كلنتون بفارق يصل لحوالي تسعين ملياراً من الدولارات. ورغم أن تجارة أفريقيا العالمية لا تزيد نسبتها في التجارة الدولية عن ٢% إلا أنها تبلغ حوالي تسعين ملياراً بدورها ويفضل احتواؤها ضمن خطط معالجة الأزمة الاقتصادية الأمريكية.

وليس صدفة أيضاً أن تأتي جنوب أفريقيا ونيجيريا والسنغال على رأس قائمة الدول التي ستتم زيارة "بوش" لها ضمن خطة الاحتواء الأمريكي لأفريقيا لوفرة من الاعتبارات تحيط باختيار هذه الدول.

\*فنيجيريا وجنوب أفريقيا تشكلان ٤١% من حجم التجارة الأفريقية مع الولايات المتحدة، تصب الأولى بترولها في المصافي الأمريكية، وتتعامل الثانية في الصناعات الصغيرة والتحويلية.

\*تقوم الدولتان بدور إقليمي بارز في السيطرة على المنطقة المحيطة، إذ تقود نيجيريا منطقة غرب أفريقيا وتنظيمها الإقليمي (الإيكواس) وتدخلت بقوة في هذا الإطار في سيراليون وليبيريا وها هي تتجه للدخول بديلة في ليبيريا مرة أخرى بعد استبعاد "لورد الحرب" السابق "الرئيس تايلور". هذا بينما تقود جنوب أفريقيا النفوذ في الجنوب الأفريقي، بعد التخلص من سافمبي، ومحاولة احتواء ضجيج موجابي، بل ومد نفوذها لحل مشاكل الكونغو ورواندا وتوقيع اتفاقات سلامية لتهنئة الموقف قبل وصول "بوش" لزيارتها، فيما يبدو هدية له.

\*أما زيارة السنغال فتحمل إشارة لفرنسا بأن النفوذ الأمريكي في طريقه إلى مناطق نفوذها، وإن تعمدت الولايات المتحدة أن تبدو متعاونة مع فرنسا مؤقتاً بتركها للسيطرة في ساحل العاج، وتكليفها بالتهنئة في رواندا والكونغو.

ولأن الرئيس "بوش" يحمل "خريطة سلام" أو احتواء للقارة، فإنه لا يبدو هنا بنفس عنفه في منطقة الشرق الأوسط، فهو يعمل على تنحية "تايلور" عبر النيجيريين، ويعمل على تنحية موجابي نفسه ويرجو أن تعاونه جنوب أفريقيا. ولذا ينطلق من ذلك

إلى دعم خريطته الأفريقية بتأكيد شعار مناطق التجارة الحرة، ومساعدة خطة تنمية شاملة تدفعها نيجيريا وجنوب أفريقيا والسنغال باسم "تيباد"، ثم يغطيها ببعد إنساني بالإعلان عن تخصيص ١٥ مليار دولار خلال خمس سنوات لمعالجة مرض الإيدز الذي يهدد الحياة في الجنوب الأفريقي، بل ويخصص ٦٠٠ مليون دولار لمساعدة التعليم وطبع أربعة ملايين كتاب للتلاميذ الأفريقيين مساهمة في بناء عقولهم على أسس جديدة لصالح السلام في القارة. ويمكن للقارئ العربي أن يلاحظ العناصر المشتركة المتعددة في "خرائط الطريق لأفريقيا" شبيهة بتلك التي أعلنت منذ أسابيع فقط في الشرق الأوسط.

وتبقى مشكلة بوش مع منطقة الشرق الأفريقي، والذكريات الأمريكية في هذه المنطقة سيئة ومزعجة، فمن سابق تفجير السفارتين في كينيا وتنزانيا وتفجيرات فنادق ممباسا وسابق طردهم من الصومال، إلى اكتشاف أعضاء "القاعدة" في مالاوي. ولذلك لم يفكر الرئيس بوش في زيارة هذه المنطقة إلا لساعات يمر خلالها بأوغندا. أما ما يعلن بشأنها في الرحلة فلا بد أن يكون خاصاً بمواجهة الإرهاب، إذ يعلن عن تخصيص مائة مليون دولار لمساعدة المنطقة في مواجهة الإرهاب بتدريب أجهزة الأمن والمخابرات والتعاون معها، وبينما كانت الزيارة تقتضي أن تمتد إلى كينيا لأهميتها الحيوية على المحيط الهندي وصلتها بالوضع في السودان بل والخليج، فإنه لم يشأ أن يذهب لهذه المنطقة الخطرة. وتزداد خطورتها بالسخط الذي يعلن عنه المسؤولون والصحافة هناك لسابق طلبهم تعويضات للسياحة قدروها بحوالي ٤٠٠ مليون دولار، وإذ بالولايات المتحدة لا ترصد إلا مبلغ المائة مليون لكل دول المنطقة لتدريب أجهزة الأمن! ويكتفي بوش في زيارته القصيرة لأوغندا بتحية الرئيس موسيفيني على خطته الناجحة ضد الإيدز، وأظن أن الهدف من الزيارة يتجه أكثر لتحذير الرئيس موسيفيني من استمرار سياسته المثيرة ضد الكونغو ورواندا والسودان نفسها في وقت تدعم فيه أمريكا خطط التهدة.

لكن الرئيس "بوش" بقدر ما سيحقق بعض طموحاته لحملته الانتخابية وخطته في إنقاذ الميزان التجاري، وإعلان استقرار ودعم مناطق النفوذ وقياداتها الإقليمية في نيجيريا وجنوب أفريقيا والسنغال بوجه خاص بقدر ما يواجه عديداً من صور الاستياء وعدم الاحتفاء كثيراً بوعوده. يبدو ذلك واضحاً في رفض الرئيس السابق مانديلا

لاستقباله، واستعداد المئات من التنظيمات الأهلية في جنوب أفريقيا للنظائر ضده، بل والاستقبال الساخن له في نيجيريا بإضراب عمال البترول وتصريحات الشماليين ضده بسبب حرب العراق. ومن جهة أخرى لم يرتح كثير من الزعماء الأفارقة لمبالغاته في عودته وتعبئتهم في واشنطن أواخر العام الماضي فيما سمي بالمؤتمر الأمريكي الأفريقي على أن يعلن تمويل خطة الشراكة الجديدة (نيباد) بنسبة كبيرة من تقديرات احتياجاتها التي تبلغ مبدئياً ٦٤ مليار دولار، وإذ بالولايات المتحدة مع مجموعة الثمانية الكبار لا تعلن عن أكثر من خمسة مليارات تلوح بها للأفارقة ليلتزموا بالخطة على أن تبحث مساعداتها بعد ذلك ومعنى ذلك أن يقع الارتباط بخطة تقوم على توفير البنية التحتية للاستثمارات الأوروبية الأمريكية وبأقل التكاليف.

### موقع العالم العربي من الزيارة

قد يتساءل البعض عن علاقة هذه الزيارة بالشأن العربي؟ قد لا يكون جديداً أن تكون الخطط الخاصة بأفريقيا في ذهن الدول الغربية مرتبطة دائماً بأفريقيا "جنوب الصحراء" ولذا لا يناقش أحد عدم إدراج دولة من الشمال الأفريقي في هذه الزيارة، رغم مساهمة الجزائر ومصر في صياغة خطة "النيباد" والاشتراك في تقديمها لدوائر الاستثمار والتمويل.

أما ليبيا فإن مكانتها في تأسيس الاتحاد الأفريقي، فضلاً عن اعتبارات أخرى كثيرة لا ترشحها بالطبع للزيارة. لكن الشأن العربي لا بد أن يكون واعياً بدوره بخطط الاحتواء هذه. ونأمل ألا يستغل فقط في تمويل الخطط الأمريكية أو الأوروبية على نحو ما تم في موجة التعاون العربي الأفريقي فترة السبعينيات والثمانينيات. وها نحن نلفت النظر - وقد نحذر - من أن خطة الشراكة الجديدة (نيباد) مفروضة على الجميع، وتشكل ساحة للتعاون والتنمية والاستثمار، وطبيعي أن تفكر بها الدول العربية، الغنية وذات النفوذ التاريخي على السواء، بشكل استقلالي ولا ننتظر أن تعرض على الدول العربية عبر مكاتب الشئون الأفريقية في الرئاسات الغربية. ولنتذكر أن الموجة الأولى من التعاون قد استهلكت أكثر من ٣٠ مليار دولار دون أن يرتبط مشروع أو غيره باسم العرب في أفريقيا. ولكن الدول العربية مطالبة أيضاً أن تدرك أن ثمة عدداً من المشاكل الأفريقية العربية لا بد أن تحل في الساحة العربية أولاً، فقضية الصحراء ما

زالت تحكم غياب المغرب عن تنظيمات الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي. وقضية الصومال والسودان يجرى حلها في عواصم بعيدة عن العالم العربي سواء باتفاق ماشاكوس للسودان أو اتفاق إقامة حكومة الوحدة الوطنية للصومال وكليهما بمعرفة كينيا وعبر الوسطاء الأمريكيين. والثروة البترولية في السودان وتشاد قد تتسرب عبر الكامبيرون وليس عبر البحر الأحمر، وخطط ليبيا التمويلية قد تستوعبها الشركات الأوروبية وليس العربية، ومصر تستوعبها المناورات الإسرائيلية، والجزائر تعيش مشاكلها الداخلية وتحدياتها للمغرب بدون حلول.

هذه الأوضاع في وقت يقوم فيه تنظيم جامع جديد هو الاتحاد الأفريقي (يوليو ٢٠٠٣)، ويشكل قيامه كمؤسسة جديدة فرصة للتعامل معه ومن داخله بشكل جديد يمكن أن يحل مشكلة الصحراء والصومال وغيرها.

ويبقى أن نفهم أن التعاون العربي الأفريقي لابد أن يجرى التفكير فيه في ظروف العولمة الزاحفة على كل المناطق والأقاليم. وتحاول القوى احتواءه أو قل ابتلاعه، لكن هناك أيضاً إمكانية تصورات جديدة لوضع الكتلة العربية والأفريقية معاً داخل نطاق حركة تحرير الجنوب من القهر المعولم، وأمام الجميع معارك على مستوى عالمي تهدد وجود بلدان الجنوب هذه، ونعنى بها منظمة التجارة العالمية التي ستحسم كثيراً من القضايا في كانون (المكسيك) في سبتمبر ٢٠٠٣.

من هنا تأتي العلاقة بين زيارة "بوش"، والعالم العربي، حيث يعبئ الأمريكيون داخل منظمة التجارة العالمية لمحاصرة مواقف دول بلدان الجنوب، ويصرح الأفارقة دائماً أن الموقف العربي لا يتعاون معهم في صد هذا الهجوم.. ولذا وجب الانتباه.





## أمريكا وعسكرة أفريقيا

---

يظن أهل الشرق الأوسط أن الولايات المتحدة تخصصهم وحدهم الآن بهذا الهجوم العسكري الكبير، من قبل الرئيس بوش على العراق، وصنيعته شارون في فلسطين، بل إن النظر إذا امتد عند بعض المحليين، فإنما يمتد شرقاً إلى باكستان والفلبين وإندونيسيا بعد استقرارهم المشكوك فيه على أرض أفغانستان.

لا يلتفت الكثيرون إلى امتدادات العسكرة الأمريكية غرباً وجنوباً في أنحاء مختلفة من أفريقيا وفق خطط عمرها حوالي العقد على الأقل، وهي فترة تصعيد العسكرة الأمريكية إلى مداها على المسرح العالمي كله. إننا ننسى أننا أمام "نظام عالمي" تتمتع فيه الولايات المتحدة بالتفوق العسكري أساساً بأكثر مما تتمتع بالتفوق الاقتصادي. وهي حين فرضت العسكرة على حلفائها في أوروبا نفسها داخل حلف الأطلسي وعلى أرض البلقان إنما كانت تبعث برسالة للجميع أنها ستمتد بالعسكرة، ليس وفق المصالح الاقتصادية فقط كما نتصور ذلك بالنسبة لبترول الشرق الأوسط، وإنما ستجعل البترول في كل منطقة أخرى مدخلاً رئيسياً للنفوذ العسكري وليس مجالاً للتنافس الاقتصادي وحده.

وقد احتاج ذلك بالطبع لبعض الإجراءات الاقتصاديةية بل والسياسية المقرونة باستعراض القوة أيضاً في أكثر من منطقة في العالم، وتكاد جميعها ترتبط بالبترول أو تنمية التجارة والاستثمارات الأمريكية لعبور الأزمات المترتبة على ١١ سبتمبر. فثمة محاولة لقلب نظام الحكم في فنزويلا، وعندما تواجه بالفشل تنقذ نظاماً مهدداً بالسقوط

فى البرازيل بتقديم البنك الدولى لمبلغ ٣٠ مليار دولار حتى لا تسمح لرئاسة شبه يسارية بالوصول للحكم هناك.

وفى آسيا تتدخل بكثافة بين الهند وباكستان، بدعم كبير للهند، وضمان سلامة النظام الباكستاني فى نفس الوقت والذي تعرضه هاشته للسقوط أمام أي اندفاع هندي فى هذه الظروف.

وعلى مستوى عالمى تضمن الهيمنة هذه المرة فى "ديربان" بتمرير شروط التجارة الدولية والخلافات على اتفاقيات البيئة، بل وتلقى بكرة الفقر والإيدز إلى الساحة بترسيات بانسة.

ثم يجيء دورنا لكشف الساحة الأفريقية وكيف تضمها الولايات المتحدة إلى ساحة العسكرة وضمان استقرار مصالحها فيها كجزء من مسرح كبير ليس "مهمشاً" كما يحلو للبعض تصوير القارة، وإنما هو فى غاية "الاندماج" فى الخطط والمصالح الأمريكية. وهذا الاندماج هو الذى ضمن لأصحاب المصالح تنفيذ أفضل شروط للاستغلال والتكيف الهيكلي، وفى نفس الوقت يتحقق فى أفريقيا معدل النمو الكلى الذى تراوح بين ٣,٥-٦% فى كثير من بلدانها - رغم فقرها - بما يعتبر من المستويات المقرة عالمياً. لكن أفريقيا هذه ليست فقط مجالا للاستثمار أو التجارة فى المستقبل، وإنما هى موقع المواد الاستراتيجية الحيوية مثل البترول الذى يصرح أحد العسكريين الأمريكيين - "ميشيل وستفال" مساعد وزير الدفاع الأمريكى أن بها ١٥% من واردات البترول الأمريكية، وستصبح خلال عقد من الزمان مصدراً لحوالى ٢٠% وقد تتضاعف إلى ٣٠%.

فإذا ما قدرنا أن كل هذا الاضطراب فى الشرق الأوسط مصدره حرص الولايات المتحدة على السيطرة على مراكز احتياطي البترول وخاصة فى العراق لتتحقق لها قوة الثروة إلى جانب العسكرة، فإنه يمكننا معرفة طبيعة الخطط الأمريكية فى أفريقيا.. وأهدافها التى باتت معلنة.

قد تكون المعارك حول "الماس"، ومتابعتها لقضية اليورانيوم معروفة لتفسير الصراع حول سيراليون والكونغو، ثم حول النيجر ومالي وأفريقيا الوسطى وتشاد لكننا أصبحنا الآن أمام مسألة البترول الاستراتيجية.

ومعنى ذلك أن الولايات المتحدة عليها أن توفر ظروفًا لحضورها العسكرى على ساحة تمتد من ناميبيا وأنجولا جنوباً، إلى وسط وغرب القارة كلها لحماية مصالحها وتأكيد نفوذها العسكرى على أرض الثروة البترولية.

لذلك يصرح مساعد وزير الدفاع الأمريكى للشئون الأفريقية أن أمريكا لا تعمل على المستوى الثنائى فقط مع الدول الأفريقية وإنما تهتم أيضاً بالمنظمات الإقليمية. بل إن عدداً من الدول مثل جنوب أفريقيا تكتسب أهميتها كقطر وكقوة إقليمية فى منطقة الجنوب الأفريقى. وفى شرحه لخلفية السياسة الأمريكية فى أفريقيا عند تعيينه لهذه المهمة فى أول أبريل الماضى يشير "وستفال" إلى أن هناك أربعين دولة أفريقية من بين ثمانية وأربعين دولة تعتبر من الدول الفاشلة Failed States، وهو تعبير تطلقه الولايات المتحدة على الدول المعرضة لتكون ساحة للإرهاب نتيجة ضعف حكوماتها (مقابل الدول الشريرة التى تدفعها قوتها لمعاونة الإرهاب!) وفى الحالتين يقتضى الأمر "التدخل العسكرى الأمريكى المباشر (فى الدول الشريرة) أو الوجود الأمريكى العسكرى بوسائل أخرى (فى الدول الفاشلة).

فى الحالة الأفريقية تتم مواجهة "ضعف الدول" عن طريق التدخل لحل الصراعات. وقد فاجأنا السيد "وستفال" بأن أمريكا تدخلت ٢٥ مرة عسكرياً خلال العقد الأخير فى أفريقيا! وليس مصادفة أن يعلن المسئول العسكرى الأمريكى عن أفريقيا أنهم يتعاونون بكثافة مع خمس دول أفريقية فى إطار إعداد "قوة مواجهة الأزمات ACRI" بالتعاون عسكرى أمريكى أفريقى فعال وأنهم خلال السنوات الخمس الأخيرة دربوا ٨٦٠٠ كادر عسكرى أفريقى لهذا الغرض، بل و ٦٠٠ آخرين للربط بين القوى العسكرية والمدنية فى البلدان الأفريقية التى يأتى فى مقدمتها نيجيريا والسنغال ومالى وكينيا والنيجر (لا بد أن نلاحظ هنا الاختراقات الأمريكية لمناطق ما تسمى بالفرنكفونية والأنجلوفونية معاً بشكل صارخ) والخوف أن تضم لمخططها الأفريقى دول "العربوفونية" فى الشمال الأفريقى أيضاً.

وبمجرد إقامة هذا التخصص الأفريقى العسكرى فى واشنطن بتعيين السيد "وستفال" أوائل عام ٢٠٠٢ لاحظنا سرعة تحرك أمريكية لافتة تشمل حل الصراع على وجه السرعة فى أكثر من بقعة مضطربة أو فى "دول فاشلة" فى إدارة حكمها، فيقتل ساقمبى لوقف الصراع فى أنجولا، ويلتقى رؤساء الكونغو ورواندا مع



المتمردين، ويصدر حكم التراضي بين أثيوبيا وإريتريا، وتزحف الحلول إلى الخرطوم و"جوبا" بالسودان، وها هو التدخل السريع لمجموعة دول غرب أفريقيا (الإيكواس) في ساحل العاج. وفيما بين هذا وذاك توقع الولايات المتحدة اتفاقية إقامة قاعدة عسكرية بحرية في دولة "ساوتومي" الجزيرة الصغيرة المواجهة لنيجيريا لدعم القوة الإقليمية النيجيرية بالطبع والسيطرة على مفاتيح غرب ووسط أفريقيا، حيث تواجه هذه الجزيرة منطقة البترول في كابيندا والجابون والأنبوب القائم من تشاد والكمرون!

والمحاضرة المطولة التي ألقاها السيد وستفال في الثاني من أبريل ٢٠٠٢ تشير إلى أكثر من تعبير عن قوات عسكرية متحركة على أرض القارة الأفريقية لا مجال للخوض في تفاصيلها. وقد أصبح مقررًا حجم وجودها مع حلفاء غربيين في المحيط الهندي أمام الصومال وجيبوتي واليمن. لذا اكتفى المسئول الأمريكي بالإشارة إلى "القوة الثالثة" و"القوات الخاصة" وقوات "مواجهة الأزمات" و"عمليات الإغاثة" بل وثمة قوة عسكرية لمواجهة الإيدز! أنفق عليها أكثر من ٢٥ مليون دولار، بينما خصص للقوات الأخرى حوالي مائة مليون دولار.

والآن تتكاثر التساؤلات أمام المحللين: هل نحن أمام استعراض للقوة العسكرية الأمريكية في حد ذاته لمواجهة أوروبا أو أي قوة جديدة منافسة في العالم لتستقر قواعد العولمة في يد الولايات المتحدة وحدها؟

أم ترانا أمام التحليل الذي بدأ يكتسب قوته عن الانتقال بالعسكرة واحتياطي البترول إلى أفريقيا خلاصا من أزمات الشرق الأوسط، أو قل بعد الاستقرار العسكري على أرض بترول دول الشرق الأوسط؟ أم ترانا أمام وحش جامع تمثله الإدارة الأمريكية الحالية مهددة العالم بالويل والثبور لمن لا يطاقئ رأسه لنظامها الرأسمالي العالمي ومصالحه الصارمة؟

وهل يمكن للمنطقة العربية أن تتحول لإقليم رافض يسعى إلى إفشال الخطة الأمريكية بهدوء حتى ينطلق إلى تحالفات إقليمية أوسع في آسيا وأفريقيا معاً في مواجهة الغطرسة الأمريكية والإسرائيلية على السواء؟  
الأمل في المستقبل ما زال كبيراً.....

## الأغلبية الأفريقية... ضد العدوان الأمريكي

حينما نتحدث عن الأغلبية الأفريقية لابد أن نحسب بينها عشرة دول أفريقية فى شمال القارة، يطرح عدد منها مشاكل معقدة أخرى على كل شعوب القارة، على النحو الذى تمثله المشكلة الصحراوية والسودانية والصومالية. من هنا يعانى العمل الأفريقى المشترك نفس ما يعانى به العمل العربى، ويتعرض التضامن على مستوى القارة إلى ما يتعرض له الموقف العربى فى مآزقه الكبرى كما نرى على أرض العراق.

ومع ذلك فإن النظام الإقليمى الأفريقى يتيح لبعض قياداته فرص التعبير عنه وبسرعة أكبر مما فعل النظام الإقليمى العربى، وكانت حساسية "الإقليم الأفريقى" بمخاطر الاختراق الأمريكى عبر العدوان العسكرى الوحشى على العراق أكثر استجابة من حساسية الإقليم العربى. وقد بدا ذلك مبكراً فى الاجتماع الوزارى للاتحاد الأفريقى بأديس أبابا ثم فى اجتماع القمة الأفريقية الفرنسية بباريس وكلاهما فى شهر فبراير الماضى حيث أعلن الجميع أنه لابد من حل آخر غير الحرب فى العراق. ولا شك أنه كان لذلك أثره فى سلبية موقف الدول الأفريقية الثلاث فى مجلس الأمن تجاه الخطط الأمريكية قبل العدوان مباشرة؛ مما جعل الولايات المتحدة تتوقف عن عزمها على دخول أية مناقشة فى هذا المجلس لعدم ضمانها لأغلبية التصويت فضلاً عن المخاوف من الفيتو الفرنسى.

وقد سارع النظام الإقليمى الأفريقى إلى التعبير عن نفسه مرة أخرى بعد ذلك فى لقاء قياداته الثلاثية؛ جنوب أفريقيا ونيجيريا والسنغال، بأبوجا، ليعبروا معاً فى رسالة

إلى الرئيس بوش عن "مخاطر عدم الاستقرار في العالم ببدء الحرب ضد العراق"، مطالبين بترك المجال لنزع سلاح العراق بالجهد الدبلوماسي، والضغط العسكري الخارجي الذي تم، واعتبار ذلك وحده انتصاراً للولايات المتحدة. ومعنى ذلك حرصهم على مخاطبة الغطرسة الأمريكية وعلى الجهد الدبلوماسي الدولي في نفس الوقت.

وقد عبرت الدبلوماسية كما عبر الرأي العام في جنوب أفريقيا أكثر من غيره عن التوجهات الأفريقية إزاء العدوان الأمريكي، فالرئيس مبيكي حرص على صياغة الموقف بأنه "ضد إمكانيات التعددية في العالم" إشارة إلى طموح الأمريكيين لاستقطاب القيادة العالمية، بينما شن مانديلا والأب توتو حملة على الحرب الأمريكية "كعمل غير أخلاقي"، وقدمت صحف جنوب أفريقيا تحليلات متميزة حول "فرض السلام الأمريكي" أو إبداء القلق من تقسيم العراق مذكرة بتقسيمات أفريقيا المدمرة، أو وضع البترول مقابل الدم الذي سيسيل على أرض العراق، أو الخوف من تجفيف المساعدات الأفريقية بعد استنزاف الأموال في حرب الخليج وما بعدها. وأبرزت وسائل الإعلام في جنوب أفريقيا أنشطة أهلية واسعة النطاق مثل "جماعات التحالف ضد الحرب"، و"لجنة العمل من أجل العراق" و"الدروع البشرية من أبناء جنوب أفريقيا".

وفي مركز أفريقي هام آخر مثل كينيا التي كان يتوقع دعمها للموقف الأمريكي بعد أحداث السفارة الأمريكية في نيروبي ثم أحداث ممباسا على يد ما سمي بالإرهاب الإسلامي، كان "رفض كينيا للحرب دون قرار من الأمم المتحدة" لافتاً، بل وعبر وزير خارجيتها عن ضيقه من ضرب السياحة في كينيا التي تبدو مصادرها أكبر من المساعدات الأمريكية لهذا البلد.

وفي نفس الوقت صمدت دولة مثل نيجيريا ضد الضغط الأمريكي عليها والذي وصل إلى إعلان وقف المساعدات العسكرية عنها بحجة سوء أوضاع حقوق الإنسان بها. ومع ذلك صممت القيادة على موقفها مدفوعة بمخاوف "أوبا سانجو" من أثر الانحياز لأمريكا على مركزه الانتخابي بينما عواصم الشمال النيجيري المسلم تضج بالمظاهرات ضد الولايات المتحدة.

لكن المساعدات العسكرية الأمريكية لعبت دوراً أكثر إيجابية في بلدان مثل أثيوبيا، ونسبيا في إريتريا، فالأولى كانت وما زالت تعتمد على هذه المساعدات في مواجهتها لإريتريا، بل وإزاء رغبتها في لعب دور الدولة الإقليمية الكبرى في القرن الأفريقي،

محاولة إظهار قوتها تجاه الصومال والسودان فضلاً عن إريتريا وجيبوتي وهنا يظل الموقف الإريتري محزناً أو مخزياً، في وقت تقترب فيه حكومتها من العالم العربي خطوة بعد أخرى وتطلب وضع المراقب في الجامعة العربية. ومن ثم فلا يفسر موقفها الأخير لمساندة الموقف الأمريكي - وإن لم تتورط في الحرب - إلا تعبيراً عن وضع اقتصادي أو سياسي لا تكشف عن سوءاتهما، أم تراه استحضاراً لأحقاق قديمة - لا معنى لها الآن - ضد موقف البعث العراقي من جبهة أو أخرى من جبهات الكفاح لاستقلال إريتريا؟

ومثل موقف إريتريا بدا الموقف الأوغندي المثير للدهشة بدوره. وقد بدا إعلان الموقف الأمريكي عنه - "كثالث دولة أفريقية مؤيدة للولايات المتحدة من بين أكثر من أربعين دولة جنوب الصحراء متحفظة على العدوان الأمريكي" - بدا ذلك مثيراً للتساؤل أيضاً، ولم يسع وزير الخارجية الأوغندي إلا إرجاع ذلك لما يعنى أنه رد على دعم العراق من قبل للخرطوم في حربها بالجنوب، ومساندة السودان - وليس العراق - لمعارضة أوغندية.

يبقى القول أن الجبهة الأفريقية تبدو في مجملها معقولة بالنسبة لرفض العدوان الأمريكي. وفيها تحتشد دول الفرنكفون إلى جانب أركان قيادية من دول الأنجلوفون، بما سيضع السياسة الأمريكية أمام مراجعات كثيرة مع نهاية هذه المهزلة. وعلى حد تعبير إحدى صحف جنوب أفريقيا (الجارديان في ٢٠ مارس ٢٠٠٣) أن العالم اليوم لا ينقسم بين الأمريكان والسوفييت كما كان من قبل ولكن بين من يبيع شرفه... ومن لا يفعل.





## إمبريالية مستدامة.. أم "باندونج" جديدة؟!

ماذا لو انفردت أمريكا بموقعة العراق حتى لو دخلت إلى جانبها بريطانيا تابعة بهذا الشكل المذرى؟

هل سيستمر العالم على صيغة القطب الواحد؟ وماذا عن وضع العالم الثالث تحديداً إزاء الموقف في العوالم الأخرى؟ قد تكون طبيعة الموقف الأوربي والآسيوى الكبير (الصين- واليابان....) خاضعة للتحليل بأدوات أكثر يسراً بسبب ضخامة ووضوح المصالح الكبرى فيه ولكن تظل المشكلة معقدة فى بقية ما يعرف بالعالم الثالث من دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

لقد أدت كل التطورات على مستوى العالم إلى إعلان الولايات المتحدة نظامها الإمبراطوري، الجديد الذي ستبنى عليه سياستها الإمبريالية الجديدة، ولكن العالم لا يسلم بذلك بسهولة، معيداً إلى الذاكرة الموقف بعد الحرب الثانية، ومن هنا ستتعدد أشكال المقاومة فى الشمال والجنوب على السواء وفى التصور أن بلدان العالم الثالث ستكون أشد غليانا بعد ذلك ونتصور أن يشهد العالم فى وقت قريب أحد السيناريوهات التالية:

### السيناريو الأول: سيناريو الاستسلام:

يتوالى مع تحقق الهيمنة الأمريكية الشاملة لبعض الوقت، ومعنى ذلك أن يتحقق قدر من الاستقرار لخريطة العالم التى خططت لها الولايات المتحدة، وقد يتمتع من والاهـا أو سكت عنها ببعض النتائج. فاليابان تواصل استيراد البترول بهدوء، ويتساند اليـسن والدولار، وتمضى الصين فى هـدونها المفتعل تبنى أسس إمبراطوريتها القادمة،

مع حذر فى تقدمها نحو تايوان وفى هونج كونج، ومع تقدم الروس والألمان بهدوء فى جمهوريات وسط آسيا وشرق أوروبا تبقى الهند متصاعدة نسبيا بدور الظهير للولايات المتحدة فى آسيا ما لم يتقدم حزب المؤتمر الهندى لوضع حدود لمشروع الهيمنة الأمريكية على الهند. لابد إذن أن تتظاهر الولايات المتحدة بقدر من توزيع الغنائم لتضمن بعض الاستقرار فى "نظامها" الدولى الجديد.

لكن بنية العالم الثالث فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية هى التى ستعاني الكثير، فحاجة أمريكا وبريطانيا لعائدات الكعكة العراقية، لن تتيح لها أن تمد بعض خيراتها لهذا العدد الوفير من دول القارتين حتى لو استسلمت هذه الدول بشكل أكبر أمام الرابحين. كما أن عقاب من تمرد من هذه الدول برعاية فرنسية أو روسية (دول الفرنكفون والدول ذات العلاقة السابقة بالسوفييت) أو تطلعا لتمييز فى أفريقيا (جنوب أفريقيا... إلخ) سوف يخضعها لإجراءات قاسية من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى خاصة مع ارتفاع أسعار البترول واضطراب سعر العملات، بحيث لا تجدي وعود مثل الوعد الصادر مؤخراً بزيادة المساعدات الفرنسية بنسبة خمسين بالمائة، وسيتوقف نموذج فنزويلا والبرازيل عن التأثير نتيجة التحكم فى البترول ومصادر الاستثمار الدولية بما لن يجعلها - مع دول الخليج - مصدر تعويض للفقراء!

وسوف تحرك الولايات المتحدة قوى إقليمية لمساعدتها فى الهيمنة بإجراءات سبتبدو استبدادية أكثر بحكم عدم خبرة هذه الدول بالديمقراطية، فنيجيريا أو إثيوبيا أو أنجولا أو المكسيك وتشيلي، لا تملك إلا أن تكون أداة بطش هنا وهناك. وستلعب مشاكل داخلية فى معظم هذه المناطق وخاصة العربية دورها على يد الولايات المتحدة لمحاصرة السياسات الإقليمية فى السيناريوهات الجديدة للسيطرة الأمريكية (قضية فلسطين - العنصرية المتجددة فى جنوب أفريقيا - استمرار تفجر الموقف فى غربى القارة من قبل ليبيريا - ساحل العاج - مشكلة الصحراء الغربية - السودان - انقسامات الدول العربية.. إلخ). ونتوقع أن تشتعل حروب جديدة فى هذه المناطق وخاصة الغنية منها لترويج صناعة الأسلحة الصغيرة التى لم توافق الولايات المتحدة على الاتفاقية الدولية للحد من إنتاجها.

وفى أجواء تزايد سياسات الإفقار السابقة على هذا السيناريو أصلاً، لن تجد دول العالم الثالث منصات أو منتديات توجه منها خطاب الشكوى أو تأمل المستقبل، فمع

سقوط الشرعية الدولية وشرعية حقوق الإنسان والحق فى التنمية... إلخ. سيحدث أكبر شلل للقمم الدولية ومقرراتها السابقة واللاحقة وهنا، تعود عمليات المراهنة على وجود بل ومصائر بعض الدول أصلاً (تقسيمات جديدة؟) أو مزيد من الحملات الهجومية للإمبريالية الجديدة بحجة مواجهة الإرهاب والفوضى، وتأديب بقية المارقين، وتصفية محاور الشر التى ستتعدد إزاء الفوضى المتوقعة) وسترهن بعض هذه الدول نفسها للمخططات الجديدة (حتى من بين الدول العربية نفسها) فضلاً عن رغبة البعض فى تحسين أوضاع ما قبل الهيمنة الأمريكية النهائية (حتى من دول كانت تدعى الرفض أو المقاومة، ومن المنطقة العربية نفسها أيضاً!) إذن فهذا سيناريو العالم المضطرب الذى تضمن الولايات المتحدة وحدها قدراً من تنظيمه لحسابها بعض الوقت.

#### السيناريو الثانى: سيناريو الرفض لبناء "باتدونج" من نوع جديد:

هنا سيناريو أكثر قبولاً وتوقعاً، لأنه مستقبلى بطبعه، ويتفق مع تصاعد الحركة العالمية الراضية، للإمبريالية المتجددة حتى قبل أن تحتد معالم الغزوة الإمبريالية لأرض العراق.

ولأن الإمبريالية ذات طابع عالمى بذاتها فإن حركة الرفض هى حركة تحرر وطنى بالضرورة وذات طابع عالمى أيضاً. وستبدأ عملية الرفض النسبى من داخل معسكر الرأسمالية العالمية، ذلك أن كتلة الاتحاد الأوروبى واليابان رغم أنها جزء من النظام الرأسمالى العالمى، وحاملة دائمة لسياسات ذات طابع استعمارى بقدر ميل رأس المال الدائم للتوسع هنا وهناك عن طريق المنافسة أو التسلط بوسائل أخرى (فيما سمي قديماً بالاستعمار الجديد) رغم كل ذلك فإن هذه الكتلة لن تستطيع إلا أن تجعل بنيتها متميزة إزاء الضغط الشعبى من داخلها ضد أشكال الهيمنة الأمريكية، وإزاء تصعيد موجة "التعاون" و"الشراكة" المعروفة مع العالم الثالث، ومعنى ذلك أن ثمة مستقبل لتعددية محاور الاستقطاب العالمى، رغم أنف "النظام العالمى الجديد" بسبب الرغبة فى التميز، أو الاقتسام، أو ترضية الموجة الأوربية الجديدة. لكن حركة التحرر الوطنى - العالمية سوف يتدرج صعودها من منطلقات أخرى وتدرجية، وساحتها هذه المرة أوسع فى فضاءات العالم الثالث وقد يكون الصلف الأمريكى الذى بدا منذ أحداث سبتمبر ٢٠٠١ مؤثراً مباشراً لتتدارك نظم العالم الثالث - حتى التابعة بعض كرامتها



إزاء هذه العجرفة بينما تواصل السياسة الأمريكية فى أجزاء كثيرة من هذا العالم - العربى وأفريقيا نهجها الاستقرازى بما تفرض من شروط تتعلق بالأوضاع الداخلية. وسيتلق ذلك "النظم" الموالية نفسها قبل إطلاق النزوع الوطنى داخل شعوب هذه البلدان.

سوف تتنادى معظم هذه البلدان فى العالم الثالث للالتقاء، بدءًا بمحاولة توحيد مطالبها إزاء "السيد المتجدد القوة"، أو للتنسيق مع "السيد الأوربى" لخلق حياد إيجابى جديد إزاء القطب الأوحى.

لا بد أن نتذكر هنا أن حركة شعوب أفريقيا وآسيا التى بدأت فى "باندونج" - أبريل ١٩٥٥ كتجمع لنظم حكم بعضها ذو طابع وطنى أعقبها مؤتمر كبير للشعوب الأفروآسيوية بالقاهرة ١٩٥٨ وهى تستعيد قوتها اليوم فى إطار "حركة عولمة مناهضة العولمة" منذ دىربان ٢٠٠١ مروراً "ببورتو أليجرى عامى ٢٠٠٢-٢٠٠٣، والعام القادم فى الهند. وتبلور خلال ذلك تعميق شعوب بلدان العالم الثالث لطبيعة تحالفها مع الجماهير الأوربية فى أنماط موحدة وعالمية للمننديات الاجتماعية" و"مننديات البدائل" بل "ومننديات التنمية" (ولأسف لا يوجد أى منها حتى الآن على مستوى عربى فى منطقتنا الغراء!).

وقد تساعد هذه الروح المتصاعدة نظماً سياسية كثيرة للتحرك متوازية بدرجة أو أخرى مع حركة الشارع السياسى والجماهيرى التى ستفجرها حرب العراق! اليوم ثمة وعى أكبر بأن النظام الرأسمالى الأمريكى أصبح طغياناً إمبريالياً متجسداً بالمعنى العلمى للتسلط وهيمنة "النظام" فى محيطه وعلى مستوى عالمى، وأن التاريخ الحديث لهذا النظام بدأ فعلياً منذ وقت مبكر وعقب الحرب العالمية الثانية مباشرة، إذ تمت إقامة حلف الأطلنطى، وتطوير أوروبا لسياساتها فى اتجاه "الاستعمار الجديد" بعون أمريكى واضح ومنذ ذهبت أمريكا وحدها بتحالف صورى لحرب كوريا عام ١٩٥٠ ثم لاوس والهند الصينية وفيتنام بعد ذلك. ومنذ طرحت أحلاف بغداد والسنتو ونظرية إيزنهاور لملء الفراغ فى الشرق الأوسط، وحماية النظام العنصرى الاستيطانى فى جنوب أفريقيا وفلسطين، وعزل أمريكا اللاتينية وقامت بتصفية الجيفارية وإعاقة الوحدة الأفريقية والعربية، واستنزاف الكتلة الاشتراكية بمسابقات التسلح أو حصار الصين وكوبا... إلخ.

هذا الإدراك التاريخي والمستدام لابد أن يعيد الحياة لروح "تكتل باندونج" الاستقلالي الوطني. وتساعد الأرضية القائمة على التفكير الجاد في هذا الاتجاه. "فالاستقلال السياسى" الآن مطلب أشد إلحاحاً حتى لحماية النظم القائمة لنفسها أمام جماهير غاضبة من السلوك الإمبريالي الأمريكى، بل ولحماية أموالها وودائعها واحتمال جذبها خارج دائرة الضياع. والأرضية الأوربية أكثر تفهماً من تلك التى كانت تشكل الاستعمار الجديد وقت باندونج، ودوائر "عدم الانحياز" القديمة تعرف تشكلات عملية داخلها مثل مجموعة الـ ٧٧ والـ ١٥ والثمانية... إلخ وهى مجموعات ذات قيمة منظورة بالفعل. والدول الأفريقية تشرع فى اتحاد تسنده قوى استقلالية متهادنة مثل ليبيا وجنوب أفريقيا ونيجيريا، ممن ينشدون تكتلاً متميزاً عبر الاقتصاد (نيباد) أو "مجلس الأمن" والسلام ذو الطابع السياسى والقارى أيضاً، وأمريكا اللاتينية تغلى بتجارب فنزويلا والبرازيل، وآسيا تعيش تجربة الهند وماليزيا، وتحرس صمود كوريا وتستفيد من هدوء الصين المؤقت. وإلى جانب ذلك فإن حركة مناهضة العولمة ذات طابع شعبى زاحف، تسندها منظمات شعبية ديمقراطية على مستوى عالمى، وإن كانت مواطن ضعفها فى العالم الثالث مع تصاعد دور أكبر لأمريكا اللاتينية.

وتبدو المنطقة العربية فى هذه الأجواء أضعف الدوائر، وقد كانت يوماً ضلعاً رئيسياً فى بناء كتلة باندونج رغم التنوع المبكر داخل المنطقة، ووجدت قضاياها وما زالت تجد أكبر دعم منذ باندونج (فلسطين والعراق)، ولا يكفى أن يكون ذلك موضع تأمل وإغراء وإنما المطلوب أن تدفع الحركة الثقافية والشعبية جماهيرنا - وليس حكامنا فقط - إلى دورها فى بنية "باندونج" جديدة بدلاً من أن تدمرنا تدخلات الإمبريالية المتجددة.. وبمعنى آخر.... هذا أو الطوفان.



## "المسلم الطيب.. والمسلم الشرير": رؤية أمريكية

"المسلم الطيب والمسلم الشرير" هو عنوان أحدث كتب المفكر الأفريقي البارز محمود ممداني لعام ٢٠٠٤. استحضرتة وأنا أستمع لترحيب الوزير الأمريكي "كولين باول" في يونيو ٢٠٠٤ بفكرة إرسال قوات الدول الإسلامية - بعد أن نكر العربية- إلى العراق لمساعدة قوات التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة هناك.. وصاحب الترحيب بالطبع بعض جمل التقدير لدور الدول الإسلامية المتوقع في العراق. ثم فوجئت بتميز رئيس وزراء العراق بين دول مجاورة ودول غير مجاورة للعراق، ثم تمايزت مواقف الدول الإسلامية نفسها بين ملمحة أو مرحة وأخرى متحفظة وبينما أنا في حالة فرز المواقف، ومحاولة التعرف على منطلقات الفرز الأمريكي بين المسلم الطيب والمسلم الشرير، عرض لنا الأستاذ السيد ياسين والأستاذ فهمي هويدي منهجية باحثة أمريكية في مؤسسة "راند" الهامة هي "شيرلي بينار" في كتاب لها بعنوان "الإسلام المدني الديمقراطي" أعدته بتكليف من وزارة الدفاع الأمريكية وفيه توصي بتوسيع هامش "اغتراب النظم الإسلامية" المتطرفة لكي تتحول هذه النظم نتيجة هذه التوصية إلى الاتجاهات الحداثية والعلمانية، ثم تتحدث الباحثة عن "شركاء من أتباع التيارات الإسلامية (موضع دراستها) لكي تتعاون الولايات المتحدة الأمريكية معهم لتنمية الإسلام الديمقراطي.... وذلك حين نختبر إمكانية كل تيار لكي يصبح أنصاره شركاء لنا".... إلخ. عندئذ عدت سريعا للأستاذ "ممداني" لأتصور معه- وإن في سياق آخر- كيف سنكتشف وجود "مسلمين طيبين" وآخرين "أشرار"! وبالتأكيد سوف يصدر عن الإدارة الأمريكية في وقت نال ما يفيد هذا التصنيف، بالنسبة لمن سيتعاونون معها لمواجهة الإرهاب في العراق وتحقيق الاستقرار للأوضاع الراهنة،



ومن سيرفضون أو يتحفظون على "التعاون" مع قوات الاحتلال الأمريكية للعراق. هنا سيظهر على الشاشة الفرق بين "المسلم الطيب.. والمسلم الشرير"، وفق رؤية "ممدانى" أو وفق شيرلى بينار..!

والأستاذ "محمود ممدانى" مثقف أوغندى من أصول هندية، ذو خبرة طويلة فى جامعة ماكاريرى (أوغندا) ودار السلام (تنزانيا) وكيب تاون جنوب أفريقيا، وهو الآن فى "كولومبيا" بالولايات المتحدة الأمريكية، وله إسهامات علمية بارزة فى تحليل التطورات السياسية فى أوغندا وشرق ووسط أفريقيا عموماً، كما أن له إسهامات فكرية عن المجتمع الأفريقى وأشهرها كتابه القريب عن "المواطن والرعية" فى مجال الجدل عن طبيعة الأوضاع الطبقيّة والاجتماعية السائدة فى المجتمع الأفريقى مقابل مقولات القبلية والعرقية التى تسود فى تحليل أوضاع القارة دون انتباه لبعدها فى الاقتصاد السياسى للمجتمعات الأفريقية. وقد امتدت معرفتى بمحمود ممدانى لحوالى الثلاثين عاماً الآن ليس باعتباره أستاذاً جامعياً زميلاً فى جمعية العلوم السياسية الأفريقية فحسب، وإنما كمناضل، فى دعم حركات التحرير الأفريقية بدار السلام بتنزانيا حتى دعم معارضة المستبدى فى أوغندا؛ عيذى أمين وحتى ملتون أوبوتى.

وقد أكسبه العمل الوطنى "ضد الإمبريالية" من ناحية، وانشغاله بالتحليل الاجتماعى من ناحية أخرى مصداقية فى تحليل الظواهر على مستوى عالمى، جعلت محاضراته فى جامعة ماكاريرى بأوغندا منذ عامين، وعقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ عن "المسلم الطيب والمسلم الشرير" good Muslim bad Muslim ذات صدى كبير على كافة المستويات الثقافية والجامعية، حيث لا يعتبر "محمود ممدانى" سلفياً أو مجرد منشغل "بسوسيولوجيا الدين" بما يمكن معه اتهامه بالتحيز للتفسير الدينى، أو حتى السياسى الباذج، وإنما جاءت مساهمته مبدئية فى شد الانتباه إلى المرجعية الصحيحة للموجة الأمريكية الظالمة فى تحليل ما حدث، وربطها بتاريخ الغرب الحديث وما تراكم من آثار الحرب الباردة، وليس إلى سهولة اتهام "المسلمين الأشرار".

نتوقع إذن بقراءة ممدانى- أن ثمة موجة من الفرز سيشهدها العالم العربى والإسلامى مجدداً، مع تطور الوضع فى العراق ومدى التعاون مع الحلفاء فى الإبقاء على نفس الحال الذى هو عليه من الوجود فى إطار قوى الاحتلال الأجنبى- أى أننا

سنصبح أمام تصنيف سبق أن عرضه "ممدانى" نقلا عن تحليلات الإدارة الأمريكية، بأن هناك "المسلم الطيب" الذى يكون معنا (أى الأمريكيين) و"المسلم الشرير" الذى يكون "معهم" أى مع الإرهابيين الأشرار، وهذا فى ظل تبلور النزوع الأمريكى إلى تقسيم العالم كله إلى من هم "معنا" ومن هم "ضدنا". فالأنا هو الأمريكى "والآخر" هو ما دون "الإطار" الأمريكى سواء هو إطار العولمة المعسكرة، أو إطار "النظام الدولى" المطيع ذى الآلية المعاونة.

يرى "محمود ممدانى" أن المشكلة الأساسية تأتي من تفسير "العنف السياسى" أو الإرهاب ببعده الثقافى فقط، حيث ثقافة "الحدائث" هى الأنا، وثقافة "الآخر" أى الإرهاب والعنف كامنة فى غياب الحدائث فى مجتمعات ما قبل التحديث، وهى هنا المجتمعات الإسلامية ومجتمعات "الإسلام السياسى" على وجه التحديد. ومن هنا نشأ الحديث عن "صراع الحضارات" بين الغرب The west وبين الآخرين The Rest ولأن الفلسفة الغربية نفسها عرفت القول بأن العنف ضرورى أحيانا لإحداث "التقدم التاريخى" مثلما حدث مع الثورة الفرنسية.. إلخ إلا أن فلاسفة الغرب الآن يرون فى العنف الحالى عنفا غير قائم على "حساسية التقدم" الذى عرفته البشرية فى الثورات الكبرى (الغربية بالذات). ولا يختلف "ممدانى" وغيره كثيرون فى رفض العنف المدمر السائد هنا وهناك، ولكنه يمد نظره بذكاء إلى افتقاد الموقف الغربى الحالى لقراءة التاريخ الحديث قراءة تساعد على تفسير هذا الاختلاف فى حالة العنف السائدة. ويسارع "ممدانى" لتوضيح قضيته فى غياب التاريخ السياسى القريب عند تفسير العنف السائد، مرجعا إياه إلى مجمل نتائج الحرب الباردة نفسها تارة، ومظاهر ما بعد الحرب الباردة تارة أخرى، وهنا لا يكفى التفسير بالبعد الثقافى الدينى لغياب الحدائث فى العالم الإسلامى أو بانتشار العرقية والقبلية (كبعد ثقافى اجتماعى) على المستوى الأفريقى.

ويرى "ممدانى" أن الغرب لا يرى إلا واقعه هو ولحظته التاريخية، بينما كان على متقفيه أن يفسروا لماذا اتخذ "الآخرون" هذا الموقف منهم. ومن حديث طويل وفصول جديرة بالقراءة نستطيع أن نلفت القارئ إلى ما عرضه "ممدانى" عن عمق "ممارسة العنف" فى الغرب بينما يتهمون مجتمعاتنا بعمق هذه الممارسة منفصلة عن ممارساتهم. وهو يرى أن نشأة الجولة الحديثة للعنف تبدأ مع النهضة الأوروبية ومولد الحدائث السياسية وما تبع ذلك من اكتشاف كولومبس للعالم الجديد مقترنا بتصفيته وإبادة

جماعية للسكان الأصليين باعتبارهم "آخرين" من زمن ما قبل الحداثة، إلى سقوط غرناطة في نفس العام ١٤٩٢ والطرْد والتصفية بالجملة لليهود ثم للمسلمين. هنا ولدت الدولة المركزية الحديثة في أوروبا والتي احتكرت العنف السياسى فى ظل الحداثة نفسها كمنهج للتقدم- وبدأ الحديث عن "الأمة" و"أعداء الأمة"، مع التسليم بوجود "الضحايا" وتصفيتهم فى الداخل، ووجود ضحايا آخرين نتيجة الحاجة للتوسع فى الخارج (الأمريكتين- جنوب أفريقيا..). وكان "الدور الحضارى" التحديثى دوره فى تغطية فكر "التصفية الجماعية" للأجناس والثقافات "الأدنى". وانعكس ذلك طوال القرن التاسع عشر ثم العشرين على تصنيف يفرق بين الحروب المتحضرة أو بين المتحضرين التى تلتزم قوانين الحرب والحروب الاستعمارية التى لا تلتزم بهذه القواعد.

وقد أغرقت هذه الفلسفات عالم "الحرب الباردة" وخاصة بعد السقوط الأمريكى فى فيتنام حيث ظهرت ضرورة تصفية "إمبراطورية" الشر السوفيتية. وأصبح ما يهم هو الرد على ثورة "ساندينستا" بنكاراجوا والثورة الإيرانية باعتبارها "عناصر الشر". وبرر ذلك لديهم اعتماد "الإرهاب السياسى" بدعم "الكونترا" فى نيكاراغوا، ودعم الطالبان والقاعدة فى أفغانستان والعالم الإسلامى عموماً. بل ودعم "رينامو" ويونيتا وغيرها فى أفريقيا... وكانت النتيجة هى ما أسماه "ممدانى" بالحصار المر" لهذه التحالفات. ولابد من فهم ما حدث فى ٩/١١ فى إطار أعقاب "الحرب الباردة" وليس غيرها. فما يسمى بظواهر ثقافية أو دينية، حتى ببعدها المحلى، لم يتولد بعيداً عن إدارة الحرب الباردة السياسية والعسكرية.

لذلك يرى "ممدانى" أن الولايات المتحدة "السياسية" حريصة على إبعاد الأنظار عن هذا التفسير السياسى التاريخى متوقعة عند الثقافى والدينى والعرقى والقبلى الآن.. إلخ لأن ذلك هو الذى يجعلها تدفع القول بأن "المسلمين الأشرار" هم الذين يقفون مع الإرهاب، وأن المسلمين الطيبين هم الواعون بضرورة تطهير أنفسهم وأسمائهم من هذه الجريمة.. ولذلك "سيؤيدوننا" فى الحرب ضد الأشرار! وتتضمن هذه الرسالة بالطبع القول بأنه إن لم يثبت كل مسلم أنه طيب، فإنه يعتبر شريراً، ولذا أصبح على المسلمين جميعاً تقديم أوراق اعتمادهم كطيبين عبر الالتحاق "بحربنا"- الأمريكيين- ضد الأشرار.

لا يشارك "ممدانى" فى عملية نكران الحادثة على هذه المجتمعات "الأخرى" بل إنه يضرب الأمثلة التاريخية والحديثة على محاينة عملية التحديث بين "الآخرين" مع التأكيد على شيوع الموجة بين المسلمين فى مراحل حديثة أيضاً لكن عالم الإسلام السياسى فى تصور الغرب خاصة بعد الحادى عشر من سبتمبر - متجمد عند عالم ما قبل الحادثة، بعضه يدفعه جموده إلى العنف والإرهاب ولا بد أن يواجه هؤلاء بالقوة كمسلمين أشرار وبعضهم الآخر يلتزم بقديمه ولكنه لا يعرف طريق التّقدم والحادثة وهنا يقع بين ضرورات وسياسات التجديد أو تحقيق التّقدم بالقوة أيضاً.

ذلك كله من فرط التفسير الثقافى وليس السياسى التاريخى لما بعد الحرب الباردة وهو ما يسعى له كتاب ممدانى خوفاً من وضع المسلمين جميعاً فى دائرة "الأشرار"..  
عندئذ انتبهت لخطاب "كولن باول" الأخير بمناشدة المسلمين الطيبين المساعدة فى مواجهة المسلمين الأشرار فى العراق وخارجه، بل وتذكرت أن حملة تحديث العالم العربى الإسلامى ومقرطته بدأت فيما عرف بمبادرة "باول" نفسه منذ بضعة شهور حول أساليب تكوين "المواطن الصالح" أو قل المسلم الطيب.

إن كتاب ممدانى يعتبر إضافة فى دراسة أساليب الإمبريالية فيما بعد نهاية الحرب الباردة، وهو ليس دراسة فى شئون العالم الإسلامى، بقدر ما هو استمرار لدراساته عن عالم التحرر الوطنى فى معاناته من السياسات والمصالح الإمبريالية.





## **القسم الرابع**

# **الوحدة الأفريقية**



## جديد الاتحاد الأفريقي في عصر العولمة والتكتلات

أعلن رؤساء دول وحكومات ثلاثة وخمسين دولة أفريقية في اجتماعهم السابع والثلاثين بلوساكا (زامبيا) في الأسبوع الأول من يوليو ٢٠٠١ عن قيام التنظيم الجديد للوحدة الأفريقية باسم "الاتحاد الأفريقي" بديلا لمسميات مثل "الولايات المتحدة الأفريقية" أو "الدول الأفريقية المتحدة" كما شاعت الدوائر الطموحة في مقدمتها ليبيا أن تسميها حين اجتمع هؤلاء في اجتماع طارئ في سيرت (ليبيا) في سبتمبر ١٩٩٩. وقد بدا للبعض أن ما حدث منذ ذلك التاريخ حتى يوليو ٢٠٠١ من اعتماد للوثائق وصياغة اللوائح وتسمية المؤسسات مجرد تغيير شكلي ومسميات لا تحمل جديداً أو لا تعنى جديداً. ولذا أرى أن نبدأ هنا بتعريف القارئ العربي بأسباب عدم اعتبار ما حدث مؤخراً مجرد تطور طارئ في الواقع الأفريقي رغم الضجيج الإعلامي في بعض الدوائر الذي يجعل من الحدث وكأنه إبداع مفاجئ، أو اعتباره في دوائر معاكسة كأنه مظاهرة طارئة لخدمة أغراض عارضة.

والذين تابعوا التاريخ الأفريقي الحديث يعرفون أن منظمة الوحدة الأفريقية والتي قامت عام ١٩٦٤/٦٣ سبقها مؤتمرات الشعوب الأفريقية في القاهرة وأكرا (غانا) من ١٩٥٨/١٩٦١. ثم مجموعة الدار البيضاء المعروفة بالمجموعة المتحررة أو التقدمية ١٩٦١ وقابلها مجموعة منروfia المحافظة في نفس العام حتى نجحت مساعي قيادات مثل عبد الناصر ونكروما وهيلا سلاسي وغيرهم في الاتفاق على تنظيم موحد تأسس في أديس أبابا في ٢٥ مايو ١٩٦٣ وعقد مؤتمره الأول في القاهرة عام ١٩٦٤ باسم منظمة الوحدة الأفريقية.



ومن حذل مراجعة السنوات السبع والثلاثين التي مضت على هذه المنظمة، لابد أن نعتزف أنه قد غلب عليها الطابع السياسى أو بالأحرى المطالب السياسية لشعوب القارة ممثلة فى التحرر من الاستعمار، وتأكيد معنى الاستقلال القطرى رغم الانضواء تحت التنظيم الوجدوى. وفى هذا الإطار استقل أكثر من عشرين إقليمًا، حتى العقد الأخير بسقوط النظام العنصرى بجنوب أفريقيا وتحوله إلى دولة ديمقراطية قوية بقيادة زعيمها نيلسون مانديلا بين عامى ١٩٩٤/٩١. وطوال هذه الفترة تأكدت كثير من الصيغ بل والمبادئ السياسية. فالرؤساء يجتمعون كل عام فى موعد محدد (وهذا ما طبقته الجامعة العربية لأول مرة بعد خمسة وخمسين عاماً من تاريخها!). وأنشأ هؤلاء الرؤساء لجنة تحرير المستعمرات بمقر دائم فى دار السلام (تنزانيا) تمد حركات التحرير بالتدريب والسلاح عبر الحدود إلى قلب المستعمرات لتصل ليد كوادى التحرير رغم أنف القانون الدولى، وحتى فرضت ذلك على "الشرعية الدولية" نفسها فى اجتماع للأمم المتحدة بجنيف ١٩٧٢ أقر حق مساعدة الشعوب المستعمرة "لتصفية الاستعمار بكل الوسائل" إشارة إلى "الكفاح المسلح". وأقر هؤلاء الرؤساء أيضاً مبدأ احترام حدود الدول كما أعلنت عند الاستقلال، بل وأقرت قبل تصفية المنظمة ومنذ سنوات مبدأ عدم الاعتراف بنظم الانقلابات العسكرية تأكيداً للتوجه الديمقراطى للحكومات التى تحضر "الجمعية العامة للرؤساء" وطبق ذلك فعلاً على نظم انقلابية فى ساحل العاج وجزر القمر على سبيل المثال. وحتى مثال إريتريا الذى كاد استقلالها أن يخرق مبدأ وحدة أراضي الدول المستقلة، صحبه احترام للمواثيق الدولية بموافقة "إثيوبيا" من جهة ومسارعة الرئيس أفورقى إلى إجراء استفتاء داخل إريتريا حول مبدأ الاستقلال حظى بإجماع شعب إريتريا على الاستقلال واعتمدت إثيوبيا نفسها هذه النتيجة. هذه بعض الإنجازات السياسية، ولسنا فى حاجة لذكر الدلالات الكبرى لمقاطعة إسرائيل لفترة طويلة ثم رفض مقاطعة ليبيا بسبب قضية لوكيربى كقضايا سياسية ساخنة تخص العرب أيضاً. ولقد أثر انشغال المنظمة بالقضايا السياسية على هذا النحو على أدائها فى الجوانب الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فلم تنشئ مثلاً مجلساً اقتصادياً اجتماعياً على نمط الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات الإقليمية، كما لم تنشئ جهازاً ثقافياً مثل اليونسكو أو المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.. إلى غير ذلك من أشكال النقص فى منظمة إقليمية كبيرة وكفوءة مثل منظمة الوحدة الأفريقية. من هنا لم

تتشأ مبادرة العقيد القذافي عام ١٩٩٩ لدفع فكرة الوحدة الأفريقية في مسارها الجديد من فراغ، فالعالم الذي راحت تنظمه مؤسسات العولمة تباعا وتفرض نفسها على التجمعات الإقليمية نفسها بالتوجيه أو الإيحاءات لإعادة ترتيب الأوضاع، كان يلزمه مراجعة الأوضاع القائمة في عدد من المنظمات الإقليمية، وتطلب ذلك مراجعة "الإرادات السياسية" لنفسها إيجابا وسلبا. وحيث كانت الإرادة السياسية على المستوى الأفريقي قد حاصرت نفسها لفترة طويلة في القضايا السياسية للقارة، فقد بات ملحا أن ننظر هذه الإرادات في أحوال "التنظيم القائم" تمنحه نفسا جديدا هو الذي صدر عقب اجتماع حيوى بالجزائر لل قمة عام ١٩٩٩ بقيادة بوتفليقة وبسمعته التاريخية، ثم منح القذافي روحا دافقة في سيرت وطرابلس في نفس العام ليختار بين المسميات والأشكال صيغة "الاتحاد الأفريقي". وكلنا يعرف النشاط اللبني الواسع الذي سبق هذه المبادرة لعدة سنوات، دخلت فيها ليبيا طرفا لا ينكر مهما كان حجمه في صراعات منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي، وليبريا وسيراليون، وشهد "مانديلا" الباهر للعقيد بدوره التاريخي بل وشهد له أمام كلنتون أثناء زيارة الأخير لجنوب أفريقيا عام ١٩٩٨ يمكننا القول هنا أيضا إن هذا الزخم التاريخي لمشروع الاتحاد الأفريقي الذي عرضناه هو الذي حجب منافسات وتحفظات هنا وهناك على هذا التطور الذي بدا مفاجئا أو متسارعا! خاصة وأن الدعاية الليبية من حول "استقطاب المبادرة" يمكن أن تثير بالطبع هذه القيادة أو تلك، وقد لا يكون الأمر مجرد "الاحتراز الشخصي" وإنما هناك الاحتراز الأمريكي والفرنسي أيضا ممن تخيفهم "الدعايات" كما تخيفهم الوقائع نفسها. وهذا ما نأمل أن تهدأ اندفاعاته على كل الأصعدة في فترة تأسيس الاتحاد التي ستشهد بالطبع آثار بقية التنافسات أو المصارعات.

### ما الجديد؟

ثمة مسألتان لا تجعلان من "الاتحاد" تغيرا شكليا مفاجئا ونتيجة طموح غير محسوب كما كانت توحى أحيانا البيانات والإعلانات الأولى عام ١٩٩٩. فالاتحاد الجديد يقوم على بنية منظمة الوحدة الأفريقية بأديس أبابا، ويواصل مهامها، ثم أنه في موجة التأسيس الاقتصادي الاجتماعي الجديد يستفيد من اتفاقية "أبوجا" (نيجيريا) الموقعة منذ عام ١٩٩٥ لتأسيس قيام السوق الأفريقية المشتركة بأبعادها الاجتماعية

والسياسية، وتعتبر وثائقها مرجعا أساسيا لكثير من مواد "الاتحاد الجديد" بما فى ذلك موضوع البرلمان والعمله والبنك والمحكمة وحرية التنقل.. إلخ. نحن إذن أمام مصدر آخر أساسى لتأكيد عدم مفاجأة الاتحاد!

أما من الناحية العملية، فإن "الاتحاد" بالإدارة السياسية الجديدة قد أعطى الدفعة الحقيقية لإمكان تنفيذ هذه المؤسسات وغيرها لمهامها تنفيذا أكثر إلزامية. ويمكننا هنا عرض الإضافات الحقيقية للمشروع الجديد وما يقترن بها من تحفظات أو عقبات لا تغيب عن متابعتها:

١- جعل الميثاق الجديد اجتماع الرؤساء جمعية عمومية لاعتماد "أعمال مؤسسة تنفيذية أكبر اختصاصا هي المجلس الوزاري، وكان الوضع السابق فى المنظمة يجعل المجلس الوزاري مجرد "تمهيدى" لاجتماع القمة. ومن هنا يبدو تسمية "المفوض العام" بديلا إيجابيا للسكرتير التنفيذي السابق الذى كاد يتوقف دوره عند تنسيق الأعمال لا تنفيذها. لكن هذه الدفعة التنفيذية نفسها قد تجعل عدم الالتزام الكامل - وهذا أمر متوقع - أكثر إخلالا ببنية الاتحاد.

٢- صار البرلمان مؤسسة تشريعية من مجلسين، ويجرى بحث التمثيل بنسبة السكان أو بالتساوى، حيث سيكون الخيار الأول أكثر ديمقراطية وتمثيلا، وإن كان ذلك أقلق الدول الصغيرة التى تتمتع حاليا بالتمثيل المتساوى مع أكبر الدول فى القارة. وهنا يحتمل أن يُركن إلى المجلس الأعلى (الشيخوخ) لتعويضهم هذه المخاوف.

٣- ينص التنظيم الجديد على خطوات عملية للوحدة الاقتصادية تشمل مسائل خطيرة مثل "العملة" والبنك المركزى.. إلخ. وكان ذلك منصوبا عليه فى اتفاقية أبوجا للسوق المشتركة. ولكن هذه الخطوة فى الاتفاقية كانت تصل لأهدافها على مراحل حتى عام ٢٠٢٥ تقريبا ويستحيل تنفيذها فى بضع سنوات وفق قواعد الاتحاد الجديد. لذا يرى البعض الالتزام بخطوات أبوجا، ويرى آخرون محاولة التوفيق "بترتيبات وسط" لا تستغرق كل هذه السنين لكنها لا تتعجل الأمر أيضا خاصة وأن فى ذهن البعض حجم الارتباطات الاقتصادية بالأسواق الخارجية وخاصة الاستعمارية السابقة.

٤- ثمة توفيق بين مشروع محكمة العدل الأفريقية وبين آلية فض المنازعات الحالية التى قامت ولم تتحرك كثيرا فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية. ويقتضى هذا تسليم أكبر مما هو فى الواقع بالحد من السيادة القطرية وتأكيد الالتزام بالهدف الخالص

"للقانونية" على المستوى الأفريقي. والأمر يتعلق بمدى ديمقراطية الأوضاع داخل كثير من بلاد القارة واحترام القانون داخلها ووضع المواطنة والانتماءات "الوطنية" لا القبلية أو العرقية.. إلخ.

٥- يعطى الميثاق الجديد مساحة طيبة لدور المجتمع المدني ومنظمات الشباب والمرأة فيه بوجه خاص، وفرصة التعبير عن مطالب القوى الاجتماعية عن طريق الإشارة للأحزاب والتعددية السياسية.. إلخ. وألحق أن هذا الباب من إنجازات المشروع الجديد حيث لم يشرع أى تنظيم أفريقي آخر فى هذا المجال، وتتعامل فيه فقط منظمات الأمم المتحدة بأفريقيا مثل اللجنة الاقتصادية بأديس أبابا، حيث لا يختلف خطابها فى هذا الصدد عن الخطاب الدولى أو العولمى المألوف.

٦- يمتضى الاتحاد على تأكيد مبادئ هامة أقرتها منظمة الوحدة فى السنوات الأخيرة كما ذكرنا، ومن ذلك عدم الاعتراف بالانقلابات العسكرية، لكنه تقدم خطوة أخرى بتأكيد إمكانية التدخل العسكرى إلى جانب نظام إذا طلب ذلك لظروف داخلية خاصة. وهذا المبدأ قد يطرح مجالات جديدة للنزاع عند اتخاذ القرارات بهذا الشأن، لأنه يفترض أوضاعاً ديمقراطية حقيقية على مستوى القارة لا تتوفر فى الواقع، ففى حالة الوضع الديمقراطى نتصور أن تمثيلاً شعبياً حقيقياً هو مصدر الطلب بينما نعرف الكثير عن كيفية وصول الحكام والأحزاب الحاكمة فى القارة إلى السلطة وفى أطر "شرعية"!

٧- هناك مشكلات أخرى كثيرة بالطبع لا يتسع المجال لذكرها تتعلق بالموقف من المنظمات الإقليمية السابقة على قيام الاتحاد مثل "الإيكواس" "غرب أفريقيا" "وسادك" - جنوب أفريقيا وكوميسا - شرق أفريقيا.. ودول الساحل والصحراء من شمال وشرق.. إلخ وهذه التنظيمات تحكمها اعتبارات قطرية وتاريخية قد تجعلها عقبة أمام التقسيم الإقليمى المبسط الذى يشير إليه ميثاق الاتحاد.



## عن المقارنات والمستقبل

تجرى من حول مشروع الاتحاد مقارنات لا معنى لها وخاصة المقارنة بالاتحاد الأوربي وآلياته، مرة للسخرية، وأخرى للإحباط. وفي تقديري أنه لا مبرر لهذه المقارنة، فالاتحاد الأوربي يحميه نظام رأسمالى متقدم، خلق الدولة الوطنية القوية أولاً ثم خلق آليات التوحيد والعولمة، بينما التطور الاجتماعى والرأسمالى فى أفريقيا معوق تماماً بسبب الاتحاد الأوربي الأمريكى نفسه وعولمتهم المفروضة!

وفى ظل آليات الرأسمالية العالمية المتوحشة يعانى الاتحاد الأوربي نفسه الكثير من المتاعب مع الولايات المتحدة ونفوذها الاقتصادى والسياسى على السواء، بل وتدهورت أحوال أوروبا الاقتصادية فى سنوات الاتحاد / المثال بأكثر مما تقدمت رغم الفارق بيننا وبينها لظروف تاريخية، وتعانى أوروبا بسبب "عولمتها" مشاكل بدت عرقية وطائفية وانتهت بانفراد الاستبداد الأمريكى بها فى البلقان بما يشبه مشاكل أفريقيا العرقية، بل وفى إيرلندا بما يشبه غيرها من مناطق الصراع الدينى .... إلخ. أما الاستبداد الأمريكى على ألمانيا وأوروبا الشرقية وغيرها فلا يحتاج لبيان كثير.

قد تكون المقارنة الأخرى مع الجامعة العربية، حيث تذكر سلبيات طموحات الوحدة وأيديولوجيتها، أو تذكر الخيبات رغم النزوع للوحدة. ولست فى حاجة لأن أزيد بدورى أنها ليست فقط خيبات الأيديولوجية وإنما العجز أمام الحقائق القومية التاريخية واللغوية والدينية التى كان من المفترض أن تدفع حركة التوحيد بصورة أكبر. ومع ذلك فإن وجود أكثر من نصف العرب على أرض القارة سكاناً ودولاً كفى أن يجعلنا ننظر نستأج المراجعة للسلبيات أو دفع الإيجابيات، بما لا يدفعنا لليأس، قدر ما نتوقع تزايد المدركات الإيجابية مثل دعم آلية التنفيذ باجتماعات القمة على الجانبين أو تزايد دور المنظمات الشعبية والمدنية والحقوقية لتصبح أداة مراقبة ودفع للتطور الاجتماعى الديمقراطى مثلما دفعت - من خارج التنظيم - حركة التحرر الوطنى من قبل.

إن المشكلة الرئيسية الآن ليست مجرد النظر إلى التنظيم الشكلي للاتحاد الجديد أو الجامعة العربية وإنما المشكلة في تجسّدات العولمة الإمبريالية ضد مثل هذه التنظيمات لو لم تكن قوية ذاتياً بقدر كاف على النمط الآسيوي على الأقل.

وفي هذا الصدد يمكن أن نشير إلى عدة حقائق نرى من الواجب التنبيه إليها:

١- إن هناك مشروعاً اقتصادياً طموحاً تقدم به - بخطة محددة الرئيس "مبيكي" رئيس جنوب أفريقيا باسم البرنامج الأفريقي للإصلاح الاقتصادي MAP متطلعاً لأن يشبه "مشروع ماريشال" لأفريقيا. وهناك مشروع آخر من قبل الرئيس عبد الله واد (السنغال) باسم "أوميجا" مشابه للأول ولنفس التوجه. وقد قررت قيادة الاتحاد الجديد دمجهما، والسعى بهما لدى "الكتل والمؤسسات العالمية" للحصول على التمويل المناسب لدفع "خطة أبوجا" الاقتصادية لمرحلة التنفيذ في جو رأسمالي عالمي وقاري، وفي ظروف أفضل للوجود في إطار العولمة.

فإلى أي حد تتوفر النوايا الحسنة والعمل الجاد في المستقبل القريب للاستفادة من هذه الخطط المستقبلية بعد ضمان قيام "الشرعية الأفريقية" الخاصة للتنمية المستدامة إن جاز التعبير؟ وكيف لا تصبح مثل هذه الخطط فضاء جديداً للتبعية الاقتصادية ثم السياسية باحتواء آليات العولمة لمضمونها والدول الأساسية فيها مثل جنوب أفريقيا ونيجيريا والجزائر والسنغال ومصر، المشرفين على هذه الخطة؟

وهل نتوقع أن تلتفت دول الخليج مثلاً لمثل هذا البرنامج الاستثماري التنموي المنظم؟

٢- ما الذي يمكن أن يلتفت إليه العرب في هذه الظروف بإعادة طرح آليات التعاون العربي الأفريقي على أسس جديدة؟ وفي هذا الجو الأكثر شرعية والأكثر ديمقراطية على المستوى الأفريقي على الأقل؟ هل تؤدي الأسس الجديدة التي صيغت في اجتماع اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي بالجزائر قبل القمة الأفريقية إلى دفع هذه العلاقات العربية الأفريقية نحو مدركات أكثر تضامناً في مواجهة آليات العولمة؟ أم ترانا مقبلين على عملية اندماج أكبر تحت طائلة النفوذ الأوربي والأمريكي نتيجة

سياسات المتوسطة والشرابة وقواعد منظمة التجارة العالمية الجارى تأكيدها من على الأرض العربية فى الدوحة قريباً؟

لا أريد أن أضاعف إحباطات القارىء بملاحظات أخرى تزيد من قلقه. فالطريقة الليبية فى معاملة هذا الموضوع قد تفجر تناقضات لا يتحملها المشروع، وكثرة الدعاية والإعلام والإعلان والشخصنة كثيراً ما عوقت مشروعات ليبية أكثر تماسكاً من هذا الاتحاد الوليد، لكننا نثق أن التحرك الليبى الذى لم يصدر عن فراغ أفريقى سوف يدرك الحقائق بالضرورة، والخسارة المتوقعة لن تكون بسبب مجرد تأثير قطر واحد مثل ليبيا ولكن بسبب ضعف أساسى فى البنية الأفريقية نتيجة النفوذ الأجنبى الكثيف بالقارة. وتبدو بوادر ذلك فى تمويل الحروب الصغيرة وتجارة السلاح والماس، والتفاف أمريكا على آلية التدخل وفض المنازعات لكسب مواقع أكثر للتدخل مثلاً فى مشروع تدريب الجيوش الأفريقية الذى يمضى وحده رغم كل هذا العداء للتحركات الأمريكية، ولهجة القذافى الآخذة فى التصاعد إزاء هذا "العدو الأمريكى".

ولن نتحدث أيضاً عن عمليات الاحتواء الأيديولوجى بنشاط الفرنكفونية، والكومنولث، ومشروعات القيادات الجديدة فى القارة التى لا تمضى فى أى اتساق مع مشروع "الاتحاد الأفريقى" الجارى إقامته.

ومع ذلك فالذين اجتمعوا فى الدار البيضاء عام ١٩٦١ لم يكونوا محبطين ولم ييأسوا من الوصول بحركة الوحدة إلى عام ٢٠٠١.

## الخبرة الأفريقية ومبادرات تطوير الجامعة العربية

### الحركات الجامعة في المنطقتين:

الذين يتابعون حركة الجامعة الأفريقية Pan Africanism مستقلة عن بقية الحركات الجامعة، أوائل القرن العشرين، إسلامية أو عربية أو سلافية، بل وطورانية، يجدون صعوبة في متابعة علاقة هذه الحركات أو بعضها على الأقل في فترات متقطعة بعد ذلك، بل ويجدون الآن صعوبة في إدراك أهمية هذه العلاقات حين تشتد عليهم في ظروف العولمة تحت وطأة الهيمنة الأجنبية، وتطلع شعوب هذه المناطق للتحرر الوطني من جديد. وقد أكون في موقف التكرار لو ذكرت للقارئ بالنسبة لمنطقتنا أن المؤتمر الأول لحركة الجامعة الأفريقية كان عام ١٩٠٠ وأن المؤتمر القومي العربي الأول كان عام ١٩١٣، وكلاهما بحث مسألة الاستعمار والهوية بين شعوب كل من المنطقتين، في فترة كانت حركة الجامعة الإسلامية بقيادة جمال الدين الأفغاني تملأ الأسماع بينما كانت القاهرة نفسها التي تحمي الأفغاني، تضم ثمانية جمعيات قومية عربية على الأقل فيما بين ١٩٠٠ - ١٩١٤، وقد مضت هذه التجارب إزاء موجة الاستعمار التقليدي والاستيطاني، مرة بالتناطح وأخرى بالمغالبة أو الممالة حتى أصبحت وجهًا لوجه مع إمكانية إنجاز الاستقلال الوطني، وتكاد كلها تلتقي عقب الحرب العالمية الثانية في مؤتمر باندونج بما صار فيه من اختلاط لعشرات الأوراق، برزت بينها تحديدًا الورقة الأفريقية العربية وتمثلت في أول مؤتمر للشعوب الأفريقية الآسيوية بالقاهرة ١٩٥٨ ثم كتلة الدار البيضاء العربية الأفريقية ١٩٦١ وأصبح لقاء عبد الناصر ونكروما وبن بلا وسيكوتوري مألوفًا بعد وفاة محمد الخامس.

من يستطيع أن ينسى معنى هذا اللقاء الخطير بين أقطاب حركة الجامعة العربية



والأفريقية الجدد وما فرضوه على صياغة ميثاق منظمة إقليمية مثل منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا ١٩٦٣؟ فما لم يحضره عبد الناصر أو بن بلا وقت تشكيل الجامعة العربية ١٩٤٥ صاغوه صلاية ومواجهة للاستعمار القديم والجديد في أديس أبابا ١٩٦٣ ولأن المعركة كانت بهذا الوضوح، والزعماء على هذا القدر من تحقيق الذات، والتوحد مع شعوبهم، حتى لو جمعتهم الظروف بقيادات هزيلة معروفة في نفس القاعة، فإن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية جاء معبرا عن النفس الأصل في أفريقيا، واستطاع هولاء القادة في أول لقاء لل قمة الأفريقية بعد تأسيسها في أديس أبابا ٦٣ أن يقرروا في القاهرة ١٩٦٤ إنشاء "لجنة التنسيق لتحرير المستعمرات" ذات مقر دائم في دار السلام بتنزانيا لتدريب حركات التحرير ومدتها - ضمنا - بالمساعدات العسكرية للعمل في أكثر من عشرين مستعمرة في ذلك الوقت. وقد لا أتحدث هنا عن روح التحرر الوطني في موجتها الأولى، لكنني أشير بالتأكيد إلى الدور المشارك لمصر والجزائر وسودان ثورة أكتوبر مع غانا وتنزانيا في تأكيد الزحف التحرري من شمال وغرب القارة إلى أقصى جنوبها. ولم يقل أحد عندئذ أين حدود العروبة وأين الأفريقية، ولما كان يقال عن عبد الناصر إنه الزعيم أو المارد الوطني الأسمر كانت الأنظار تتجه إلى معنى التحرر الوطني، ومعنى امتداد أنرعته من الخليج للمحيط ومن الإسكندرية لكيب تاون!

هذه الروح هي التي حملت العمل العربي الأفريقي لفترات تالية؛ ورغم اختفاء قائمتها حوالى السبعينيات وجزء من الثمانينيات - ظهر خلالها بعض القادة الجدد هنا وهناك وبذلت محاولات للاستمرار من ليبيا وغانا وبوركينا فاسو بل وأنجولا وأثيوبيا وإن تحركوا بصعوبة شديدة في أجواء الحرب الباردة وانتكاسات التجارب الوطنية الكبرى، وتدهور أدوار الدولة وعملية التحديث وتعمق عمليات الاستنزاف للثروات الوطنية على يد التطورات الرأسمالية العالمية. ومع ذلك كانت حرب أكتوبر وانفجار أزمة البترول الشرق أوسطية، مصدرا لأزمة سياسية واقتصادية على الصعيد العربي الأفريقي مما نقل العمل العربي والأفريقي من دائرة مواجهة الاستعمار إلى مواجهة الأزمات وليصبح "التضامن" بديلا للتحالف. ولا ينكر أن الخبرة المتبادلة هنا في ظل التضامن وفرت لحركات الكفاح المسلح بعضا من أشكال الدعم المادي العربي (ليبيا - الجزائر) كما أن الموقف العربي استفاد من الدعم الأفريقي لقضية فلسطين، إلى حد

إقرار الأمم المتحدة بحق النضال "بكافة الوسائل" (١٩٧٢) واعتبار القمة الأفريقية قضية فلسطين قضية أفريقية (١٩٧٥) وأعقب ذلك الانتقال من مرحلة التضامن إلى مرحلة التعاون بإقامة المؤسسات الخاصة بهذا التعاون عقب القمة العربية الأفريقية ١٩٧٧؛ وسيظل الأفارقة يذكرون بالتحفظ ميل دول التعاون (وهي هنا دول الثروة لا الثورة) إلى اعتبار مؤسسات التعاون عربية موجهة لأفريقيا كمؤسسات عون اقتصادي في الغالب بأكثر منها مؤسسات تعاون مشتركة.

لم تستطع الجامعة العربية للأسف إلا أن تكون مجرد أداة سياسية للتنازع العربي/العربي، في قضايا تمس الحضور العربي على مستوى العالم الثالث خاصة أن هذه المسألة مازالت بالغة الأهمية لمن ينظرون في أمر تطوير الجامعة العربية. ونقصد "بالإدارة السياسية" تمثيلها للنزاع السياسي أكثر من رعايتها للمصالح بسبب طبيعة الجامعة المرتبطة بأجواء سياسية سابقة من ميراث فترة التبعية أو فترة التحرر ولذا سادت أجواء الموقف من كامب ديفيد والرغبة في محاصرة موقف مصر، اختراقا لكل أشكال العمل العربي ذي الصلة بالآخرين وخاصة الفضاء الأفريقي، فلم يتواصل عمل أية مؤسسة عربية في اتجاه أفريقيا، بينما الخبرات الأفريقية كانت قادرة دائما على تجاوز مثل هذه المواقف في أشد حالات الصراع، حول التقارب مع النظام العنصري (زامبيا)، أو التحالف مع السوفيت (أنجولا - أنيوليا) أو حتى الاقتتال المباشر في بعض الحالات (تنزانيا/ أوغندا..). ولم تؤجل أي من الأحداث الأفريقية الاجتماع الدوري للقمة، ولا عطلت لجنة تحرير المستعمرات حتى تمت تصفية النظام العنصري في جنوب أفريقيا ١٩٩٢/٩١.

### قفزة الاتحاد وزحف الجامعة:

تعتبر القفزة الأفريقية نحو إقامة الاتحاد الأفريقي ٢٠٠٢ تعبيرا عن خبرة إضافية جديدة بالنظر لدى المتابعين لمبادرات التطوير العربية. فهي لم تأت محض صدفة من جراء مناقشة المبادرة الليبية كما يتصور البعض رغم أنها عمليا تبدو كذلك، ولكن الأجواء التي أسست لطرح الفكرة الليبية واستقبالها بطريقة حماسية مكنت من دفعها دفعة جديدة بالنظر العربي أيضا، إذ يجب ألا ننسى أجواء ترحيب أفريقيا بوصول عبد العزيز بوتفليقة لرئاسة الجزائر، تطلعا من الأفارقة لوصول هذا البلد الحبيب لديهم

بذكري ثورته نحو استقرار تمنوه للجزائر، فجاءوا للقمة الأفريقية هناك في يوليو ١٩٩٩ بروح سميت روح الجزائر، واندفعت خلالها المشاعر والمبادرات نحو مواجهة الإرهاب والتوحد الاقتصادي والتصدي لمقاطعة ليبيا، بقدر ما شجعت على دفع مبادرة "الاتحاد الأفريقي" من قبل الرئيس الليبي. ومن هنا التأم الاجتماع لمناقشة فكرة الاتحاد عقب ذلك مباشرة في ليبيا بعد شهرين من اجتماع الجزائر!

وترصد وثائق تقديم فكرة الاتحاد عددا من خطوات التمهيد لهذه القفزة الأفريقية الجريئة فتشير إلى خطة لاجوس الاقتصادية عام ١٩٨٠ لتوحيد العمل الاقتصادي وإلى ميثاق حقوق الإنسان والشعوب الأفريقية، بل وميثاق المشاركة الشعبية الأفريقية ١٩٩٠ كما تشير إلى اتفاقية أبوجا للوحدة الاقتصادية ١٩٩٤ وإلى خطة الشراكة لتنمية أفريقيا، ٢٠٠١ وبين هذا وذاك معركة الديون والإيدز وغيرها من أشكال العمل المشترك الملموس.

ولا يمكننا النظر لهذه القفزة بعيدا عن الأجواء الأفريقية نفسها من تحرير كامل لجنوب أفريقيا واختيار "مبيكي" بالتصويت العام المباشر بعد وضع مانديلا الاستثنائي في الرئاسة ١٩٩٤ وارتبط ذلك بنشاط أفريقي حيوي – وإن بمساعدات أجنبية لتحقيق الاتجاه للمصالحات وتسوية مناطق الاضطراب في سيراليون والكونغو ومنطقة البحيرات عموما، مقابل الموقف العربي المضطرب من أقصى المغرب لأقصى المشرق في مطلع هذا القرن. وهذه الأمور لا أرصدها للمقارنة أو تفضيل وضع على آخر، ولكني أرصدها تطلعا إلى توفير أجواء أفضل من أجل تحقيق تطوير أفضل للمنظمة الجامعة.

لابد أن نسجل للخبراء الأفارقة بالتعاون مع السياسيين، كيف أدى الفكر السياسي الجديد إلى حقائق تنظيمية، وكيف يسلم التنظيم الأفريقي الجديد بحقائق سياسية واجتماعية محيطة به، بدا ذلك مبكرا في تجنب تسمية القفزة الجديدة "بالدول الأفريقية المتحدة United States of Africa لكثرة الظلال غير العملية المحيطة بها (ترجمة States بين ولايات ودول!) وكثرة المتطلبات التي تفوق إمكانيات الواقع الأفريقي. وقد يفرض ذلك على الجامعة العربية تجنب المسميات التي تثير الشجون بدورها في الواقع العربي، حيث نعرف أن البعض قدم مبادراته بمسمى "الاتحاد العربي" أو "اتحاد الدول العربية"، وهي تسمية مثيرة للشجون بدورها.



وفي هذا الصدد تشير كثير من الدراسات إلى معنى تمثل الاتحاد الأفريقي لمفهوم "النظام الأفريقي" وليس لمفهوم "التجمع القومي" الذي ربط به نكروما من قبل فكرة "الدول الأفريقية المتحدة". والمفهوم الجديد "النظام الإقليمي" ذو أصول وحدوية (بأساس ثقافي أو اجتماعي أو عرقي..) كما يعبر عنه المفهوم السائد في أمريكا اللاتينية وحيث لا يسري ذلك مثلاً على التجمعات الآسيوية، التي تدرك قوة الفرق بين الجغرافيا والقوميات والدول، ويحتاج هذا إلى فكر سياسي جديد على المستوى العربي إذا كنا نفكر أن يكون شكل التجمع في الجامعة العربية مثلاً لأفكار حقيقية وليس مجرد رابطة جغرافية لا تلمس الفرق بين النظام الإقليمي والتجمع القومي.

لكن.. حتى "النظام الإقليمي" المحتمل والذي تقترب الجامعة العربية منه في تطويرها الجديد كما يلوح البعض بذلك، سيصطدم بالحاجة إلى "تفكير سياسي" بدوره يحثك بمسألة الشرق أوسطية، والمتوسطية، كما يثير قضية "دول الجوار" التي تشير إلى قرب الجامعة العربية من أفكار الجامعة الإسلامية التي مازالت قائمة في المنطقة وتحملها تنظيمات سياسية ذات شأن شعبي واسع بل ويمثلها حكوميا المؤتمر الإسلامي. وعندئذ ستصطدم هذه الفكرة ذات الأبعاد الإقليمية بأفكار أصحاب العولمة التي ترى في "الإقليمي" أداة للعالمي وليس القومي، ومن هنا تصبح إسرائيل من حقائق الموقف لدى المناورين الذين لا يرون في العراق احتلالاً إمبريالياً ولا في فلسطين استعماراً استيطانياً. وفي كل ذلك تعاني الخبرة العربية خيارات صعبة لا تعانيها الخبرة الأفريقية. ولذا تمضي الأخيرة بسلاسة أكبر. إن من يعتبر خطوات التطوير مجرد طرح مذكرات للنقاش البيروقراطي المؤلفون دون أن ينخرط فيها بشدة أصحاب القرار والفكر السياسي، يعرضون أنفسهم لمقارنات أو مواقف في غير صالحهم. وعلى سبيل المثال، فإن قراءة أبرز مبادرات التطوير بل وأبرز الكتابات "الفكرية" أو التحليلية حول المبادرة يجدها تلح بشكل مؤسف على المقارنة بتجربة الاتحاد الأوروبي وحدها! ورغم أهمية التجربة الأوروبية بالفعل فإن السياسي المصري صاحب المبادرة الأساسية كان عليه أن يتذكر أولاً وبحكم تجربته المباشرة ومكانته في تجربة الاتحاد الأفريقي الذي قام بجهده المشترك فيها مع آخرين منذ عام فقط. هذا السياسي أو الخبير لابد أن يراجع مسئوليته في صياغة الخطاب السياسي لبلد كبير مثل مصر ولا أريد أن أشير إلى قدر القوة التي يكتسبها خطابه في الساحات الأفريقية لو أنه صدر في القاهرة



وطرابلس خطاب جديد يقارن مع أفريقيا ويقدمها لجماهيره حتى لو استفاد من الخبرة الأوروبية أيضًا. وبالمناسبة فإن ثمة مشكلة لمصر وليبيا ودول الشمال عموماً إزاء عضويتهم الكاملة في الاتحاد الأفريقي والعربي على السواء، ومن ثم لا نكون أمام مشكلة دول الجوار فقط بل "وتنظيمات الجوار" أيضاً.. وكلها مسميات لمشاكل فكرية واستراتيجية وليست مسألة جغرافية أو مهارة دبلوماسية!

### من النظام القومي إلى النظام الإقليمي

يبدو أن النظام الإقليمي سيفرض نفسه على النظام القومي في الفترة القادمة، ومن ثم على نظام الجامعة العربية، ليقترّب بذلك من نظام الاتحاد الأفريقي. فلا شك أن تطورات "التجربة العراقية" فضلاً عن التطورات المحتملة في السودان، إلى جانب انسحاب دول "القومية" الكبرى عن دورها ذاك، والحلول الهزيلة المتوقعة للقضية الفلسطينية، كل ذلك سيلعب دوره في صياغة تطورات الجامعة العربية. فإذا سلمنا بذلك - موضوعياً لا أيديولوجياً - فإن الأمر يقتضي التسليم بنتائج هذا التطور من ناحية الفكر السياسي والتشريعي، فهذا التطور سيفرض التعامل أكثر على أساس مؤسسي لا سياسي خلافاً لما كان قائماً في الواقع، ومعنى ذلك التزاماً أكثر بالموضوعية، والقانونية، وحتى البيروقراطية. ولننظر لحالة الأفارقة في تجربة الاتحاد، فلم يشاءوا أن يفترضوا أية نتائج سياسية لمبادرة ليبيا للمسارة بالاجتماع في طرابلس للتأسيس ما دام الدور على جنوب أفريقيا (عام ٢٠٠٠) وكذا كان الحال في وضع أنيس أبابا كمقر دائم بل ولم يغيروا دور موزمبيق للاجتماع الأول (٢٠٠٣)، ولم يجاملوا في منصب المفوض العام للاتحاد ليستمر من أعد وثائق الاتحاد إزاء مرشح من وزن رئيس الجمهورية السابق (مالي) للمنصب الجديد. كما لم يجاملوا في تعريض سبعة أعضاء للتوقف ما لم يسدوا ديونهم واضطرت ليبيا لمساعدتهم حفاظاً على إقامة الاتحاد. هكذا فرضت المؤسسة نفسها منذ اللحظات الأولى. لكن الأمر لا يخلو من تأكيد وضع الدول ذات النّقل بشكل أو بآخر، فعندما ضغطت جنوب أفريقيا لفرض هيكل لمبادرة الشراكة لتنمية أفريقيا "تيباد" وكأنها خطة أفريقيا الاقتصادية خلافاً لاتفاقية "أوجا" للوحدة الاقتصادية، اضطرت التنظيم المؤسسي الجديد أن يضيفها كبرنامج خاص للاتحاد مقره جنوب أفريقيا وليس بديلاً عن الاتفاقية الاقتصادية. وبلا

شك أن مطوري الجامعة العربية يبحثون عن صيغة لمراعاة وضع "الأشقاء الكبار" أو الدول ذات الوزن الخاص، كما يبحثون عن صيغة للتكتلات "الجانبية". وهذه أمور يحلها الاتحاد الأفريقي أولا بالتسليم الأنبي دون حرج بحجم نيجيريا وجنوب أفريقيا وأثيوبيا ومصر والجزائر.. إلخ، ثم يقومون بتكليف هؤلاء الأشقاء بالمهام الكبرى مثل مواجهة اضطرابات ساحل العاج أو ليبيريا أو منطقة البحيرات، ولا ينسى أحد بالتقدير دور مانديلا مثلا أو أوباسانجو في هذا الصراع أو ذاك، دون حديث فج عن حق القيادة أو الدور القيادي.. إلخ ومن هنا انتقل الحديث عن "السلام والأمن في أفريقيا" ولم يرتبط ذلك بمقولات أيديولوجية صارخة عن "القضايا القومية" أو الأمن القومي، دائما كان الحديث عن ضرورات الاستقرار، والتنمية المشتركة، وإعداد البنية التحتية "للنهضة الأفريقية". كما يروج في الجنوب الأفريقي.

وقد وضع موضوع "السلام والأمن في أفريقيا" كمسألة رئيسية في الميثاق في اجتماع القمة التأسيسي، ولكنهم أدركوا خطورة ترك المسألة مفتوحة للاجتهادات فاستقر رأيهم على إنشائه كمجلس للسلام والأمن في اجتماع موزمبيق ليتشكل من حوالي ١٥ عضوا يشكل بالتتابع ويضعون حاليا لائحته التنظيمية. وهذه الجراءة لم أجد للأسف نظيرها في مبادرات تطوير الجامعة العربية. ورغم طرح المبادرة المصرية للمبدأ بحديث جريء عن "القرار الحاسم الذي لا يقف في وجهه عراقيل الإجماع أو الحق في الاعتراض.. والقيام بالعمل المباشر في بعض الحالات" فإنه سرعان ما وضع بديلا لذلك "منتدى للأمن القومي العربي" يكتفي "باللقاءات والحوارات.. إلخ. وهو ما سيدفع المجموع لاختياره بالطبع بديلا لحسم المواقف!

في منطقة أخرى للعمل من أجل الاستقرار والأمن يعالج الموقف الأفريقي هذا الموضوع بشجاعة أخرى من أكثر من زاوية:

\* فهو في بند المبادئ (مادة ٤) يعطي الحق للاتحاد في التدخل بناء على قرار الجمعية العامة في حالة قيام دولة في الاتحاد بارتكاب جرائم الحرب والإبادة والجرائم ضد الإنسانية.

\* وفي نفس المادة يعطى للدولة العضو حق طلب تدخل الاتحاد لمساعدتها في تحقيق السلام والاستقرار.

\* عدم الاعتراف بأي حكومة تصل للحكم بوسائل غير دستورية (حالة الانقلابات

في أفريقيا وحالات مثل مجلس الحكم الحالي في العراق مثلاً).  
\* والاتحاد الأفريقي يحرص على تطبيق الجزاءات لسلامة نظامه في أكثر من مناسبة أهمها إمكان عدم مزاولة الدولة لنشاطها في الاتحاد في حالة التأخر عن دفع التزاماتها.

وبهذا المعنى يحرص الاتحاد على معناه "النظامي" والقومي بوضعه مسألة السيادة موضع المراجعة دون إثارة لأي مرجعية قومية مدعاة على نحو ما نرى على المستوى العربي، أي إنه بذلك يقلل من تأثير "النفاق السياسي" لصالح "الشرعية الإقليمية" التي تصل لما فوق القومية أحياناً أو مستوى "الدولية" أحياناً أخرى وهذا ما تقع في الافتقار إليه مبادرات التطوير وخاصة عندما تتحدث المبادرة المصرية عن تجنب المشاكل عبر آلية احتواء المنازعات، أو تسويتها أو الوقاية منها بشكل عاطفي قومي ملحوظ.

### المشاركة الشعبية

تعاني بنية الاتحاد الأفريقي مثل الجامعة العربية من ضعف أشكال المشاركة الشعبية ومع ذلك تبدأ بالحديث عن البرلمان الأفريقي أو العربي، مع أن أحوال البرلمانات في المجموعتين لا تسر أحداً، كما أن اجتماعاتها الحالية في أشكال قائمة "للاتحادات البرلمانية لم تكشف عن أي مساهمة، لكن الاتحاد الأفريقي الذي يتخذ شكلاً كونهيدراليا صمم علي وضع البرلمان في أجهزة الاتحاد الرئيسية باسم البرلمان الموحد Pan African Parliament ولا تبدو الصيغة واضحة إلا بالشكل التقليدي لمستوى "الاتحاد البرلماني" القائم فضلاً عن وجود حوالي ثماني دول عربية تعاني أوضاعها التشريعية نقصاً دستوريا صارخاً. أما عن تمثيل المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، فإنه لا توجد لدى الجامعة العربية أية خبرة بعد بهذا العمل، خاصة والتحفظات سابقة على تنظيمات العمل في مجال حقوق الإنسان والمرأة والأحزاب السياسية.. إلخ، بكمالية ملحوظة من جانب معظم المسؤولين العرب حتى لكلمة المجتمع المدني والديمقراطية في حد ذاتها هذا بينما التزمت منظمة الوحدة الأفريقية من قبل بميثاق حقوق الإنسان والشعوب وبلجنته ومركز معلوماته، كما تعترف بمنتهى المجتمع المدني الذي ينشط منذ بضع سنوات في رحاب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وفي مقر المنظمة نفسها.

فأين ذلك من البدايات المتواضعة في الفكر والعمل التي مازالت تحبو في الجامعة العربية، ولا تقوم المنظمات المتخصصة التابعة للجامعة بأي جهد في هذا الصدد.

إن ميثاق الاتحاد الأفريقي الجديد لا يكتفي بإعطاء أهمية لهذا الجانب من خلال المجلس الاقتصادي الاجتماعي الثقافي، بل يربطه في الأهداف الرئيسية (مادة ٤) بالنص المتقدم عن مشاركة الشعوب الأفريقية في أنشطة الاتحاد والعمل على تعزيز العدالة الاجتماعية. والتنمية المتوازنة" ولعل هذه الإشارة للمبادئ الاجتماعية أن تمهد الطريق لمشاركة شعبية متقدمة.

أما المفاجأة الأساسية الأخرى فهي نص الاتحاد الأفريقي على تعزيز مساواة النوع الاجتماعي gender مشيراً بالطبع لوضع المرأة. والمفاجأة هي في إنجاز هذا النص عند أول اجتماع تأسيسي للاتحاد حيث تم اختيار نصف عدد شخصيات المفوضية العامة في أديس أبابا من النساء! (لا ننسى أن ٣٠% من برلمان جنوب أفريقيا من النساء، وقد فرض ذلك نفسه فيما يبدو على رجال الاتحاد، بل إن المؤتمر الوطني الأفريقي الحاكم في جنوب أفريقيا ينص دستوره على اختيار ٥٠% من أجهزته والبرلمان من النساء!).

بهذا التطور في الفكر السياسي والوعي الحداثي بتطوير "النظام — الإقليمي"، يمكن الحديث عن التطوير.. ليشكل قفزة، لا أن يمأسس الترهل!





## حل الصراعات.. خارج المنظمات الإقليمية

التجربة التي يمر بها الاتحاد الأفريقي، وهو مازال مولودا جديدا، تثير كثيرا من التساؤلات من حوله مثلما يثيرها وضع الجامعة العربية من قبله. ذلك أن أهم منتج من منتظر لمثل هذه التنظيمات، بجانب بناء روح الوحدة في الإقليم المعين هو إثبات قدرتها على حل النزاعات والصراعات في الإقليم داخليا لتتفرغ مع الدول الأعضاء لبناء تضامنها أو وحدتها. لكننا إذا تأملنا حال الجامعة العربية مثلا في مسألة العراق - ناهيك عن فلسطين - وصولا إلى ترك عضو يتفقت مثل الصومال فسوف نتأسى كثيرا للحال العربي. ولذلك توقعنا أن يأتي "الاتحاد الأفريقي" بروح جديدة، مهدت لها تحركات مدروسة، وبمساهمات أطراف قوية مثل ليبيا وجنوب أفريقيا ونيجيريا والجزائر ومصر، ليصبح مؤهلا لدفع عملية البناء في مشروع له طموحات الاتحاد الأفريقي وزعمائه. والاتحاد لم يقم من فراغ، فأمامه تراث منظمة الوحدة الأفريقية منذ عام ١٩٦٣، بإنجازاتها التي يتغافل عنها البعض وهم فرحون بالمولود الجديد، علما بأن من لا تراث له، لا مستقبل له. وبديل أن منظمة الوحدة الأفريقية نفسها قامت على تراث مؤتمرات خمس، لحركة الجامعة الأفريقية، ثم مؤتمرات الشعوب الأفريقية، ومجموعتي الدار البيضاء ومنروfia.. إلخ. ومثلما واجه الاتحاد الجديد في أولى صدماته مشكلة الصراعات الأفريقية، فإن منظمة الوحدة الأفريقية كانت تقف في وجه عنفوان النظم العنصرية في الجنوب الأفريقي. وتجربة المنظمة تقول إن زعماءها حين اجتمعوا في القاهرة في المؤتمر الأول لها عام ١٩٦٤، كان قرارهم التنفيذي والعملية

الأساسي هو إنشاء "لجنة تحرير المستعمرات" لتتولى مباشرة دعم حركات التحرير، بالتدريب والسلاح، حتي كاد جمال عبد الناصر يرسل طائراته من القاهرة لتلقي للمواطنين سلاح من الجو في المناطق المحررة في روديسيا بأقصى الجنوب لولا تحولات في ظروف العملية وليس في مبدئها. من هنا يمكن للقاريء أن يتصور معنى القرارات الفعالة لزعماء مسئولين عن قضايا بلادهم وقارتهم أو قل تنظيمهم الإقليمي الوحدوي، سواء الأفريقي أو العربي (ولعلنا نذكر ذلك والعيون تدمع على ما يجري للفلسطينيين وما يرتب للعراق أمام أعين الجميع دون أن يطرف لهم جفن!).

وعندما تأسس الاتحاد الأفريقي هذا العام، راح يهندس ويرتب للجان حل المنازعات أو الصراعات، فأنشأ "مجلساً أعلى" للأمن والسلام، "ومحكمة عليا"، "ولجنة تنفيذية عليا"، وكل هذه المسميات "العليا" تنتظر الصراع على مقارها ورؤسائها، وأسلوب عملها وظروف تفعيلها.. إلخ لنقضي عاماً آخر — أو عامين — في هذه التخطيطات التي نأمل أن يتوفر لها قدر من التوفيق. (وأظن ذلك يقترب مما حدث للجامعة العربية في أجواء تعيين أمينها العام الجديد.. والذي مازلنا ننتظر ترتيباته بالدعاء أيضاً!).

ومع كل ذلك فإن القارة الأفريقية تبدو مهياة لإنجاز عمل مؤسسي ذي معنى؛ بحكم الروح التي يبديها الأعضاء في أكثر من قضية، بعضها يكشف عن فاعلية مباشرة مثل رفض مشاركة الحكم العسكري بساحل العاج وجزر القمر للمشاركة في الاتحاد قبل الالتزام بالحكم المدني، ومنها رفض تزيف الانتخابات، في مدغشقر، أو مخالفة قرار الكومنولث بعزل نظام موجابي في زيمبابوي والتشكك في انتخابات راقبتها منظمة الوحدة الأفريقية (وهي تمهد لقيام الاتحاد) وشهدت بمصداقيتها.. وأخيراً التدخل المباشر في أفريقيا الوسطي لمواجهة الاضطرابات العسكرية داخل النظام.

هذه القضايا لا بد أن نأخذها بعين الاعتبار ونحن ننتظر نتائج جديدة لقيام الاتحاد الأفريقي، خاصة وثمة ميل لدعمها بخطط تنموية في إطار اتفاقية أبوجا للسوق المشتركة، أو خطة "نيباد" التي تنتظر التنفيذ.

لكننا فوجئنا في الأسابيع الأخيرة (يوليو ٢٠٠٢) بمن يقفز علي تطلعات الدول الأفريقية ورغبتها في إقامة بنيتها المستقلة ممثلة في الاتحاد الأفريقي وهذا ما شاهدناه في أسلوب حل الصراع في السودان حول حقوق "شعب الجنوب" في تقرير المصير والثروة الوطنية، كما بدا في إطار الاتفاق المعلن في كينيا، وفق مبادرة "الإيجاد" وبرعاية أمريكية. وشاهدناه في أسلوب حل الصراع في منطقة البحيرات الكبرى باتفاق الكونغو الديمقراطية ورواندا في بريستوريا بجنوب أفريقيا وفق مبادرة مانديلا وثابومبيكي وبحضور أمين عام الأمم المتحدة. وبدأ التساؤل مجدداً: — لماذا وقّع هذان الاتفاقان بعيداً عن آلية الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية؟! وبمبادرات أمريكية مكشوفة أو ضمنية؟

إن هذا السؤال يبدو خطيراً بالفعل علي بنية "التنظيم الإقليمي" في هاتين المنطقتين الهامتين وإمكانية تفعيلهما لحماية بعض مصالح شعوب الجنوب. وتبدو أهمية التساؤل من أننا أمام عناصر في هذه الاتفاقيات لا يمكن تجاهلها:

أولاً: — رغم كل ما كتب ويكتب في موضوع السودان، ورغم توقع ما قد تؤدي إليه ارتباطات الحركة الشعبية لتحرير السودان (جرنق) بالدوائر الغربية — والأمريكية خاصة — فإن حكومة الخرطوم كان يمكن أن تحترم عضويتها في هذا الاتحاد الأفريقي بشكل أفضل مادامت قد اتخذت "قرار السلام"، خاصة وأن مصر وليبيا أصحاب مبادرة خاصة تجاهها يمكن تطويرها، وهما عضوان مؤسسان بقوة لمنظمة الوحدة والاتحاد الأفريقي. فهل هو ضعف النوايا أم صفقات مع الأمريكيين إزاء ضغوطهم من أجل البترول ومن أجل معالجة موضوع الإرهاب؟ وهل يجدي التسرع الأمريكي من أجل البترول في معالجة ألغام المسائل السياسية والتنظيمية القومية المطلوبة لتحقيق الاتفاق؟

ثانياً: — كانت مسألة النزاع أو الصراع في منطقة البحيرات الكبرى، تعتبر نموذجاً لحرب عالمية أفريقية وهي في نفس الوقت نموذج لحل يأتي بإشراف آليات الاتحاد الأفريقي، خاصة وأن أطراف الصراع الأخرى عناصر ذات أهمية أيضاً في الاتحاد مثل أوغندا وزيمبابوي وأنجولا فضلاً عن الكونغو وجنوب أفريقيا. وإذا كان



الاتحاد الأفريقي قد أعلن في "ديربان" بجنوب أفريقيا، منذ أقل من شهر فهل يجوز أن يحضر الاتفاق أمين عام الأمم المتحدة وليس المفوض العام للاتحاد الأفريقي لجنته التنفيذية؟ وهل لذلك صلة — كما يتردد — بتفاهات الرئيس مبيكي مع الأمريكيين وليس مع القادة الأفارقة؟ ومن يضمن موافقة ست منظمات للمتمردين في منطقة البحيرات وفي مقمتهما التجمع الديمقراطي الكونغولي وحركة تحرير الكونغو وقد بدوا معارضين للاتفاق؟. وهل قبائل "البانيا مولينجا" و "وهيما" و "ليندا" و "الماي ماي" و "إنثيرا هاموي" مجرد "عناصر ميليشيا" متمردة كما يصفها الاتفاق أم جماعات اجتماعية مغروسة في أرض المنطقة بين الزراع والرعاة والتعدين، ويصعب اقتلاعهم "كتمردين" خلال تسعين يوما كما يقترح الاتفاق؟

نقول ذلك لأن حل مثل هذه الصراعات لابد أن يرتبط بخطط اجتماعية وثقافية واقتصادية تدخل — على الأقل — ضمن أحاديث التنمية المستدامة كما تردد الهيئات الدولية، وتتطلب مشاركات شعبية وتنظيمية بعيدة المدى في إطار حقيقي وليس خطأ متسرعة لضمان ثروات واستثمارات سواء في البترول أو الماس أو اليورانيوم؟ إن البعض يتحدث عن العولمة مع التفتيت والقهر، وآخرون يتحدثون عن "أقلية" تضمن الحق والعدل. وهذا ما نأمل أن يتداركه زعماء الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية على السواء.

## وحدة الأمن الأفريقي بين مآزق الاستقرار.. وأزمات المياه

ما يكاد المرء يشعر بأن القارة الأفريقية قابلة للاستقرار، عقب فترة من التطورات شبه الإيجابية، حتى تذكرنا أحداثها الجديدة بأن الأمر ليس بهذه السهولة، سواء أرجعنا ذلك لما هو شائع عن تهميش وضع القارة في النظام العالمي نتيجة ضعف مساهمتها في حجم حركته التجارية والإنتاجية، أو ضعف قدرتها على الحماية الذاتية، أو أرجعناه للجدل الدائر مع سمير أمين، وفكرته عن تزايد "اندماج" أفريقيا في النظام الرأسمالي العالمي بقدر تزايد تجارتها هي معه واعتمادها على "ديونه" وقروضه وما يسمى بمساعداته، وكيف أن هذا "الاندماج" هو مصدر ضعف نظمها وتعرضها لأشكال من عدم الاستقرار الجذري بسبب زيادة الإفقار وتزايد اعتماد نظمها على "الحماية" الخارجية ذات الطابع العسكري أو الاقتصادي أو الأمني... إلخ

ومعنى ذلك أن أفريقيا تتحرك أحياناً بوهم الاستقرار والنمو، وسرعان ما تكتشف أنها عرضة لعدم الاستقرار والتردى، من زاوية أو أخرى أو في قطاع أو آخر. هكذا شهدنا ظواهر ما سمي بالاستقرار الأمني تارة بعد عديد من الاتفاقات والتسويات للمنازعات المسلحة أو الصراعات العرقية، أو ما سمي بالاستقرار الاقتصادي تارة أخرى عبر ما سجلته تقارير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا UN-ECA مؤخراً من تقدم معدل النمو الاقتصادي (تجارياً-إنتاجياً) إلى ما يصل إلى ٤-٥%، فضلاً عن مظاهرات الفرحة بتشكيلات "الاتحاد الأفريقي" وما ارتبط به من طموحات الاستقرار بتشكيل مفوضته الكبيرة في أديس أبابا ومساهمة المرأة فيها بنصف تشكيلها أو الإعلان عن تشكيل "برلمانها الموحد" أو الفيدرالي وإن تصارعوا على مقره، أو تحريك مجتمعيها المدني بتظاهراته هنا وهناك من أديس أبابا إلى جوهانسبرج.....

أخذنا في ضوء هذه الأحاديث نضع بعض حسابات التهميش والاندماج موضوع التحليل، هل ترانا في أفريقيا وقد أدركنا مخاطر التهميش فرحنا نللم أشلاءنا تطلعا إلى قدر أكبر من الاستقرار والتوحد، بل والاستقلالية في معالجة مآزقنا وأزماتنا رغبة في الأمن والأمان ولو المؤقت؟ أم ترانا وقد تضاعفت درجة اندماجنا في "النظام العالمي" ولو من أطرافه، ومن ثم أصبحنا نشارك في تطلع هذا النظام إلى قدر من الاستقرار في هذا "الفضاء الكوني" الذي يرتب استقرار قيادته الأمريكية في وسط آسيا، وأفريقيا، أملا أن يتم كمال الاستقرار باستكمال هيمنته على الشرق الأوسط الصغير (العربي) والكبير على السواء! وفي الحالتين، فإن أفريقيا قد تتمتع بفترة- ولو محدودة- من الاستقرار والأمن أو الأمان، تستكمل خلالها بناء تنظيماتها الإقليمية، من "سادك" و"إيكواس" و"س.ص" والمغربية... و"كوميسا"، كما تستكمل تشكيلات وحدتها الجنينية الجديدة ممثلة في الاتحاد الأفريقي، الذي ترهص "وحداته" الصغرى والكبرى بالتخلق.

في هذه الأجواء، أجواء ربيع ٢٠٠٤، التي كادت تتيح فرصة للظهور والازدهار، تواجه القارة بما يذكرها أنها ما زالت رهينة الاندماج والتهميش على السواء، وأنها ما زالت بصدد سؤال الاستقرار والاستقلالية في مشروعاتها المستقبلية، لأن الأوضاع الراهنة، لا تشي بذاتها بإجابات مريحة.

### أحداث منفصلة... ومتراصة:

في أقل من أسبوعين بين أواخر فبراير ومنتصف مارس ٢٠٠٤ تقفز على سطح القارة أحداث ومواقف، تثير كلها التساؤل حول قدرة القارة على "التوحد" أو "الاندماج"، أو مدى استمرار معاشيتها للتهميش وتلقى مظاهر التدخل والتحرش، وحتى المخططات التي تعرضها سلفا لاضطراب علاقاتها البينية وصعوبات العمل المشترك الذي ترنو إليه.

---

\* الإشارة هنا إلى: سادك SADC (تجمع الجنوب الأفريقي) وإيكواس Ecowas تجمع غرب أفريقيا، و "س.ص" تجمع الساحل والصحراء، والمغربية: UMA تجمع دول الشمال الأفريقي المغربية، وكوميسا COMESA تجمع شرقي وجنوبي أفريقيا.

## اختبار الأمن الجماعى

ولنبدأ باجتماعات قمة "سيرت" الأفريقية الطارئة أو الاستثنائية: ففي الأسبوع الأخير من فبراير ٢٠٠٤ اجتمع فى سيرت (ليبيا) خبراء ووزراء الدفاع الأفارقة كمقدمة لاجتماعات القمة الأفريقية الاستثنائية (٢٧-٢٨ فبراير) لبحث أوضاع الدفاع والأمن الأفريقى، وفق قرار سابق فى قمة مابوتو (موزمبيق) يوليو ٢٠٠٣ بالإضافة لمسائل الزراعة والمياه ذات الإلحاح بدورها فى القارة.

وكان أمام القمة الأفريقية عدة خيارات لامتحان قدرتها على العمل المشترك والاستجابة لإلحاح بعض الأوضاع الواقعية التى تتعلق بتعرض شعوبها للاضطرابات أو التدخلات، أو ضعف الإمكانيات الذاتية لبعضها مما يجعلها فى حاجة لمساعدة الآخر.. كآخ وليس كمتسلط خارجى! وما عرض فى هذا الاجتماع فى النهاية يطرح بذاته طبيعة هذه التطلعات سواء تمثلاً للأمر الواقع أو طموحاً مثالياً قد يقفز على الواقع. وطرح مثلاً ما عرضته مفوضية الاتحاد نتيجة اجتماع وزراء الدفاع عن معاهدة عدم الاعتداء والدفاع المشترك (وهذا مثال لتمثل حاجات الواقع) كما طرحت مذكرة الكونغو اتفاقية للمساعدة المتبادلة ضد العدوان (وهذا تطلع آخر للأمان المتبادل) وطرح أخيراً المشروع الليبى عن قوة الدفاع المشترك والجيش الموحد (كتجسيد لمطلب الاتحاد أو الوحدة). وقد كانت هذه التوجهات مطروحة منذ عدة اجتماعات سابقة على الأقل فى إطار "الاتحاد الأفريقى" الذى تبلورت معظم عناصره حتى الآن، من الناحية النظرية على الأقل، لكن يبدو أن "العمل العسكرى" الذى لن تنفع فيه "المراوغة" لأنه فى النهاية "خطاب قوة" ضاربة محتملة على مستوى القارة تتطلب التفكير الدقيق فى مصالح الحكم، يبدو أن ذلك كان أمام ناظرى الحكام الأفريقيين على نحو ما عهدنا منذ نصف قرن من إخوانهم الحكام العرب، وإزاء وضع أكثر تأزماً وحساسية مثل قضية فلسطين أو الصراع العربى الإسرائيلى فى مجمله!

لذلك قرر الرؤساء فى اجتماعهم "الطارىء" فى سيرت إحالة المقترحات الثلاثة إلى لجنة من الخبراء لدراستها وتقديم وثيقة موحدة عنها فى الاجتماع القادم!! إذن فقد اكتفى "بلقاء مجاملة" فى سيرت تقديراً من الرؤساء الأفارقة لجهود ليبيا فى دفع فكرة الاتحاد الذى لم تلتق قمة إحدى مؤسساته فى ليبيا منذ قيامه، أو للتعبير عن رضا أفريقيا عن سياسة ليبيا الجديدة حيث لا تختلف "القمة الأفريقية" عموماً على



القبول بالسياسات الغربية والعالمية تجاه القارة، وفي كل الأحوال، فإن القادة الأفارقة لا يستطيعون أن يدفعوا بالقارة خارج "الهامش" المتاح في النظام العالمي بقيادة الولايات المتحدة. وقد أعلنت الأخيرة منذ قيادة "بوش" لها، واتجاها لعسكرة العولمة على النحو الذى تراه، أنها تتابع مسائل "الأمن الأفريقى" في مواجهة الإرهاب واستقرار الأوضاع العسكرية عموماً بمعرفتها، وكان ذلك واضحاً في تصريحات دوائر الدفاع والحرب الأمريكية في العامين الأخيرين عن تدريب قوات أمنية أفريقية لعدد من دول غرب القارة القادرة على التدخل مثل نيجيريا ومالي وغانا... إلخ أو مساعدة دول شرق القارة على مواجهة الإرهاب بعد أحداث السفارات الأمريكية (نيروبي - دار السلام) وغيرها. ورصدت الولايات المتحدة أكثر من مائة مليون دولار في كل منطقة لهذه "الأغراض المعلنة". ويمكن للقارىء أن يتصور مصادر الأمن الأفريقى كما تطرحه النظم الحاكمة، ولن يصعب على القارىء العربى تحديداً أن يتصور ذلك وهو يشهد وابل "المبادرات" المطروحة على "الدول العربية" لتحقيق أمانها.. والأمن الأمريكى أو الأوروبى... فى آن!

### اختبار المرتزقة:

لم يمض على ضعف "القرارات الأمنية" أو "التأمينية" فى سيرت بضعة أيام حتى سمعنا بوقائع "طائرة المرتزقة" فى هرارى بزمبابوى، والقبض على مرتزقة يحاولون إحداث انقلاب فى "مالابو" عاصمة غينيا الاستوائية وتطابير الأحاديث من جنوب أفريقيا حتى لندن حول "إشكالية المرتزقة" ووضع الدولة الأفريقية و"الأمن الأفريقى" فى أنحاء القارة. وهنا يظل ضعف الدولة الأفريقية ملفاً مفتوحاً على مصالح الشركات عابرة القارات وتنافساتها التى نعرف طبيعتها جيداً وراء أحداث أفغانستان والعراق أو قل الخليج والشرق الأوسط عموماً وكيف تتدخل الدول الكبرى مباشرة أو تتدخل عبر نظم حليفة وإن بدا لنا الآن أن لها بدائل تطرحها الوقائع الأفريقية بدورها فى اختبارات جديدة؟

إن الذى حدث فى الفترة الأخيرة، وخلال شهر مارس ٢٠٠٤ تحديداً، قفز بهذه التصورات جميعاً إلى آفاق أخرى، ففي خلال بضعة أيام من الأسبوع الثانى من مارس هذا تمسك سلطات زيمبابوى بطائرة من "أصل أمريكى" عليها بضع عشرات ممن

أسمتهم "المرتزقة" ومعهم شحنة من الأسلحة، وربطت ذلك بأعمال تخريبية مخططة ضد زيمبابوى وغيرها، وأكدت السلطات الزيمبابوية اعترافهم بأنهم فعلاً "مرتزقة" وأنها لذلك ستخضعهم للمحاكمة التى قد تؤدى إلى إعدامهم وفى تصنيف أعلن حددت منهم ٢٠ من جنوب أفريقيا، و ١٨ من ناميبيا، و ٢٣ من أنجولا، واثنين من الكونغوليين، بل وأحدهم من زيمبابوى نفسها، وزعيمهم السيد "ميك" من جنوب أفريقيا!

وفى نفس الأسبوع، تعلن حكومة غينيا الاستوائية، وهى دولة صغيرة غرب وسط القارة على المحيط الأطلنطى بين الكامبيرون والجابون غنية بالبتروول، عن اكتشاف مؤامرة يقودها مرتزقة لخلع الرئيس "تيودور نجويما" الذى يحكم البلاد منذ ٢٣ عاماً عقب انقلابه على عمه الذى كان يحكم البلاد منذ استقلالها عام ١٩٦٨ عن أسبانيا. ويستطيع الرئيس نجويما أن يحاصر "العملية" ويحاصر سفارات الكامبيرون والجابون ونيجيريا وغانا (وهى الدول المجاورة أو القريبة). ولتبقى غينيا الاستوائية وبالقرب منها دولة أصغر منها هى "ساوتومى" - المستعمرة البرتغالية السابقة - مستودعاً هائلاً للبتروول تتصارع من حولهما الشركات الفرنسية والأمريكية، وتستثمر فيهما هذه الشركات مبالغ تلى استثماراتها البترولية فى نيجيريا وأنجولا وجنوب أفريقيا! بينما لا يزيد سكان البلدين معاً عن مليون نسمة. ولا بد أن يتذكر القارىء أن "ساوتومى" تعرضت فى العام الماضى "لقلقل" مماثلة أوقفها التدخل الأمريكى حيث تعتبرها الولايات المتحدة مكملية للسلسلة البترولية الجديدة فى الوسط الأفريقى وغرب أفريقيا (نيجيريا) استعداداً لمناقشة بترول الشرق الأوسط.

والذى لم يعلن حتى الآن هو مدى استمرار اضطرابات محلية قديمة نتيجة مطالبة المعارضة الشعبية فى هذه الجزر الصغيرة بنصيب "ترفيهى" من عائدات هذه الثروة البترولية، حيث يؤدى الفساد الضارب فى هذه الجزر إلى استيلاء حكامها على العائد المحدود الذى تسمح به الشركات المستثمرة، بل ويصدر الاضطراب أحياناً من محاولة هؤلاء الحكام تعطيل أعمال الشركات حتى يدفعوا النصيب المناسب، فتلجأ الشركات إلى استدعاء تدخل حكوماتها (الفرنسية أو الأمريكية) أو تلجأ هى مباشرة "لمعالجة" الموقف ضد هؤلاء الحكام الطامعين!

ومن هذه المعالجة الخاصة بين مافيا البترول ومافيا الحكم الفاسد، تنفذ عمليات "المرتزقة" الجاهزين في المنطقة منذ عدة عقود، والتي تمتد قصتهم في أحد فصولها إلى ما شاهدناه مؤخراً بين هراري (زيمبابوي) و"مالابو" (غينيا الاستوائية).

كان لافتاً أن تسارع وزارة خارجية جنوب أفريقيا بالإعلان عن تسليمها بالرواية التي تربط بين "طائرة المرتزقة" في مطار هراري، وبين القبض على "مرتزقة" في "مالابو". ويصرح بعض المرتزقة وشركة النقل "لوجو لوجستك" أنهم كانوا في طريقهم لأعمال حراسة للمناجم في الكونغو.

وليس هذا المشهد المثير بجديد على متابعي الأحداث الأفريقية، فالذين أداروا الصراع في أنجولا مع سافمبي كانوا طول الوقت من المرتزقة البيض من جنوب أفريقيا العنصرية، كما أدار الصراع حرباً وقتالاً في سيراليون وليبيريا مجموعات بقيادة مرتزقة حتى مع الأطراف المحلية، كما أن أكثر من عملية ومحاولة انقلاب في جزر القمر وسيشيل منذ حوالى عقد من الزمان كانت بمعرفة "مجموعة مرتزقة". ويكشف الحادث الأخير عن تطور لاقى في كون هؤلاء المرتزقة هذه المرة من "الأفارقة" مع بعض البيض بينما كان معروفاً أن مجموعات المرتزقة عادة من البيض في جنوب أفريقيا العنصرية بوجه خاص وبعض البيض من أوروبا نفسها.

كان معروفاً أيضاً أن النظام العنصرى في جنوب أفريقيا حتى عام ١٩٩٤ يتيح الفرصة "لشركات تدريب" كبرى أن تجند هؤلاء المرتزقة من خريجي الجيش العنصرى، ليحموا "بوسائل حرة" وعبر عقود تجارية، أعمال شركات الماس والبترول واليورانيوم العاملة في القارة، وكانت - وما زالت - مكاتب شركات كبرى معروفة بأسماء "مكتب المؤسسة المدنية" أو شركة Executive Outcomes (E.O) تقوم علناً بهذه الأعمال تحت مسمى التدريب. وكان ذلك مهما لتطبيق سياسة جنوب أفريقيا (العنصرية) التي أعلنت رسمياً أن حدود أمنها تمتد حتى الكونغو، أى أغنى مناطق التعدين في العالم. ولم تتورع عن تأييد فرقة شبه رسمية "الكتيبة ٣٢" Buffalo Battalion لهذا الغرض بالتعاون مع عملائها في أنجولا وكاتنجا... إلخ. بل وكانت حكومات جنوب أفريقيا العنصرية تستأجر هؤلاء لمتابعة الوطنيين في أوروبا وأفريقيا والتخلص من قياداتهم.



وليس مصادفة أن يمتد عمل هذه "الشركات" بعد سقوط النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا إلى خارج حدود أمن نظام "الأبارتهيد" فنراه فى العقد الأخير بعد هذا السقوط يمتد إلى غرب أفريقيا والمحيط الهندى.....! وقد كان الكونغو مثلاً فى هذه الفترة موضوع صراع تدخلت فيه جيوش زيمبابوى ورواندا وأوغندا ثم انسحبت هذه الجيوش مؤخراً لصالح سيطرة طرف أو آخر فى الكونغو. وكانت أطراف حاكمة أو معارضة فى هذه البلاد المضطربة تستأجر المرتزقة بدورها لحماية مصالحها. كما راحت شركات التعدين المهددة بالخضوع لمطالب السلطات الوطنية الجديدة فى المنطقة تستأجر "شركات التدريب" هذه لمدتها بطواقم المرتزقة إياهم عودة لنظام "الحماية الذاتية" من أية سلطات محلية، وطنية أو غير وطنية.

وهذا "النظام العسكرى" الخاص ليس غريباً على الشركات الأمريكية تحديداً، فالنظام الأمريكى يقوم على تحويل معظم القطاع العسكرى إلى شركاته الخاصة. يفعل ذلك فى اتفاقيات تجارة السلاح، وفى تدريب الجيوش فى المناطق التابعة وأحدثها ما كشفته صراعات بعضها لأخذ امتياز تدريب الجيش العراقى! كما تفعل فى بعض قطاعاتها العسكرية داخل الولايات المتحدة. وقد يكون ذلك خلافاً للنظام الأوروبى بدرجة أو بأخرى، حيث تتدخل الدول الأوربية فى مستعمراتها الأخيرة بشكل مباشر غالباً، وإن لم تفعل أسبانيا ذلك فى مالايو.

المشكلة الآن أن القارة الأفريقية تحاول أنظمتها تحقيق قدر من الاستقرار لتضمن قدراً أوفر من الاستثمارات والانتعاش الاقتصادى لشعوبها، فإذا ما رأينا ثلاثة أو أربعة دول تتعرض فى أسبوع واحد لمشكلة "المرتزقة" من جديد، فإن ذلك سوف يبعث مشاهد القلق مجدداً. ولعل ذلك بدوره يثير التساؤل أمام "الاتحاد الأفريقى" الذى اجتمع فى قمة طارئة قبل ذلك بأسبوعين فقط لبحث قضايا "حل الصراعات" وتكوين قوة دفاع أفريقية موحدة للطوارئ، ناهيك عن مقترحات مثالية حول "جيش أفريقى موحد"! فهل ترى تستطيع النظم الأفريقية أن تتدبر مصالحها الأمنية بالفعل بأكبر قدر من الجدية والعمق، ووفق اتفاقات أمنية محددة تضمن ضبط حكوماتها لعمليات التدخل الأجنبى، وقوات المرتزقة، والحد من تحكم الشركات المتعددة الجنسية فى مصائر الشعوب إلى حد إعلانها "الاستقلال الذاتى" عن طريق المرتزقة دون مراعاة لأية اعتبارات "للسيادة الوطنية" التى تمنحها فى يسر امتيازات الاستغلال والاستثمار!



## أمن أم حروب المياه؟

تزخر التقارير الدولية بالأنباء المشنومة عن تزايد شح المياه في القارة الأفريقية وبالتالي ازدياد بؤس السكان الذين يتزايدون دون موارد ملائمة لحياتهم. ويبشرنا برنامج الأمم المتحدة للتنمية مؤخراً أنه في أقل من ربع قرن قادم تضاف ١٢ دولة أفريقية إلى ١٣ دولة حالية في معاناة ندرة المياه ودخول شعوب نصف القارة في أزمة حيوية حادة.. وفي مناطق أفريقية عدة تدخل مسألة الحياة والموت تحت بند "الأمن الغذائي" وتأمين زراعة المحاصيل، أي في إطار تنمية تبادل الموارد أو التمويل.. إلخ. لكن في مناطق أخرى تتحول المسألة إلى احتمالات الاقتتال على موارد المياه مباشرة من أجل الري والزراعة في أحواض الأنهار، ومعروف أن ٨٠% من سكان القارة ما زالوا يعيشون في مناطق ريفية، و ٤٠% من الأراضي المنتجة للمواد الغذائية هي أراض مروية وليست مطرية كما أنه معروف أيضاً أن أفريقيا تستورد بحوالى ١٨ ملياراً من الدولارات مواد غذائية من دول الشمال الغنية!

إن فسوف تصبح قضية "الأمن القومي" على المستوى الأفريقي قضية متداخلة بين الاقتصادي والاجتماعي، "والعسكري". وقد يصير "التحفز" بديلاً "للتعاون" والتنظيم في مناطق مثل حوض نهر النيجر (غرب أفريقيا) والكونغو (في الوسط) وكويتو وزمبيرنى (في الجنوب) ونهر النيل (من الوسط لأقصى الشمال). وتشاء الظروف العربية وظروف العلاقات العربية الأفريقية أن يكون نهر النيل أطول أنهار العالم (حوالى ٧ آلاف كيلو متر) وأقل أنهار العالم إيراداً للدول المستفيدة منه (٨٤ مليار متر مكعب) بينما يصل تصرف نهر الكونغو مثلاً إلى ١٢٤٨ مليار متر مكعب دون أزمات بين بلدان حوضه، بينما تتنافس عشرة دول على مياه النيل بالإضافة إلى المتطلعين من خارج الحوض لاستغلال مياهه!

من هنا تتعدد الاجتماعات القلقة لدول حوض النيل تحديداً؛ حيث تقلقها أنباء الجفاف وأنباء الفيضانات على السواء، تعاني منها أثيوبيا "نافورة" أفريقيا، كما تعاني السودان ومصر بلدان العبور والمصب حيث سيقفز سكان ثلاثتها من ١٦٠ مليون نسمة حالياً إلى ٣٥٠ مليون في أقل من ربع قرن!

ورغم أن اتفاقات المياه التاريخية لا تقل "أزلية" عن اتفاقات رسم الحدود الدولية لهذا القطر أو ذاك، وأن من أولى قرارات منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٤ تثبيت الحدود مثلما تثبت إعلانات الاستقلال السياسى الالتزام بالاتفاقات السابقة على الاستقلال حتى العسكرى منها أحياناً (١٢ دولة فرنكونية معروفة فى هذا الصدد!) إلا أننا كثيراً ما نشهد صرخات من هنا وهناك خاصة فى بلدان حوض النيل عن ضرورة مراجعة الاتفاقيات، ليس فقط بشأن اتفاقية ١٩٢٩ الخاصة بترتيبات علاقة مصر والسودان مع بقية دول الحوض، بل وأحياناً بشأن اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان الشقيقتان المستفيدان معاً من حدود التوزيع الحالى لمياه النيل.

وتسهم "التقارير الدولية" وخبراء الشركات الكبرى متعددة الجنسية - كما سنرى- فى إثارة الحساسية المفرطة حول شح المياه على مستوى عالمى، وتعتقد من أجل ذلك المؤتمرات الدولية، وتصدر التحذيرات والإنذارات التى تعتمد فى الواقع على بعض الحالات الحرجة، ليس أقلها مياه فلسطين، ومشاكل دجلة والفرات والاحتياجات الليبية، والأزمات فى المغرب وأحياناً فى حوض النيل، وقد كانت السياسة الراسخة للفترة الناصرية تجاه أفريقيا ضماناً نسبياً لتهدة الأجواء فى حوض النيل حول قضية المياه، لكن تزايد الأزمات الاقتصادية وانهيار أدوار الدولة الوطنية فى زمن سياسات البنك والصندوق الدوليين وحالة الإفقار المضطرد لشعوب مناطق كثيرة فى أفريقيا والعالم جعل "التهديد الغذائى" بديلاً للأمن الغذائى خاصة مع تضاعف شروط منظمة التجارة العالمية حول الزراعة وتسويق المحاصيل ودعم محاصيل الدول الغنية مما يوجب الأزمة والتوتر المحيط بها. لذلك تعددت أشكال التهدة بين دول الأحواض عبر اتفاق أو توافق المصالح فى هذا الحوض أو ذاك مما قلل من فرص إضافة بعض المناطق لمجال الاحتقان؛ حدث ذلك فى حوض نهر النيجر، وبنسبة أقل حوض نهر السنغال، وحدث فى حوض الزمبيزي، وأقل منها فى حوض كويتو. وظل نهر النيل لفترات تمتد لأوانى السبعينيات مصدراً للقلق، رغم قيام المشروع الهيدرولىكى، ثم "تيكونيل" ثم "أندوجو" ثم مبادرة حوض النيل مؤخراً. ويضاعف من التوتر العصبى فى هذا الحوض إشاعات تصل لدرجة الأخبار أحياناً عن مطامع إسرائيلية لتوصيل مياه

النيل إلى "أراضيها" ولو أدى الأمر لتسللها إلى دول منابع النيل الجنوبية والشرقية! بل وتصل التنمية السياسية إلى أن مصير النهر العظيم في ليبيا، قد يرتبط مستقبلاً بطلب استنفادتها- بدورها- من مياه النيل.. ودخلت دول لم تكن ذات شأن في موارد النيل بالحديث عن دورها فيه مثل رواندا وبوروندي... وقد طرحت القيادة الليبية في مؤتمر قمة أفريقيا في موزمبيق (يوليو ٢٠٠٣) ضرورة مناقشة الأمن الأفريقي في مسألة المياه ضمن المعالجات الشاملة لقضايا القارة الاقتصادية والعسكرية والسياسية، ومن هنا جاء اقتراح عقد مؤتمر استثنائي في ليبيا فبراير ٢٠٠٤ يناقش ورقة عمل هامة للخبراء أمام وزراء الزراعة والري، وأعقب ذلك اجتماع دول حوض النيل أنفسهم في كينيا منتصف مارس ٢٠٠٤ لمتابعة النقاش في تطوير مشروعات مبادرة حوض النيل.

ولم تكن قد مضت بضعة شهور على آخر مؤتمر عالمي للمياه في طوكيو لتطوير وثائق روما حول ترتيبات توزيع المياه في العالم ومناقشة عدالة هذا التوزيع وتمويل مشروعات كبيرة من حول المياه ولو أدى الأمر لتطبيق قواعد "السوق" العالمي للمياه مثل عولمة كل السلع الأخرى وشروط تبادلها!

لقد لفت نظر الجميع، وأقلق شعوب المنطقة العربية خاصة -ارتباط اجتماع قمة أفريقي لمناقشة قضايا الأمن القومي للقارة عسكرياً ومقترحات حول قوة التدخل أو اتفاقيات الدفاع المشترك والجيش الموحد.... إلخ مع الأمن القومي الخاص بالمياه والزراعة والري.... بل ولاحظ بعضهم أن مبادرة مياه النيل التي بدأت أولى اجتماعاتها عام ١٩٩٩ تمضي في اجتماعاتها بوتيرة متسارعة وتناقش أكبر المشروعات وأصغرها في مدة مثالية مقارنة بتحويل مشروعات الأمن العسكري نفسه من لجنة حل المنازعات منذ عام ١٩٩٥ إلى لجنة خبراء فرعية متواضعة عام ٢٠٠٤.

يذكر خبير عالمي مثل د.رشدي سعيد منذ مدة مما يسميه "صناعة المياه" في دراسة شهيرة له نشرها في ديسمبر ٢٠٠٠ (وجهات نظر - القاهرة) ثم في كتابه مؤخراً عن "مستقبل مصر". ودون دخول في تفاصيل شكوكه حول دور الشركات متعددة الجنسية، أو العابرة للقارات التي تقدر مشروعات المياه لأفريقيا بـ ٨٠٠ مليار دولار، فإنه يرى أن خبراء هذه الشركات التي يحضرون للمؤتمرات الدولية (٣٠٠

خبير في أحد هذه الاجتماعات) هم الذين يروجون "لصناعة المياه"، مثلما يروج آخرون لصناعة الهولوكوست وغيرهم "لصناعة الإرهاب" لأغراض السوق الرأسمالية العالمية كما لا يخفى. وصناعة المياه هذه ترتبط مرة بالحرب الباردة، وأخرى بترتيبات السوق العالمية، وتواجهها دائماً السياسات الوطنية أو المحلية، بالتوتر أو التوافق والعقلانية. ففي الستينات من القرن الماضي مثلاً فسرت إسرائيل بعض فيضانات في تنزانيا بسوء تصريف المياه في بحيرة فيكتوريا بسبب السد العالي! وأرسل "نيريري" لعبد الناصر رسالة بهذا الشأن فأرسل له الأخير عاجلاً عدداً من المهندسين الذين فندوا هذه "النميمة"! وفي السبعينيات كان السادات يهدد النظام "الشيوعي" في أثيوبيا بالحرب لصالح الغرب بينما راح البنك الدولي يقدم لحكومة مانجستو ومن خلفه خريطة مشروعات للسدود على منابع النيل تصل لما يزيد عن ٤٠ مشروعاً، واندش الجميع حيث علق جيولوجي عالمي مثل رشدي سعيد أن ذلك يتطلب توفير أكثر من ٥٠ مليار من الدولارات، فهل يصب الغرب كل هذه الاستثمارات في أثيوبيا هذه المفتقرة إلى الأراضي الزراعية الكافية، لمجرد ترتيب مشروعات الري؟! ورغم ذلك التفت هذه "الدوائر العالمية" بإقامة أثيوبيا لمشروع سد "قنشا" المتواضع ١٩٧٥ دون تنسيق مع مصر حسب الاتفاقيات مثلما فعلت السودان بإقامة خزان الروصيرص بعد ذلك دون تنسيق أيضاً في غمار التوتر السوداني المصري المتواتر! في هذا الإطار يدخل صراخ بعض نواب كينيا حول اتفاقية ١٩٢٩ بينما تنسق أوغندا مع مصر وهي التي تحتضن بحيرة فيكتوريا. بل إنه مما يؤكد أن "صناعة المياه" تمضي في طريقها أن البنك الدولي يتبنى حالياً "مبادرة حوض النيل" التي يحضرها بانتظام ممثلو الدول العشرة الذين كانوا يرفضون واحدة بعد أخرى حضور اجتماعات تنسيقية سابقة في إطار "تيكونيل" أو منظمة الوحدة الأفريقية خوفاً من تأكيد اتفاقيات مياه النيل، وكان متشجعون من تكنوقراط أثيوبيا وحتى مصر يتبادلون من التصريحات ما يواصل إشاعة التوتر، وإذا بالجميع الآن في تراض حول مشروعات البنك الدولي لدراسة مشروعات تزيد على مليار ونصف دولار بإشراف "كونسرتيوم" دولي كعمول لهذه المشروعات. ويعتبر البعض أن تسليم "مؤسسة الري" في مصر بموقف تراجع فيه أنصبة الدول من مياه



النيل قد يخل بأية مفاوضات مستقبلية حول الحقوق الثابتة والمتغيرة لمصر. وإن تنظيم مصر "لصب المياه" غير تنظيم المصادر للموارد، وكان ذلك منطق الاتفاق مع السودان على إقامة قناة جونجلي عام ١٩٧٣ للحصول على أربعة مليارات متر مكعب مناصفة ولمواجهة أزمات الجفاف القادمة، ولا يتساوى ذلك مع إقامة أثيوبيا لسد على النيل الأزرق قد يؤثر في حجز ٦ مليار متر مكعب من واردات النيل.

ومع ذلك فإن "صناعة المياه" إذا وفرت بعض التوتر وبعض "الفوائد" فإنه لا بد من التعامل معها في ضوء سياسات وطنية محلية تؤكد على الثوابت وتدفع بمشروعات تنمية حقيقية محلية لكفاة دول الحوض. إن أثيوبيا نفسها قد لجأت في ظروف حكم مانجستو ثم زيناوى إلى إقامة مشروعات سدود صغيرة لمواجهة مشاكل الجفاف والفيضانات ولم تنتظر خطط السوق العالمية لمشروعات المياه، وهو أسلوب يسجل الخبراء عائد السري والمحلّى مثلاً يحدث في سوريا أمام مشكلة مياه الفرات. ودول الجزيرة والخليج لجأت لتحلية مياه البحر والاستغناء عن الزراعة نفسها حتى لا تدخل في مشروعات كبيرة ومكلفة لزراعة محاصيل ترتبط بالوجاهة أكثر من تنمية الحاجات. هنا يتحدث خبراء مصريون عن ترتيبات محلية لجعل تهديد أثيوبيا بحجز ٦ مليار متر مكعب على النيل الأزرق لا يشكل كل هذه الخطورة ويقضى ذلك أن تسارع مصر للتخزين المنتظم والعلمي في بحيرة السد العالى، والتخزين فى بحيرة المنزلة والبرلس، والاستخدام الجيد لإعادة استخدام مياه الصرف. ويشير الجميع إلى أن مؤسسة الري فى مصر تملك من وسائل الرد على التوترات المزعومة ما يجعلها تبنى مطمئة لاجتماعات مبادرة حوض النيل، ليس اطمئنان خبراء سوق المياه التى تدفع الهيئات الدولية والشركات اياها لطرح تسعيرها وإنما اطمئنان الخبراء الوطنيين الذين واجهوا توقف مشروع جونجلي لسبب التوتر فى السودان، كما واجهوا إهمال التخزين العلمى فى بحيرة السد العالى بين ١٩٧٩ و ١٩٨٨ على سبيل المثال حتى ليكاد أن يكونوا فوجئوا بقرب جفاف البحيرة!

إن أمام المفاوضات المثيرة فى كمبالا وأديس أبابا ونيروبي عدة اعتبارات لصيانة المصالح غير الحديث عن تسويق المياه وتسعيرها كما تدفع لذلك شركات

صناعة المياه فى السنوات الأخيرة لأن ذلك يخلق فوراً من التوتر الاجتماعى والتقاتل "الدولى" بأكبر مما تثيره أزمة تدبير الأموال وتبادلها، أو يثيره دخول أطراف عدوانية فى الموضوع. وعلى مائدة المفاوضات عدة معايير وحقائق دولية مثل رد أنصبة المياه ليس فقط إلى حجم الاحتياجات السريعة أو عدد السكان أو مساحة البلاد وأراضيها الزراعية، وإنما سيدخل فى الحساب كميات المياه التى تتفجر بها مجمل مساحة هذا البلد أو ذاك، هنا سنعرف أنه يجرى على أرض أثيوبيا حوالى ١١ نهراً تحمل مائة مليار متر مكعب تصب فى البحر الأحمر والمحيط الهندى وتتدفق إلى الصومال كما تتدفق إلى السودان ومصر. وهناك مشروعات صغيرة فى السودان لهذا سوياط وبحر الغزال لتجنب أثر مستنقعات ماثار توفر وحدها ٤,٤ و ١,٥ مليار على التوالى كما يذكر الخبراء. ورحم الله الدكتور مصطفى الجبلى ومحمد أبو مندور اللذين نبها إلى أن سلوك الرى وإعادة استخدام مياه الصرف، ووقف الصراع بين وزارة الزراعة والرى فى مصر حول بحيرة المنزلة والبرلس كفيلاً كلها بتوفير أربعة مليارات متر مكعب لمصر هى مصدر الحرب القادمة التى يشيرون إليها حول المياه، وجزى الله بطرس غالى بما أثاره حول هذه الحروب المتوقعة، وهو الأدرى من منصبه فى الأمم المتحدة بدراسات مركز الدراسات الاستراتيجية الأمريكى حول "أنابيب السلام" من تركيا لعُمان ذات الخمسين مليار دولار؟

ويمكن أن يتحقق الأمن الفعلى بعد إدراك الحقائق ووضع المعايير الصحيحة، بالالتزام أولاً بالأعراف والقوانين الدولية، لكن لأن ذلك يخضع لمنطق القوة أو المصالح والحركة المتبادلة فإن الدبلوماسية العربية تتطلب فى هذا الصدد اتخاذ موقف صلب من مشروعات الاستنزاف الدولية وتقديم بديلها فى تفعيل حيوية العلاقات العربية الأفريقية والتحرك الإقليمى النشط بين دول الحوض. ومن ناحية أخرى صياغة سياسات وطنية محلية تتعلق بعدم هدر المياه وعلمية التخزين.. ودفع أفكار التنمية المتكاملة والعادلة بدلاً من القفز مباشرة إلى مواطن الإثارة حتى فى قرارات القمة. لقد لفت نظرى فى وثيقة العمل أو الخلفية المقدمة لمؤتمر وزراء الزراعة وخبراتها فى الاجتماع الطارئ "بسيرت" (ليبيا) فى فبراير الماضى ثم فى مذكرة

الخبراء والإعلان الصادر عن القمة، ترديد أفكار مثيرة إلى جوار التحفظات المنفصلة التي أرى أن تدرس بعناية بسبب علاقتها بالأمن القومي الفعلى لبعض المناطق والأوضاع الأفريقية والعربية الأفريقية فى نفس الوقت. فهذه الوثائق تردد الإشارات بحكمة إلى التنمية المتكاملة والمستدامة فى مجال الزراعة والرى، وتتحدث عن التنمية المتوازنة وعن الشراكة، ومشروعات البنية التحتية الضرورية، والإطار التعاونى الضرورى بشأن المياه من الدول الغنية للدول الفقيرة... إلخ. لكن هذه الوثائق أيضا تتحدث بعفوية عن "استعمال الموارد واقتسام فوائدها" وعن "دعم المجموعات الإقليمية لتطوير بروتوكولات إقليمية مناسبة توجه إدارة تكامل المصادر المائية". ويشجعون المبادرات الثنائية المتعددة حول المياه". وهى إشارات تخلق بلداً الأحواض التي تتعقد فيها "المسائل المائية مثل مصر والسودان، وتتيح فرصاً لمراجعات قد تدفعها الأيدي المغرضة بالشر بما يخلق أمن هذه الأقاليم. ويبدو أن هذا القلق قد دفع بعض الحضور لتأكيد الإشارة أيضا فى أكثر من موضع إلى "إطار ومبادئ القانون الدولى" بل وإلى "البروتوكولات التي توصلت إليها الدول المشاركة" ... إلخ.

إن القراءة المدققة توحى أن مفهوم الأمن الأفريقى الجماعى مازال خاضعا للضغوط المتبادلة والمصالح القلقة بأكثر مما يوحى به العمل الجماعى الهادئ الذى يبحث عن منافذ الاستقرار لا التوتر.

**القسم الخامس**

**تفاعلات أفريقية**





## عالم... ما بعد ديربان

تنقاد شعوب الجنوب-بوعي أو بغير وعي- إلى التاريخ لنفسها بحدث أمريكي تماما، فيما يسمى بأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١. وما لم نبحث هنا في الأوضاع الداخلية الأمريكية التي يسرت وقوع هذا الحدث، ومسئوليات الأجهزة الأمريكية الكبرى ذات اليد الطولى داخليا وخارجيا؛ فإنه كان على الجميع مراجعة السلوك السياسي والعسكري الأمريكي في العالم، والذي كان إحدى نتائجه وقوع الحدث بهذا الشكل القاسي. لكن المفاجأة كانت في تحويل الحدث إلى إطار لمسئولية عالمية خارج الولايات المتحدة؛ لا تكتفي بالبحث عن المسؤولين في كل بقاع آسيا وأفريقيا وأبنائهم في أوروبا وأمريكا، وإنما تفتش عن السبب في العقول والحضارات والثقافات والمعتقدات السائدة في هذه البقاع، لأننا لابد أن نعيش في "عالم جديد".. هو عالم ما بعد ١١ سبتمبر، لا يكون فيه ما يقلق الولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص!

وبهذا الإرهاب النفسي والإعلامي الأمريكي- إلى جانب الإرهاب العسكري المباشر- كدنا نسلم أننا في عالم ما بعد سبتمبر، ولا أظن أن الأمريكيين أو الأوروبيين يقبلون بتعليل التسمية بأجواء الإرهاب العالمي الأمريكي الذي يتهدد أكثر من أربعين دولة عربية وإسلامية وأفريقية هي التي تتضمنها القائمة الأمريكية لما يسمى بقواعد الإرهاب المطلوب تصفيتهم. ذلك لأنهم يقصدون إقناعنا أن ما أصاب أمريكا أصاب "العالم" كله، لأن النظام الأمريكي هو قلب العالم. ولو أن الأمريكيين أقنعونا بتراجعهم- بعد سبتمبر هذا- بأنهم يراجعون أنفسهم، داخليا وخارجيا وأنهم يعودون- معنا جميعاً- إلى قواعد الشرعية الدولية، وقضايا الحق والعدل التي تعاني معظم شعوب العالم من تجاهلها، وأن ثمة نظاما عالميا جديدا يمكن أن يصاغ الآن على أسس جديدة بدلا من "عسكرة العولمة" القائمة وقيادة حلف الأطلسي بزعامة أمريكية لإجراءات الرعب العالمي الذي نشهده، لو أن ذلك ما حدث بعد سبتمبر، لقلنا معهم إننا نعيش عالما جديدا بالفعل هو "عالم ما بعد

سبتمبر"، لكن ما يجري أمام أعيننا لا يشير، ولا يبشر، بأي من كل ذلك، ولذا يحق لنا، أي لجميع الشعوب المقهورة أن تختار تاريخا آخر وحدثا آخر في التطورات الحديثة تؤرخ به لحركتها من أجل "العدالة" الحقيقية هو ما وقع في "ديربان" بجنوب أفريقيا، ممثلا في إعلان "ديربان" الشهير الصادر عن تجمعات شعبية من أنحاء الأرض في مؤتمر عالمي ضد العنصرية. وقد صدر أيضا في الأول من سبتمبر ٢٠٠١ أي قبل أيام من أحداث نيويورك وواشنطن

### \* رياح العنصرية.. إلى الجنوب

إن عناصر كثيرة وحقيقية تتوفر للقول بأننا نعيش في "عالم ما بعد ديربان"، إذا جاز لنا أن نؤرخ بوعي الشعوب ونهوضها وليس بتدميرها وقهرها. ففي "ديربان" جرى إعلان إمكانية "الفعل الجنوبي" في مواجهة غطرسة "الشمال"، تلك الغطرسة التي تمثلت في أجندة اعتادوا فرضها على حكومات الجنوب، بل وتكاد تكون قبلت في المفاوضات السابقة بنيويورك وجنيف حول قضايا تهم "الشمال" بالأساس. فثمة ضغط لتعديل الأوضاع في بلدان الجنوب، أو إثارة نزاعات العنصرية الداخلية بين الطوائف والأعراق والقوميات في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وفي ديربان نبهوا على الجميع بعدم الحديث عن تاريخ العبودية والرق الذي مارسته أوروبا وأمريكا على أبناء أفريقيا طوال عدة قرون، وأن يسقطوا أيضا الحديث عن الصهيونية التي يعذب مشروعها شعوب الشرق الأوسط - وكانت من قبل مقترحا للتطبيق في أنحاء أفريقيا وأمريكا اللاتينية منذ أكثر من قرن. وخوفا على كبرياء مسئولهم الأفاضل الانتقاء الأبرياء أرسلوا إلى ديربان عددا من صغار الموظفين الأمريكيين والإسرائيليين ليحملوا توقيعات الموافقة من دول العالم إلى السادة في نيويورك وواشنطن. وشعر الجميع بإهانة "النظام العالمي الجديد" لهم، وطغت أصوات المنظمات الأهلية والشعبية التي فاق عددها الآلاف الثلاث، والمجتمعة في ديربان لتحقيق ضربتين مذهلتين للنظام العالمي الجديد، الأولى هي إعلان المنظمات الشعبية والأهلية ضد العنصرية الشمالية مقرر مسئوليتها عن تجارة الرقيق ودعم النظام الصهيوني، قرين العنصرية والثانية الضغط على

الحكومات المجتمعة التي أدى موقفها الفارق في الإحراج إلى حد الانسحاب الأمريكي والإسرائيلي من المؤتمر، وإن صار تمهيد النص الحكومي الصادر عن المؤتمر في محاولته لإرضاء جميع الأطراف!

كان لابد من اعتبار أول سبتمبر هو بداية "عالم ما بعد سبتمبر" الحقيقي. لكن الرعب الذي دب في معسكر "الشمال" من هذا الحدث والذي أدى في اعتقادي إلى المبالغة في الإعلام عن أحداث نيويورك وواشنطن بعد ذلك بعدة أيام ليصير العالم هو عالم ما بعد نيويورك وليس عالم ما بعد ديربان.

### \* ذاكرة الشعوب

لقد أعادت شعوب الجنوب في ديربان إلى الذاكرة نغمات "باندونج" ١٩٥٥ ومؤتمرات التضامن الأفريقي الآسيوي وعدم الانحياز في القاهرة وأكرا ونيودلهي... استرجعت تجمعات "القارات الثلاث" بل وظهرت صور جيفارا؛ موضة حديثة بين الشباب، كما تستعاد ذكرى المهدي بن بركة، وتروج الأفلام عن عبد الناصر... وفي هذا الجو تصاعدت في سماء "ديربان" رموز الانتفاضة الفلسطينية، حتى لقد دعت العديد من المنظمات الشعبية الأفريقية العربية "جمال الدرة" والد محمد الدرة ليقود مظاهرات "ديربان" أمام قاعة المؤتمرات الحكومية - وهو الرجل البسيط المتواضع - رمزا لكفاح الشعب الفلسطيني ضد الصهيونية المطروح أمرها على المؤتمر!

والآن، ثمة سؤال: لماذا ديربان وليست "سياتل" أو "جنوا" التي شهدت احتجاجات صاخبة أيضا ضد النظام العالمي الجديد؟ يمكن أن تبدأ الإجابة بأن "ديربان" بلورت كل ذلك، وكانت على قمته فاستحقت مكانتها. لكن الأمر يبدو أكثر دلالة. ففي ديربان كان المؤتمر المنعقد يمس أكثر قضايا شعوب الجنوب حساسية بالنسبة لتاريخها، وواقعها. لا ننسى أن ضحايا تجارة الرقيق الأطلنطية والتي قامت على أكتافهم حقائق الحياة الأمريكية، قد فاقوا الخمسين مليونا في بعض الإحصاءات، ودمرت بسبب ذلك الممالك والثروات والتطورات الأفريقية جميعا. فالنظام الرأسمالي "العالمي" إذن، والتقدم العالمي الذي يعيشون أو يتحدثون عنه



وحدثهم قام غنى أكتاف بؤساء أبناء الجنوب، وأفريقيا خاصة: والصهيونية، هي ابنة روتشولد صاحب أولي المستعمرات في فلسطين، وأوبنهايمر صاحب أكبر مفاجم للماس والذهب في جنوب أفريقيا... وغير ذلك من الإشارات الكثير. لذلك بدت المنظمات العربية والأفريقية لأول مرة في التظاهرات التي قامت ضد العولمة، في مقدمة المتظاهرين في "ديربان". خلافا لوجودهم المحدود في سيائل أو جنوا. ولأن جماهير جنوب أفريقيا، كانت مازالت حديثة العهد بالتححرر من نظام "الأبارتيد" فإنها بدت الأكثر إحساسا بمعنى "البانتوستانات الفلسطينية" التي تقيمها إسرائيل في فلسطين. وشبهت انتفاضة الشعب الفلسطيني "بانفاضة" سويتو ضد النظام العنصري. ولذلك هبت آلاف مؤلفة من مختلف أقاليم جنوب أفريقيا إلى "ديربان" لتسهم بأعلى صوت ضد تجار الرقيق، والعبودية، وسياسة الفصل العنصري في فلسطين.

لكن ننسى أيضا أن ممثلي الشعوب الجنوبية الأخرى قد أدركوا ما تجرهم إليه آلية الأمم المتحدة ومؤتمراتها الدولي من بحث كافة مشاكلهم الاجتماعية والثقافية تحت غطاء "مواجهة العنصرية على صعيد عالمي" أي بتحويل المشاكل الاجتماعية إلى مشاكل عنصرية في خلط مريب للأوراق. لا شك أن ثمة اعتراف بمشاكل الأقليات والقوميات، ومشاكل المرأة والطفولة، والمهاجرين والمنبوذين، والمهمشين في المناطق الفقيرة.. إلخ، لكن لم يكن من المنطقي أن يعالج ذلك في مؤتمر عن "العنصرية" وأخطارها، وقد بدا الخطر الأكبر أن تمتد "رياح العنصرية" لتهب على شعوب الجنوب عبر مؤتمر عالمي مثل هذا. ولو نجحت خطة الوفود الأمريكية والأوربية، لاتهام معظم شعوب الجنوب بالعنصرية على هذا النحو الذي صيغت به مشكلات عربية وأفريقية وأمريكية لاتينية، لأصبحنا الآن في نظام عالمي جديد فعلا.. تصيغه - مرة أخرى - الدوائر الأمريكية الأوربية. ليزداد الاقتتال بين شعوب الجنوب وداخلها. لكن جماهير "ديربان" قلبت السحر على الساحر، ومنع السابع من سبتمبر ٢٠٠١ - تاريخ انتهاء المؤتمر كانت صرخة شعوب الجنوب ضد النظام العالمي الجديد؛ واضحة المعالم، متجهة لضغط من نوع جديد، كاسح، وصادر من مواقعه الصحيحة في "الجنوب"... ولعل ذلك - مرة

أخرى- هو الذي جعل أحداث نيويورك وواشنطن- بعد ذلك بعدة أيام فقط، تأخذ هذا البعد الإعلامي "العالمي" لمسح آثار "ديربان"، بل والإعلان عن سياسة التأديب لكل من تحدثه نفسه بالاحتجاج على دعوى إعلامية "شمالية" أقرب للدعوى العنصرية التي جرى الاعتراض عليها في "ديربان"، وهي هذه المرة باسم صراع الحضارات، وطبائع الثقافات والمعتقدات...!

### \* سبتمبر الأفريقي.. والحرب الباردة

والدوائر الغربية تعرف جيدا ماذا تفعل بهذا الإعلام الطاغى عما بعد سبتمبر الأمريكي ذلك أن "سبتمبر الأفريقي"... "سبتمبر ديربان"، كان يجسد إشارات سابقة خطيرة ذكرنا منها "سياتل وجنوا"... لكنه أيضا كان يمثل نهوضا خطيرا مجاورا للولايات المتحدة ممثلا في اجتماع "بورتو أليجري" بالبرازيل حين استضافت الحركات الشعبية هناك آلافا من ممثلي شعوب أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا والوطن العربي في يناير ٢٠٠١، وبالتعاون مع الحركة الفلاحية الثائرة في المكسيك، وذلك في مواجهة مع نظام العولمة الجديدة وشروطه المجحفة بشعوب الجنوب، ومن "بورتو أليجري" اتجهت الدعوة للاجتماع في بعض البلدان العربية والأفريقية لتلتقي قبل مؤتمر "المنظمة العالمية للتجارة" في الدوحة في نوفمبر ٢٠٠١ تحت شعارات عن "العدالة الاجتماعية الدولية"، و"مصالح شعوب الجنوب" و"شعوبنا ليست للبيع والتجارة"... إلخ. وكان معنى ذلك أن آثار النجاح في ديربان سوف تمتد بمخاطرها على "المصالح الكبرى" إلى أجواء متنوعة وآفاق جديدة... تهدد الهيمنة العالمية التي تحقها الولايات المتحدة تحديدا عقب انتصارها في البلقان، ومحاصرتها للروس، والضغط بالديون والمعونات على الحكومات، التي قد تساعد في صد هذا الهجوم الشعبي المهدد "للمصالح الكبرى" ومن ذلك يمكن القول إن الحرب الباردة لم تنته كما يشاع أحيانا، ومن حقنا أن نشير إلى أن عناصرها قد اختلفت فقط خاصة في عالم ما بعد ديربان. فعناصر الحرب الباردة الأولى كانت بين معسكرين، لعبت في أحدهما قوى التحرر الوطني دورا ليس بسيطاً، وإن كان قد تم انسحاب المعسكر الاشتراكي ومعه قوى التحرر الوطني بسقوط الاتحاد

الستوفيتي، فقد عادت الحرب الباردة ضد شعوب الجنوب متمترسة بالحضارة والثقافة ومنهمة إيانا جميعا بالإرهاب والتخريب، بل وفساد الواقع والمعتقدات... مثلما أنهم أطراف الحرب الأولى بالأيديولوجيا والإلحاد، وتطرف النزعة الوطنية.. إلخ: أي إن عناصر الحرب الباردة الجديدة لا تكاد تختلف إلا في مزيد من الخسارة في معسكر شعوب الجنوب. فها هم الروس والصينيون يستردون صحتهم، ويدخلون في حوار بدرجة أو أخرى مع المعسكر المهيمن في عالم ما بعد سبتمبر الأمريكي، بل إن بعض القوى ما زالت تتصارع حول وسط آسيا وبحر قزوين، لكننا في عالم ما بعد ديربان نعيش وحدنا أجواء الحرب الباردة، ولذا نحتاج لتفكير جديد، في أشكال من التضامن على أساس شعبي وثقافي بل وحكومي، ولدينا من أشكال التنظيمات على مستوى بلدان الجنوب ما يستوعب حركتنا؛ من مجموعة الخمسة عشر (عدم الانحياز) إلى الثمانية (الإسلامية) إلى الاتحاد الأفريقي، إلى التيارات الجديدة في أمريكا اللاتينية؛ ومثالها ما حدث مؤخرا في الأرجنتين، علّ ذلك أن يجعلنا ننسى عالم سبتمبر ليتخلق عالم ما بعد ديربان.

## التجربة الأفريقية في تداول السلطة

كثيراً ما تتهم التجارب الأفريقية بأنها الأكثر تعرضاً للاضطراب والاستبداد؛ ويرتبط ذلك بالانقلابات والفساد، وعدم شرعية النظم.. إلخ. ورغم وجود الأمثلة على ذلك هنا وهناك، لكن الخطير بالنسبة للوعي العام في بلادنا وطبيعة تكوين الثقافة السياسية عندنا، هو هذه "المطلقات" والتصور الكلي للقارة على هذا النحو، بما يوحى في كثير من أجهزة الإعلام على الجانب العربى أننا - فى النهاية - أسعد حالاً! وحيث تثار هذه القضايا على الجانبين فى هذه الأيام بشكل لافت نتيجة تعرض أكثر من دولة عربية لمطالب التغيير أو تعرض دول أفريقية وأفريقية عربية للاضطراب فإنى أقترح أن نعيد قراءة تاريخ الخريطة السياسية لأفريقيا بشكل مختلف، لعلمى أن حالات الانتظام السياسى واحترام الشرعية والدستورية فى عدد كبير من الدول الأفريقية غير العربية تتفوق على حالة الجمود العربى بشكل ملحوظ؛ وذلك على مدى الربع قرن الأخير على الأقل. لقد شاركت أفريقيا معظم دول العالم الثالث فيما سبق هذه الفترة - وعقب موجة الاستقلال - فى مظاهر تتعلق بهيمنة الدول والتنظيم السياسى الواحد والمقولات والصياغات حول القطاع العام... إلخ. وارتبط بذلك ما قيل عن سلطة الزعامة "الكاريزمية" وعن هيمنة الأيديولوجيات... إلخ، لكنها فى أعقاب السبعينيات شهدت أوضاعاً اقتصادية واجتماعية جديدة، حملت شعار الليبرالية الاقتصادية نتيجة التسليم بشروط صندوق النقد والبنك الدوليين، وتحكم النظام الاقتصادى العالمى، بما طرح بالضرورة على معظم بلدان العالم الثالث؛ وبينها أفريقيا والعالم العربى، قضية التحرير السياسى والديمقراطية أيضاً. فكيف كانت النتيجة على المستوى الكلى الأفريقى، مقارنة بما شهده العالم العربى من جمود الأوضاع رغم التوسع فى عملية الانفتاح الاقتصادى ووفرة الثروات المتدفقة أو التطورات الجزرية فى البنية الطبقية والمواولة السياسية مع عالم الليبرالية نفسه؟



اختلفت ردود الفعل الأفريقية كثيراً في تقديري عن رد الفعل العربى بما يظل مجالاً للتأمل. وقد خضع الجميع لعملية القهر الاقتصادى ونتائجها فى التدهور والعجز باستثناء البتروليين بالطبع، ومع ذلك تسجل معظم التقارير الاقتصادية أن أكثر من خمسة عشر دولة أفريقية أصبحت تدور بين معدل تنمية ٥-٧%، وهى نسبة، فى عدد الدول أو النمو - تتفوق تلقائياً على الحالة العربية.

لكن موضوعى هنا يتعلق بالأوضاع السياسية التى كان ينتظر أن ترتبط بهذه الليبرالية الاقتصادية، ويصر القادة العرب على أنه لا صلة بين المجالين! وأول ما يرتبط بهذه الليبرالية الاقتصادية هو التعددية وإمكانية تداول السلطة مع تغيير الزعامات والحكومات وفق سياسة ديمقراطية متفق -أو متصارع- عليها. وعندما استعرضت الحياة السياسية فى القارة الأفريقية غير العربية - كوحدة تحليل كلية، وجدت عدداً من الظواهر التى تتعلق مباشرة بتداول السلطة والقبول بالتغيير السلمى جديرة بالانتباه من أجل مستقبل أفضل:

\* هناك ستة زعامات تاريخية، تنحى أربعة منهم من موقع الرئاسة بالتفكير الشخصى الهادئ فى الموقف الداخلى واحتياجاته وهم ليوبولد سنغور فى السنغال (١٩٨١) وأحمدو أهيدجو (١٩٨٢) فى الكاميرون - وجوليوس نيريرى فى تنزانيا (١٩٨٥) ومانديلا فى جنوب أفريقيا (١٩٩٩).

كما قبل ثلاثة آخرون نتائج الضغط الشعبى من أجل التغيير، وفى انتخابات عامة مثل كينيت كاوندا فى زامبيا (١٩٩١) وهستجز باندا فى مالاوى (١٩٩٤). وأراب موى فى كينيا (٢٠٠٢).

\* شهدت القارة خلال ربع القرن الأخير أيضاً ظاهرة تنحى قيادات عسكرية جاء بعضها فى موجة الانقلابات العسكرية السابقة فى القارة، لكنهم لم يستطيعوا مقاومة الحركة الشعبية التى فجرها فشل السياسات الاقتصادية القائمة، فقبلوا قرارات الحركة الشعبية بالتغيير أو أزيحوا سلمياً - فى أجواء المظاهرات الشعبية نفسها على نحو ما حدث فى بنين (١٩٩١) وتوجو (١٩٩١) ومالى (١٩٩٢) وغانا (١٩٩٢). بل ونال التغيير قيادات عسكرية كانت ذات ثقل شعبى نتيجة طرحها للبرامج أو تداولها لأفكار التطوير والتنمية، مثلما حدث فى مدغشقر مع الرئيس راتسيراكا (١٩٩٢). ونفس الموقف هو الذى طال فى إطار آخر وضع الرئيس "أوبا سانجو" (نيجيريا) الذى عالج تأزم علاقات العسكريين من حوله وسوء إدارتهم للحياة السياسية أمام ضغط الأحزاب السياسية التقليدية، فانسحب مع الحكم

العسكري عام ١٩٩٣ بل وأثبت في النهاية أن التغيير ليس مجرد التداول مع من لا يستحقونه من السياسيين التقليديين، فعاد لطرح نفسه مجدداً في انتخابات ١٩٩٩ على رأس مجموعة سياسية جديدة ففاز في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في نيجيريا بل وبالمكانة الملحوظة التي يحتلها الآن على مستوى القارة.

وهنا تطرح أفريقيا بحق من خلال تجاربها رداً على الشكليات المحتملة التي يمكن أن تعالج بها فكرة التغيير السياسي أو تداول السلطة، لأن "السلطة" إذا ما "عادت" بالتداول لنفس الوجوه القديمة، على نحو ما طرحته في منطقتنا التجربة السودانية فإنها لن تعني الكثير لتقدم البلاد. وقد انسحب الجنرال سوار الذهب كعسكري بعد ثورة أبريل الشعبية التي جاءت بالجيش ١٩٨٥، فقفزت على السلطة القوى التقليدية التي سرعان ما ثبت فشلها بدورها في السودان وفي أكثر من دولة أفريقية. وقد أحدث ذلك ظاهرة غريبة إذ تحرك مرة أخرى الضغط الشعبي ليعيد وجوهاً عسكرية حاولت تقديم نفسها تقدماً جديداً بدا مستفيداً من فساد تجربة التسلط، وقبلت بعرض نفسها في انتخابات حرة، فجرى انتخابها رغم أنهم "الجنرالات القدامى" مثل "أياديما" في التوجو ورولينجر (في غانا) وراتسيراكا في مدغشقر، والأخيران قبلاً التني في انتخابات عامة، ومثلهما الرئيس "كيريكو" في بنين الذي عاد مخففاً من أيديولوجيته السابقة.

وبقدر ما خبرت التجارب الأفريقية إشكالية فساد التداول الصوري فإنها لم تستسلم لذلك لأنها أضافت لفترة من أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي، تجارب المؤتمرات الشعبية الوطنية للحركات الاجتماعية والأهلية فتغيرت خلالها أكثر من ثمان نظم سياسية في أنحاء مختلفة من القارة. ولا يجب أن نتجاهل هنا ضعف الدولة الوطنية التاريخي في أفريقيا، مما جعل البنى الاقتصادية الاجتماعية الهشة التي تراثها هذه التحركات الشعبية عن نظم الاستبداد والفساد تواجه صعوبات كبيرة في الاستمرار أو تحقيق إنجازات كبيرة تدعم صمودها إلا لفترات محدودة. وكنت أطمح أن أقول إن موروث الدولة أفضل في العالم العربي لو صارت ديمقراطية أو أقامت مؤتمرات شعبية وطنية جامعة لكل القوى!

وهنا يظل العامل الخارجي - وإن كان ليس سياسياً في كل الأحوال - مؤثراً على إمكانية نجاح حقيقى ما لم تتأسس في مواجهته حركات سياسية اجتماعية جديدة ذات نفس ديمقراطى فعال ولهذا السبب، لم نسمع كثيراً عن نجاحات كبيرة

لتجارب التحول الديموقراطي الشعبي في بلاد مثل بنين وزامبيا والتوجو والكونغو برازافيل وحتى في حالة الثورة الشعبية مثلما حدث في الكونغو كينشاسا. ولا يخفى هنا التأثير الفرنسي البارز أو ضغوط الكونغولث في بعض الحالات ضاهيك عن نفوذ الشركات متعددة الجنسية ورأس المال العالمي. ولقد ساندت الزعامات السابقة التي قبلت التحول بإخلاص مصالح بلادها لبعض الوقت مثل حالة الرئيس الراحل جوليوس نيريري الذي أقام منتدى حوار الشمال والجنوب، بل وحالة الرئيس أوباسانجو نفسه رغم السند الأمريكي لحركته بسبب الثروة البترولية في بلاده فظل فترة من نجوم منتدى حكماء أفريقيا. وهنا يظل مثال الرئيس نلسون مانديلا، وتتحية مختاراً- من أعلى قمة للسلطة السياسية والمعنوية من أجل إحياء النموذج الديمقراطي الليبرالي في بلاده مثلاً، يدفع هذه الدولة لتتطلق كالمارد في أنحاء القارة وخارجها.

ولا يعنى ذلك أن القارة الأفريقية مثال للحياة الديمقراطية وتحولاتها، لأن بها من آلام الصراعات وآثار الفقر والتمزق وحكم العسكر ما يحزن ويفجع أيضاً. وللأسف فإن العالم العربى لا يشارك في مأسوية الصورة بجمود أوضاعه فقط وإنما تشارك أطرافه في الصومال وجزر القمر وموريتانيا وأخيراً في السودان بقدر ملحوظ من اضطراب الموقف الذى يربك العلاقة بين المنطقتين.

لقد ظلت الأدبيات الأفريقية تتخذ من بلدان صغيرة أو كبيرة نماذجاً متواضعة وأمثلة على المعانى الكبرى مثل تقديرها الدائم منذ عقود لتجربة الديمقراطية الليبرالية المستقرة في بتسوانا وموريشيس وسيشيل، وقريبا السنغال وأخيراً جنوب أفريقيا. ومعنى ذلك أن لديها ما تفاخر به، أما المنطقة العربية فلا تقدم إلا ما نأسى له، بل وتقدم أطرافها المضطربة أمثلة لتوترات كانت مجرد داخلية لفترة؛ وإذا بها تتحرك متفجرة على مستوى القارة في وجه العرب أنفسهم على نحو ما نشهده في السودان.

## رفض "عولمة" التنمية

يتابع الكثيرون ما يجرى من استعدادات، ومن وثائق أيضاً- لتوضع كلها فى خدمة إنجاز "المؤتمر الدولى لتمويل التنمية" (مونتيرى- المكسيك ١٨-٢٢ مارس ٢٠٠٢). وقد عرفنا به فى مقال سابق، ورأينا أن العرب لابد أن يشكلوا مع الأفارقة جناحاً ذا وزن لضمان شروط أفضل لتعاونهم حتى كراسماليين- ضمن الشروط الدولية المجحفة التى يتم تمريرها مرة فى مؤتمر وآليات منظمة التجارة العالمية، وأخرى لإكسابها شرعية أكبر فى "مؤتمر دولى" لتمويل التنمية. واسم المؤتمر الجديد فى المكسيك مغرٍ بطبعه - من الناحية الشكلية على الأقل - ومن ناحية بيانات النوايا الحسنة، ولعل شعار التنمية يبدو "أرحم" هذه المرة من شعار "التجارة" فى اجتماعات أخرى.

لكن أصواتاً كثيرة فى بلدان العالم الثالث، ترى بدورها ضرورة الانتباه المبكر لمخاطر شعارات "عولمة التنمية" المطروحة مثلما يجرى التحذير من مخاطر "التجارة العالمية".

وينطلق هؤلاء بالطبع من مقولات رئيسية حول "النظام العالمى" الرأسمالى بطبعه والمساحة التى يعطيها "لتنظيم التابعة" أو "الملحقة" .. حتى لو سلمنا أنها رأسمالية أيضاً! فالنظم الاقتصادية الاجتماعية فى العالم الثالث أو الرابع الذى نعيش فيه لا تتوفر لها ظروف أن تكون رأسمالية حقيقية، لها قوة المنافسة والمشاركة... إلخ. وإنما هى بحكم التحاقها أو اندماجها الهامشى تعيش فى ظل "أبارتهيد" عالمية على نحو ما أسماها سمير أمين وعدد من المفكرين الأفارقة، وهى تخضع بالفعل عبر الآليات العالمية لنفس آليات الأبارتهيد التى كانت فى جنوب أفريقيا ثم الآن إسرائيل، أى وفق نموذج من "التنمية المنفصلة" من ناحية ثم الملحقة أو التابعة من ناحية أخرى. وبهذه التنمية الملحقة بنظام "علوى" أو فوقى آخر، تصبح وقائعنا ضمن أرقام "لحكومة الأبارتهيد" - فى جنوب أفريقيا من قبل - وضمن أرقام ووقائع "التنمية العالمية" كما تخطط لها آليات الاحتكار الدولى حالياً.



لذلك يرفض المفكرون الوطنيون آليات "عولمة التنمية" كما يرفضون قواعد "عولمة التجارة".

ومنذ البداية يعترض "اللوبي" المقاوم "لعولمة التنمية" المطروحة في مونتيري على جدول الأعمال الذى يكشف عن نوايا "القمة العالمية" المزعومة. فحيث يبدأ بمعالجة "تحديات التمويل" فإنه يتبعها مباشرة بترتيب "الموارد المحلية" لتستقبل "الاستثمار المباشر الأجنبى وغيره من "التدفقات الخاصة، وبذلك يدمج بسرعة المخططات الوطنية المحلية بمصالح التدفقات الخاصة، ضمن نظام مضمون "دولياً". ولهذا السبب نفسه يعقب ذلك بمعالجة موضوع رئيسى تحت عنوان "التجارة الدولية بوصفها محركاً للتنمية".

ثم يربط "التعاون المالى، مع التقنى" معتبراً ذلك ضمن مفهوم "التنمية" المفروض أن يصاغ "وطنياً". وحتى يأمن من هذا الاحتمال "الوطنى" الأخير فإنه ينطلق من "تنظيم الدين الخارجى" حتى لا يتحدث البعض عن "إلغاء الديون".... وفى ترتيبات مونتيري أيضاً "موافقة" رؤساء البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية على المشاركة فى رئاسة اجتماعات المائدة المستديرة المعقودة على مستوى القمة.... وسيحضر ممثلو المجتمع المدنى.. و"أصحاب المصلحة من المؤسسات" هذه الاجتماعات... ليوافقوا بالطبع على النتائج...!

هذه الترتيبات الفوقية المحكمة هى التى جعلت البعض يصف "التنمية العالمية" تلك بنظام جديد "للأبارتهيد".

فى "المنتدى الاجتماعى الأفريقى" فى باماكو، ومثله اجتماعات القاهرة وبيروت، وكذلك فى "بورتو أليجرى" يرفع شعار "العدالة الاجتماعية الدولية" مقابل التنظيمات التجارية الدولية، ويوفر شعار "العدالة" فرصة لتنظيم المصالح على مستوى محلى بمعرفة أصحاب المصالح الحقيقية من جماهير هذا الشعب أو ذاك من جهة ثم "العمل التضامنى" فى ظل "تبادل" متكافئ على مستوى "دولى" يضمن هذه المصالح المحلية أو الوطنية من جهة أخرى. ذلك لأن هناك مشكلة تمس أفريقيا أكثر من أى طرف آخر وهى أنها ليست طرفاً حقيقياً - أو قل فاعلاً بالطبع - فى هذه التجارة الدولية إلا من زاوية الاستغلال. فتجارتها مع أوروبا وأمريكا تشكل ٤٥% من "إنتاجها القومى" بنسبة تزيد ثلاثة أضعاف نسبتها على المستوى العالمى، وخاصة الغرب الذى لا تشكل فيه التجارة أكثر من متوسط ١٤% ومعنى

ذلك أن التنمية المفضلة في الأبارتهيد الأفريقي تعيد حصيلتها "للسوق العالمي" تجارة أو رداً للديون!

وتشير الأصوات الأفريقية ترتيباً على ذلك أن المؤتمر العالمي لتمويل التنمية يحرص على ضمان نظام تسديد الديون إلى جانب نظام التجارة. في إطار "مالي" دائماً لا يتعلق بجوهر عمليات التنمية من تنمية بشرية وشروط نقل التكنولوجيا أو التعليم والتدريب.... إلخ وهو ما أصبح ينعكس على فروق الدخل والتقدم من واحد إلى ثلاثين في الستينات إلى واحد إلى ستين في التسعينات!

لا يشير أحد حجم الخسارة التي تتحملها البلدان الأفريقية نتيجة شروط التنمية والتجارة على مستوى عالمي. وليست مصادفة أن أغنى البلدان الأفريقية هي أكثرها وقوعاً في قبضة الدائنين. ولنذكر هنا من إحصاءات ١٩٩٨ نيجيريا (٣٠,٣ مليار دولار) وجنوب أفريقيا (٢٤,٧ مليار) وساحل العاج (١٤,٨) والجابون (٤,٤ مليار) ولا شك أن هذه الديون هي التي تكبل عملية التنمية وتحدد مسارها. وفي نفس الوقت فإن أية فرصة لتخطيط التنمية محلياً أو وطنياً غير متاحة. وهنا يمكن الرجوع لعلماء أفارقة فيما يستخلصونه من حقائق مذهلة عن استحالة التنمية في ظل قواعد العولمة التجارية أو ادعاءات التنمية العالمية. يشير الدكتور كوامي ننين مثلاً في دراسة عن العولمة ومستقبل أفريقيا: أن خسائر المنتجات الاستوائية في السوق العالمي في منتصف التسعينات بلغت حوالي ٨٠% والموارد القائمة على منتجات طبيعية خاصة ٦٠% وذلك نتيجة خسارة الدخل التفضيلي إلى الأسواق العالمية.. حتى بلغت خسارة البن والكافو واللحوم ١٠٠%! ومع ذكر البن والكافو يمكن أن نتذكر ساحل العاج ونيجيريا وغانا وأثيوبيا بالطبع ونفهم لماذا هي على قائمة أكبر المدينين!

والطريف ونحن نتحدث عن معونات التنمية أيضاً أن ننقل عن "نينس" ما رصده من أن مائة ألف خبير أجنبي في أفريقيا حصلوا على ٤ مليارات دولار سنوياً خلال بضع سنوات من التسعينات! ودلالة ذلك متعددة بالطبع بالنسبة للمعونات الخارجية والديون والتدخل وشروط عالمية التنمية والاستدانة!

المشكلة الكبيرة الأخرى التي تثيرها الأصوات الأفريقية ضد مفاهيم "عولمة التنمية" هي الخلط بين سياسات الدول الكبرى المتحكمة، و"كنظام عالمي" وبين عملية "التنظيم الدولي" للمصالح في إطار الأمم المتحدة و"الشرعية الدولية" على نحو ما تطمع الشعوب المقهورة في أن تجد منفذاً للتعبير أو الضغط. فهذا هي

أمريكا مثلاً تتحدث في هذا الإطار عن التجارة لا المساعدة "Trade not Aid" كمبدأ أساسي لإستراتيجيتها المعلنة في خطتها العالمية عن "فرص التجارة" - معها بالطبع والمعروفة باسم "أجوا AGOA" والتي خططت في إدارة كلنتون وعقد لها الرئيس "بوش" مؤتمر قمة أمريكي أفريقي في نوفمبر ٢٠٠١.

وها هي أوروبا تعلن في مؤتمر القمة الأوربي الأفريقي، عن "مشروطيتها" لتحقيق المساعدة بضمان شعاراتها في الحكم الجيد و"حقوق الإنسان" وآلية "تسديد الديون" وفق مفاهيمها الخاصة بالطبع.. وهكذا. ثم يأتي "المؤتمر الدولي لتمويل التنمية" عام ٢٠٠٢ ليحول عملية تعبئة الموارد المحلية وتنظيم الأوضاع الداخلية والآليات إلى مجرد شروط لتسديد الديون وضمان الاستثمارات الخاصة وليس الحديث عن المعونات لبرامج التنمية المحلية. بل ويتهم "ياش تاندون" - أحد أساتذة الاقتصاد السياسي، كل هذه الأجندة الغربية الرأسمالية "بتسييس" عملية "التمويل" هذه بينما يتهم موقفنا نحن إزاءها "بالتسييس" الفج أو الشعاراتية والديماغوجية.. إلخ، ذلك أنهم لا يريدون منا - في نظره - أن نتساءل كيف قامت عملية "التنمية" الأفريقية بتسديد ديون القارة ثلاث مرات في عدة عقود حديثة ثم تبقى أرقام الديون هي نفسها بل تزيد!

خلاصة كل ذلك أن وفود الدول العربية والأفريقية مطالبة أن تراجع جدول أعمالها بشكل مختلف، يضمن تحقيق تكتل ضاغط "ولوبي" من نوع جديد يحقق مصالح "التمويلين العرب" من جهة في ظروف إنسانية وسياسية أفضل أو أكثر استقلالاً وتضامنية، كما يحقق للشعوب وممثليها فرصة أفضل لدخول ساحة التنمية الحقيقية وليس مجزرة العمليات المالية المحيطة بالتنمية.

إننا لا نتحدث هنا عن التنمية الوطنية المستقلة أو المعتمدة على الذات أو المنفكة عن الارتباط التابع.. إلخ إذ يبدو أن هذه المفاهيم ستبدو غريبة كثيراً في هذه الظروف، لكن دعونا نضغط من أجل مفهوم "للأقلمة" أكثر اعتباراً للتضامن العربي الأفريقي من جهة ولتضامن حركة الشعوب ومنظماتها الاجتماعية والشعبية من جهة أخرى، ويعنى هذا أن نبدأ في مونتييري بالمكسيك المطالبة باحترام الشروط الإقليمية للتنمية وحقوق الشعوب في "التنمية الاجتماعية" وليس مجرد التجارة - احتراماً للميثاق الدولي لحقوق الشعوب في التنمية.

## في مؤتمر أفريقي: "الإيدز" والفقر والثقافة

ما الذي يمكن تحقيقه عندما يلتقي أكثر من ألف مشارك في قاعة مؤتمرات الأمم المتحدة بأديس أبابا ٣-٧ ديسمبر ٢٠٠٠ بدعوة من الهيئة الدولية ولجنتها الاقتصادية لأفريقيا، وفي ظل البرنامج الأممي "الإيدز" ومساهمات تخطيطية من قبل البنك الدولي وبحضور من ممثلي الدول والمنظمات الأهلية والمانحة للمعونة لمواجهة ذلك الوباء الخطير؟

أول النتائج هو ضجيج الصرخة المستمرة ضد هذا المرض على مستوى عالمي منطلقاً من أخطر مراكز المرض - أفريقيا حيث يوجد ٧٠% من المصابين (٢٣ من ٣٤ مليون نسمة حتى عام ١٩٩٩) ونفس النسبة بالنسبة للوفيات تقريباً. لقد شعرت وأنا جالس في هذه القاعة أن بعض ممثلي الدول الأفريقية المحدودة السكان يكادون يخشون الزوال من على الخريطة البشرية كلية في وقت قريب! وقد حدثنا مندوبو بلاد مثل بتسوانا وبوروندي عن بدء نزول نسبة التزايد في السكان لما تحت الصفر إزاء وصول وفيات "الإيدز" وحده إلى ٣٣٩ ألف نسمة عام ١٩٩٩ من سكان لا يزيدون عن ٦ مليون في بوروندي، أو زيادة الوفيات عن ٢٤ ألف نسمة بين مليون ونصف في بتسوانا، وبإشارات إلى بلوغ الإصابة إلى ٣٥,٨% من الأحياء عامة في هذا البلد الصغير. وليس المهم هنا هو الأرقام المجردة، ولكن المشكلة في أن هذه النسب هي من صلب قوة العمل والإنتاج، سن الشباب، وتشريد الأطفال اليتامى. وتبلغ الصورة قمة مأساويتها عندما نقرأ رقم ربع مليون من المصابين عام ١٩٩٩ فقط في جنوب أفريقيا وحوالي ١٦٠ ألف في زيمبابوي ....

تشير البحوث التي قدمت إلى عشرات الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذا الوباء غير ما ذكرناه؛ ثمة آثار على الاستثمار وعلى السياحة، وعلى ميزانيات



الصحة العامة والخدمات عموماً. وهناك آثار على علاقة هذه الشعوب ببعضها في منطقة الهجرة الداخلية بين دول الإقليم مثلما يحدث على نطاق واسع في جنوبي أفريقيا وغربها بوجه خاص وقد اتخذها بعض النظم الحاكمة حجة لفرض العزلة على شعوبها أو خفض النفقات في مجال اجتماعي أو آخر.

من الطريف في وسط هذه المأساة، أن وقفت السيدة جارسيا ماشيل زوجة مانديلا تناشد الحكومات والمانحين التعاون في التصدي لهذا المرض، لكنها كانت تركز على مسئولية المجتمعات وقادتها محلياً في هذه المواجهة، فأشارت في حزن شديد إلى نسبة مخصصات التسلح وتجارة السلاح في عدد من الدول الغارقة في هذا المرض في وسط وشرقي أفريقيا مثلاً، دون أن يطرف لهؤلاء المتحاربين جفن بشأن ما تعانيه شعوبهم من احتمالات الفناء.

### صراعات خفية: شمال – جنوب

كان الأطراف من هذه الملاحظة المحزنة ترويح أحدهم للاهتمام الأمريكي بهذه الكارثة مشيراً إلى تصريحات أمريكية وخاصة من "آل جور" عن اعتبارها من مسائل "الأمن القومي"!... واتجهت الأنظار إلى الموقف الغربي كله الذي عالج الموضوع منذ تفجيره بحنكة شديدة جعلت النسبة في الغرب لا تتجاوز ٥% من مجموع المصابين في العالم حالياً ورغم إشارات عديدة إلى تساوى عدد المصابين في بداية الكارثة بين دول الشمال والجنوب مما حير الباحثين لفترة عن المصادر الأساسية لها، إلا أن سرعة معالجتها في "الشمال" دون الجنوب بدت لافتة للنظر، والآن تعتبرها قيادة النظام العالمي من مسائل "الأمن القومي" بسبب ما يتخذونه من إجراءات ضد هجرة أبناء الجنوب إلى الشمال أو إخضاعهم لأقصى الإجراءات.

باحث أفريقي موثوق في مصادره (حيث يرأس مركزاً لبحوث التنمية في هارفارد) وهو الدكتور "كويسي بوتشوى" استعرض كثيراً من الحقائق، وحتى "بحيادية" لا تتفق مع تاريخه لفترة كأحد أساتذة العلوم السياسية الأفارقة وأحد الوزراء "الغانيين" لفترة أخرى. في طيات بحثه "الحيادي" كشف بعض المواقف "المريبة" للنظام الاقتصادي العالمي، فالتكاليف العالمية للبحوث حول هذا المرض-

وهى فى الغرب أساسا- يجرى تحميلها على أسعار العقاقير التي يجرى ترويجها فى بلدان أفريقيا أساسا، وتفرض أسعار مضاعفة على العقاقير ذات براءة الاختراع الرسمية، وهذه العقاقير بالذات هي التي يفرض استعمالها بأموال المساعدات والقروض المخصصة لهذا الغرض، وهى العقاقير التي تبلغ أسعارها فى أفريقيا ضعف أسعارها فى أوروبا! (قدم مثالا فعليا بين كينيا والنرويج).

أشار المتحدثون بألم إلى أن الأفارقة والناس فى بلدان الجنوب عموما لا يعرفون بالضبط ما هو الدواء المعين للحالات المعينة، وأن عزل شعوب الجنوب عن حركة البحث والتطور جعلهم يتقبلون النتائج التي تتحكم فيها بضعة شركات أمريكية وأوروبية (لا تزيد عن خمسة فى رأى البعض) وأن المخصصات من قبل البنك الدولي وعبر برنامج الأمم المتحدة للتنمية، لمواجهة المرض فى أفريقيا (وقد بلغت ثلاثة بلايين دولار مؤخرا) تتنافس عليها هذه الشركات ووكالات المعونة بحيث لا يجد الأفارقة عائدا مناسباً لهذه المخصصات رغم صغر حجمها أصلا.

فى جلسة جمعتي بعدد من شباب جنوب أفريقيا من ممثلي المنظمات الأهلية الكثيرة هناك جرننا الحديث إلى هذا الاستغلال الرأسمالي لمشكلة لها هذا العمق الإنساني، واعتبرها بعض المتحدثين لا تقل عن معركة التحرر الوطني بالنسبة لبقاء وكرامة شعب مثل شعب جنوب أفريقيا، وتذكرنا جميعا المعركة الإعلامية التي شنتها الصحافة الأمريكية على الرئيس "تابو مبيكى" أثناء زيارته مؤخرا للولايات المتحدة، بسبب رفضه صراحة مواجهة مشكلة "الإيدز" بمخصصات من القروض أو الميزانية للعقاقير المعتمدة "توليا" أي المستوردة من أمريكا أساسا، مفجرا الأسباب الاجتماعية من الفقر وتخلف مشروعات التنمية الكامنة وراء زيادة هذا المرض. ثارت الجمعيات الأهلية الغربية والمحلية والأطباء الأوروبيون والبيض فى جنوب أفريقيا ضد "مبيكى" الذي يرفض الأموال المناسبة للعلاج الطبي "متهمين إياه بالهروب إلى التعليل الاجتماعي.. إلخ. أشار أحد الشباب بخبث إلى أن ثمة سببا قويا آخر، هو أن سوق الدواء فى جنوب أفريقيا يتجه توفيراً لشراء العقاقير الهندية الأبسط والأرخص (وإن لم تكن حاملة للعلامة الدولية!) وأن ذلك يثير الشركات الغربية الكبرى، والتي تعرف أن مبيكى يتخابث عليها وهو

يعرف. هذه الحقائق ويريد تمرير "العقاقير الآسيوية"! بل إن اتجاه المعالجين في عدد من البلدان الأفريقية يعتقد أن عقاقير الأمراض الجنسية العادية، بل والتركيز على معالجة الأمراض التناسلية والحماية منها هي في النهاية أسرع وأرخص من هذا الموقف الغربي الاستبدادي!

### تتعدد الأسباب:

لم يستطع هذا العدد الكبير في المؤتمر أن يواجه هجوم أقطابه من المؤسسات الدولية والمانحين بالتركيز على أنماط المرض والعدوى وأنوار الفئات المختلفة مع حكوماتهم في أعمال المواجهة، ومناشدة القادة الاجتماعيين مثل السياسيين بالعمل في أشكال المواجهة المقترحة... إلخ. لكن البحوث الأساسية لم تستطع أن تتجاهل أهمية صياغة "السياسات الاجتماعية" وبرامجها في هذا الإطار، ولم يستطع حتى عتاة المتحدثين من البنك الدولي إلا أن يتكلموا عن "دور الدولة"، وفي مقابلة تحدث بعض ذوي النفوذ مثل النيجيريين ومن جنوب أفريقيا عن مشكلة الفقر وأسماها البعض صراحة مشكلة سياسات الإفقار الكامنة في برامج المؤسسات المالية الدولية. ولم يكن ممكناً الحديث عن سياسات اجتماعية تشمل الصحة والتعليم والثقافة العامة في مجتمعات أفريقيا دون مراجعة مشكلة المؤسسات الدولية مع سياسات الخصخصة والضغط لانسحاب الدولة وفي وقت لا تشغل الرأسمالية المحلية يمثل هذه الموضوعات التنمية التي تخص مستقبلها، ومن ثم فإن الحديث عن سياسات اجتماعية لا يعنى إلا الحديث بجدية عن "دور الدولة" مجدداً.

وجرت المسألة التنموية ومسئولية "الدول" و "المجتمعات" إلى جوانب أخرى لا تقل أهمية سواء في تحليل ظواهر المرض أو أسباب انتشاره وعدم انتشاره.. إلخ. وانتبه البعض للعوامل الثقافية المختلفة في الموضوع... فمن تلامذة على مزروعى من انتبه إلى ملاحظة أن شريط الشعوب ذات الثقافة الإسلامية في غرب أفريقيا مثلاً أقل معاناة من هذا المرض، سواء لأسباب تتعلق بقوة التقاليد أو "طهارة الذكور" أو التماسك الاجتماعي التقليدي.. إلخ. لكن البعض فسر ذلك بحجم

"الستابو" أو التحريم المرتبط بالإعلان عن هذه الحالات، وأن هذه السرية والتحريم كفيلة أن تفاجئنا بنتائج خطيرة بعد بضعة سنوات.

لفت البعض إلى أن مجمل الإحصائيات في هذا المجال قد لا تعني شيئاً إزاء حرص النظم السياسية وخاصة الشمولية على التحكم في إعلان بيانات وزارات الصحة بها! بل ألمح البعض إلى أن المخاوف على السياحة أو الهجرة قد تؤدي أيضاً لإخفاء الحقائق!

لم يستطع المؤتمر إلا أن ينتهي بموجة تفاؤل عن انخفاض نسبة المرض في عدد من الدول التي تكتثت فيها برامج المواجهة، وأعلنت السيدة ماشيل أن النبأ الهام من كل أعمال هذا المؤتمر أنه "من الممكن مواجهة المرض وهزيمته مثل كل الشرور التي واجهتها الإنسانية من قبل".

والدروس المستفادة للدول العربية من مثل هذا المؤتمر غير بسيطة، فالخطر على أعتابنا ومن حولنا، وأعتقد أن الإحصائيات العربية في هذا الصدد مشوبة بكل الاعتبارات الثقافية التي ورد ذكرها في المؤتمر. واعتبارات التأثير والتأثر في العالم اليوم لا ينفع معها وضع الرؤوس في الرمال.. حتى لو كانت رمال الصحراوات العربية الممتدة من الخليج إلى المحيط.





## سيناريوهات الرعب .. في كينيا

أصبحت المنتجات السياحية هدفا سهلا لسيناريوهات الرعب في الفترة الأخيرة ، وعلى شواطئ المحيط الهندي خاصة. فمن "بالي" في إندونيسيا إلى "مباسا" في كينيا ، يستطيع مستهدفا الرعب أن يثيروه في مناطق رخوة ، ذات بعد إعلامي عال، ويرسلوا من خلال عملياتهم السهلة رسائل بعيدة الأثر، وعادة ما تكون العمليات عبر انتحار الفاعلين ذات دلالة أكثر على نوعية مصدر الرعب ، وإن كان ذلك نفسه موضع جدل. لذلك تطرق إلى الذهن عدد من السيناريوهات مرتبطة بعملية ممباسا، جذيرة بأن توضع موضع القراءة السريعة نتبين من خلالها الخطوط الواقعية بمتابع الاكتشافات في هذه الواقعة المؤلمة. وستظل أجهزة الإعلام الدولية وأخبارها المتتالية في التحليلات الآخذة بوجهة النظر التأميرية أحيانا إلى أن تكتشف الحقائق ، ومن قبل قادننا الإعلام الأمريكي نفسه إلى اتهام السودان بتدبير تفجيرات نيروبي الأولى في أغسطس ١٩٩٨ وذهب الطيران الأمريكي ليضرب مصانع الشفاء قرب الخرطوم باعتبارها مصدر المواد الكيماوية النافسة ، ثم اعتذرت الولايات المتحدة للسودان بعد ذلك عندما بدأت تتعاون مع السودان ضد الإرهاب! وبالمثل شاهدنا في الأشهر الأخيرة كيف تجرى "الفرقعات" من حول كابول ، ودائما "قرب مبني السفارة الأمريكية" هناك أو للتخلص من منافسي قرضاي ، ليتبع ذلك طلب الحكومة الأفغانية استمرار القوات الأجنبية ، ألمانية أو فرنسية أو أمريكية ، لحماية النظام من مسلسل الرعب والإرهاب.

عل هذه المقدمة لا تكون ملزمة للقبول بأي من السيناريوهات التي تدور في الرأس عقب أحداث ممباسا مباشرة ، خاصة وأنه سهل أن نبدأ بإسرها تفسيراً ، وهو أن ممباسا ، قد شهدت صعودا في السنوات الأخيرة لتيار "أسلمة" الأفارقة من

ذوي الأصول العربية أو القبلية القديمة ، ممن تظاهروا كثيراً تأييداً للشعب الفلسطيني والعراقي ، أو احتجاجاً على سياسات الحكومة في الساحل الكيني ، أو ضد اتخاذ ممباسا قاعدة حربية للمارينز الأمريكية ، والقوات الألمانية والبريطانية التي جاءت خصيصاً في إطار المخطط الأمريكي وليس بالعلاقات الثنائية التقليدية القديمة. إذن فهناك أساس للتوتر ، تقليدي وسياسي ، يتيح لفورة الشباب - بنسبة البطالة والفقر العالية - أن تتحرك ضد مشروعات إسرائيل السياحية في منتجعات تمتد على طول ساحل المحيط الهندي في شرق أفريقيا من ممباسا حتى ديربان في جنوب أفريقيا ، مروراً بدار السلام ، ومرتفعات كلمنجارو في تنزانيا. ولأن الاستثمارات السياحية باتت تستحوذ على أعلى نسب الاستثمارات المعولمة الآن ، وقبضة البيوتات اليهودية على قطاع السياحة العالمي معروفة ، فإننا يمكن أن نتنبأ بطبيعة اختيار هذا القطاع لبث الرعب الإنساني والاستثماري على السواء.

لكن يظل الغريب في الأمر، أن تكون كينيا ، هي موقع عمليات بهذا الحجم الذي جرى في نيروبي ثم ممباسا. لأن كينيا معروفة كمصدر نفوذ متقدم للأمن الأوروبي ، وموقع لرأس المال الأوروبي والدولي منذ فرضت كنموذج في كل شرق وجنوبي أفريقيا ، ومن ثم فأجهزة الأمن متنفذة فيها بقدر عال منذ أمد طويل، فكيف تصبح هدفاً سهلاً بهذا الشكل إلا أن تكون عزلة الحكم عن شعبه ، وصراعات السلطة التي تبلغ أشدها الآن قبل انتخابات الرئاسة والبرلمان مباشرة ، وانشغال الأجهزة بالمعارك الطاحنة في الدوائر الانتخابية ، بل وانشغال الرئيس الكيني بما يشبه توريث الرئاسة لأحد الموالين له من أبناء القادة التاريخيين (كينياتا وأودنجا) بالإضافة لانشغاله برغبته في تكوين صورته على نمط مانديلا كحكيم يحل مشاكل السودان والصومال ورواندا. كل ذلك جعل الساحة سهلة لتنفيذ هذا المخطط أو ذاك على الأرض الكينية ، فكانت موقعة ممباسا.

لكن لأن الأخبار مازالت في بداية سيولتها ، فإن سيناريوهات عدة تقفز إلى الأذهان رغم صعوبتها العملية ، وليس المنطقية. وقد ذكرنا أن السلوك الأمريكي والإسرائيلي على السواء في حالات أخرى هو الذي يجعل التفكير سهلاً في هذا الاتجاه. بل إن الكشف عن تاريخ التضحيات بالبشر منذ أيام التآمر لغزو كوبا ، هو الذي جعل الناس في حيرة أمام الحديث عن إنشاء "إدارة التضليل الإعلامي" بين الأجهزة الأمريكية ، أو حتى تعيين كيسنجر - دون غيره - للتحقيق في أحداث ١١ سبتمبر - وهو المعروف كشريك ومستشار للاستثمارات الكبرى في

مشروعات بترول وسط آسيا ! مثل هذه الأجواء هي التي تنفع الآن بسيناريوهات أخرى للرعب الذي جرى في ممباسا.

فهل يستبعد مثلاً أن الموساد الإسرائيلي في إدارة فاشستية مثل إدارة شارون يريد أن يهدي متطرفي "ليكود" سبياً جديداً لمزيد من الالتفاف حول قيادته تمهيداً لاختياره للحكم لفترة جديدة حتى يمكن القضاء على المقاومة الفلسطينية للمشروع الصهيوني ؟ وحتى يتدعم وجود "إسرائيل" في ملف مواجهة "الإرهاب" على نحو ما يردد شارون ونتتياهو بشكل دائم ؟

وهل تستبعد تماماً خطة الأجهزة الأمريكية ، لاستمرار أجواء "الرعب" في أنحاء المعمورة بأشكال مختلفة ، تبريراً لتصاعد ترتيباتها في الحرب العالمية الرابعة على حد تعبير بعض الكتابات الأمريكية ، بعد نجاحها في الحرب الثالثة المسماة بالحرب الباردة ؟

ألا تخدمها مثل هذه الوقائع ، في منطقة آسيا ثم أفريقيا الآن ، على دعم إجراءات عسكرة العولمة ، وفرض اندماج دول الاتحاد الأوروبي في خطة العسكرة هذه من موقع التابع للتفوق الأمريكي ؟ ألم يشر لذلك في عملية تأديب الفرنسيين والروس على سواحل اليمن ، ومسرح موسكو ؟ ولتصبح مواجهة الإرهاب عالمية طالما الرعب عالمياً وفي كل الفضاءات بهذا الشكل ؟

ثم ها هي حادثة ممباسا - في تفسيرهم - ترسل أحدث رسائل الاتهام لهؤلاء العرب والمسلمين الذين يسعون بالرعب حتى على الأرض الأفريقية التي تنتشر فيها "المساعدات الخيرية" الإسلامية أو أنماط التعاون الإنمائية ، ومن ثم فإن عزل تلك الدول العربية المسلمة ومحاصرة رأس المال العربي وقطع الطريق أمامه في أية ساحات أخرى غير أوروبية أمريكية ، يصبح مجالاً للتفكير الأفريقي قبل الآسيوي ، طالما يمتد "الإرهاب العربي" هكذا إلى كل موقع ، مالم يدخل الأفارقة تباعاً وسريعاً في الحلف الدولي ضد الإرهاب بقيادة الرئيس بوش ؟

هذه الافتراضات جميعاً ، ليست تمارين عقلية ، لكن ما تسرب عبر الكتابات الأمريكية، من "برجنسكي" حتى "كيسنجر"، "وبيكر" وإلى ناعوم تشومسكي يثير الكثير من القلق، خاصة حينما تكون الإشارات إلى تنظيم القاعدة "وبن لادن" إلخ...

وهنا لا أحب الاقتراب من هذه الدائرة الجهنمية التي لا تعرف أسرارها الحقيقية إلا المخابرات الأمريكية نفسها ، وتاريخها الطويل في هذه الدائرة منذ



حروب الأفغان! وليس أدل على ذلك من القوائم الجاهزة بالأسماء ومواقعها في العالم بمجرد وقوع الحادث هنا وهناك بما لا يتيسر إلا للشياطين وقوى الشر المكين! وهذا شأنهم.

أما أن يكون الأمر أبسط من كل ذلك ، صادرا من قبل شباب أفزعهم الرعب الإسرائيلي في الضفة وغزة، بما لم يعد يطاق أو حجم الرعب المخطط للعراق ، فإننا لا نملك إلا القول : إن الدائرة تدور على الباغي ، وأنه لابد من تدخل "عالمي" أخير لوقف الوحشية الإسرائيلية خاصة وهي تسعى لدعم وجودها داخل الحلف العالمي المرعب لشعوب العالم. إن حلف شارون – نتنياهو نفسه يريد أن ينتقل بإسرائيل من مجرد "الحضور" في الشرق الأوسط إلى الحضور على المستوي العالمي، ليس فقط عبر مؤسسات المال .. إنما .. في قلب مؤسسات الرعب، وسيناريوهات الرعب، حتى لو كان السبب بسيطا ومفهوما .. وهو اندفاع شباب كينيا أو فلسطين أو غيرهما.

## القرن الأفريقي: القوة الإقليمية والدولة الشريرة

أصبحت العلوم السياسية الحديثة تتحاور مع مصطلحات متجددة، تتسلل عبر أجهزة الإعلام وأدوات فرض الأفكار عن "الآخرين" دون أن تجد التحقيق الكافي الذي يعفى بعض أطرافها من الخسارة، أو يُكسب أطرافاً العداء الذي تستحقه: ففي فترة سابقة كان النظام العنصري للأبارتھيد في جنوب أفريقيا قد جمع خصائص الدولة المنبوذة Pariah State نتيجة ممارساته ضد الشعب الأفريقي وتحدياته لشعوب العالم وقيمها الإنسانية، ولم يستطع الفكر العربي وقتها أن يعمم - خارج حدوده - هذه الصفة على النظام الاستيطاني المماثل على أرض فلسطين وهو الكيان الصهيوني، بسبب نشاط إسرائيل الواسع على ساحة العالم الثالث، وتقديم نفسها كإحدى دوله "المتحررة حديثاً" مثل تلك "المستقلة" حديثاً في أفريقيا وغيرها، هذا رغم قيام إسرائيل بكل ممارسات النظام العنصري، بل وعدوانها المتكرر على الشعوب العربية واحتلال أراضيها وتحديدها للرأي العام العالمي. وفي نفس الوقت استطاع الغرب أن يعمم هذه الصفة لتشمل دولة ثورية مثل "كوبا" بالنسبة لوضعها في أمريكا الجنوبية خاصة بل وبالنسبة لعدد من دول العالم الثالث التابعة.

ثم تطورت الأوضاع الدولية، وجاءت ظروف العولمة لتوحد عملية الاستقطاب؛ إن لم تكن في الولايات المتحدة وحدها ففي إطار حلف الأطلسي مجتمعا وموحدا على الأقل، وتطورت أدوات أمريكا والحلف إلى حد "عسكرة العولمة" ومد ذراعها بالقوة إلى مناطق من العالم بمناسبة وبدون مناسبة لتأكيد هيمنتها، ومع ذلك فإن مقاومة هذا النمط لم تهدأ خاصة عن طريق العنف المتبادل الذي تمثلت بعض أشكاله فيما شاع عن "الإرهاب". وكان لابد من تركيز الاتهام في بعض دول العالم - ادعاء أو كذبا مطلقا - لتصبح هي المتهم كمرآة للإرهاب، ومن ثم رُوِجت عنها صورة "الدولة الشريرة" Rogue State ويقصد بها الدول التي لا تخضع بسهولة لقواعد اللعبة الدولية في ظل العولمة.

وهنا اختلط في علم السياسة الحديث مفهومان، مفهوم "القوة الإقليمية" أو الدول الراغبة في دور القوة الإقليمية، ودور "الدولة الشريرة". وعرفت منطقة شرقي آسيا، والشرق الأوسط والمنطقة الأفريقية صراعات عملية وسياسية حول هذين المفهومين؛ فإذا لم تقبل كوريا الشمالية الصيغة المرسومة لمنطقتها. وراحت

تدير تحالفاتها بشكل مختلف يضمن لها "استقلاليتها" فهل يندرج ذلك تحت نمط القوة الإقليمية أم الشريرة؟

وما هو معيار اتهام سوريا حتى وقت قريب بدور الدولة الشريرة إلى جانب إيران والعراق لمجرد الاختلاف السوري على طبيعة "الحل السلمي" مع إسرائيل المخلصة للحلف العسكري الدولي. ولماذا لا يطبق هذا المعيار للدولة الشريرة بمصادقية حقيقية أكثر على إسرائيل وهي التي تتحدى العالم كل صباح بالنسبة للحقوق المقررة للشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة العربية الأخرى؟ بل على العكس أصبحنا نرى كيف يقلب تماما معيار القوة الشريرة بالنسبة لإسرائيل إلى درجة أن تتوج وحدها قوة إقليمية ترتب لها مشروعات الشرق أوسطية والمتوسطية لتخدم هيمنتها على إحدى أغنى المناطق في العالم، فالعالم العربي هو الذي تتوفر له المواقع الإستراتيجية والإمكانات البشرية وتتمتع عدد من دوله ذات الأدوار الدولية السابقة بإمكانية العودة لمثل هذا الدور، وتوفر المنظمات الإقليمية التي تترسخ في هذه المنطقة قاعدة لدور إقليمي بارز لهذه الدولة العربية أو تلك. هنا نجد الفلسفة الغربية الحديثة قادرة على تزييف الحقائق لتجعل ممارسات الدول الشريرة هي نفسها سمات الدول أو القوى "الإقليمية"....

### ماذا في أفريقيا

وعندما يتوجه الإنسان بنظره إلى القارة الأفريقية، فإن نجد معايير أخرى لقياس القوة الإقليمية، وحتى الدولة الشريرة. لقد رشح الإعلام الغربي نيجيريا وجنوب أفريقيا كقوى إقليمية في الفترة الأخيرة بمجرد أن توفرت لهما القوة الفيزيكية بينما ضعفت عندهما أحلام القوة الوطنية أو الاستقلالية. فالرئيس "أوباسانجو" في نيجيريا لا يحلم إلا أن يستثمر علاقاته الأمريكية والغربية عموما ليستقر نفوذ نيجيريا - وطبقتها العسكرية - في منطقة غرب أفريقيا ولو في خدمة أدنى مطامح تجار الماس والكافور على النحو الذي يجري من حول سيراليون.... إلخ، والرئيس "مبيكي" يعمل على ترويض المطامح التي أشاعها "مانديلا" من قبله في منطقة الجنوب الأفريقي لتتحول دولة جنوب أفريقيا إلى قوة إقليمية "مهدنة" للصراع في المنطقة ممتدة إلى منطقة البحيرات والوسط، ومتعاونة أحيانا مع نيجيريا نفسها. هنا قدر الغرب معنى "القوى الإقليمية" لصالحه فقط. وسرعان ما أطلق على أي "خروج على الخط" - مثلما

وقع من قبل "موجابي" في زيمبابوي مؤخرا - تحولا إلى دور "الدولة الشريرة" بسبب ما يثيره من مطامح لدى الأغلبية السوداء في أراضيهم التاريخية، وإن كان يدير الأمر بطريقة لا تخدم إلا مكسبا مؤقتا مثل فوز حزبه في الانتخابات العامة القادمة. ولم تعد إذن "أنجولا" أو "تنزانيا" هي "الدول الشريرة" ماداموا التزموا الهدوء وحسن العلاقة مع نظام جنوب أفريقيا الجديد، وحتى "المشاغب كابيلا" ومعه "الكونغو الديمقراطية" الجديدة، لم تعد "شريرة" مؤخرا مادام ينظم علاقات جديدة مع أوغندا ورواندا وجنوب أفريقيا في نفس الوقت بما سيعزل "زيمبابوي" الشرير الجديد.

### "أشرار" القرن الأفريقي!

تذكرت ذلك وأنا أتابع أحداث الحرب المأسوية في القرن الأفريقي بين إثيوبيا وإريتريا، وأتابع تكوين "الصورة" عند الرأي العام العربي، ففي البيانات المتبادلة عن الحرب والصراع، وجدت البيانات الإثيوبية تسمى إريتريا "بالدولة الشريرة" مستفيدة من موروث هذه الكلمة في الدعاية الغربية، ومعتمدة على علاقة إثيوبيا الوثيقة بالدوائر السياسية الأمريكية المختلفة منذ يسر الرئيس "كارتر" عبور الجبهة الحاكمة في إثيوبيا الآن إلى السلطة ضد نظام "منجستو" الشرير! وتعتمد إثيوبيا أيضا على نجاحها الدبلوماسي في تصوير أول احتكاك عام ١٩٩٨ على أنه "عدوان مفاجئ" من إريتريا وغزوها لمنطقة "باديمي" الحدودية بالحرب المفاجئة دون أسباب قوية لذلك إلا مطامح إريتريا "الشريرة"، بينما تثبت الأحداث الآن بعد الاكتساح الذي تقوم به إثيوبيا أنها كانت تستعد من فترة لإدارة حرب شاملة تستطيع خلالها أن تكتسح أراضي دولة كاملة بمساحة إريتريا في عدة أيام وتمهد للوصول إلى عصب على البحر الأحمر وهو حلمها الأساسي كقوة إقليمية. وقد أتاح ذلك لإريتريا نفسها إمكانية الاستنتاج والقول إن الأغراض "الشريرة" هذه لتأديب إريتريا أو الانتقام منها واكتساحها لا يمكن أن تكون جديدة أو أنه قد توفرت لإثيوبيا كل هذه العناصر فجأة ليتم إنجازها بهذه الكفاءة! ومن ثم فقد كانت إريتريا محقة في تقديرها حينما حاولت منذ ١٩٩٨ ردع هذه الرغبة "الشريرة" عند إثيوبيا بحسم موضوع الحدود والتفاوض حوله مثلما تفاوضت مع اليمن حول "جزر حنيش" .. إلخ.



لاشك أنه يلفت النظر، مدى توفر كل هذا السلاح لإثيوبيا لتدير عمليات عسكرية كاسحة من أقصى الغرب في "تسيني" و"بارينتو" إلى "عدى خالا وقرب عصب في الشرق" من إريتريا. وإذا كان سلاحها مازال "روسيا" موروثة منذ عهد "منجستو" والسوفييت فإنه احتاج إلى تمويل كبير لإسرائيل لتجديده، وإسرائيل لا تقدم شيئا مجانا كما هو معروف. وإذا كانت اشترت الجديد من "روسيا" ودول أوروبا كما يشاع، فإن روسيا وهذه الدول لا تملك ما تقتات به وتدفع سلاحها في كل الأسواق لجمع "العملة الصعبة" مثل أي شرير أو "صانع الأشرار"!

وقليلون يعرفون أن إثيوبيا من أكثر دول القارة حصولا على أموال المساعدات الدولية (الصندوق - البنك) والأمريكية على السواء بما يصل لبضعة مليارات. كما أن قليلين ربطوا بين الحملة التي سبقت الحرب عن "المجاعة" والجفاف في إثيوبيا "المسكينة" وإنقاذ هيئات الإغاثة والمساعدات الدولية بملايين الدولارات، وبين ضرورة توفر هذه المساعدات لشعب إثيوبيا قبل ممارسة حرب بهذه الوحشية والاتساع لأهداف لم تتحدد أبعادها تماما بعد أمام أي محلل للسياسات الدولية والإقليمية.

البعض قال أيضا إن إريتريا كانت ذات علاقات خليجية لا بأس بها منذ فترة، بل منذ وقائع "حنيش" ضد اليمن، ثم يسجل هؤلاء دخول إريتريا لتجمع دول الصحراء والساحل" مؤخرا، بقيادة ليبيا وعلى ما يبدو تحسبا لمثل هذا الهجوم الأثيوبي الشرس. بل يضيفون أن زيارات أسياسي أفورقي للولايات المتحدة تكررت أكثر من مرة في فترة وجيزة من العامين الأخيرين استعدادا لهذا الموقف. إذن فقد كان هناك تنافس كامن حول "الدور الإقليمي" من قبل الدولتين وليس مجرد خلق "الدولة الشريرة" من قبل أي من النظامين مع احتمال تحول هذا الدور الإقليمي إلى دور الشرير حسب وقائع الحرب الدائرة الآن!

إنني هنا لست بصدد تحليل عناصر الحرب الإثيوبية الإريترية، بل ولا أقوم بتحليل طبيعة الصراع وأبعاده بين الدولتين، فلذلك حديث آخر عندما تهدأ "أصوات المدافع" وحواراتها القاسية، ولكني بصدد سؤال عن طبيعة تكوين صورة "الدولة الشريرة" وخاصة عند الرأي العام العربي تجاه إريتريا، وهل للإعلام اليهودي نفسه دور في هذا الصدد حتى لا تقترب الدول العربية كثيرا من إريتريا بما يهدد المصالح الإسرائيلية وغيرها في المنطقة؟ وهل لا يستفيد العرب من خبرتهم عندما نجحت الدعاية الصهيونية دائما في تصويرهم في دور المعتدى على

دولة إسرائيل "المسكينة" في المنطقة بينما هي "الشرير الأعظم" - ولو فرعيا - والتي دمرت كل الطموحات العربية أو كانت؟

إنني مرة أخرى لا أتحدث لصالح أو ضد إريتريا أو إثيوبيا الآن؛ لأن لذلك حديثا آخر، وللدولتين مكانتهما في مصر وهناك اعتبارات كثيرة لعدم تناولهما بمنطلق الشر والخير، ولكني أتحدث عن طبيعة تكوين "الصورة" في ظروف تعرض شعب حديث الاستقلال مثل إريتريا لضربات قوة إقليمية صاعدة مثل إثيوبيا، بينما تُخلق الصورة عكسية تماما.

إن بناء صورة نيجيريا وجنوب أفريقيا، الأخيرة في الغرب يوحى بطبيعة بناء صورة إثيوبيا القادمة، خاصة بعد صعوبات ترويض "أسياسي" و"موسيفيني" واضطرابات الموقف في كينيا، من هنا يصبح وجود إثيوبيا - مقر منظمة الوحدة الأفريقية ضروريا كقوة إقليمية. أولا لتوازن منطقة شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، وثانيا لأن نعمة الوحدة الأفريقية تتصاعد من شمال القارة بشكل خطر ويحتاج إلى ضبط بدوره، وثالثا، لأن العرب من الخليج فضلا عن الشمال قد يفكرون جديا في هذه المنطقة ومن هنا تبدو إثيوبيا أفضل من إريتريا، ورابعا وخامسا وسادسا... هناك الصومال وجيبوتي والسودان مناطق جدية بالانتباه والحديث التفصيلي الأوسع.

إذن فمفهوم القوة الإقليمية والدولة الشريرة يظل قابلا للطرح والبحث.



## الصومال: تجربة الدولة في "اللدولة".....!

لا تكاد المصادر العربية تذكر أن بين الكراسي الخالية في جامعتها العربية، هناك الكرسي الصومالي، الذي يُملأ شكلياً منذ أكثر من عشرة أعوام. وها هو الرئيس صلات حسن تنتهي مدة حكمه المؤقت في سبتمبر ٢٠٠٣ لتبقى الدولة رسمياً وعملياً دون أي جهاز سياسي حاكم. ولكن يبدو أن عملية المصالحة الأخيرة (أكتوبر ٢٠٠٢ - أكتوبر ٢٠٠٣) في كينيا بين أكثر من خمسين فريقاً وبعد أربعة عشر محاولة للتصالح، وباستمرارها لحوالي العام؛ تكاد تصل لصيغة هي التي استهدفت الصومال خلال عقد من الزمان، فقد اتفق أكثر من ٤٠٠ ممثل للفصائل "مبدئياً" على صيغة دستور فيدرالي، يحتفظ فيه كل من أعلن "الانفصال" من قبل بمكانته حتى ما كان يسمى جمهورية "صومال لاند" أو أرض الصومال. ويبدو أن ثقل الوسطاء هذه المرة؛ الاتحاد الأوروبي (رسمياً) والولايات المتحدة من وراء كينيا من ناحية أخرى، وبأصابع أثيوبية لا تخفى من ناحية ثالثة، يد. أن ذلك سوف يؤدي إلى جمع الأضداد في حكومة انتقالية تنتهي من ملامح الدستور المرتقب خلال بضعة شهور. لكن البدء بعدد من الانسحابات (صلات حسن) والتحفظات (الرحانوين) والجوباويين وانقسامات لا تحصى من الإسحاقية في الشمال إلى الديجل والميريغلي رغم اتفاق هش أخيراً بينهم، كل ذلك لا يجعل حتى ذلك الدستور الفيدرالي متوقعاً أن يرى النور.

والصومال يعيش من عقد من الزمان بدعة "اللدولة" أو ما يصنفها الأمريكيون بالدولة الفاشلة Failed state ضمن تصنيفاتهم للدول المارقة، ودول الشر.... إلخ. ولا بد أن ينتقم الأمريكيون هنا لأنفسهم منذ سحل الصوماليون أبناءهم في طرقات مقديشو تحت العدسات التليفزيونية عام ١٩٩٣، مما جعل بعض أجهزة الإعلام ومنها العربية - تنقل احتفال بعض الصوماليين بذكرى مرور عشر سنوات، دون أن تسأل نفسها ماذا فعل الصوماليون بأنفسهم خلال هذا العقد من



الزمان. لكن يبدو أن الرأي العام العربي تعود على هذه المآسي، عاشها من قبل في لبنان لأكثر من عقد دون دولة، وعاشها في فلسطين منذ أوصلو بوهم الدولة دون دولة، والأخطر من ذلك ما يعيشه بالطبع في العراق، حيث تسعى حثيثاً للدولة، مبشرة في أحسن الأحوال "بالفيدرالية" التي سيجري تجربتها في الصومال.

لذلك نكتب اليوم عن الصومال!

فالتساؤلات والإجابات عن العراق.. تجد بعض جذورها في الحالة الصومالية، إخواننا في الصومال أسقطوا السلطة الظالمة ممثلة في سياد بري عام ١٩٩١، وهم لم يقبلوا بأي شكل من الاحتلال، بل سحلوا جنوداً جاءت باسم الأمم المتحدة تارة وباسم حفظ السلام تارة أخرى، لكنهم افتقدوا السلطة السياسية المركزية البديلة، ورفضوا تكرار تقدم أي عسكريين لهذه المهمة، فقبلوا تجاراً وسفراء وموظفين فشلوا في الاستمرار، وبدأت العشائر "لوردات الحرب" يحلون محل هذه السلطة في إقليم وآخر، وكنا في الخمسينيات وأوائل الستينيات نرجع حكم الصومال إلى "العقال السبعة" بمعنى التجار السبعة الكبار الذين يديرون المصالح والصادرات والواردات والعلاقات الخارجية رغم وجود الحكومات الديمقراطية لبعض الوقت والتي لم تمثل في الواقع جوهر الحركة الوطنية السابقة على الاستقلال. وإذ بنا في التسعينيات من القرن نواجه بنفس العقال واللوردات تقريباً، لكنهم يديرون المصالح هذه المرة دون حكومة مركزية لا ديمقراطية ولا ديكتاتورية. ورغم أربعة عشر محاولة للتصالح أكبرها وأكثرها تفاؤلاً، في سودري بأثيوبيا ١٩٩٦، وفي الجامعة العربية والقاهرة ١٩٩٧ ثم في جيبوتي عام ٢٠٠٠، فإن أصحاب المصالح وعلاقاتهم الخارجية، ومسار التجارة في السلاح، وأعمال التصدير والاستيراد الميسرة في موانئ يملكها كل فصيل تابع لهم على حدة، هذه المصالح تخرب أي مصالحة، حتى التلويح بالفيدرالية لضمان هذه المصالح لم يكن ليحل المشكلة بل سيقسم البلاد في الخطط الأخيرة إلى شمال ووسط وجنوب، متنازع عليها جميعاً! وهذا هو الدرس الذي يقدمه الصومال للعراقيين. لكن هناك من سيشيرون إلى اعتبارات أخرى في جعبتهم، وهي أن الصوماليين لم يعدموا وسيلة لتنظيم حياتهم والاستمتاع بها -حررة وديمقراطية- حتى وهم يعيشون هذا التفتت!

وسوف نريـح كل الأطراف بإعلان ما يتمتع به الصوماليون بالفعل، على غير ما يتوقعه القراء الذين يشاهدون "مرتزقة المعونات الدولية" وهم يوزعون أوانـيهم التعيسة على مجموعات أطفال يأكلهم الموت البطيء، مما ليس صحيحاً بالمرة لأن الصومال من أغنى بلاد الله بالثروة الحيوانية، والألبان، والوديان الزراعية والجاليات النشطة بالخارج. وبين نخب هذه "الفصائل المتقاتلة" "مليارديرات" ظهرت بعض ثرواتهم فى بنك البركات التى صادرتها الولايات المتحدة ضمن عملياتها الانتقامية من الصومال باسم "مصادرة موارد الإرهاب!" (وبالصدفة تقدم رجال أعمالها لإنشاء فروع للبنوك الأمريكية فى البلاد)!

دعونا نصور فى عجالة أثر الثروة الاقتصادية والاجتماعية فى الصومال على بعض مناحي الحياة العامة، فالصوماليون - الآن - يقرعون كل صباح سبع صحف، ويشاهدون أربع محطات تلفزيونية بعضها يرتبط بأكبر المحطات العربية والدولية، وفى الصومال ثمان محطات إذاعة خاصة، وأكثر من شركة محمول، وأنشئت شركتان للإنترنت (مصادرة الآن؟)، وعدد من المطارات تحمل طائراتها الخاصة المسافرين إلى بلدان الخليج وشرقي أفريقيا، والسفن الكبرى تتحرك بين أكثر من ميناء وتنظيم التجارة الدولية منطلقاً من دبي وغيرها، وأكشاك السجائر فى مقديشو تبـيع المارلبورو، التى لا تجدها كثيراً فى أديس أبابا. أما عن سوق السلاح فيسأل عنه الذين حظروا تجارة الماس والسلاح فى سيراليون وليبيريا، واستمر الاقتتال بعائد البضاعتين حتى دمرت الدولتان، وهذا ما يحدث فى الصومال رغم قرار الأمم المتحدة بحظر السلاح على الصوماليين. هل تنفع هذه المعلومات أيضاً للأخوة فى العراق؟

قد يراها البعض مطمئنة ما دامت "الحرية" والتلفزيونات، والصادرات والواردات كفيـلة بتوفير حياة هنية للفرد، الذى لا تأتى له "الدولة" إلا بالمصائب! وفى عصر العولمة سينتهي دور الدولة نهائياً أو تقريباً (ما دام قوياً جداً فقط فى الولايات المتحدة!) وسيعيش الناس حياتهم وفق قوانين ليبرالية جديدة لا يهضمها المنغلقون بعد! وقد تكون هذه الصيغة هى المريحة للصوماليين خاصة مع الصيغة "الدستورية الفيدرالية" المقترحة للوحدويين والانفصاليين على السواء! والدليل أن رضا وهـدوء الصوماليين الآن مرتبط برضا وهـدوء الأطراف التى كانت متهمة بالتدخل، مثـق الإيطاليين والفرنسيين ثم الأمريكيين!

نسيت أن أنكر أن الصومال طوال عقد من زمان غياب الدولة، قدم من حيث يدري أو لا يدري- أرضاً لدفن النفايات الذرية في عمليات ثارت ضدها منظمات الخضر كثيراً في ألمانيا وغرب أوروبا، وجعل الأسطول الألماني الآن "يحمي" شواطئ الصومال ومداخل البحر الأحمر، وأعطى موانئه للسفن التجارية الغربية مجاناً أو مقابل عمليات التهريب، وأعطى الأمريكيين مخابئ الجماعات الإسلامية التي تصورت إمكان عملها في "الأرض الفضاء" فحصلتهم القوات الأمريكية، وصفت ما سمي بالاتحاد الإسلامي ليصبح الآن جماعات الاعتصام المنكفئة على ذاتها.

من هنا يجري حل مشكلة الصومال في المحاولة الرابعة عشر التي استمرت ولمدة عام وبأمل أن يلحق الصومال بفلسطين والعراق على مقاعد ذات طابع خاص في مبنى الجامعة العربية!

## الصومال.. و"دول المنفى فى العالم العربى"؟

عرفت النظم السياسية وخاصة منذ الحرب العالمية الثانية نمط "حكومة المنفى"، سواء كانت حكومة ديغول الفرنسية، أو ما جاء بعدها فى الجزائر وأنجولا، وحتى منظمة التحرير الفلسطينية. وكان -وما زال- الاعتبار الحاكم هو وجود أوضاع غير شرعية فى البلد الذى يحكمه الاستعمار أو الاحتلال، بما يجعل أية حكومة "محلية" غير شرعية، أو تصل المقاومة لها لدرجة عزلها فى "منفى داخلى"؛ إشارة إلى عدم تمثيلها لشعبها أو عدم تعامل قوى الشعب الفاعلة معها.

لكن حالة الصومال وصلت بعيداً فى هذا الصدد، فقد انهارت "الدولة" نفسها وليس مجرد حكومتها عام ١٩٩١، وأدت صراعات القوى الراغبة فى السيطرة أو فى التعامل كبديل جديد إلى عدم الاتفاق على أى شكل للحكم، لا فى الداخل ولا فى المنفى حتى عام ٢٠٠٠، وكانت المبادرة فى جيبوتى وقتئذ توصلت إلى تشكيل حكومة "صلاد" التى لم تعمر بدورها، حتى جاءت مبادرة منظمة "الإيجاد" فى نيروبي لتعلن حكومة جديدة برئاسة "يوسف حسن أحمد" أوائل أكتوبر ٢٠٠٤ بعد تكوين "برلمانى" بالتوافق بين الفرقاء المتقاتلين والذين يزيد عددهم على العشرين! ورغم أنه لم يوجد بالصومال شكل للحكم المنظم منذ ثلاثة عشر عاماً، كحالة غريبة ونادرة فى التاريخ الحديث، إلا أننا كتبنا مرة عن هذا الوضع تحت عنوان مناسب له هو "دولة اللادولة"؛ وذلك إزاء رصدنا لانتظام "مهام الدولة" الصورية وبدون حكومة مثل انتظام العملية الاقتصادية والأسواق والتبادل والخدمات والاتصال الخارجى... إلخ أى أنه كان ثمة "دولة" بدون حكومة! وكاد ذلك فى نظر الكثيرين يبدو أفضل من وجود "حكومة" بدون دولة تحت رايات الاستعمار أو الاحتلال، أو تمثيل دور دولة فى المنفى مثلما حدث للصومال فى نيروبي.

والشعب العربى تحديداً لا بد أن يكون أكثر الشعوب قلقاً من مثل هذا التصنيف أو هذه الأوضاع، لأن مثل هذا الحال لحكومات لا تتمتع بشرعية الحكم لشعوبها، ولا ترتبط عضوياً "بمهام الدولة" الحقيقية، هذا الحال، يسرى الآن فى أنحاء من



العالم العربى "مسرى النار فى الهشيم" كما يقول البلغاء! وإلا بماذا نسمى ما يجرى فى فلسطين، والعراق، والصحراء الغربية، ويمهد له فى السودان؟ بل وبماذا نسمى أوضاع بعض "الحكومات" الأخرى فى "دول" تعاني فيها هذه الحكومات عزلة مماثلة عن شعوبها؟ وذلك قريباً أو بعداً - عملياً - من المثل الصومالى؟ نقول ذلك وقد باتت التحركات متعددة فى هذه "الأقاليم" لرسم الهوية تارة، أو توسيعها تارة أخرى.

قد يثير ذلك التنظيمات العربية السياسية والاجتماعية والثقافية لتأمل عناصر ما يجرى، تأملاً عميقاً ومستولاً. ويحتاج ذلك أن يتخلى هؤلاء جميعاً عن سطحية الحديث عن مجرد التقسيم والتفتيت، والانفصال... الخ لأن الأمر فى حالة الصومال وغيرها يتعلق ببناء "الدولة" وكيانات وهويات الشعوب والمجتمعات نفسها، وليس مجرد التقسيم! وما يجرى أمامنا فى السودان ليس مجرد تقسيم، وليست الحال فى فلسطين من جهة أو العراق نفسه من جهة أخرى مجرد تقسيم، ولا حالة الصومال تشير إلى مجرد التقسيم أو التفتيت، ولكن "مسألة الدولة" هى التى أصبحت تفرض نوعاً جديداً من التفكير. لقد تعطلت فى العالم العربى كثيراً فكريات الفيدرالية التى قامت على أساسها دول كبرى من نوع الولايات المتحدة وألمانيا وغيرها، تلك التى تحترم التنوع الكيفى والجهوى والاجتماعى، بل إننا ننسى أن ثمة "فيدرالية" بين من ورثوا الاتحاد السوفيتى بعد "تفتيته" حيث فرضت المصالح العضوية نمطاً ملحوظاً من "الكمنولث الروسى" بمنح "حكومة" موسكو رغم كل ما تعانيه.. تلك القوة التى ما زلنا نتابعها. إن مشروعات "الدولة الوطنية" ما زالت قائمة فى العالم الحديث رغم كل ضغوط العولمة، بل ولم تجد الولايات المتحدة نفسها إلا "مشروع الدولة" تعود إليه فى أزماتها بعد ما أدعته من عالمية النظم والقيم السياسية والتنظيم العالمى... الخ لكن تحالفات المصالح "ودور الدولة" لرأب الصدع؛ بات ضرورياً، حتى لحماية مصالح الشركات العالمية التى تقودها رغم عبورها للحدود....!

ما علاقة ذلك كله بحالة "الصومال" وشعبه المسكين وهو البطل الصامد وراء مشروع "دولته" رغم كل هذه الضربات؟ وقد يندهش البعض لتحية شعب فى هذه الظروف على بطولته! لكن لو يعرف الجميع كم كتب عن التكوين "الديمقراطى" للشعب الصومالى طوال الستينيات وحتى أيام ديكتاتورية السبعينيات بسبب تكوينه الاجتماعى التوحيدى رغم عشائريته، لو أعاد الناس القراءة، لاكتشفوا جذور عودة

الشعب الصومالي -تدرجياً- لمشروع الدولة- مشروع الديمقراطية الصومالية! وليس صدفة أن رجل "الدولة" الجديد "عبد الله يوسف أحمد"، هو من رجالات الحرس القديم، وإبن القبيلة أو العشيرة الضاربة في أنحاء الصومال؛ تجارة، ومتقنين، وأقاليم متباعدة وهم الداروط. ولا شك أن ثلاثة عشر عاماً من "الاضطراب" السياسى هى رقم أقل من خمسة عشر عاماً عرفها الشعب اللبناى فى مثل هذه الظروف، لكنه بتراث ديمقراطى من ثقافته وكبريائه سرعان ما عاد لمشروع "الدولة" مهما كان الجدل حول مكوناتها... فكل شعب روايته.. كما قال الراحل إدوارد سعيد!

لقد كانت حالة لبنان، كما حالة الصومال بعد ذلك، بل والكونغو وأفغانستان وغيرها موضع دراسة أمريكية واسعة فى منتصف التسعينيات، شاركت فيها وكالة المخابرات الأمريكية عدداً من الجامعات هناك حول إشكالية "الدولة الفاشلة" Failed States، ولم يذكروا الدولة "المفتتة" أو المهددة بالانقسام، وإنما المهددة "بالفشل" أى الفشل العضوى فى الوظائف والمسئوليات وتحديد الأهداف، وكان ذلك تطويراً لمفهوم "الانفلاش" divergence إن جاز التعبير تصويراً لحالة العالم وبعض الدول وقتئذ. وكانت الصومال نموذجاً من نماذج هذه الدراسة، قبل أن يكون العراق أو السودان أو غيرها نماذج أخرى! وكان ما يشغل الأمريكيين هو صعوبة الحكم governance الذى يريدونه فى هذه البلاد تحت سيطرتهم، وليس هموم الدولة التى يريدونها أصحابها؛ "دولة وطنية" ذات كيان وهدف، "وجود فى العالم" وليس "الوجود العالمى". إزاء ذلك بدت الصومال حالة "الدولة الفاشلة". ولكن ها هو الشعب الصومالى يدرك ضرورة أن يضع حداً لذلك، وتذكر تحالفاته القائدة ضرورة اللقاء... ولو فى المنفى.. فى نيروبي!

ويستثمر الصوماليون هناك رغبة "الخارج" فى قدر من الاستقرار، يتساق مع مثله فى أفغانستان واليمن والعراق- إن أمكن- حتى لا تستثمر قوى الإرهاب هذه "الأراضى" للعمل انطلاقاً منها، خاصة وهناك ساحة تهديد أوسع قائمة فى غرب أفريقيا انطلاقاً من غرب السودان. هذه إحدى المبررات القوية للاتفاق الصومالى "الخارجى". لكن التفسير "الداخلى" سيعود إلى رغبة التحالفات الصومالية المتصارعة فى الركون إلى الراحة، لبعض الوقت أو طول الوقت. وهى تحالفات ليست بسيطة كما يبدو من مسميات "لوردات الحرب".... الخ.

فهذه بدورها صورة تبريرية للتدخل والتدمير، حيث يعرف الجميع أن ثمة تحالفات تجارية رأسمالية قوية في العاصمة مقديشو يقودها المؤتمر الوطنى المتحد وتحالفه، وثمة تحالف فى الجنوب (كيسيمايو) (الجهة والحركة الوطنية وجيش ريجانوييه... إلخ) يتصارع حول مصير الأراضى الزراعية (الموز...) والمراعى وتقسيماتها، فيما يشبه الوضع فى دارفور.

وثمة تحالف شمالى حول الثروة الحيوانية الهائلة فى الصومال والتى تنافس اسبتراليا على أسواق الخليج خاصة، وهو التحالف المشرف على التصدير وبعض الموانى ويتعامل مع الخليج والأثيوبيين ودويلة "البونت"... إلخ ولا مانع عنده من بقاء الإقليم الشمالى المسمى "صوماليلاند" مستقراً قليلاً كمر لتجارة الماشية الكبيرة، ويرتبط بذلك احتمال استمرار "بلادبونت"! وكل ذلك سيؤسوى بالفيدرالية- خلال المرحلة الانتقالية لمدة خمس سنوات، إذ وعدت هرجيسا بالتفاوض بعدها من أجل دستور دائم وانتخابات عامة. كما سارعت "بونتلاند" بتعيين رئيسها احتفاظاً بوضعها فى الفيدرالية.

إن "فحكومة" عبد الله يوسف أحمد ستكون أمام عدة خيارات هامة لكى تحول "حكومة" المنفى إلى "دولة" مستقرة، وليست "دولة فى المنفى". فهى إما أن تصاحب قوات "التدخل الأجنبى" عن طريق الاتحاد الأفريقى، والاتحاد الأوروبى لفرض أوضاع تضمن سرعة الاستقرار ضد الإرهاب فى القرن الأفريقى والبحر الأحمر حسب خطط معلنة فعلاً (تصريحات رئيس الاتحاد الأفريقى ورئيس الإيجاد، والأمم المتحدة)... إلخ. وبذلك تكون "دولة منفى" مستوردة وإما أن تحاول أن تكون دولة مستقلة مستخدمة المعنى الصحيح للفيدرالية التى تحقق "التوازن" بين قوى داخلية صاحبة مصالح، ويستحول الاقتتال إلى توافق تفاوضى حول أوضاع وتقسيمات "الثروة والسلطة" حسب مصطلحات التجربة السودانية الأليمة!

فى هذه الحالة لن نحتاج كثيراً إلا لتنظيم الأوضاع الاقتصادية وأجهزة الإعلام والاتصال وأوضاع السلاح والأمن، والتنسيق بين القائم منها فعلاً طوال فترة التصارع، وهناك تقديرات بالحاجة إلى خمسة مليارات دولار لتحقيق هذا الاستقرار قد تكون مغرية للمتحدثين عن السلطة والثروة أيضاً لمعاونة الاستقرار. وهذه النظرة المتفائلة محاطة للأسف بمصاعب شتى ممثلة فى الميليشيات التى لم تسترح للحلول الدبلوماسية فى المنفى! وفى القبائل الخمس التى تبحث عن التوازن

الدقيق بين فرقاء سلاح وليس بين مؤسسات، وبين علاقات خارجية تأسست على السلاح أو التجارة أو فواتير الاتفاق.

ويسبق عنصر دول الجوار: قد لا نعرف بالضبط مدى ما يخبئه محور / أثيوبيا ، كينيا للشأن الصومالي، محور صياغة القرن الأفريقي وشرقي أفريقيا، وهل هي تحركات قوى إقليمية يدعم منها الاتحاد الأوروبي أثيوبيا (تتازل مؤخراً عن ٧٥٠ مليون دولاراً ومن ديونته) أم دور العراب الكيني للولايات المتحدة. لكن المؤكد أننا نعرف أن العالم العربي هو الذي سيجد نفسه أمام اتساع تجربة حكومات أو دول المنفى، تلك الحكومات أو الدول المنفية من الخارج والمنفية في الداخل، أى التى تنفيها قوى خارجية، أو تنفى نفسها بنفسها عن القوى الداخلية، ومثل هذه الحكومات قد تشكل شرق أوسط كبير، أو حتى "عالمًا" عربياً... لكنها بالتأكيد لا تشكل وطناً عربياً.

وأملنا فى الصومال كبير.. لإرسال بعض الإجابات.





## الثورة الجزائرية.. وماذا بقى؟

نبكيها.. أم نبقىها؟ ذلك سؤال تقليدى لابد أن يرد إلى الذهن بعد مرور خمسين عاما على الثورة الجزائرية بالتحديد. والسؤال نفسه يحمل التباكى إلى تلافيف الإجابة المباشرة، مع أن هناك إجابة أخرى تظل كامنة فى السؤال الأبسط عما بقى منها. وذاكرة الشعوب لا تقوم بعملية انتقائية لتاريخها بقدر ما تراكم، والإبقاء على حيوية الذاكرة الوطنية هو ما تقوم به الأجيال وليس الأفراد، ومن ثم يبقى التباكى أو التنحية عملية خارج التاريخ، لأن أحدا لا يمحي الذاكرة الوطنية. إن "العقل الجمعى" يرتعش بالتذكر عندما يشعر بالخطر الداهم، وقد تساءل أحد المثقفين السودانيين مرة فى الأشهر الأخيرة بملاحظته أن ما كتب فى صحافة مصر عن اتفاقات "ماشاكوس" و"نيفاشا" بشأن "وحدة السودان" فى كينيا خلال عدة شهور يكاد يبلغ حجم ما كتبه الأعلام المصرية عن السودان خلال الخمسين عاما الماضية على "اتفاقات القاهرة" بشأن السودان! كدنا نتفق على أن المصرى لابد قد ارتعشت ذاكرته بالفارق بين تعبير "حق تقرير المصير" الذى طرح على مائدة التفاوض بالقاهرة عام ١٩٥٣-١٩٥٤، وبين ما طرح فى ماشاكوس أو نيفاشا عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ورعشة الذاكرة الجماعية بالاطمئنان للمستقبل أو القلق عليه قد تفسر لنا ما لاحظته صاحبنا وهى نفسها التى تثير الأسئلة الآن حول ما بقى من الثورة الجزائرية.

وقد شعرت بشئ من ذلك بالفعل وأنا أرصد الزخم الذى أثارته ذكرى مرور خمسين عاما على الثورة الجزائرية، فى أقصى المغرب والمشرق. وفى تقديرى أنه - بدوره - اهتمام قلق رغم كثافة ما تراكم فى الذاكرة الوطنية عن إطار "الثورة الجزائرية" .. وأمل أن يكون أيضا إطارا للاهتمام بالمستقبل.

قانون تفاعل الذاكرة الوطنية جدير بالدراسة. هل تتذكر "الجماعة الوطنية" الآن، ما كانت قد انتعشت به عام ١٩٥٤ لكون "الثورة الجزائرية" استطرادة عربية

أفريقية للثورة المصرية؟ بل قد تكون للثورات الكبرى ضد الاستعمار في آسيا من الصين للهند والهند الصينية.. وإيران؟ وفي كل ذلك قد نكون أمام ذاكرة الانتعاش، لكن لماذا لا نكون - أيضا - أمام ذاكرة الإحباط؟! كان الإحباط عميقا أيضا من هزيمة "جيوش" الأمة العربية في فلسطين أمام بضعة آلاف من "المستوطنين"؟.. بينما كان في الجزائر بضعة آلاف من الثوار يتصدون لأكثر من مليون مستوطن بالمغرب العربي!. إنني أتصور أن جرح الاستيطان في الجسد العربي يبعث ألما مجذرة في الذاكرة الوطنية بأكثر من أى حدث آخر، وقد شهدنا مؤخرا حجم فرحة شعوبنا هنا بتحرير جنوب أفريقيا من "الاستعمار الاستيطاني" ودلالة "المقاومة" في شخص مانديلا، بأكثر مما كان يعنيه حجم المعرفة نفسها بتفاصيل ما حدث. وبمثل هذا التفسير أتصور أن الذاكرة العربية تتناول الآن ذكرى "المقاومة" الجزائرية المتضمنة في ملف الثورة العربية.

لكن رغم حجم الإحباط الذي ردت عليه الثورة الجزائرية، فلا بد أن يبقى معنى اضطرابها بالإضافة للثورات الأفروآسيوية فضلا عن العربية. ولا بد أن نتذكر أن أوروبا - وفرنسا في مقدمتها - كانت تشتعل بهذا معنى نفسه، ردا على ما ينال الحضور الفرنسي "العالمي" وقتها من تدهور لمكانة كانت تشغل المثقفين قدر اشتغال الساسة بها، ومن هنا كانت قيمة "قرانز فانون" صاحب كتاب "معذبو الأرض" الشهير جزءا من حركة الثورة الجزائرية في العالم الخارجي رغم أن معظم المثقفين الجزائريين لم يولوه ذلك القدر الذي يستحقه في التأريخ للثورة الجزائرية.

أن وضع الثورة الجزائرية في العالم الثالث بل وفي حركة "العالم الثالث" نفسها كان له تميز خاص لفترة طويلة بخلاف المعنى العام لحركة التحرر الوطني العالمية. وليس صدفة أن "أحمد بن بللا" الذي ما زال يبعث "بالرمز الجزائري" هنا وهناك، ما زالت حركته "عالم الثالث"؛ حركة "للجنوب تجاه الشمال"، كما بدت الثورة الجزائرية رسالة جنوبية - في أفريقيا وآسيا نحو الاستعمار الغربي الاستيطاني رغم تصميم الأخير على البقاء لفترة راسخا في جنوب أفريقيا وما زال كذلك في فلسطين. وأعتقد أن قدرة الثورة الجزائرية على "الإثارة" في "الشمال" قد تميزت بسرعة أكثر لم تحققها الثورة الفلسطينية إلا مؤخرا. وكان درس الثورة الجزائرية مع اليسار - الأوربي بل وداخل الجزائر نفسها درساً آخر لاشك يفيد الفلسطينيين - لمعنى أولوية التحرر الوطني على ارتباكات الجدل الماركسي

الأوروبي التقليدي منذ ذلك الوقت. لكن "غرور ثورة التحرر" يجب ألا ينسبنا أبداً، أخطأنا الداخلية أو قل مصاعب تحليلاتنا الذاتية لحركة التضامن في العالم بعناصرها الجدلية التي يتوجب فهمها بالموضوعية، وحتى بالبرود المناسبين، لأن "سلة التحليلات" التي أحاطت بالجزائر تكاد تكون مدعوة الآن مرة أخرى بعد خمسين عاماً من قبل القوى الوطنية الديمقراطية نحو قضايا تحررنا" في العراق وفلسطين، رغم تنوع الأطراف والأوضاع بحكم ما مضى من أعوام.

ظل "الكفاح المسلح" الجزائري، رمزا قويا في العملية الثورية في العالم - لقربه من "قلب العالم" الجغرافي والاستراتيجي عن انتصاراته مثلاً في الهند الصينية، وليس صحيحاً مثلما تشيع الآن بعض أطراف عملية التحرر الوطني أن "التضامن العالمي" لا يمكن استقطابه لحركة "الكفاح المسلح"، فقد ظلت حركة التضامن - بقدر ما هي شعبية - مع رموز الكفاح المسلح لفترة طويلة بعد ثورة الجزائر نفسها وبدعم منها وخاصة في أفريقيا، شهدت بذلك قيادات المستعمرات البرتغالية وجنوب أفريقيا وناميبيا.. الخ، بينما كانت البرجوازية العربية تحاصر الحركة الفلسطينية.. وفي تقديري أن التطور الداخلي لبعض ثورات الكفاح المسلح هذه بدءاً من الجزائر - هو الذي أضعف "الاستقطاب العالمي" مع الثورة المسلحة، بسبب سلوك الطبقة الاجتماعية والنخب القائمة للثورة عقب وصولها للسلطة الذي لم يعن تلقائياً انتصار الثورة بل أبقى تناقض "المسلح" و"السياسي" و"الثوري" قائماً حتى أنك رمزية الثورة نفسها ناهيك عن نموذجها. وقد كان تقدم أوضاع معسكر "الإمبريالية العالمية" نفسه، والسياسات الاقتصادية الاجتماعية العالمية الجديدة، مع تدهور أوضاع المعسكر الاشتراكي قبل سقوطه المباشر بمدة، أثر بدوره في طبيعة الاستقطاب لغير صالح معسكر التحرر الوطني وثوراته.

ولا شك أن الثورة الجزائرية كانت مؤهلة لمشاركة فعالة في تعبئة معسكر التحرر، بل حافظت على هذا الدور لفترة امتدت من الستينيات إلى السبعينيات. ولأن علاقتها كانت عضوية بثورة يوليو - مهما شكك البعض في ذلك - فإنها كانت تدفع بالشعلة في قلب العالم الثالث حتى وثورة يوليو تتعثر عقب هزيمة ١٩٦٧. كان ذلك ضمن حالة الثورة الأفريقية، وفي حركة عدم الانحياز وتجمعات العالم الثالث. كانت ثورة يوليو أطلقت ضمن هذه الأطر مبادرة التوجه لمعالجة البعد الاقتصادي للتحرر الوطني بمراجعة العلاقات الاقتصادية الدولية بعقد مؤتمر التجارة والتنمية الدولي في القاهرة ١٩٦٥ في أطر الاقتصاد العالمي للتحرر



الوطني. لكن الثورة الجزائرية حملت المشعل بعد ١٩٦٧ فيما عرف بالدعوة "لنظام اقتصادي عالمي جديد" وحوارات "الشمال/جنوب" التي مازال "بن بللا" يعمل في إطارها، بل وحركة العمل العربي الأفريقي وأشكاله التضامنية التي دفعها بومدين عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣. وليس هنا مجال الحديث عن التنسيق أو العلاقة العضوية بين الناصرية والبومدينية.. الخ. لان حديثنا مازال متوقفا عند معنى "الثورة" في العالم الثالث، وفي "الكلية" منه وليس في الجزئيات المثيرة. ومازال التاريخ لم يكشف عن كل تفاصيل مثل هذه العلاقات، فلا ثورة يوليو ولا ثورة الجزائر قد حظيت بعد بعملية توثيق شاملة ومعقدة، ومازال أصحاب "الغرض" يعرفون هذه العملية بلا معنى، وكأنه لا يكفي مرور خمسين عاما وأكثر على الثورتين لتأذن هذه الفئات المغرضة "بالتوثيق" حتى وفق مبدأ عفا الله عما سلف ما لم يأخذوا بالمبدأ الحضاري "للتوثيق"! ولذا مازال التاريخ الشفاهي، أو منهج المذكرات الشخصية هو المصدر الأساسي رغم أنه غير كاف.

ولقد مررت شخصا بنموذج في هذا المعنى وأنا أسجل مع الأستاذ محمد فايق ذكريات يوليو مع العمل الأفريقي بأمل أن أعدها للنشر قريبا، وجددتني مثلا أناقشه فيما بدأ لنا- شباب الشئون الأفريقية- في الستينيات من بعض مظاهر التنافس المصري الجزائري في العلاقة بأفريقيا بعد نجاح الثورة الجزائرية، وهو ما اعتبرناه اتجاها "لأفرقة" الثورة الجزائرية مقابل "عروبية" القاهرة!.. الخ. وكانت الأمثلة البسيطة لذلك عرض النزاع الجزائري المغربي على منظمة الوحدة الأفريقية وليس الجامعة العربية، أو إزاء الموقف من ثورة زنجبار أو العمل في لجنة تحرير المستعمرات.. الخ، لكن محمد فايق راح يؤكد من موقعه في ترسانة الرئاسة- أن ذلك لم يكن بغير تنسيق بين عبد الناصر والقيادة الجزائرية لاعتبارات مختلفة، وإن لم تتوفر وثائق هذا التنسيق لأي منا. كذلك أتذكر كيف أثارنا نحن الشباب في هيئة الشئون الأفريقية تقرير ورد من إحدى السفارات المصرية أواخر الستينيات عن حديث لمستول جزائري كبير في اجتماع لوزراء الخارجية الأفارقة عن التأييد الذي حظيت به الثورة الجزائرية من عدد من الدول والقوى جاءت مصر في ذيل قائمتها، وكان السيد أمين هويدي وزير دولة في ذلك الوقت الذي لا أملك تحديده تماما- ووجدته قد أشّر على هذه الفقرة بعبارة أسي: "ولا حول ولا قوة إلا بالله"! وعندما قابلت السيد "أمين هويدي" بعد ذلك بعقدين تقريبا وتذكرت الواقعة، أشاح بطريقته الخاصة مشيرا على بقراءة مذكرات "فتحى الديب" عن

الثورة الجزائرية وعلاقتها بمصر مثلا مهما كان الرأى فيما احتوته، لكننى ذكرته أيضا بأن من أقابلهم من الجزائريين لا يشعرون بالارتياح أبدا لهذه المذكرات ولم يكن أمام النقاش إلا أن يثير مسألة "التوثيق" على الجانبين. وقد لا تكون المسألة متعلقة فقط بالتوثيق، ولكنها تتعلق أيضا بمدى توفر الدراسات التوثيقية وخاصة فى الجزائر عن وقائع وعلاقات الثورة. ويؤسفنى القول أن ما صدر بالعربية موثقا قليل جدا لأن معظم ما صدر هو من كتب الرأى أو دراسات "بحثية" من إنتاج طالب الإبراهيمى أو محمد الميلى أو مصطفى الأشرف أو محمد حربى أو جغلول، ولم يشف قدرا من غليل المثقف العربى إلا الترجمة الحديثة لأعمال محمد حربى عن جبهة التحرير الجزائرية أو سليمان الشيخ عن "الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين" ..

وقد يدهش القارئ أن تتحول مسألة "التوثيق" إلى موقف قرين "التحولات الطبقيّة" سواء فى الجزائر أو مصر! لكن المسألة الطبقيّة، أو النخبويّة فى تقدير البعض تمسك عمليا بتلايف كثير من التطورات الأخرى التى تتعلق بمصير "الثورة" .. وما بقى فيها.

وفى الجزائر أكثر من غيرها لعبت "الدوائر الداخلية" فى الثورة دورا أطول عمرا، حيث ما زالت تؤثر فى مجريات الأمور المباشرة أحيانا- حتى الآن، وما زالت بعض الرموز الفعالة- أو الفاعلة- رموزا لما يجرى فى تحديد مصير النموذج. ودعنى لا أتحدث فى "ذكرى" الثورة عن مشاكل السياسة اليومية التى تكشف عن نفسها فى تحليلات أخرى، لكن لنتناول بعدا استراتيجيا مثل "ثورة تحرر وطنى فى مجال التحديث" أو قل التحول الاجتماعى الجذرى لنهوض ابعـد من النهوض الوطنى، كضرورة لتقدم الشعوب وأدوارها، وهو ما رشحت الثورة الجزائرية نفسها له منذ احتلت هذه المكانة التى أشرنا لها على المستوى العالمى أو مستوى العالم الثالث.

لقد كان التصور الموروث عن الفكر الاشتراكى؛ "اللينينى" أحيانا أو "الماوى" أحيانا أخرى أن ثورات "العنف الثورى" سترد "العنف الاستعمارى" على أعقابـه وخاصة عندما يكون الاستعمار استيطانيا لتنتقل بجماهير الثورة إلى مرحلة جديدة من التطور، أو التحول الاجتماعى الجذرى، وارتبط رواج تنظيرات "قانون" بوجه خاص منطلقا من خبرته مع الثورة الجزائرية بهذا التفسير، لكن رياح الثورة الجزائرية، لم تمض دائما بما تشتهى السفن!.. والحق أن ذلك لم يكن مصير الثورة

الجزائرية وحدها، ولم يكن الحال كذلك في العالم العربي أو الأفريقي بشكل خاص، وأن اختلفت الأسباب والفاعلون. ولو أخذنا في إطار الجزائر نماذج من فئات "عسكر الثورة" من المجاهدين أو "البيروقراطية" أو "المرأة" التي رفعت الحجاب مشاركة للثورة المسلحة ووضعنا ذلك موضع المسألة، لقلنا أنهم جميعا لا يملكون الجواب الشافي عن سؤال "الثورة" .. وماذا بقي منها! ولأننا نتحدث هنا عن المصير والاستراتيجية والفرص الضائعة، فدعونا نعرض لبعض التحليلات عن مسألة المصائر هذه، في مراحل مختلفة من تاريخية "الثورة"...

"محمد الميلى" مثلا في منتصف السبعينيات ينكر على المثقفين العرب اعتبار فكر "قانون" عن العنف الثوري معبرا عن الثورة الجزائرية؛ لأنه "صناعة غربية" أساسا، ليرى هو أن الواقع الجزائرى مازال يعبر عن ذاتية "الثورية العربية الإسلامية" .. الخ. فما هي هذه "الذاتية" التي يتحدث عنها الميلى؟ أدب الطاهر وطار" يعتبرها مجموعة أخطاء الماركسيين والإسلاميين على السواء، ومصطفى الأشرف يعرض مشكلة الثورة أمام مطلب تكوين "الأمة"، وطالب الإبراهيمي يعتبرها ثقافة مضادة للاستعمار الثقافى منظر لتطور "الإسلامية" ... وسليمان الشيخ يتوقف عند ثقل هموم "اليقين" ... إذن فنحن أمام "حملة تراثية" لا تؤدي إلا للتوحد مع "المحافظة" وليس التحول الثوري، مصيرا للثورة ... لذلك لم ندهش أمام تحليل اقتصادى "ليبرالى" لامع مثل "أحمد هنى" الذى جاءنا فى القاهرة أواخر الثمانينيات متحدئا عن أزمة "الثورة" التى يسببها العسكريون والبيروقراطية معا معوقين حتى نتائج ترسانة "التصنيع الثقيل" الذى مضت فيه الثورة بإمكانيات الجزائر الاقتصادية الكبيرة، دون أن تتيح "للطبقة الصناعية" نفسها فرصة الإدارة الحديثة لهذا التصنيع، بل مضت هذه الطبقة الجديدة من العسكر والبيروقراطية تحول منتج "الثورة الصناعية" - "المالى" إلى "تملك الأرض" باسم "الثورة الزراعية" أيضا فلم تتحقق بذلك المكاسب المتوقعة من "الثورتين"، اللهم إلا أزمة الحكم فى الثمانينيات أمام جماهير مقهورة لا تملك لنفسها نفعا ولا ضرا! ولم نستطع أن تفهم من هذا التحليل معنى استمرارية الثورة الجزائرية ممثلة فيما عرف "بالبومدينية" التى ارتبطت عمليا بهذه الإنجازات الكبيرة، وليس مجرد المسميات، لكن الأستاذ الباحث لم يكن مدعيا الثورية ليقول أن الطبقة العاملة أو المثقفين الحقيقيين قد حرّموا من إدارة مصائر الثورة التى تحملوا عبء مسيرتها. وتركزت رؤية الباحث فى كتيب صدر بالقاهرة قبل أزمة انتفاضة ١٩٨٨ فى "الشارع الجزائرى" على أن الاحتمال الوارد



هو تقدم فئات تكنوقراطية صناعية جديدة لقيادة المجتمع إذا سمحت لها العسكرية أو البيروقراطية بذلك من أجل حركة تحديث حقيقية أمام "ثورية" أو تقليدية محافظة.

لكن يبدو أنه لا العسكرية ولا البيروقراطية سمحت إلا بفتح الباب لطبقة "التحرير الوطني" الجديدة لتتهج نفس ما انتهجت طبقات "الانفتاح" في مجتمعات أخرى مثل مصر وغيرها، مع فارق أساسي أن طبقة الانفتاح المصري مثلاً لم تعلن أية صلة لها بالناصرية أو التحرر الوطني!

عالم اجتماع جزائري بارز عالج مسألة انكشاف المجتمع الجزائري على الحداثة أو بالأحرى أمام الحداثة، وذلك قبل انتفاضة الشارع عام ١٩٨٨ أيضاً. ورغم انطلاقه "على الكنز" من موقع فكري آخر لكنه عاين الأزمة من زاوية القوى صاحبة المصلحة في تحديث المجتمع وفي ثرواته، وتحوله الاجتماعي، ولذا مضى يتوقع أن الأزمة في طريقها للحل عن طريق القوى الاجتماعية الجديدة التي يهملها استمرار الثورة الجزائرية بمضمونها الاجتماعي، ويكاد يكون "الكنز" قد انتقد نفسه في كتابات لاحقة بعد ١٩٨٨ وهو يرى كيف يضيع "الشارع" في غياهب الماضي وليس المستقبل، وكيف تضيع قيم "الحداثة" والتحول الاجتماعي الجذري على أرضية "يكنز" فيها من حل قادتها دمه شخصياً!

ألا يشير ذلك سؤال الثقافة السياسية الذي أثارته ثورات التحرر الوطني وفي حالتنا هذه الجزائرية على وجه الخصوص؟ معالجات سوسيولوجية حديثة ومتعددة داخل الجزائر نفسها رأت أن الثقافة السلفية التي تفجرت بها أحداث ١٩٨٨ أو تصاعدت بعدها لم تكن بعيدة عن دوائر "ثوار الجزائر"، منذ وقت مبكر ولم يوفر تجديد "بومدين" للثورة، ولا ثورته الصناعية أو الزراعية أرضية جديدة للتحديث أو التحول الاجتماعي الجذري، فلا المرأة جنت ما قدمته يداها للثورة، ولا جهاز التعليم "التعريبى" نقل من المشرق أفكاراً تحديثية بل نقل الكثير من فكر القوى الدينية المحافظة "والمسيحة دينياً"، فانتهى أمر الثورة من خلايا جبهة التحرير إلى "زوايا" السلف المتدين، وعندما جاءت أزمة الصناعيين والزراعيين والتحديثيين بترسانة البطالة والفقر، لم يكن أمام هذه القوى المهمشة اجتماعياً والمستبعدة سياسياً سوى ظل شمولية تتمترس على رأسها العسكرية والبيروقراطية إلا أن تفجر نفسها بالعنف فيما يشبه "الاستشهادية" أمام مازق الحياة الدنيا الذي ضاق بهم. وكانت فئات لم تحسب في التحليلات الاجتماعية السائدة، كامنة في كل المواقع التي قادت



عناصر ليست بعيدة عن قلب "الثورة المستمرة"، بدت لها السلفية الضارية في التاريخ أفضل لمصالحها من التحديثية التي قد تضرب بمسار المصالح الخاصة. وعلينا الآن أن نعود للسؤال الأول، ماذا بقي وماذا تتحى من الذاكرة الوطنية للثورة؟ عندئذ سنعود أيضا إلى ما قلناه عن آليات الذاكرة الشعبية التي لا تتحى وقائعها الحية بسهولة، بل إن جيل التحرر الوطني من أمثالي - يظل دائم الاستدعاء لهذه التجارب التاريخية، خاصة عندما نعاني مكائد الإمبريالية الجديدة ضد شعوبنا. وهنا يظل تراث الثورة الجزائرية، وذاكرة "العنف الجزائري" ضد الاستعمار، حاضرا، وليس أدل على ذلك من استمرار صعود وهبوط "جبهة" التحرير الوطني الجزائرية على الساحة، حتى مع استمرار المخاوف من أن يعنى ذلك احتمال قدرة الإمساك بتلابيب الجماهير بعيدا عن مزاج "التمرد" الموروث من أجل عملية تفاعل جديدة في اتجاه التحرر الاجتماعى، وعبور مضايق الإنقاذ المتعددة بسلام يستعيد الدور الجزائري في دوائر التحرر الوطنى.

وإن لم يبق معنى خاص لذكرى الخمسين عاما على انطلاق الثورة الجزائرية فلتسبق أمنيّتنا أن تكون ذكرى الخمسين عاما على باندونج - أبريل ٢٠٠٥ - فرصة لمراجعات هامة من قوى ثورات التحرر الوطنى الباقية - وفى مقدمتهم أحرار الجزائر نستعيد بها بعضا من روح باندونج.

## بريتوريا: بعد عشر سنوات من سقوط العنصرية

الرحلة من القاهرة لجوهانسبرج والتي تستغرق حوالى عشر ساعات، بدت لى وأنا أقطعها مؤخراً لحضور لقاء ثقافى شبه احتفالى بمرور عشر سنوات على سقوط النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا (أبريل ٢٠٠٤)، وكأنها رحلة إلى "رأس الرجاء الصالح" ذلك الاسم الذى عرف فى العصر الاستعمارى بينما اعتبرها صديق من الحضور أنها تبدو كذلك "الآن فقط!"

الحشد الذى اجتمع فى بريتوريا- العاصمة الدبلوماسية - جاء من كل أنحاء القارة وخارجها حاملاً سؤالا أساسياً عما تم خلال عشر سنوات من سقوط النظام العنصرى- نظام الأبارتهيد فى جنوب أفريقيا؟ كانت حالات عدم رضا كثيرة بين المثقفين، ولكنى كنت أبحث طول الوقت عن ترجمة إنجليزية لكلمة "عقبالنا!" وكان الموقف فى فلسطين والعراق بهذا الاشتعال المثير للإحباط وللأمل فى الشعوب فى نفس الوقت مما يجعل التأمل ثقيلًا... والحوار مشحوناً بالقسوة. وكان مصدر التساؤل أن حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى الحاكم مقبل على الانتخابات العامة الثالثة خلال إبريل الحالى من عام ٢٠٠٤، فهل سيتقدم إلى جمهوره مرة أخرى كحركة تحرير وطنية خارجة توأ من النظام العنصرى وتقسيماته الاجتماعية والاقتصادية، أم أنه يطمع فى دعم شعبى كبير هذه المرة لينطلق ببرنامج حقيقى لديمقراطية اجتماعية ومركز سياسى متميز فى أفريقيا وبين شعوب العالم الثالث؟ وهنا أُلح تساؤل البعض، هل ما زلنا فى دائرة التحرير السياسى أم الاجتماعى الاقتصادى؟ لكن السؤال الأصعب كان حول ذلك "التقدم الاقتصادى" الكبير بعد "التحرير السياسى نفسه" دون تحقيق النتائج الاجتماعية المرجوة لملايين المحرومين من الأرض، والعمل، والخدمات الصحية والتعليمية. وما زالت الإحصاءات فى هذه القطاعات مثيرة للقلق بحق فى الواقع الجنوب أفريقى، وتنعكس فى نسبة عالية للجريمة والعنف الذى ترجعه الحكومة "للظروف التاريخية" بينما يرجعه الكثيرون للتصور السياسى الاقتصادى فى مجمله "بعد التحرير" وليس

إلى مجرد "سوسيولوجيا الجريمة". أشار البعض إلى أن جماهير جنوب أفريقيا أعطت لحزب المؤتمر في انتخابات ١٩٩٤ البرلمانية ٢٠٨ مقعداً، وفي انتخابات ١٩٩٩ حوالي ٢٣٢ مقعداً في برلمان من ٤٠٠ مقعد وذلك حينما كان "الماديبا" أو الزعيم مانديلا رئيساً أو مسانداً بكل حيويته للرئيس التالي "تابومبيكي"، فهل يستمر هذا الاضطراد في التصويت لصالح "حكومات التغيير" في انتخابات أبريل ٢٠٠٤؟ وأي تغيير متوقع الآن، وصورة الواقع الاجتماعي والاقتصادي مثيرة بهذا الشكل؟ قال خبراء الحكم، إن التركة كانت ثقيلة بدرجة مفزعة، عاشتها كل أفريقيا التي تصدّت للنظام العنصري، ثم أدارها "النظام العالمي" الذي طمع دائماً في جنوب أفريقيا "مستقرة"، وخلصته الحركة الوطنية بقيادة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي من هذا المأزق "باتفاق" أو "بقوة" التحرير.

فهل "يمنح" النظام العالمي "فرصة" لنظام الحركة الوطنية، ليمتّع جماهيره ببعض ما كافحت من أجله؟ أم تراه يريد التهام الكعكة بسرعة وهو أمام بلد (من ٤٤ مليون نسمة) تزيد تجارتها الخارجية عن أكثر من ستين مليار دولار (أكثر من ضعف بلد مثل مصر ذات السبعين مليون نسمة)؟ لم يعجب الكثيرون بمحاولة مفكر أفريقي كبير مثل علي مزروعى أن يصيغ التطور المتصور لجنوب أفريقيا في أربعة قوالب مما ربطها بحرف (V) بالإنجليزية. فقال أنها تنتقل بالضرورة من قالب "الضحية"، إلى "النصر" ويبقى الاختيار بين نمط الطليعية "دور البطولة" ونمط الدناءة "دور النجم الشرير" وتصور أن جنوب أفريقيا قد عبرت المرحلتين الأوليين وأنها تبني في دور الطليعة الأفريقية بحكم دورها في الجنوب الأفريقي وعلى مستوى القارة والاتحاد الأفريقي، ويبقى أن نأمل أن تكون "نجم أفريقيا": اللامع في وقت قريب، ولكن ليس النجم الداني أو الغادر! وتقدم متفقون آخرون بدعم لهذه الآمال بقراءة معتدلة لما تم إنجازه في جنوب أفريقيا في ظروف "النظام العالمي" المهاجم بوحشية لمختلف مناطق العالم بما فيها الجنوب والوسط الأفريقي المشحون بالثروة المعدنية والاستثمارية. ولم تكن النظرة النقدية بعيدة طول الوقت عن أجواء المؤتمر الذي دعا له معهد الدراسات الأفريقية الذي يحظى بدعم حزب المؤتمر الوطني الأفريقي بالطبع. ومع ذلك فقد رصد المشفقون على التجربة بعض مكاسبها الرئيسية ذات الدلالة. قالوا إن حزب المؤتمر لا يحكم بمنطقة الحزب الواحد رغم قرب أعضائه من ثلثي عدد أعضاء برلمانات ١٩٩٤ و ١٩٩٩ (ويطمع

ففى تجاوز الثلثين هذه المرة مما جعل البعض يحذرون من ميل "الحزب للانفراد بالسلطة حين تتوفر قدرته على تعديل الدستور!".

ورد البعض على هذه المحاولات نفسها بأن حزب المؤتمر هو تحالف للحزب التاريخى مع اتحاد العمال الأفريقى (كوزاتو) والحزب الشيوعى كما شاركت فى الحكومة لفترات مختلفة أحزاب التحالف الأبيض والزولو الأسود، وأنه وفر للمرأة المعروفة بنضالها الوطنى الجذرى فى جنوب أفريقيا ١١٩ مقعداً من بين ٤٠٠ مقعد فى برلمان ١٩٩٩ وفق مبدأ عام لحزب المؤتمر أن يوفر نصف المقاعد تدريجياً للمرأة. وتلعب رابطة الشباب من على يسار الحزب دوراً كبيراً فى الضغوط على الحكم، ويضمن "مجلس المحافظات" تمثيلاً ديمقراطياً للأقاليم التى كانت تسمى "البانتوستانات" فى العهد العنصرى، بل ويحظى البيض والملونون والهنود بالتمثيل المناسب فى برلمانات الأقاليم بل وبالأغلبية فى بعض المحافظات (الكيب تاون للملونين مثلاً) ولذا تسمى الدولة بحق دولة قوس قزح (Rainbow State)، وأن المجتمع المدنى يشكل عنصراً رئيسياً فى الحكم تمثله روابط الأحزاب نفسها النسائية والشبابية فضلاً عن التنظيمات الجماهيرية المستقلة التى دفعت بالجماهير أمام الحكم فى قضايا مؤتمر ديربان ضد العنصرية سبتمبر ٢٠٠١، وكانت أعلى الأصوات الأفريقية ضد الحرب فى العراق وضد القهر الصهيونى فى فلسطين، ومن أجل حركة الوحدة الأفريقية. وفى هذا الإطار يتطور نفوذ الرئيس "ثابو مبيكى" بعيداً عن ظلال "مانديلا" ويطرح لنفسه بقوة شعار "النهضة الأفريقية" كشعار خاص وجامع لرؤيته المستقبلية، وليبعد بها عن شعارات الحزب القديمة عن الاشتراكية، وسلطة الشعب، وملكية الأرض والثروة القومية! وكان ممثلو الفكر الحاكم يستطيعون بالطبع إضافة الكثير عن دور جنوب أفريقيا البارز فى حل المنازعات الأفريقية فى الكونغو ورواندا وأنجولا، وعن تحالفها مع نجوم أفريقيا الآخرين وخاصة نيجيريا، وعن دورها الخاص فى بناء البنية التحتية والفوقية، لتجمع إقليمى بارز فى جنوب القارة باسم (سادك)، وعن امتداداتها التجارية فى الخليج العربى والصين وبلدان شرقى آسيا، بل وتحالفها مع البرازيل والهند لقيادة الحوار الاستقلالى فى منظمة التجارة العالمية وإسماع صوت العالم الثالث قوياً فى دائرة حوار "كانكون" التجارية العالمية التى شلت نسبياً توجه الدول الكبرى الرأسمالية للتحكم فى قوانين المنظمة العالمية.



لكن المحاورين في بريتوريا لم يكونوا لقمة سهلة طول الوقت رغم تقديرهم العالى لإنجازات "آخر معاقل الاستعمار والاستعمار العنصرى فى أفريقيا". ويمكننى القول إن تقاليد العزم الديمقراطى لحزب المؤتمر الوطنى الأفريقى هى الأمل الباقى لهذه القارة فى مواجهة الموقف الصعب الذى تعيشه شعوب العالم الثالث. لكن هذا الجو نفسه هو الذى جعل الجميع يصاعد انتقاده دون أية حساسية تذكر لمزيد من الأمل فى تجربة جنوب أفريقيا الديمقراطية. ولذلك فقد تصورت للحظة عندما دخل الرئيس "مبيكى" قاعة المؤتمر فى هدوء ليجلس بين الحاضرين قبل الجلسة الختامية- أنه قد جاء للرد على بعض الملاحظات التى ألقته من جانب المؤتمرين، لكنه لم يشأ إلا الاستمرار كمستمع حتى انتهى المؤتمر وتبادل مع الحاضرين التحيات التقليدية وهو يعرف معظمنا منذ كان مسئول العلاقات الخارجية لحزب المؤتمر الوطنى الأفريقى، كما كان دارساً للاقتصاد السياسى، وابناً لأحد المناضلين الكبار من زملاء "مانديلا" بل وتلميذاً "لأوليفر تامبو" نفسه زعيم المؤتمر فترة غياب مانديلا. بهذه الصفات يقود "مبيكى" رحلة جنوب أفريقيا فى ظرفها الراهن ولذا توقع منه معظم الحاضرين الكثير ملتزمين ببرامج حزب المؤتمر السابقة، وتكوينه وتحالفاته الديمقراطية الواسعة، وأصالة وجوده بين التنظيمات الشعبية المتطلعة لحقها فى حياة أفضل. لكن هناك الكثير الذى يعوق هذه الآمال ما لم ينجز مشروع اجتماعى مسئول.

لم تكن المعلومات عن مرض الإيدز الذى تتآكل أمامه حقائق الوجود الفيزيقي لشعب جنوب أفريقيا نفسه مطمئنة (٤,٥ مليون مريض) رغم إنفاق ٣,٥ مليار دولار فى عملية المواجهة الشرسة ورغم معركة مبيكى مع شركات الدواء الرأسمالية الكبرى التى تحتكر صحة هذا الشعب فى اللحظة الحرجة. ولم تكن إحصاءات إعادة توزيع الأرض التى نهبها البيض لقرون مرضية أيضاً (٣% فقط حتى الآن) مما يجعل حالة زيمبابوى مثيرة لجماهير جنوب أفريقيا وتلجم حكومة جنوب أفريقيا نفسها لخطورة رفع شعار إعادة توزيع ملكية الأرض الوطنية فى وجه "مبيكى" على نحو ما يفعل شعب زيمبابوى. ولم يكن معدل البطالة الذى بلغ ٣٠% فى الإحصاءات الرسمية مبشراً بسياسة اجتماعية مرضية لجماهير تنتظر فرصة العمل منذ قرون بينما الاستثمار مستمراً فى يد البيض وحدهم وفى صناعات كالسيارات والتعدين والكيمائيات لا تحقق حجم عمالة حقيقية أو منقذة.

لم يكن كل ذلك ليرضى أصدقاء "حركة تحرير جنوب أفريقيا" ولا جماهيرها بالقدر الذى يضمن الغلبة الكاسحة التى يتوقعها حزب المؤتمر فى انتخابات الأسبوع الثالث من إبريل ٢٠٠٤. فقد تتجه العيون المتألمة إلى البعد السلبى لاستمرار النفوذ الاقتصادى للرأسمالية البيضاء فى جنوب أفريقيا، بعد أن اتخذت قرارها بالاستمرار -لا الهجرة- بعد التحرير أملا فى الآفاق الاقتصادية المفتوحة لجنوب أفريقيا بعد تحريرها من المقاطعة والسمعة السيئة، وبعد أن أقنعوا "مبيكى" على ما يبدو أنهم سيدربون "الطبقة الجديدة"، أو "البرجوازية" السوداء -كما يسميها مبيكى نفسه برضا ملحوظ- لضمان استمرار النمو فى جنوب أفريقيا، وأنه بكوادر هذه البرجوازية وتحالفها مع البرجوازية البيضاء يستطيع الانتقال من "النفوذ السياسى" إلى الهيمنة الاقتصادية لا فى الجنوب الأفريقى فقط ولكن على مستوى القارة. وليس مصادفة ذلك الاهتمام الكبير فى بريتوريا بالشراكة الجديدة للتنمية المعروفة باسم "تيباد" وذلك لإقامة بنية قوية للعمل الاستثمارى الرأسمالى الجنوب أفريقى والقارى فى نفس الوقت. وتطمع جنوب أفريقيا بذلك أن تتطلق نحو آسيا بنفس القوة، بل وإلى أمريكا اللاتينية. ويدفع البيض بالتطلعات "الاقتصادية" على نطاق واسع، بل ويجعلون من الصعب على أية قوة أفريقية أخرى اختراق هذه الساحة إلا على نفس الأسس (تبادل تجارى مع نيجيريا بأكثر من ٥٠٠ مليون دولار، والسياحة فقط مع مصر، والتعدين فى مالى، والاستثمار فى كينيا وتنزانيا.. إلخ). وقد تؤخر خطة التقدم الاقتصادى المتسارع هذه كثيرا من القضايا الاجتماعية الداخلية الملحة، بل وتتجاوز أفريقيا نفسها مقابل مزيد من الاندماج فى السوق العالمى، ولذا نلاحظ نشاط الدوائر الغربية فى إغراء جنوب أفريقيا فى هذا الاتجاه (عضوية مجلس الأمن، الشراكة الأوروبية والأمريكية- بل وكرة القدم والنجومية العالمية!).

علق المتحاورون فى الندوة: كانت مسئولية تحرير جنوب أفريقيا من النظام العنصرى مسئولية جماعية أفريقية، فهل يتخلى الرئيس "مبيكى" عن مسئوليته الآن فى معاونته أفريقيا البائسة التى عاونته، أو عن جماهيره الفقيرة التى ستمنحه الأغلبية والنجومية خلال إبريل ٢٠٠٤؟... وكانت الإجابة جاهزة... تحيل إلى مشروع "النهضة الأفريقية".



## حزام الكاكاو.. والصراع الدولي

هل تتم عولمة الصراعات المحلية؟ هذا سؤال لأبناء العروبة الذين يعتقدون أن الصراعات المحلية أو القومية ستبقى محلية؟ ومثالنا من بعيد في غرب أفريقيا. فجأة.. يتفاقم الصراع المحلي والإقليمي والدولي في حزام الكاكاو بساحل العاج أو "كوت ديفوار" في عز موسم حصاده الذي يرشحه السوق العالمي لأعلى سعر منذ عدة سنوات- وتتوالى التفسيرات على الصعيد المحلي بين عرقى دينى من الشمال للجنوب، أو لتهمة الانفراد بالسلطة ضد "جياجيو" الاشتراكي الديمقراطي، في مواجهة "الحسن وتار" ابن الشمال والبنك الدولي. أو ضد الجنرال السابق "جى" الذى خرج من الساحة منذ عامين دون أن يعوض رجاله شيئا من الحكم الجديد. وعلى الصعيد الإقليمي تهتم بوركينا فاسو بمساندة الملايين من أبنائها المهاجرين للعمل فى موسم حصاد الكاكاو، كما يرد الحديث عن وجود أبناء سيراليون وليبيريا. وتتدخل نيجيريا لاستعراض قوتها كقائدة لمنظمة غرب أفريقيا (إيكواس) تفرض بالوساطة أو تهدد بالتدخل. كما تتحمس غانا للتدخل وهى الشريكة فى سوق الكاكاو. وفى نفس الوقت يصدر الحديث عن دور لأنجولا إلى جانب "جياجيو"، ويبقى دور الاتحاد الأفريقى ثانويا. وعلى الصعيد الدولي تسارع فرنسا إلى تحريك بعض قوات التدخل الفرنسية إلى هناك وهى التى لم تنشط فى المنطقة لسنوات، كما تتحرك الولايات المتحدة من وراء نيجيريا بل وبقوات أيضا لحماية بضع مئات من مواطنيها المستثمرين هنا.



## تفاعل عناصر الصراع:

من أين يبدأ تفسير كل هذه الوقائع فى عصر الصراعات الكبرى والصغرى الذى نعيشه؛ ودون أن ننتهم مسبقا بالتآمرية؟

سنبدأ بأكثرها براءة: فثمة آلاف الجنود وبعض قوادهم الذين سرحهم حكم "جباببو" الرئيس الحالى بعد انتصاره ديمقراطيا عام ٢٠٠٠ بإبعاد الجنرال الانقلابي "جى". وبقي هؤلاء مهمشين فى العاصمة الاقتصادية الغنية أبيدجان مما جعلهم يلتفون من جديد حول "جى" ليبدأ التمرد فى الاتساع منذ التاسع عشر من سبتمبر، وعندما يسارع بعض رجال الحكم بقتل "جى" فى العاصمة ينطلق الجنود إلى أهلهم فى الشمال (بواكى) ليثيروا التمرد الشعبى الأوسع حيث الإقليم مهمش بطبعه، ومزدحم بالسكان وملايين العمال المهاجرين من بوركينا فاسو وغانا وغيرها مما يقدر بخمسة ملايين من المشتغلين فى زراعة وحصاد الكاكاو، مصدر الثروة التى يحرمون من عائدها.

وإلى هنا، والتفسير يدور حول حركة شعبية رافضة للسياسات الاقتصادية المستغلة التى لم يفلح الاشتراكيون الديمقراطيون فى علاج آثارها بسبب المحصول الواحد أو المحصولين (الكاكاو والبن) الذى تتحكم فيهما قوى السوق الأجنبية. ومن ثم رأت الحركة الشعبية أن تستغل موسم الحصاد الوفير هذا العام لضرب النظام الاقتصادى بمقتل والسيطرة على مصائره.

لكن لماذا تفاقم الموقف بهذه الدرجة التى وصلت به إلى أبعد من تمرد شعبى مألوف يعالجه بعض العنف (الذى جرى) أو بعض المصالحات التى عرضها جباببو؟

هنا قد يفيد التفسير الثانى: وهو لا يتجاهل التفسير الأولي السابق، حيث قفزت جماعة الحسن وتار والجنرال "جى" على التمرد الشعبى لتتسع بدائرته فى الشمال مهددة بخلع "جباببو" مدعومين بالمال والسلاح من شركات دولية كبرى (شركات نسائه للشيكولاتة وتجار السلاح والماس المهرب عبر العاصمة الاقتصادية المركزية لغرب أفريقيا) خاصة وأن الحسن وتار كان مهتدا بالإقصاء

الكامل نتيجة اتهامه بأنه ليس أصلا من ساحل العاج ومن ثم تخسر هذه المصالح الاحتكارية الكبرى رجلها إلى الأبد.

هنا يتحرك البعد الإقليمي في تفسير ثالث، لا يصطدم بالتفسيرين السابقين: فاستقرار "جبابو" وهو الفرنكفوني القح على رأس السلطة في عاصمة استثمارات "عالمية" أساسية مثل ساحل العاج وإيعاده لأبناء "العولمة الجديدة" والشركات متعددة الجنسية، لا يستقيم مع سياسة العولمة الممتدة من منطقة البحيرات لمناطق الماس، ولا للقوى الإقليمية الممثلة لها بزعامة نيجيريا، ولا بالمشروع الأمريكي لعسكرة القارة بمشروعات قوة التدخل القائمة في غانا ومالي.. ولذا تسارع نيجيريا بحشد دول "الإيكواس" لمنع محاولة "الانقلاب" حيث اتفق في "الاتحاد الأفريقي" على رفض النظم العسكرية. وتستعد نيجيريا بالفعل للتدخل بقواتها وقوات غانا رغم معارضة "جبابو" الذي يطلب تدخل فرنسا، ويكون الحل الوسط هو الوساطة على يد الوزير السنغالي الفرنكفوني بالطبع. كان تدخل نيجيريا وغانا محتملا - وما زال - سواء لضبط سوق الكاكاو - المنافس - لأسواقهم - أو استجابة للسياسة الأمريكية الصريحة في السيطرة بالقوة على مناطق الاضطراب أمام مصالحها، سواء بشكل مباشر (أفغانستان-العراق) أو غير مباشر (السودان - الكونغو...) وهي قد وجدت حسب صريح نص الاستراتيجية الأمريكية في بعض المنظمات الإقليمية وسيلة أفضل. ومثلما تدفع مجموعة "الإيجاد" بزعامة كينيا في السودان، فإنها تدفع "الإيكواس" بزعامة نيجيريا في ساحل العاج بل وكل غرب أفريقيا.

بعد ذلك يأتي البعد الدولي، بعد الصراعات الكبرى التي تدفعها تدخلات الهيمنة مع مدخل مصالح الشركات متعددة الجنسية للسيطرة على الثروات الاستراتيجية.

وقد يتخيل أبناء العروبة أن البترول وحده هو أهم الثروات الاستراتيجية، وأنهم لذلك يعانون وحدهم لعنة هذه الثروة. ينسون أن أبناء "كوت ديفوار" التعساء يعانون مثلهم صراعا حول ثروتهم من "الكاكاو" و"البن" بل "والفول السوداني". إن المليارات التي تكسبها شركات الشيكولاتة من هذه الصناعة ومحصولها الذي تصدره مزارع "كوت ديفوار" بوفرة بعد تدهوره في غانا يجعل وفرته هذا العام

تحديدًا بالغة الدقة والحساسية. فثمة معركة بين باريس ولندن بدأت أوائل ٢٠٠٢ حول إنتاج الشيكولاتة السوداء من الكاكاو الخالص مما يجعل المحصول مع تزايد أسعاره يكتسب أهميته البالغة وبينما تسيطر فرنسا على المحصول وصناعته وبلاده، تتجه شركات متعددة الجنسية على رأسها نستله والإنجليز يريدون خلط الشيكولاتة بمزيد من الألبان أو المواد الأخرى لكسر سوق الشيكولاتة السوداء الفرنسية، لكن فرنسا تسيطر على السوق الأوربي المحب للشيكولاتة السوداء والمستغل لسوق كوت ديفوار صاحب المحصول الرخيص.

وهنا يأتي التفسير الرابع .. والتأمري بطبعه، فالسخط كامن في "الحركة الشعبية" بكوت ديفوار، والمعبرون عن رفض النظام الفرنكفوني من هذه "الحركة الشعبية"، والتمرد قريب من قلب المحصول الإستراتيجي وعناصر استغلاله متوفرة، والقوى الإقليمية المرتبطة بالاستراتيجيات تستطيع التحالف مع لوبي البترول لتأكيد السيادة الأمريكية و"عدالتها المطلقة" والأمريكيون يحتاجون إلى "قرص أذن" الفرنسيين في أكثر من موقع سواء في مدخل البحر الأحمر أو في أقاصي غرب أفريقيا وجنوب شرقي آسيا حتى يستجيبوا للخطة الأمريكية إزاء العراق.

فأي تأمر هنا في البنية الاستراتيجية المتكاملة؟ وفي انتظار أن يستقر الحل الشعبي الديمقراطي في كوت ديفوار تظل المصائر بيد الآخرين؟

## البنانيون... كبش فداء للرأسمالية في أفريقيا

وقع مقتل "لوران كابيلا" في يناير ٢٠٠١ في ظروف غامضة تماماً كحادث مفاجيء، كما تمثلت المفاجأة، في سرعة تتابع الأحداث بعد مقتله، وبتعيين ابنه دون إجراءات دستورية. وتم استقرار الوضع في الجيش والحكم بشكل لافت... إلخ. لكن ذلك كله كشف عن "ترتيبة ما" أو صفقات بين الأطراف المحيطة وصاحبة المصلحة أو المصالح الكبرى في هذا التطور، مثل سياسة بوش الجديدة في حسم وتصفية الموقف لصالحه في مناطق الاضطراب، (كان كابيلا الابن من أول الرؤساء الذين قابلهم بوش بعد توليه) أو رغبة دوائر أوروبية في تنظيم تجارة المعادن الرئيسية وخاصة البلجيكي بالنسبة للماس، ولا ننسى أن وزير خارجية بلجيكا كان يتجول في المنطقة في ذلك الحين...

من ناحية أخرى كانت هناك الأطراف الصغرى المتنافسة بدورها مثل الإسرائيليين ومندوبي فرق المرتزقة الذين يحاربون مع أو ضد المتمردين، بالإضافة إلى كبار التجار اللبنانيين، مما يمكن أن يجعلنا نتصور تعرض بعضهم لأحداث الاغتيالات كالتى وقعت لبعض اللبنانيين.

والحق أن اللبنانيين يضحون بين فترة وأخرى ببعض أبنائهم في أفريقيا في ظروف لا تقل مأساوية، أحدثها في سيراليون وليبيريا لأسباب مشابهة لما وقع في الكونغو، ولا يتعب أحد نفسه في تعمق الأسباب، والبحث عن الفاعلين أو عن طبيعة "القوى الخفية" التى تضحى بهذه الأرواح في موجة إعلان عن اضطرابات غريبة في الموقف السياسى غالباً. لكن فقط عندما تحدث اضطرابات شعبية واسعة من "انتفاضات الشارع" التقليدية في "داكار" أو "أبيدجان" أو "أكرا" وتحرق محلات اللبنانيين ويهرب البعض إلى الدول المجاورة إنقاذاً لحياتهم الشخصية، تنتشر



التفسيرات عن مسئولية "الغوءاء" الأفارقة وثورة الجياح، أو استغلال التجار اللبنانيين وتلاعبهم بالأسعار. وكل ذلك لامتنصاص سخط الجماهير "التي يصعب حكمها" وهنا أيضاً بل وفي معظم الحالات - تتحمل الحكومة اللبنانية وأحياناً الجامعة العربية مسئولية - أو تهمة - عدم التدخل.

ويحتاج موضوع اللبنانيين في أفريقيا إلى تأمل هادئ؛ ذلك أنهم دائماً في وضع كبش الفداء مع عدم تجاهل مسئولية تعاملاتهم بالنسبة للاحتكارات الرأسمالية الكبرى في أفريقيا، أو بالنسبة للطبقة الجديدة المستغلة والفايدة بالفعل في أنحاء القارة. وكلا القوتين لا تجد عند الأزمة إلا فئات "وسيطه" من نوع اللبنانيين تلقى عليها بالمسئولية المباشرة، أو تذبح بعض عناصرها مثلما حدث في الكونغو - فداء لمتأمرين عتاة من أوروبيين وإسرائيليين، وضباط القوى المساندة في الكونغو من دول القارة نفسها، أنجولا وزيمبابوي وناميبيا... وهناك بضعة نقاط في هذا الصدد:

والمسألة الأولى أن الحادث يأتي في جو تدخل أمريكي قوى لحل الصراع في منطقة البحيرات حتى لا تلعب قوى محلية بالمصالح الأوربية الكبرى، ومن ثم سوف يصعب كشف الحقائق الآن في مثل هذا "الحادث الصغير" لوقف أي تداعي لأحداث أكبر في دائرة الصراع.

المسألة الثانية أن ثمة كبار التجار اللبنانيين الذين لهم باع فعلى بدرجة أو أخرى، ومن موقع "الوسيط" فيما يجرى من أحداث، ومن ثم فإن البعض يرى أنهم يتحملون مسئولية ما تصل إليه المأساة، وأنهم هنا ليسوا مجرد "لبنانيين" ولكنهم في رأى البعض جزء من "المافيا الدولية التي لا وطن لها". وحيث نعرف أن معظم الشخصيات اللبنانية - وهي التي تتعرض لمثل هذه المأساة - تحمل جنسية أوربية وغالباً ما تكون غير مزدوجة مع اللبنانية، ومن ثم فهم مواطنون أوروبيون إن لم يكونوا "عالميين"، ومن ثم نستطيع تفسير الصعوبات أمام الدبلوماسية اللبنانية.

قد يساعد في فهم الأحداث أن تاريخ الهجرة اللبنانية والواقع الطائفي اللبناني نفسه قد أثر كثيراً في وضع الجاليات اللبنانية في أفريقيا، بل وعلاقاتها الداخلية، ومن ثم عملها مع القوى الاقتصادية الاجتماعية المختلفة في هذا البلد أو ذاك. ذلك

أن معظم من هاجروا إلى أفريقيا في أواخر القرن التاسع عشر إنما كانوا بمعرفة الفرنسيين عبر مرسيليا لاستغلالهم في تحريك "منطق السوق" و "الاقتصاد النقدي" بين الأفارقة، فضلا عن تحملهم لقسوة الحياة في المناطق الصحراوية حيث زراعة الفول السوداني الجديدة هناك والتي لا يتحمل "الفرنسي" ظروفها بينما تحتاج فرنسا لترويج التجارة في مثل هذا المحصول وفي مناطقه... وكان معنى ذلك ارتباط اللبنانيين في نظر الأفريقى منذ البداية بأنه "أداة" للمستعمر أو المستغل خلافاً لأوضاع اللبنانيين أو السوريين وغيرهم في الأمريكيتين. وكان مجيء اللبنانيين لغرب أفريقيا خاصة من مناطق الفقر الشديدة في لبنان الجنوبي مثل صيدا وطبري وصبرا.. إلخ دافعاً لعملهم المنافس للأفريقيين بالطبع، وفي نفس الوقت ممارسة ما يشبه "الاستغلال" للأفريقى الفقير وليس التجار الكبار. ومع ذلك فقد قابلت بنفسى فى دكاك تاجر الملابس اللبناى الذى أقسم أنه لم يستطع خلال عشرين عاما فى السنغال أن يزور "وأولاده العشرة" قريته فى لبنان الجنوبى، بينما عرفت أن هناك فى سيراليون من يملك واحدة من "الماسات" النادرة فى العالم بمعنى أنها تساوى وحدها عشرات الملايين من الدولارات. وكان مما لفت نظرى، أن الجاليات اللبنانية لا تقوم بأية أنشطة اجتماعية ذات معنى للمواطن الأفريقى، بل ولا تشارك بجدية فى مشروعات جماعية حتى فيما بين اللبنانيين، مكثفين بتغلغل أغنيائهم وسط الطبقة الحاكمة أو "جماعات المصالح" الأوربية والأفريقية، وعند الأحداث "الغوغائية" يضحى بالتجار اللبنانيين الصغار القريبين من الشارع النائر، كبش فداء للأغنياء. وقد أدت ظروف لبنان المضطربة لفترة طويلة إلى عدم تعاملهم مع حكومات مستقرة لتنسيق المواقف والمصالح، أو مع مشروع "الجامعة الثقافية اللبنانية" التى دارت حولها شكوك الكثيرين لفترة أيضا. لذا كانت علاقات الجاليات طائفية بمثل ما كان الحال فى لبنان، وقد شاهدت أواخر الثمانينيات كيف كان "بعض لوردات الحرب" فى لبنان يجمعون الملايين من بعض أبناء "عصبياتهم" فى عدد من الدول الأفريقية، مما لم يخلق شعور "المواطنة" عند الغنى أو الفقير اللبناى فى أنحاء القارة.

## الدور الاقتصادي للبنانيين في القارة

لا نستطيع أن نتجاهل طبيعة السيطرة الرأسمالية العالمية على الواقع الأفريقي منذ قرنين، قضية الاستعمار ليست بعيدة عن ذاكرتنا بما كانت تعنيه من استغلال مباشر للجماهير والثروات الأفريقية، ثم كانت أساليب الاستعمار الجديد، ثم آليات العولمة لاستمرار إجماع السوق والمجتمع الأفريقي كهوامش للسوق الأوربي - الأمريكي، تجارة واستثماراً.

لكن ما يهمنا هنا هو نوع الفئات الاجتماعية التي استعملت لتيسير هذا الإلحاق الغربي، الرأسمالي، العالمي. فثمة فئات اجتماعية وسطى أو كبيرة من واقع المجتمع الأفريقي لم تؤهلها ظروفها التاريخية أن تشارك بفعالية في عملية الاندماج الرأسمالي العالمي، ومن هنا تشكلت في القارة فئات "أخرى" عديدة وسيطة لهذه العملية، كاللبنانيين في غرب أفريقيا، أو غرب الجزيرة العربية في شرق ووسط، أو الهنود والآسيويون عموماً في أنحاء القارة وخاصة في الشرق والجنوب. هذه الجاليات تقوم بدور الوسيط بين الأفريقي والأوربي وتتلقى صدمات غضب الأفريقي على أصحاب المحلات الصغيرة والمستغل الصغير والمباشر، ومن هنا ترتبط "الفورات" الشعبية الأفريقية بحرق المحلات أو قتل بعض الأفراد. وتقوم الدعاية الأوربية نفسها بتصويرهم كمستغلين "أغبياء" وترسم صورهم السلبية أمام الأفريقي، فالعرب "تجار رقيق" أو "لصوص طفيليون" أو مهربون... إلخ بينما هم الذين رسخوا زراعة الفول السوداني في غرب أفريقيا، والمشروع التجاري ومشروعات البنية التحتية في شرق القارة، وتوسطوا بين المستوطنين والأفارقة في جنوبها، وتتحول رعوس أموالهم إلى البنوك الأوربية، بل ويساندون نظاماً غير ديمقراطية أو فاسدة في عديد من بلدان القارة، وفي النهاية يتحملون صدمات الغضب. هذا الدور يجعلهم في مهب الريح وعرضة لأن يكونوا دائماً كبش فداء للمصالح الأوربية المباشرة وآليات الرأسمالية العالمية.

والأوضاع في بلاد المهجر متقلبة، ولفترة طويلة بعد الزعامات التاريخية ونظم الحزب الواحد أصبحت معرضة للانقلابات العسكرية أو أعمال الفوضى (السبعينات) ثم دخلت في فوضى التفتت الاجتماعي والصراعات العرقية والقبلية

بعد احتوائها بسياسات التكيف الهيكلي. وقد تجد بعض الجاليات مصالح لها في ذلك كله لكنها تكون محدودة وضيقة الأفق نتيجة تحقيقها للمصالح الفردية في جو الانفلات الاقتصادي. مثلما حدث في ساحل العاج أو نيجيريا أو حتى سيراليون وليبريا حيث "تشيع الرشوة والفساد، أو التهريب ولكن أوضاعاً من هذا النوع لا تحقق استقرار لجالية ذات رغبة في الاستقرار، وإنما تحقق مداخل للراغبين في المشاركة في النهب. وعند حدوث الاضطرابات يتعرض الفقراء من اللبنانيين أو العرب عموماً والأسويين إلى ما يسمى بنتائج ثورة الغوغاء أو الجوع وتصبح الجالية كلها مهددة دائماً في كل حادث مثلما رأينا في الكونغو.

لا يسع الحكومة اللبنانية والمجتمع اللبناني إلا أن تناقش بجدية دور التنظيمات اللبنانية الحزبية والأهلية والتنسيق بينها لخلق "روح جامعة" أفضل من تلك المعروفة باسم الجامعة الثقافية اللبنانية التي لم ترض الكثيرين.

وهذه المناقشة الجادة، بعيداً عن قداصة الاغتراب أو المغترب، قد تساعد على دفع المغتربين في الدول الأفريقية إلى بحث فكرة "بناء الصورة" بشكل مختلف عن طريق التفاعل البناء مع العمل الشعبي الأفريقي، خاصة مع "الإعلام الخاص" والمنظمات غير الحكومية التي أصبحت ذات دور كبير الآن.

ولا بد أن تتبنى دول ذات ثقل مثل مصر وليبيا والسودان والجزائر ضمن عملها في أفريقيا ومنظماتها الإقليمية مسألة بناء صور مشتركة وبناءة عن العرب، ما لم يتم بسياسات عربية استقلالية صحيحة فقد يقوم بدفع تكلفتها رأس المال العربي ورجال الأعمال، وتنشط في إطارها المنظمات العربية الكبيرة (محامين - صحافيين ... إلخ).

إن الوقت لم يمض، لكن يحتاج لقواعد جديدة للعبة.





## "عرب وأفارقة" - في الصحراء الغربية

تحدثنا مرة عن امتداد "بلاد السودان" من شرق السودان مروراً ببحيرة تشاد إلى أواسط موريتانيا، سواء مرت بقبائل عربية أو سلطنات أفريقية، شكرية أو بقارة؛ زغاوة أو واداي أو ماندنج وتكرور... الخ وسواء توافقوا أو تصارعوا، فإن ذلك كله دخل تلقائياً في العملية التاريخية لصعود وسقوط الممالك والسلطنات وتفاعلاتها على نحو ما جرى في أوروبا في أواخر العصر الإقطاعي والوسيط، وتبلورت خلاله دول السكسون والجرمان واللاتينين التي ما زالت متصارعة..! هكذا تأسست العلاقات والتواريخ التي يصيغ بعضها الصراع وبعضها الوحدة. وقلما كانت الأعراق وحتى الطوائف أساس هذا الصراع فضلاً عن صراع الأديان الذي حاولت القوى الاستعمارية نفسها بثه، ولكن المؤرخ لم يشهد على المستوى الأفريقي إلا الصراع مع الاستعمار ومؤسساته الكنسية أحياناً ولكن ليس بين إسلام ومسيحيين.

في العقود الأخيرة عادت الصراعات الكبرى على ساحة الشرق الأوسط وآسيا من جهة وعلى الساحة الأفريقية من جهة أخرى. ولا يتهمنا أحد بالتفكير التأمري وهو يشهد كل هذا الدفع للمصالح السياسية والاقتصادية وراء هذه الصراعات، بدليل ما تنتهي إليه من سيادات جديدة، متمركزة في عواصم وساحات دولية معينة. وقد ساد الشرق الأوسط وآسيا الحديث عن صراع الحضارات والأديان، وأفردوا لأفريقيا الحديث العنصري أو العرقي. ودائماً ثمة أشرار من المسلمين تارة، الذين يشيعون الإرهاب على المستوى العالمي، وتارة أخرى من "التوتسي" الذين يشيعون القلاقل في وسط أفريقيا، وثالثة في القرن الأفريقي بين التجريبيين..... الخ. حتى وصلنا إلى عرب السودان ضد الأفارقة في دار فور. وحيث لا تتفع دعوى الإسلام والمسلمين في هذه المنطقة، حيث جميعهم وامتداداتهم من المسلمين فليكن الإدعاء العرقي والعنصري بين الأفارقة والعرب. وهي دعوى مناسبة لإمكانيات التفسير

بها فى اضطرابات محتملة فى النيجر ومالى حيث الطوارق بل ويمكن إثارة "الشوا" فى تشاد ونيجيريا نفسها إذا لزم الأمر إزاء عنوان "الجنجاويد" الثابت.

الخطر الجديد أن هذه الدعاوى لم تعد محلية أو مجرد مجتمعية مؤثرة على السياسة أو الاقتصاد المحلى. لكنها انتقلت تدريجياً إلى جوهر تكوين "الاتحاد الأفريقى" الذى بذغت صيغته تلك فى قمة الجزائر ١٩٩٩ وقمة سيرت ١٩٩٩ (وكلاهما شمال عربى أفريقى) ثم تدرجت إلى كامل عضوية منظمة الوحدة الأفريقية. وكان لابد من تذكر كافة أطراف هذا الاتحاد لهذه الحقائق، ولكن ها نحن نجد الاندفاع قائماً لإبراز الطابع العنصرى الجماعى بين عرب وأفارقة، حتى فى منطقة "عربية" تماماً مثل الصحراء الغربية مع عزل دور مصرى من جهة أو تحجيم الدور الليبى من جهة أخرى، أو وصف التمرد ذى الطابع الثقافى الاجتماعى بأبعاده السياسية ضد العرب عموماً.

فجأة تتفجر مسألة الصحراء الغربية مرة أخرى، فى صيغة الاعتراف أو عدم الاعتراف بجهة "البوليزاريو" ممثلاً شرعياً للإقليم وفق حق تقرير المصير.

وفى هذه الحدود، قد لا تكون المسألة أكثر من ضرورة تحديد الدول لمواقفها بجانب هذا الحق أو حق المغرب فى توحيد "ترابه الوطنى".... الخ ولكن ما لفت النظر بشكل مثير - وقد يكون استفزازياً، هو إعلان اعتراف دولة أفريقية كبيرة مثل "جنوب أفريقيا" فى منتصف سبتمبر ٢٠٠٤ بجهة "البوليزاريو" باعتبارها حكومة الجمهورية العربية الديمقراطية الصحراوية" وكأنها كانت تتناسى هذا العمل الدبلوماسى منذ عقد من الزمان مضى على استقلال جنوب أفريقيا نفسها. وما يثير الاستفزاز فى هذا التحرك هو ارتباطه بعد أيام بعناوين مثل دعوة جنوب أفريقيا للجماعة الأفريقية للاعتراف "بالصحراوية العربية" فى تحد واضح يحمل إعلامياً صيغة "أفريقيين ضد عرب" وأن العرب لا يعترفون بحق تقرير المصير للدولة الصحراوية الأفريقية الصغيرة، ومعنى ذلك أننا ننقل ببساطة من صراع أفارقة وعرب فى شرقى الصحراء الكبرى بدار فور إلى صراع أوسع بين أفارقة وعرب فى أقصى الشمال الغربى للصحراء الكبرى وبلاد السودان، وكأن ثمة رغبة فى تطهير هذه الصحراء من "العناصر" العربية التى تعايشت فيها طويلاً سواء بصنهاجة الطوارق أم بالتماشكية إحدى اللغات الوطنية فى مالى. وحتى إذا سمح لبعض "العرب" بالحضور على الطريقة الليبية الحديثة فإنها تتلفع طبعاً بالأفريقية الصارخة وليس بالحضور العربى المتواضع!

وتثور هنا التساؤلات المقلقة التى لا مفر من اعتبارها الخطط التآمرية فى

الموضوع!

لماذا انسحب الوسيط الدولي الأمريكى "جيمس بيكر" بهذا الشكل المفاجىء من دور الوساطة مع أنه تحرك من حق تقرير المصير إلى فكرة الاستفتاء والحكم الذاتى، ومن حالة الرفض الكامل من قبل "البوليزاريو" والمغرب إلى تفاهم أو تفاوض، إلى التقاء ممثلى الأطراف الصحراويين والمغاربة والجزائريين، ببطء ولكن بثقة فى الحل؟

ومن يقلقه حل عادل فى هذه المنطقة الآن يمكن التفاوض بشأنه بدلاً من أن يؤدي أى تعقيد لصراع بين قوى كبيرة مثل الجزائر والمغرب إلى استقطاب يتم بين أبناء القارة تحدده اعتبارات عرقية لا معنى لها كالقول بأفريقية الصحراء وعروبته؟. الملفت فى القضية أن "الصحراويين" أنفسهم أكثر عروبة من أى إقليم آخر محيط وإن كانوا دائماً أكثر قرباً من الأفارقة، لأنهم لا يعانون تصنيفات عرقية مثل تلك القائمة فى موريتانيا أو المغرب أو الجزائر نفسها؟

لماذا تتطور الأحداث لنضطر إزاءها إلى متابعة التنافس الأمريكى الفرنسى من جهة والأسباني الثلاثى من جهة أخرى، ووفق تقلبات سياسية تدفع الجزائر عبر الأطلنطى، كما تدفع المغرب عبر البحر المتوسط؟ وهل ينوى المتعارضون فى الشمال والغرب عموماً إلى تحويل جمهورية الصحراء العربية إلى أرض صراع ممتدة مع بقية الصحراء الكبرى الأفريقية، لينتقل صراع غرب /إسلام، فى الشرق الأوسط إلى عرب أفارقة فى الصحراء؟

وهل تتولى جنوب أفريقيا هذه المرة إثارة الصراع كما بدا الأمر فى تعبیر الرئيس "مبيكى" عن دهشته من غياب "الجمهورية الصحراوية" عن التمثيل الكامل فى مجموعة عدم الانحياز والبرلمان الأفريقى، بينما تعترف بها ويقوم رئيسها مؤخراً بزيارة دولة كبرى مثل البرازيل التى تتسق سياسياً إلى حد كبير مع جنوب أفريقيا خاصة فى حركة الانضمام إلى "ثوابت" مجلس الأمن؟

هل هى عملية سياسية بالأساس يمكن ملاحقتها بعمل دبلوماسى عربى أفريقى لتجنب موجات الصراع، والاتهامات المتبادلة بين أطراف هى جميعاً موالية تماماً للمركز الأمريكى، والذي يبدو واضحاً أنه يحرك القضية بالتعاون مع رعاتها من أقصى جنوب القارة لأقصى شمالها؟ لو أن الأمر كذلك فثمة أمل فى تهدئة الصراع بتوافق يتم على مستوى العمل الأفريقى نفسه وقد يساعده ما نراه مؤخراً من توافقات فرنسية وأمريكية وداخل أوروبا بأشكال متفاوتة ومركبة أحياناً.

لكن ماذا إذا دخلت عناصر الصراع الحيوية مثل ثروات المنطقة، وتفجر الموقف فى وجهنا على نحو ما تفجر فى الشرق الأوسط، خليجه وعراقه ولبنانه؟



تقول الأنباء -والعهدة على الراوى- أن الصراع لم يحتدم لمجرد قوة التحالف المتصاعد بين الأسبان والفرنسيين إلى جانب المغرب فى ظل تحالف الأمريكين مع الجزائر فى محاولات حل الأزمة لصالح البوليزاريو فى النهاية. ومثل هذا "التصارع" تحكمه مقررات الأمم المتحدة حول الحكم الذاتى والاستفتاء.... الخ.

ولكن الإشارة أصبحت تتجه إلى تصارع آخر بين مجموعة استثمارات بترولية كبرى؛ أمريكية من جهة، وفرنسية من جهة أخرى بعد أن صدر التقرير الجيولوجى الأمريكى عن الطاقة فى العالم عام ٢٠٠٠ مشيراً إلى الاحتياطات الكبيرة من البترول قرب شواطئ الصحراء الغربية العربية فى لحظة يبحث فيها الأمريكيون وكل أوروبا عن بدائل للشرق الأوسط. وأنه بينما تتعامل بعض الشركات فعلاً مع المغرب مثل كير ماك جى Kerr Mc Gee الأمريكية وتوتال الف T. ELF الفرنسية، فإن شركة فيوزن Fusionoil الأمريكية للبترول الأكثر خبرة بالمنطقة والممتدة إلى موريتانيا، هى التى تتصل بالبوليزاريو وتعدّها بالتعاون مقابل عقود حرة لها، مكافأة على نشاطها المبكر؛ على أن ذلك لا يجوز مع القانون الدولى إلا "باستقلال الإقليم". ووقع اتفاق مبدئى فى مايو ٢٠٠٢ مع البوليزاريو تأكيداً لهذا التعاون المترقب للاستقلال!

فهل ترى كانت استقالة جيمس بيكر انحيازاً لهذا الصراع أم ضيقاً من ضغوط الأطراف صاحبة المصالح بينما هو أحد شخصيات شركات البترول عموماً؟ الملفت أن معظم الكتابات فى هذا الصدد تشير إلى الصحراء الغربية من دار فور إلى حدود موريتانيا كبديل أو قل احتياطى بديل للشرق الأوسط لقربه من الولايات المتحدة مثلما كانت تجارة الرقيق الأطلنطية لنفس السبب تقريباً. فهل يستمر خلق الاضطراب فى المنطقة حتى يسهل استخراج البترول الذى يمول بموارده تجارة السلاح أيضاً؟ هل يكون وجود جيوش كبيرة فى المغرب والجزائر مغرباً لإثارة معركة جواهرها البترول وظاهرها الصراع العرقى بين العرب وأفريقيا، مثل الصراع الإسلامى- الغربى فى الشرق الأوسط؟ وهل تواصل الدول الكبرى استغلال أدوار الدول الإقليمية والمنظمات الإقليمية، لإثارة هذه المعارك لنصبح أمام مخاوف من دور جنوب أفريقيا مركز الاستثمارات العالمية باتجاه الصحراء الغربية- العربية مثل مخاوفنا من دور نيجيريا فى دار فور .. وكلها تحت ادعاء مواجهات "الأفريقية" بالعروبة؟

**القسم السادس**

**ملف السودان**



## الحل فى الجنوب

### ١ - خطة "السلام المलगوم" فى السودان\*

ليس "إطار السلام" الذى تم توقيعه فى (ماشاكوس) بكينيا فى العشرين من يوليو ٢٠٠٢ أول محاولات إقرار السلام فى السودان، والأمل أن تكون الأخيرة والشاملة. فالجنرالات هم الذين يدفعون للحرب كما قد يدفعون للسلام أو يتراجعون عنه. وها نحن أمام الفريق عمر البشير، وقائد الحركة الشعبية لتحرير السودان، فى وضع المهيئين لتحقيق هذا السلام الشامل. وإن كان يبدو حتى الآن أنهم تصرفوا بمنطق جنرالات يبعون الهدنة ووقف التحارب أكثر منهم سياسيين ينشدون حلاً دائماً.

وكلنا يذكر أن الفريق عبود دخل فى اقتتال بالجنوب أوائل الستينيات فانطلقت حركة "الأنيانيا" هناك، ولم تسعف السودان من حرب الجنرالات إلا ثورة أكتوبر ١٩٦٤، فهدأت الأمور برعاية عربية ودولية لبعض الوقت فى ظل تطور شبه ديمقراطى محدود، لكن لم تنقذ "الديمقراطية" الشعب السودانى، وعاد الجنرالات للقتال حتى قامت "ثورة مايو" ١٩٦٩ معلنة بيان يونيو الشهير عن رغبتها فى السلام، وتنوعت من حول ذلك الأحداث حتى كان اتفاق "أديس أبابا" ١٩٧٢ بين الجنرال نميري والجنرال جوزيف لاجو وبرعاية "مجلس الكنائس العالمى" هذه المرة، وبداية التراجعات الجذرية فى معسكر التحرر الوطنى.

وكانت هذه المحاولة مؤهلة لنجاح "مستدام"، وقد لمست ذلك بنفسى أثناء وجودى بجامعة "جوبا" بالجنوب، حتى بدأ تحول الجنرال "نميري" إلى ما أسماه "بالنهج الإسلامى" وبدفع من جماعة الميثاق أو ما عرف بجمهة الإنقاذ الإسلامية بعد ذلك، فتراجعت أوائل الثمانينيات عن الحكم الذاتى الذى كان مريحا لأبناء الجنوب، وبدأ تقسيم الإقليم تقسيماً جديداً يريح المتنفعين المركزيين فى الخرطوم، ويضمن مستقبل البترول فى أيديهم؛ وقد بدأت بشائر مبكرة فى مناطق المديرىات

---

\* هذا المقال وما يليه فى ملف السودان، هو مجموعة مقالات ومداخلات المؤلف فى عدد من الصحف والندوات العربية والأفريقية حول السودان بين منتصف ٢٠٠٢ -



الجديدة. هنا انفجرت "أنيانيا الثانية" حوالى عام ١٩٨٣ تضم شباباً تعلم فى جامعة جوبا التى كانت مشروعا واعدة للتطور العلمى والثقافى، بل وشباباً تعلم فى مصر والخليج ممن شملتهم المنح الدراسية التى وفرها برنامج التكامل بين مصر والسودان فى السبعينيات، وبرامج التعاون الاقتصادى والفنى مع بلدان الخليج. رفض الجنوبيون أن تفرض عليهم صيغ جديدة فى الحكم أو الثقافة، وتحدث الجنرال جون جرنق عن "سودان جديد"، نعرف أنه لم يكن انفصاليا، لكن الانفصال كان فى جعبته دائماً إذا لم يلتزم "الشماليون" بالتوجه الديمقراطى أو الفيدرالى التوحيدي، خوفاً من تكرار تجربة إفشال اتفاق أديس أبابا بعد استقراره. وأطاحت الثورة الشعبية بحكم "الجنرال" نميري ١٩٨٥ لتأتى حكومة الديمقراطية الثانية مستمرة فى تصوير حركة الجنوبيين كانفصاليين. وليظل فلاسفة بعض الأحزاب الحاكمة فى وضع "الجنرالات" من جديد. ومن حق جون جرنق وقوى شمالية كثيرة ديمقراطية أن تستحضر أوراق المحاولات الوحشية التى طرحت والتى تفوق الأوراق الانفصالية، فى تطور الحركة الشعبية لتحرير السودان والدكتور جون جرنق نفسه- كما يستحضرون "روح العنف" وعدم المرونة فى تناول قضية الجنوب لدى "جنرالات" القوى الإسلامية فى الشمال حتى قامت "ثورة الإنقاذ" فى يونيو ١٩٨٩ ليتولى جنرالات حقيقيون قيادة المعركة ويتكلف الشعب السودانى كل تلك الخسائر على مدى عشرين عاما بما لا داعى لذكره مجدداً.

وفى اعتقادى أن الخسارة الكبرى هى التى تتمثل فى تشتت أطراف القضية بشكل محزن، بل إن هذا التشتت فرض نفسه على كل تطورات هذه القضية، ويكاد يفرض نفسه على الحلول الجارية متضمنة فيما يسمى باتفاق السلام.

لقد كانت المشكلة من قبل فى "وحدوية" الدولة السودانية مهما كان نظامها الداخلى بما بدا كثيراً أنه مشكلة "حكم محلى" أو ارتباك فى مجال "التنمية المستدامة" أو حتى الهوية الثقافية للأقاليم، ولكنها طوال العقد الأخير تتحول إلى مشكلة أيديولوجية يستخدم فيها الدين، والصياغات الإسلامية "لجبهة الإنقاذ بشكل مركزي فى فرض الوحدة السودانية" التى تتعدد فى صياغاتها الآراء والاتجاهات. وحين تشتت هذه الأيديولوجية بين الترابية وداخلها- والمهدية والميرغنية، والجمهورية نجد أنفسنا أمام "قتال" فقط يديره الجنرالات برئاسة الفريق عمر البشير، وتصدر الاتهامات تباعاً عن العنف "العسكرى" قبل الأيديولوجى من دوائر الجمعيات الإنسانية والخيرية والكنسية، كما تصدر عن دوائر المخابرات وأصحاب

المصالح البترولية فى نفس الوقت؛ مستغلة عمليات الإقصاء المستمرة داخل الحكم للقوى السياسية والشعبية وحتى التيار الأيديولوجى الترابى.

وعلى جانب المقاومة، أيضاً تتعدد القوى والتوجهات، وتقبل التشتت بدل التوحد. هكذا الحال داخل الحركة الشعبية نفسها بخروج ودخول بعض أطرافها المحليين (مشار مثلاً) ثم خلافاتها المستمرة حول طبيعة التفاوض مع الحكم وموقعها داخل التجمع الوطنى الديمقراطى، أو طبيعة التحالفات مع قوى أخرى للمعارضة (جماعة جبال النوبة غرباً- جماعة القوى الشعبية شرقاً، جماعة الصادق المهدى.. إلخ) هذا الشتات ألقى بظلاله على وحدة الكلمة داخل التجمع- المعارض الرئيسى - لينعكس بدوره على قوة مواجهته للحكم أو ظروف التفاوض معه. وهذا الجو فى مجمله هو الذى ينتهى بجعل الكلمة للجنرالات ولحملة البنادق حرباً أو سلماً رغم كل عمليات التفاوض التى شهدتها نيروبي وكمبالا وجيبوتى من قبل. وفى هذه الظروف واللحظات التى يحاول فيها كل طرف داخل أن يجد موقفاً فى حل مثالى أو محدود، يحدث الشتات على الساحة الخارجية، بين مبادرة "الإيجاد" ومبادرة مصر- ليبيا، وبين وساطات أصدقاء الإيجاد فى أوروبا، أو رجال الأعمال الساعين لامتيازات البترول.. وأخيراً الطرف الأمريكى الذى انفرد أخيراً بالموقف!

لم يخترق الأمريكيون الساحة السودانية فجأة. جربوا الضغط المباشر بمضاعفة تسليح قوات الحركة الشعبية بقيادة جرنق، بل وصرحت "أولبرايت" فى نيروبي قبل رحيلها مباشرة عن وزارة الخارجية أنهم أنفقوا أكثر من مائة مليون دولار من المساعدات فى السودان، ثم ضربوا مواقع فى السودان (مصنع الأدوية) وأجبروا الحكم على إخراج بن لادن من السودان. لكنهم بدوا أكثر شراسة بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، فى رسالة قوية للسودان وغيره، ليس بسبب الإرهاب ولكن بشكل صريح بسبب امتيازات البترول التى أخذ بعضها الصينيون والماليزيون، بينما تتطلع الولايات المتحدة لخلق منطقة "وسط آسيا" أخرى فى أفريقيا تمتد من غرب السودان إلى تشاد ونيجيريا والكاميرون حتى الجابون، للحد من نفوذ منطقة الخليج على هذه الثروة ومشاكلها. واختبر الأمريكيون الضغط لفصل الجنوب، وروجوا تقارير حول ذلك طوال عام ٢٠٠٠-٢٠٠١، ولكن الموقف المحيط بالجنوب فى أوغندا وأثيوبيا والكونغو وأفريقيا الوسطى لا يساعد إطلاقاً على إمكانيات قيام دولة "مستقلة" فى الجنوب. ولا ننسى أن البدائل التى وضعها مركز

واشنطن للدراسات الاستراتيجية لمسئولى الرئاسة الأمريكية أوائل عام ٢٠٠١،  
مرجحة اختيار الانفصال، قد طويت أواخر العام ليصدر بدلا منها تقرير السيناتور  
"جون دانفورت" أوائل ٢٠٠٢ للرئيس بوش مباشرة مرجحاً تقسيم الثروة بين  
الشمال والجنوب (بإشرافهم؟) والتخلي عن خيار الانفصال مقابل إجراءات حكم  
ذاتى وحقوق الإنسان.. إلخ. وتبع ذلك مباشرة توقيع الاتفاق الخاص بالسلام فى  
منطقة جبال النوبة.. منطقة البترول سريعة الهضم!

وتكاد تكون جميع الأطراف قد تبادلّت الرسائل الحاسمة ليجلسوا جميعاً- دون  
متاعب- على مائدة المفاوضات فى ماشاكوس بكينيا، جلس أهل الحكم، وأهل  
الجنوب، وأهل واشنطن. فالحكم ركن الترابى بلطف - رغم الضجيج المفتعل-  
وتعاون مع أجهزة مقاومة الإرهاب الأمريكية إلى أبعد الحدود، والجنوب بقيادة  
الدكتور "جرنق"، قبلوا التعاون منفردين متغافلين عن الصيغة الديمقراطية لكل  
السودان والى يفرضها وجودهم فى التحالف الوطنى الديمقراطى، الذى يهدد  
مضمونه "الوطنى الديمقراطى" الأريحية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر! والأمريكيون  
أصدروا تقرير "دانفورت" رسالة لكل الأطراف السابقة. وعلى الجميع أن يجلس  
على مائدة التفاوض بروح "الجنرالات الشجعان" وليس بروح التفاوض السياسى  
الممل!

### نصوص ملغومة

وفى نصوص الاتفاق نوافذ كثيرة يفتح بعضها على نسيم خريف الخرطوم،  
والآخر على جهنم! فلو توفر حسن النوايا وتعاون الأطراف لانتهدت من الخريطة  
العربية الأفريقية مأساة عمرها حوالى نصف قرن. وهذا الإحساس على ما يبدو  
هو الذى توفره إشارات الاتفاق إلى:

\* الحديث عن التراث والطموحات الواحدة، وعن جميع أفراد الشعب السودانى  
وحقوقهم.. إلخ.

\* العمل بمختلف الوسائل- وفى أكثر من فقرة- لجعل اختيار الوحدة جذابا  
لأبناء الجنوب.

\* تشكيل حكومة وطنية فى إطار السودان الموحد وحكم ذاتى للجنوب طوال  
ست سنوات.



\*احترام التنوع الثقافي والعنصري والعرقى والدينى واللغوى فى إطار من احترام كافة الحقوق المدنية، دون إشارات للكلمات المثيرة عن الهوية والشرعية.. إلخ.

أما معظم الفقرات "الإجرائية" فى الاتفاق فإنها تحمل مشاكل "مستقبلية" لا حدود لها:

\*ثمة تعامل مع مفهوم "شعب الجنوب" بشكل لاقت فيما يخص اقتسام السلطة والثروة إلى حد أن يوافق "جرنق" على إمكان التزام الشريعة فى الحكم الوطنى طالما أنها لا تطبق فى الجنوب مما يثير عليه القوى التى تعاونت معه فى طلب دولة حديثة مختلفة تلتزم حرية الاعتقاد والتعبير وتتوفر لها كافة الحريات المدنية للمواطن. وهذا ما يفسر قول أحد قيادات الخرطوم أننا نتنازلنا بشأن حق تقرير المصير وتنازل الجنوب فى مسألة الشريعة؛ أى إن المهم بقاء الحكم بكتاب الشريعة فى الخرطوم حتى لو مضى الآخرون بالانفصال!!

\*عدم الإشارة بأي اهتمام لطبيعة الحكم فى الخرطوم الذى يلتزم مبادئ الديمقراطية المشار إليها ضمنا مما يعمق تركيز الاتفاق على مشكلة الجنوب وليس على صيغة التطور الدستورى والسياسى لجميع الشعب السودانى وممثليه من القوى المنظمة والمدنية.

\*يأتى وقف إطلاق النار وهو مسألة جوهرية فى الصراع الآن متأخراً فى النص بشكل ملحوظ بل ويذكر فى إطار إجراءات تفاوضية خاصة. مما جعل أنباء الاقتتال عقب إعلان الاتفاق نفسه بعدة ساعات أمراً غير مثير للانتباه لما يحمله من تناقض.

\*طول فترة مرحلة ما قبل الانتقالية! (٦ شهور) ثم الانتقالية (٦ سنوات) بما يبدو ميزة ذات وجهين إما لتراكم الصراعات، أو لآفة التعايش. لكننا إذا نظرنا إلى أحاديث التشريعات العرقية والإقليمية، وعدم تحديد حدود الجنوب ذى الحكم الذاتى، وتقاسم الثروة، وانفصال الحركة الشعبية عن متطلبات التنظيم السياسى القومى، فسوف نجد أنفسنا أمام تراكم للصراعات وليس التعايش.

هناك جوانب أخرى خارج إطار الاتفاق تثير الجدل بدورها، وتضع الحكم فى الخرطوم أمام أسئلة جديدة بل ومرحلة جديدة، مثل هذا التعامل العميق والمنفرد مع الولايات المتحدة الأمريكية، التى تعتمد على ما يبدو عزل السودان بدفع دورها الكبير فى إنجاز "الاتفاق" بصورته الهشة هذه وبسرعة لافتة وكأنها تريد فقط "سلام



منطقة البترول" ومن بعدها الطوفان! فلا شعرنا حتى بوجود عناصر "الإيجاد" التي شكر الموقعون رئيسها أراب موي المحتاج بدوره للرضا الأمريكي، ولا سمعنا أية تقديرات لجهود متصلة من دول أخرى مثل مصر وليبيا، وكأن ثمة التزام بقبول تحد سابق أعلنه أولبرايت عن رفض أية مبادرات أخرى وخصت بالذكر مصر وليبيا. لذلك تظل هناك في مستقبل تفعيل الاتفاق مسألتان بالغتا الأهمية:

أولا: مدى نية الحكم في السودان للتحرك في الخرطوم لإعادة تشكيل قاعدته السياسية ديمقراطيا بقدر ما كان "ديمقراطيا" مع الجنوبيين، وحتى لا يبقى الاتفاق، خاصا "بسلام الجنرالات". ذلك أن إشارته لاحتمال ضم القوى السياسية "الأخرى" كمراقبين أو استشاريين في مراحل التفاوض التالية لا تشير لعزم جديد في هذا الاتجاه.

ثانيا: إذا كان الحكم غير حريص على الخروج من عزلته أو انفراده بالسلطة في الخرطوم، فهل سيعزل نفسه عن مصر وليبيا أيضا بما بينه وبين الأولى من مصالح وحاجته للثانية في عملية التنمية بل وفي العمل الأفريقي نفسه. إن مصر مثلا لا تنظر فقط إلى مجرد إجراءات المجاملة والمشاركة.. إلخ ولكنها تنظر بقلق -على ما يبدو- لاحتمال أن يؤدي مثل هذا الاتفاق إلى وجود "دولة شمال" دينية على حدودها، "دولة جنوب" بنفوذ أجنبي فوق سطح المياه الهامة لها.

وأخيرا هل ستعتمد السلطة في الخرطوم على وعود أمريكية لا تحكمها إلا أخلاقيات ما بعد سبتمبر ومبادئ التجارة الدولية واستثمارات البترول والسلاح؟ أم ستفكر جيدا فيما يتضمنه الاتفاق من أفاق التنمية المتكاملة والنشطة في حوض النيل كله، فضلا عن الالتزام بتنمية حقيقية في الجنوب لضمان الجاذبية للوحدة بدلا من الانفصال؟

\*\*\*\*\*

## ٢- سلام الجنرالات.. ومستقبل الاستقرار في السودان

يقولون إن اتفاق الأطراف "المتطرفة" أو المتصلبة كما اتفاق الجنرالات هو الأكثر ضمانا لمستقبل أكثر استقرارا. فهل ينطبق ذلك على اتفاق "ماشاكوس" بين الجنرال عمر البشير والجنرال الدكتور جون جرنق؟ ينسى القائلون بذلك تحديد طبيعة الموقف لدى هذه الأطراف "المتقاتلة" وقوة استقرارها وتمثيلها للطرف

المعنى. والمسألة هنا بالغة الأهمية إذا كانت تتعلق بمستقبل شعب، وليس بمجرد التقاط الأنفاس لفترة هدنة قابلة لمعاودة الانفجار.

وقبل الحديث عن طبيعة ظروف أطراف الاتفاق، دعونا نلاحظ أن أفريقيا قد شهدت في أشهر قليلة من هذا العام اختراقات أمريكية قوية في عدة صراعات دموية شملت أنجولا والكونغو ورواندا، ومن قبلها الحرب الأثيوبية الأريتيرية.. وأنها جميعا تتعلق بمصالح وثروات استراتيجية، وأن الحديث عن السودان أخيرا يتعلق أيضا بمشروع بترول وسط أفريقيا شبيها بمشروع آسيا الوسطى التى اخترقت من أجله الولايات المتحدة حدودا وحضارات وأيديولوجيات! ليس معنى ذلك أن يظل "العامل الخارجى" هو وحده الفاعل الرئيسى؛ وإنما لابد أن نتأمل الأوضاع الداخلية- وخاصة في حالة السودان- بقدر أكبر من الاعتبار. لأن مثل هذه الأوضاع على الجبهات الداخلية هى التى تسهل "الاختراقات" للقوى الخارجية.

فما الذى سهل الاختراق الأمريكى مثلا على جبهة "الجنرال عمر البشير"؟ لا ينكر أحد أن الرئيس عمر البشير قد نجح في الخروج من حصار الترابى، عراب المشروع الحضارى، والذى جعل الحرب في الجنوب "حرب جهاد واستشهاد"، وليست عملا عسكريا لقمع تمرد هنا أو هنالك لحفظ "النظام" في البلاد. لكن هذا السقوط للترابى، أسقط أيضا الغلالة الأيديولوجية عن الأعمال العسكرية، ووضع البشير وجها لوجه أمام قادته العسكريين الذين خسر من بينهم أعز أصدقائه ورجاله أثناء "الجهاد" مثل وزير دفاعه ورئيس أركانه من قبل، وفي ظروف صعبة تلف إيران والعراق وليبيا وجنوب أفريقيا تصبح العسكرية السودانية عارية أيضا من السلاح، وإزاء استقرار أثيوبيا والكونغو يصبح طموح القوة الإقليمية لدى السودان في القرن الأفريقى أو وسط القارة غير وارد في المنظور القريب. فإذا أصبح النظام يبدون غطاء إيديولوجى أو عسكرى، فإنه يصبح شفافا أكثر أمام محاولات الاختراق! خاصة وأن العسكر لا يستبدلون عادة الحرب بالديمقراطية وإنما بالرغبة في التسلط. ولقد جرب الرئيس بشير، ميزة "القابلية للاختراق" حين سلم مرة "كارلوس" لفرنسا وحديثا وثائق "بن لادن"؛ مما جلب للسودان بعض خيرات "الرضا الأمريكى"، ممثلة في مبعوثين أمريكيين وتكشف عن قابلية أمريكية "للتعامل" مع النظام وليس عزله. وسرعان ما اخترق هؤلاء تمردات غرب السودان وجبال النوبة لصالح البشير، بمعرفة المبعوث الأمريكى الخاص جون دانفورت (قبل أحداث سبتمبر ببضعة أسابيع) للتمهيد لاستثمارات البترول في

غرب السودان على نحو ما مهدت حرب أفغانستان لمشروعاتهم في آسيا الوسطى البترولية، ثم صدر تقرير "دانفورث" نفسه للرئيس بوش في مارس الماضي يتحدث عن "إمكانيات تهدئة" في السودان بما لا يجعل الانفصال "ضروريا" في الجنوب! وكانت كل هذه الإشارات والرسائل كافية "للجنرال" ليستبدل الحرب بالسلام! ورغم القول بأن الحل الأخير ليس أبعد كثيرا من عناصر مبادرة "الإيجاد" الأفريقية، إلا أن من يقرأ تفاصيل اتفاق "ماشاكوس" يرى فيه قسوة واضحة على "إدارة الخرطوم" تلمح إلى قساوة "إدارة بوش" دون غيره كالتى نقرأها له في التجربة الفلسطينية. ومعنى هذا أن النخبة السياسية لحزب البشير اختارت شروط سلام أقسى مما اختارته نخبة النميرى من قبل مجلس الكنائس العالمى فى اتفاق أديس أبابا عام ١٩٧٢. ولولا تدخل نخبة الجبهة الإسلامية عام ١٩٨٣ لتدمير هذا الاتفاق بفرض "النهج الإسلامى" على سياسة النميرى لبدأ احتكار الجبهة للسلطة لما أصبح الحال ممهدا لثورة "أنيانيا-٢" فى الجنوب ١٩٨٣، وثورة الشعب السودانى كله ١٩٨٥. والآن لا يملك "الجنرال" فى الشمال إلا التلويح لأهله بالثروة البترولية التى تكفى لإقامة نظام ريعى أشبه بنظم الخليج، ولتصبح "إدارة السلام" بالريع البترولى- ولو بالمشاركة مع الجنوبيين، أسهل من إدارة الحرب مع المشروع الحضارى الذى لم يجلب إلا الموت والاستنزاف وهروب النخب بل وكثافة الجنوبيين "لاجئين" لآمن فى الخرطوم بما يصل لأكثر من مليونى نسمة، فضلا عن مثلهم وأكثر من السودانين خارج السودان .

### وماذا على جبهة الجنوبيين و"الجنرال" جرنق؟

أتاحت لى تجربتى فى جامعة جوبا عاصمة جنوب السودان أول الثمانينات من القرن الماضى اقترابا من أهل الجنوب ومحاولة الإجابة على سؤال الخوف الدائم هناك من "الشماليين"، وليس من مجرد هذا النظام أو ذاك على نحو ما كشفته لهم عدة تجارب "للفاق". فمنذ مؤتمر "جوبا" عام ١٩٤٧ لمناقشة قضية الاستقلال، تأمل الجنوبيون أن ينتهى عصر "المناطق المغلقة" الذى فرضه الإنجليز على الجنوب منذ ١٩٢٢ لتدريب طبقته الإدارية على الانفصال، ولم تتجح هذه الطبقة فى تحقيق أهداف الإنجليز وإنما نجح الشماليون فى إغرائهم باستقلال السودان الموحد، ثم راح زعماء الخرطوم يتفاوضون "وحدهم" مع الإنجليز ومصر لتحديث عزلة الجنوب السياسية بدل الإدارية مع استقلال السودان عام ١٩٥٦. وتكرر



الموقف بعد ثورة ١٩٦٤ ومفاوضات المائدة المستديرة التى ألغت نتائجها التوحيدية حكومة الصادق المهدي الاولى، ثم كررت حكومة النميرى الموقف إزاء اتفاقية الحكم الذاتى بأديس أبابا ١٩٧٢، وعادت حكومة الصادق ١٩٨٩ لتكرار الموقف بعد ثورة ١٩٨٥ وتوقيع وإعلانات كوكادام وأديس أبابا مع مبعوثين من قوى الخرطوم الحية؛ لتأتى بعد ذلك ثورة الإنقاذ بأشد من كل محاولات عزل الجنوب عن الشأن السودانى الوطنى. وأشهد أنى لم أر فى الجنوب معالم إدارة حكومية أو مشروعات تنمية ذات بال تشير إلى مشاركتهم الحد الأدنى المتوفر فى الشمال، ومع ذلك لم تملك نخبة الترابى إلا اتهام الجنوبيين بالانفصالية رغم أن موثيق الحركة الشعبية لتحرير السودان تتحدث وتتحرك تحت شعار "السودان الجديد" الديمقراطى، العادل اجتماعيا، ورغم تخلص جون جرنق نفسه من عناصر "أنيانيا-٢" أى الذين ينشدون القتال والانفصال؟ لكن جرنق يلوح أيضا بحق تقرير المصير إشارة للانفصال فى حالة عدم توفر "العدل مع الجنوبيين". وقد يدهش القارىء أن حكومة الإنقاذ الترابية سلمت بحق تقرير المصير بل والانفصال فى اتفاق مبكر مع بعض الفصائل المنشقة على جرنق- ونكاية فيه- منذ عام ١٩٩٥. ثم توالى الاعتراف بهذا الحق فى وثائق المعارضة الشمالية والتجميع الوطنى الديمقراطى ثم الحكومة والترابى نفسه. لا أعتقد بحق أن قضية الانفصال أو تطبيق الشريعة أو مقابلة الأفريقية بالعروبة هى شاغل الجنوبيين بقدر ما يشغلهم مدى "انشغال" الشماليين بمشاركة أبناء الجنوب فى حكم البلاد- ويروى جرنق فى بعض أحاديثه، أنه إذا كان يتطلع لحكم السودان ككل وفق برنامج السودان الجديد فكيف سيتحدى الشعب ذى الأغلبية المسلمة فى شريعته أو فى موقفه من إسرائيل أو يتحدى المستوى المعيشى الذى تحقق للشمال، وإنما يريد الديمقراطية والعدل للجميع فى دولة علمانية تلتزم بهذه المبادئ للجميع.

وجون جرنق من أبناء "الدينكا" التى تعتبر أكبر تجمع بشرى تقريبا مقابل عرب السودان، وهم أقرب إلى وسط السودان منهم إلى أقصى جنوبه، ولذا يعتبرون "عاملا وسيطا" وليس انعزاليا، ويبتسم بعض مثقفيهم وهم يشيرون إلى تركيز تبادل السلطة فى الشمال بين الجعليين والديناقلة وحدهما بينما الدينكاويون فى معزل عن هذا التداول. والمعنى البسيط لذلك هو أن الشماليين راسخون فى الانفراد بالسلطة والثروة، وإذا كانت الأخيرة كانت "التجارة" لفترة فسكون البترول فى المستقبل القريب. ويبدو أن هذا ما لن يسمح بتكراره أهل الجنوب هذه المرة.



من هنا ينشط الشماليون- في عقيدة أهل الجنوب- لاختراق الحركة الشعبية بإثارة نزعات قبلية مثل الشك والنوير ضد الدينكا لتفتت جبهة جرنق، بينما نشط جرنق لاختراق الشمال بمساعدة تمردات جبال النوبة في الغرب، و"البجا" والانسنا في الشرق بتنظيمات سياسية وروابط اجتماعية تهدد وحدة السودان ككل وليس فقط بانفصال الجنوب.

وجون جرنق ابن مدرسة دار السلام (تنزانيا) في الفكر السياسي "الماوى" الذى أيد مبدأ الزحف على العواصم من أطراف البلاد أو ريفها كما حدث في أوغندا ضد عيدي أمين، وأثيوبيا ضد "منجستو" والكونغو ضد موبوتو، ومن ثم يرى إمكانية "غزو" أو اختراق الخرطوم وليس الانفصال عنها!

إن فئمة مشروع للسودان الجديد (من الجنوب) مقابل المشروع الحضارى (فى الشمال) ولا تساعد الظروف القائمة فى الدول المجاورة للجنوب أن يطرح جرنق مشروعاً للانفصال، فلا الكونغو أو أوغندا أو كينيا أو أثيوبيا تتحمل مشروعاً "للانفصال" فى المنطقة بينما هى ملغومة بحالات تمهيدية للانفصال. وفى هذا الإطار لابد أن يقرأ إطار السلام الذى أعلن فى ماشاكوس، كما نقرأ عدم دفع الأمريكين لمشروع الانفصال خلال اختراقهم الأخير للوضع فى السودان وإن كان ذلك كله لا يجعل ورقة الانفصال بعيدة عن مائدة التفاوض أو مستقبل العلاقة إذا بقيت عناصر الاضطراب أو التدخل قائمة.

### "ماشاكوس" الأهداف القريبة والبعيدة:

من الوهلة الأولى يقول بعض المراقبين، إنه اتفاق هدنة بين الجنرالات أو لالتقاط الأنفاس من قبل المتحاربين. ويعنى ذلك أن ثمة "شيطانا يرقد فى التفاصيل" عند مناقشتها تالياً على حد تعبير "جرنق" نفسه! يرى البعض الآخر أن الطرفين تبادلا صفقات انفرادهما بالقيادة؛ بيع خلالها الجنوب مقابل الشريعة فى الشمال، خاصة وأن المحيطين بالبشير هم الأكثر راديكالية من الترابى رغم زعامته السابقة، إذ الشريعة أداة حكم منفرد لجناح البشير مقابل المشروع الحضارى الأكثر "موضوعية" وإمكانية مشاركة مع آخرين وهو ما يبشر به "الترابى" الآن لينضم للقوى "الديمقراطية" ضد البشير. لكن كلا من "الجنرالين" يبذل جهداً فى طمأنة أنصاره، فالحركة الشعبية ترى أنها وضعت الحكم الديمقراطى شرطاً ملزماً منذ فترة الانتقال على نحو ما تبشر به بنود حكومة "الوحدة الوطنية" والمؤتمر

الدستورى.. إلخ والرئيس البشير يسارع باختراقات داخل القوى الشمالية تعفيه من تهمة الإقصاء. وتبقى مسألة "الثروة" البترولية التى أقيم منفذها عبر أنابيب امتدت إلى بورسودان فى الشمال بينما قد يحدد المستثمرون الأمريكيون امتداداتها فى مديريات الغرب والجنوب بتوازن قد يرضى الطرفين، ولتبقى مبادئ "العدل الاجتماعى" على برنامج الحركة الشعبية فى انتظار تسليم السلطة الربعية الشمالية بمبادئ العدل أيضا إذا كانت حقا أصولية مخلصمة وليست مراوغة.

إن مد فترة الانتقال إلى ست سنوات قد تكشف عن توقعات المراوغة— لكنها أيضا يمكن أن تكون لصالح التنمية المشتركة لتغيير الأوضاع المتردية فى الجنوب عموما لصالح بند "الظروف الجذابة" التى تحدث عنها إطار اتفاق "ماشاكوس" إذا ما كان الشماليون سيقدمون خيارا اجتماعيا غير النمط الخليجى الربعى فى الحياة والتنمية.

### مخاوف الجوار العربى والأفريقى: تتعدد إلى درجة لابد أن تكون موضع مراجعة لا اندفاع:

\* ثمة مخاوف مصر من دولة دينية راديكالية فى الشمال— إذا ظل خيار الشريعة وحده للشمال— كما تخاف من انفصال الجنوب كدولة خاضعة لنفوذ أجنبى تراجع اتفاقيات ١٩٢٩ و ١٩٥٩ بما يهدد مصالحها فى المياه، خاصة وأن قناة جونجلي فى منطقة الدينكا صرف عليها الكثير ودمر محاربو الجنوب آليات الحفر وأوقفوا المشروع الذى كان عماد برنامج التكامل الموقع منذ عام ١٩٧٣. ويمكن للدبلوماسية المصرية أن تخاف أيضا على منافذها إلى أفريقيا إذا تحولت السودان إلى دولتين أو حتى قوتين متنافستين على عزلها.

\* والمخاوف لدى ليبيا من مشروعات البترول القريبة من الأطلسى فتتزع ميزتها إلى جانب مشروعها للوحدة الافريقية.

\* مخاوف أوغندا من استقواء "جيش الرب للمقاومة" المتمرس شمالها قرب حدود السودان ومواقع الحركة الشعبية، وهى تنظيم دينى مسيحي قد يجد عون المنظمات الكنسية الدولية.

ومثل هذه المطالب "بالحكم الذاتى" تمتد فى أثيوبيا، وثمة مخاوف من حركات دينية فى إريتريا، وقبلية فى تشاد وتمردية فى أفريقيا الوسطى.

إذن فأفرقة المسألة السودانية قد لا ترتبط ببرنامج الحركة الشعبية من أجل  
سودان جديد ديمقراطي ولا بسياسة مشاركة جديدة لتجمعات إقليمية- وإن لم تكن  
عربية- مثل كوميسا لشرق وجنوب أفريقيا بحضور مصرى أو الساحل والصحراء  
بنفوذ ليبى، وإنما ستكون "الأفرقة" لصالح أوضاع انعزالية بحجة الشريعة أو بحكم  
عدم القابلية للديمقراطية عند العسكرية العائدة من معارك الجنوب، أو بسبب عبث  
الشیطان بتفاصيل الاتفاق النهائى التى تبقى السودان مضطربا يسهل امتصاص  
أصحاب المصالح البترولية لثروته مثلما يفعلون فى الخليج.  
إن هذا القدر القليل، والقريب من الاستقرار للسودان برعاية الجنرالين- لا  
يبشر وحده بالاستقرار للسودان ولا بالحد من القلاقل فى المنطقة المحيطة به..  
وهنا يعيش النفوذ الأجنبى الذى يخترق المنطقة بهمة ملحوظة وينفرد وحده  
بالمبادرات!

\*\*\*\*\*

### ٣- السودان.. ونفق الاحتمالات

أخذنى لآخر النفق.. تصريح للدكتور "جون جرنق" زعيم الحركة الشعبية  
لتحرير السودان، يقول: أتمنى اليوم الذى أعود فيه لبيتي فى الخرطوم. كان ذلك  
عقب توقيع اتفاق "نيفاشا" للترتيبات الأمنية والعسكرية بين الحكومة السودانية  
والحركة الشعبية فى ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٣، وقلت فى نفسى لعله الإضاءة الأخيرة فى  
نفق هذا الصراع، فهو تصريح ودود بحق لضابط سودانى من أبناء الدينكا،  
الموجودين بالملايين - لا الآلاف - فى العاصمة وحولها، وكل له ذكرياته  
الإنسانية، ورغبته الإنسانية أيضا فى استقرار هذا البلد الجميل.

رحت أقرأ اتفاق "نيفاشا" بروح جديدة، متمنيا أن أرى مزيدا من الأضواء  
على جانبي النفق الطويل الذى يمتد من "جوبا" حتى الخرطوم امتداد سنوات فترة  
الانتقال لست سنوات! وبروح المودة نحو الشعب السودانى وآماله رحى استخرج  
بعض دلالات الاطمئنان إن صدقت النوايا. فقد وقع الاتفاق أقوى رجلين فى  
السودان الآن، على عثمان طه نائب الرئيس السودانى، وجون جرنق رئيس الجيش  
الشعبى، للحركة فى الجنوب. ورغم أنى اعتبرت اتفاق "ماشاكوس" من الأساس  
اتفاق جنرالين فى إشارة مبكرة لبعده العسكرى الأمنى، ولقوته المبدئية، فإن ما تم

توقيعه مؤخرا لا يبعد عن ذلك. فالمسيد "طه" رجل الحكم والعقيدة القوي، ورجل حزب المؤتمر الوطني الحاكم، ورجل "القوة" التي لا ترى إلا نفسها في الحكم والآخرين "مجرد معارضة"، أما "جون جرنق" فيرى نفسه فرس رهان لكل القوى الداخلية والخارجية، ومن ثم فهو مصدر قوة تستطيع "الاتفاق" أو عدم الاتفاق. وكلا الزعيمين يدرك أن الأمريكيين، اقتربوا من لحظة الحسم، الإيجابية أو السلبية ويريدون أن يصلوا بهذه المسألة إلى نهايتها قبل أواخر العام. ففي شهر نوفمبر لابد أن يتوج الرئيس بوش نفسه — كي يترشح ثانية — بعدة قرارات حاسمة! حول السودان مثلما حول إيران وسوريا.. ومن حسن حظ السودان أنه على الجبهة الأفريقية التي يرى الأمريكان أنه يمكن وصفها بالهادئة... لعل ذلك كله مما جعل الاتفاق الأخير يسمى "بالترتيبات الأمنية والعسكرية" لطمأنة الحزب والجيش في الجبهة الداخلية أولا.

وفي النفق السوداني أيضا كان ثمة أحجار تسمى "المناطق المهمشة" أو بالأحرى مناطق التوتر، فبعضها مهمش غربا وشرقا، وبعضها صلب بحركات سياسية ومتمردة في نفس الوقت. والحديث عن قوات عسكرية مشتركة في هذه المناطق يشير إلى أن القيادتين قررتا حسم أمرهما أيضا هناك بتحمل المسؤولية المشتركة، وليست فقط مسؤولية "الدولة المركزية". ولعلها فرصة نرى منها كيف سيتعاون "الجيشان"، ذلك التعبير الغريب الذي يرد أحيانا هنا وهناك، ملمحا إلى تسليمات كانت مثيرة حتى وقت قريب. وخلافا لمعظم المعلقين وجدت نفسي سعيدا بالإشارة إلى وجود "قوات" الحركة الشعبية في الخرطوم ضمن الترتيبات المتوقعة، لا شيء إلا لتقتي أن ثمة تسليما بأننا إزاء تأكيد "الحقائق القومية" لوجود الجيش مثل السياسيين والمتقنين، والفنانين، والمهمشين والهاربين من مناطق القتال! فإن كنا نقبل بكل هؤلاء في الخرطوم بسلاسة فلماذا كل هذه الحساسية، وهي القوات التي ستشكل مع القوات السودانية في وقت قريب؟ إنني أدهش أحيانا من موقف يستنكر فيه وجود جرنق أو غيره على رأس هذا القطاع أو ذاك في السلطة بعد كل هذه التطورات والاتفاقات.. مع أن شعوبنا تقبل أحيانا كثيرة، أو في أمثلة كثيرة، تقدم هذا الضابط الصغير أو ذاك، من هذه المنطقة المهمشة أو تلك، ليستولي على



السلطة، ويقع هناك في القصر لمجرد وعده "بالأمان" والاستقرار...! وكثيرون — مثلي — يتوقعون أن تتحول الحركة الشعبية لتحرير السودان، إلى ذلك "الحزب الوطني" أي العامل والمتاح على مستوى الوطن السوداني، وليس بمعنى تلك المسميات سيئة السمعة للأحزاب الوطنية — ثم ينطلق حزب "جرنق" هذا على الساحة السودانية، وله في أنحائها كثير ممن سبق أن تطلعوا إليه، لنشهد تطورا سياسيا واجتماعيا مختلفا في تلك الساحة، مثلما نرى غيره يمتد بعد كل هذه العقود إلى "باي" ونيمولي! ولا يبقى إلا أن يكون هذا الاتفاق رسالة جديدة لممولي حركة تنمية واسعة في كل أنحاء السودان وليس في الجنوب وحده، والجميع يتحدث عن المهمشين والمستبعدين في الغرب والوسط والشرق. وبحيث لا تغيب جهود العمل العربي المشترك عن هذه المناسبة، والجميع في جامعة الدول العربية، وفي الدوائر المصرية، يؤكدون أنهم على أهبة الاستعداد، وأفلحوا إن صدقوا!

### ظلمات النفق!

في الأنفاق دائما مناطق مظلمة، ومنحنيات خطيرة. وعند أحد هذه المنحنيات يمكن أن نكتشف — أو نجد — الضوء. وهذا هو حال الاتفاق السوداني. فمن الغريب أن يشيع الاتفاق كل هذا القدر من التفاؤل، وهو لم يحسم بعد مسألة اقتسام السلطة والثروة ونظام الحكم والهويات والنظام السياسي!! وكل حجر ومنحنى من هؤلاء كفيل أن يدمر جبلا. فهل ثمة صفقة كبيرة في الأراج ستخرج للنور دون ضجيج يعرف سرها "الجنرالان" وحدهما، وهذا مما يريح الجميع في وقت قريب بدل ضجيج التوقعات! هل ترضية الجيوش أولا "بالترتيبات العسكرية" ستمهد لسهولة الحديث عن السلطة لترضية "الأيديولوجيين" مادام الأصل هو القرار الأمريكي عن "دولة واحدة ونظامين"، وترضية الرأسماليين، وبتوزيع الثروة على المستويات الاستثمارية المربحة؟ وإذا كان ثمة اتفاق جاهز ليحتفل به البيت الأبيض قبل نهاية العام بلقاء العزيزين "بشير وجرنق" على الطريقة الأمريكية في واشنطن أو نيروبي، فهل ثمة بيان سياسي وأرضية سياسية جاهزة حول كل هذه الموضوعات المعلقة؟

هل الثقة متوفرة لاختصار مدة السنوات الست كفترة انتقالية ولكي تمضي الأمور بسلام أسرع من المتوقع على نحو ما حدث لاتفاق أديس أبابا؟

هل تم الاتصال بقوى التحالف على الجانبين لتنتقل البلاد في سيناريو متسارع إلى نظام الحزبين الكبيرين، وأين سيكون موقع الترابي والصادق مثلاً وهما أكبر معضلات الطرفين.

هل يتحمل نظام الرئيس بشير، تكتلاً شاملاً للمعارضة، وهم محتجون على "الاتفاق المنفرد" وفي الوقت الذي ينجح فيه الدكتور "جرنق" بشكل أفضل بلم شمل "أصدقائه" وإن بقيت التزامات إزاء التجمع الوطني الديمقراطي قائمة!

هل يخلص الأمريكيون لصيغة الحل النهائية ويتركون السودان لأهله مكتفين بوضع السودان على الخريطة الإقليمية التي يريدونها والسلطة المنقسمة والمربحة لهم، أم تراهم مثلما في العراق يريدون السلطة والثروة معاً هنا أيضاً، بمعنى النفوذ السياسي وتوزيع الاستثمارات وعائدات البترول الحقيقية على شركائهم وحتى رجالهم ليعود الصراع في السودان.. لأسباب جديدة؟

هل تسلم القوى السياسية الأخرى، والمتعددة، ذات الطابع الليبرالي أو الاجتماعي الديمقراطي، بتحرك سياسي تقليدي وكأنهم يبدعون من الصفر؟

هل تسلم الدول العربية والأفريقية بأنها خارج اللعبة.. وحالة العراق – مرة أخرى – لا تغيب عن الذهن؟

\*\*\*\*\*

#### ٤- جرنق في الخرطوم.. الخروج من النفق؟

كتبت من قبل عن تمنيات الدكتور "جون جرنق" أن يعود لبيته في الخرطوم وقلت إن الأصل في نشأة الحركة الشعبية لتحرير السودان "وجيشها" SPLA هو إقامة "سودان جديد" لا يجعل وجود "جرنق" في الخرطوم مثيراً للتعليق، وكتبت بعد ذلك أتساءل عن إمكان تحول حركة تحرير الشعب السوداني بقيادة "جرنق" إلى حزب وطني سوداني يعمل في إطار ديمقراطي بدلاً من توسع الحركة في أقاليم السودان على أنها "حركة كفاح مسلح".

وها هي الأحداث تمضي – مهما كانت ظروفها – في اتجاه الحوار مع هذه الخيارات الصعبة، أو التي بدت مستحيلة منذ عقد من الزمان، حين كانت الخرطوم

هي التي تعلن "الجهاد" على مناطق داخل الوطن، وتعتبر "المتمردين" من الخوارج الواجب قتالهم، وإذ بنا مؤخراً - ديسمبر ٢٠٠٣ وفي الخرطوم أمام ممثلي تحرير الشعب السوداني، على موائد الحوار في مقرات أحزاب المعارضة والحكومة في أسبوع واحد، بل ووسط استقبالات شعبية ملحوظة لا تحتاج إلى تفسير أمام معرفتنا بوجود ملايين "الجنوبيين" في عاصمة البلاد..

سرعان ما يطرح المشهد السياسي والاجتماعي الأخير أسئلة جديدة تتعلق بالمستقبل القريب، إن صدقت النوايا، حتى وإن بقيت الخلافات السياسية. فهل يبقى اتفاق "ماشاكوس" مثلاً اتفاقاً بين جنرالين، جوهره وقف إطلاق النار، ومظهره اتفاق لاقتسام السلطة والثروة؟ ذلك الوضع الغريب الذي لا يصمد أمام السؤال عن: من يقسم ماذا؟ إن الواقع السوداني المغموم بالمخاطر، يمكن أن يتطور في نفس الوقت - كما تشير الأحداث - إلى أوضاع ديمقراطية أفضل، بقدر ما يتغلب "الوعي الذاتي" على الخطط الخارجية التي تستعجل مجرد التقاط الصور في واشنطن، أو حتى "التجاذب" العربي الأفريقي الذي لا يبدو متفهماً بعد لحقائق الأوضاع السودانية، ودور السودان في السيناريوهات العربية والأفريقية! والمشهد السوداني الحالي بقدر ما يوحي بإمكان الخروج من النفق بسلام، فإنه يمكن أن يربكه الاستسلام للتعقيدات المحتملة التي لا يمكننا الحديث عنها إلا في صيغة التساؤل مجدداً.

ويبدأ التساؤل حول وضع "جون جرنق" وحركة تحرير الشعب السوداني بالخرطوم؛ فالدكتور جرنق لابد أن يكمل عناصر اتفاق ماشاكوس كطرف ثالث أمام الرئيس عمر البشير والطرف الأمريكي، ومعنى ذلك أنه ما زال "طرفاً" خارج الصيغة السياسية السائدة في الخرطوم حكومة أو معارضة، وقد يساعد في استقرار الموقف، لو أن الطرفين ارتضيا بالفعل العمل لسودان جديد وليس مجرد تطبيق اتفاق يحمل متفجراته داخله. وتجربة اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ غنية بالخبرة، إذ أنتجت بعد وقت قليل أوضاعاً متقدمة كثيراً عن طبيعة الاتفاق، لولا بدء التلاعب بها بعد عقد من الزمان حين رأينا بدء التلاعب بتقسيم الجنوب والتلويح بتطبيق الشريعة مع دخول التراخي في الصورة. عندئذ أيضاً إسرائيل تتحرك "بالفلاشا" من كسلا والخرطوم، ضمن خطط إسرائيلية وأمريكية لم تكن "جوباً" طرفاً فيها بأية حال، وأعرف أن "شارون" نفسه مر بالخرطوم في الفترة التي كانت ما تزال يتم فيها إنشاء حركة تحرير الشعب السوداني وبرنامج "السودان الجديد" وأعقبها



مباشرة تصفية عناصر "أنيانيا-١" التي كانت ذات الصلة بإسرائيل بين "متمردى الجنوب"! إذن فثمة إمكانية لبناء سودان جديد بالفعل برؤية سودانية شاملة وديمقراطية، وفي ظروف يشكلها عمل سياسي تحالفي وديمقراطي جديد لا يجعل الحديث عن أطراف ولكن عن قوى تحالفية، وإن بقي التنافس السياسي المؤلف على مواقع الحكم، وليس "اقتسام السلطة" أو "الثروة".

وفي تقديري إن تحركات "المؤتمر الشعبي- الترابي" فى مواجهة الحكم ومنافسات عناصره من جهة، ومخاوف أطراف التجمع الوطنى الديمقراطى من اقتحامه المفاجئ للحلبة من جهة أخرى سوف تترك المشهد بأكثر مما قد يحدثه وصول "جون جرنق" للخرطوم. إن تحول "الانتهازية السياسية" -على حد تعبير الترابي فى إحدى مقابلاته إلى صيغة عمل وليس مجرد سبة أخلاقية، قد تحدث قدرا من "القلق" أكبر مما حذر منه الرجل نفسه، لأنه - بالطبع- يعرف إمكان تحولها إلى قدر من "القلق" لا تخدم عملية التوافق الجارية بين "أطراف" المشهد! فالحكم ينافس الترابي بالشرعية، وهو ينافس الحكم بالحدثة والديمقراطية!

واللافت للنظر فى المشهد السودانى أن القوى صاحبة المرجعية الطائفية تواجه بدورها تساؤلات ومشاكل تنعكس فى "القلق" الإقليمية الجارية غرباً وشرقاً، بحيث باتت- فى تقدير البعض- مربكة بدورها لعملية التحالف السياسى الجارية على قدم وساق. فهل ترى يتحول الخطاب الفكرى أو التحديثى أو الديمقراطى الذى كانت تردده بعض القيادات التقليدية إلى استنهاض همم "جهوية" أو إقليمية أو قبلية لا معنى لإثارتها الآن؟ وأين موقع قوى اليسار والديمقراطية، والقوى الحديثة، أو قل النقابية والجامعية والفئوية التى شكلت تحركاتها فى الجامعة وساحات الحوار حضوراً ملموساً بدورها، أين هي من هذه التطورات؟ أم ترى أن الحكم لن يستقوي إلا ضد هذه القوى لكبحها؛ لأنها هي التى تثير التساؤلات الكبيرة؟ وهل يعتبر اتفاق جدة بين الحكم والميرغنى نوفمبر ٢٠٠٣ ضمن عملية الكبح هذه؟

والآن، ألا تثير كل هذه التطورات على مختلف الجبهات، احتمال أن يجد كثير من الأطراف فى وصول الحركة الشعبية إلى الخرطوم مخرجاً وليس حرجاً لو قامت صيغة وطنية ديمقراطية للحركة فى الخرطوم تجعلها إحدى قوى الحوار السياسى المركزية وليست مجرد قوة جنوبية زاحفة إلى العاصمة كما زحفت من قبل عناصر مماثلة إلى كمبالا وأديس أبابا وكنشاسا؟ وهى أفكار لم تكن بعيدة عن



الحركة الشعبية منذ عقدين؟ ويبقى السؤال عن التطور الذى حدث فى "رؤى جرنق الجنوبية" بالنسبة لوضع السودان العربى والأفريقى والإسلامى، وهو القائل من قبل أنه عند وصوله للخرطوم فإنه يعرف أنه يتعامل مع أغلبية مسلمة، وعروبة مهيمنة، ولكن أيضاً بطموحات سودانية متصاعدة! ولنلاحظ زيارات جرنق المتعددة لمصر وممثلين فى دول عربية أخرى.

وماذا إذن- فى كل ذلك- عن قضية الانفصال وتوابعها؟ هل تظل عبارة فى البنق، تحجب الرؤية أو تزكم الأنوف؟ فى تقديري أن الموقف فى الخرطوم هو الذى سيحكم التطورات المقبلة داخل النفق. فالأمريكيون أصبحوا واضحين بشأن "دولة واحدة ونظامين" لضمان النفوذ فى الإقليمين بل وفى الإقليم الجغرافى الأفريقى الأوسع. والدول الأفريقية المجاورة لا تتحمل دعم حركة انفصالية وتوابعها. وكلها مبنية بالزجاج القابل للكسر (أثيوبيا- أوغندا- كينيا- الكونغو) بل وعانت أحياناً من تدخلات يعتد بها من قبل الخرطوم لو أرادت تلك الأخيرة- أو دفعت لذلك. بل إن هذه الدول الأفريقية أصبحت عبر النفوذ الأمريكى نفسه فى دائرة مشتركة مع عدد من الدول العربية المحيطة فى دائرة مواجهة الإرهاب الجهنمية، وحتى بالنسبة لسياسة وتجارة البترول.

وليس أمام دول مثل مصر وليبيا إلا أن تدعم مفهوم التنمية الإقليمية سواء لحوض النيل أو فى إطار مجموعة "كوميسا" ومجموعة الساحل والصحراء.. إلخ. والشأن الإسرائيلى" لن يعطى الكثير من الأهمية للأطراف بينما هو فى قلب المراكز العربية، بل والأهم فى قلب القوى الاقتصادية "متعدية القومية"، ومن ثم متعددة الوديان والبحار، مثل وادي النيل أو البحر الأحمر، وحتى تتخلق مجدداً سياسة عربية قومية وأمنية جديدة تعيد بناء المنطقة وتحالفاتها وعلاقات جوارها، فإننا لابد أن نظل ندفع فى الواقع المائل أمامنا إلى آفاقه المنظورة فى الحرية والديمقراطية..

\*\*\*\*\*

## ٥- السودان: بين فرنسيس دينق.. وعبد الله الكويتي

صدرت فى الأسبوع الأول من نوفمبر ٢٠٠٢ عدة إشارات هامة عن الوضع فى السودان تثير أوجاعاً، وتأملات حول الوضع فى السودان من جهة، وتربطه بحال العالم العربى وفى الصدارة منه ما يجرى حول العراق من جهة أخرى.

ولكنها فى النهاية تدور حول حالة استسلام مخزية لعملية قهر دولية مخططة وصريحة فى فجاجتها، بينما تمضى حالة الاستسلام هذه دون مبالاة. ولا شك أن الإنسان العربى الذى ينتقل بوعيه سريعاً من حالة القلق من مسلسل القهر الأمريكى، إلى حالة الاسترخاء أمام مسلسلات رمضان القاهرة بدورها، أصبح يمثل حالة جدية بدراسات علم النفس الاجتماعى قبل أن ينتقل إلى مشافى العلاج النفسى التى لا تتوفر كثيراً!!

والإشارات التى أقصدها هنا صدرت من مصادر المعنية، فها هو مصطفى عثمان إسماعيل وزير الخارجية السودانى يصرح بأنهم ماضون فى إجراءات اقتسام السلطة والثروة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان ضمن مفاوضات "ماشاكوس"، أى فى حضن الإدارة الأمريكية من موقع نفوذها فى كينيا، وها هو مجلس جامعة الدول العربية المنعقد فى القاهرة بحضور السيد الوزير السودانى يكتفى بالإعراب عن "قلقه" تجاه قانون "سلام السودان" الصادر عن الكونجرس الأمريكى ممثلاً نفس نقاط التدخل السافر وإلغاء السيادة الوطنية المتضمنة فى قرار مجلس الأمن تجاه العراق، ثم لا يسع مجلس الجامعة إلا أن يعبر عن "أهمية الدور العربى فى تنمية جنوب السودان، ودعم صندوق الإنماء العربى لحكومة السودان فى تنمية جنوبه... إلخ".

وبدلاً من لطم الخدود وشق الجيوب على الذاكرة العربية، رحت أتذكر أياماً قضيتها فى جنوب السودان أوائل الثمانينات وقبل بزوغ "حركة تحرير الشعب السودانى" منطلقة من "بور- الدينكا" عام ١٩٨٣ بفترة قليلة، وتذكرت مقابل الأخبار الأخيرة حديثين بنفس القدر من الأهمية والدلالة، لو بقيا بدورهما فى الذاكرة العربية- والسودانية أساساً- لأنقذا شعباً عزيزاً مما يعانى الآن من أشكال القهر والاستلاب.. أولهما أن الجنوب كان يعيش فترة سلام معقولة جداً انطلقت من "اتفاق أديس أبابا" ١٩٧٢ لتنظيم الحكم الذاتى الإقليمى لجنوب السودان فى إطار "سودان موحد" حتى لو كان الحكم شبه عسكري أو شمولي بقيادة جعفر نميري، حيث اندمج محاربو "أنيانيا الأولى" "الانفصالية" فى الجيش الوطنى، واندمجت الشخصيات السياسية من كل اتجاه فى "الاتحاد الاشتراكى السودانى" والبرلمان الوطنى أيضاً. ولن أدخل فى تفاصيل هدر "الشماليين" لهذه الفرصة التاريخية مما أصبح معروفاً عن حرمان الجنوب من مشروعات التنمية إلى حد الشكوى العلنية من هذا الوضع منشورة من داخل البرلمان وخارجه، ثم دخول نميري فى حلف مع

الترابي أدى لإعادة تفتيت الجنوب بتقسيم إداري جديد لا ضرورة له، ثم إلغاء اتفاق أديس أبابا نفسه، ثم فرض "النهج الإسلامي" كتابا وفلسفة على أهل الجنوب، وصولا إلى ما سمي بقوانين سبتمبر أو "الشريعة" عام ١٩٨٣، ليعنى ذلك كله تصميم الشمال على الانفراد بالسلطة "والتشريع" مع إفقار متزايد، وبكثافة في الجنوب مرتبطا "بآمال في البترول" يحجبها الشمال أيضا بدل التوافق حولها. وهنا ينفجر الموقف حربا ضروسا مازال الشعب السوداني يعانيها، بينما نخبة محدودة في الشمال ترفع راية "الجهاد" لأول مرة في تاريخ العروبة نرى فيها قيام الحكم المركزي "بالجهاد" داخل بلاده! بينما "الحركة الشعبية لتحرير السودان" تعلن الوثائق والسياسات متتابعة حول "سودان جديد" لا يشير للانفصال وإنما إلى أوضاع ديمقراطية جديدة، قد نختلف أو نتفق في تصورهما، لكن قوى متنوعة في مناطق شمالية أيضا ارتضتها، بما يرد في ذاته على "الجهاديين" الشماليين لصالح "صيغة أخرى" في السودان وكم كنا نتمنى أن يعالج الموقف وقتئذ بالتراضي الديمقراطي في الخرطوم وليس بالقهر السياسى والتشريعي الذي أودى بالسودان إلى ما رحنا نسمعه أمام وزراء الخارجية العرب من تصريحات عن اقتسام السلطة والثروة في اتفاق ماشاكوس، الأمر الذى قد يكون درسا للجميع!

أما الواقعة الثانية التي تذكرتها في هذا الصدد، بمناسبة قرارات مجلس الجامعة العربية عن "أهمية الدور العربي في تنمية جنوب السودان" فهي مقابلي في "جوبا" في ذلك الوقت من أوائل الثمانينات مع الأخ "عبد الله السريع" وشهرته "عبد الله الكويتي" والذي وجدته من أشهر الشخصيات في الوسط الجنوبي الذي كان يعيش آمال التنمية السياسية والاقتصادية في تلك الفترة من عهد اتفاق "أديس أبابا" والحكم الذاتي الإقليمي. لقد وجدت "عبد الله الكويتي" أو الشيخ عبد الله كما كانوا يسمونه — يرحمه الله — والذي وجدته علما من أعلام الإقليم بحق، إلى حد أن ذكر بعضهم أمامي أنه لو رشح نفسه رئيسا للإقليم لانتخبناه! الشيخ عبد الله الكويتي ممثلا لصناديق تنمية كويتية في الجنوب، يمشى بين الناس، ويلبى احتياجات المسؤولين يبحث معهم أشكال المشاركة الكويتية في عدد من مشروعات التنمية أو تجديد ما يتقادم أو يهمل من مشروعات صناعية للسكر والزيت.. إلخ، كما كان يلبي احتياجات مستشفيات ومشروعات إنمائية شبه أهلية. وكم أود أن أعرض يوما كتاب مذكرات "عبد الله الكويتي" عن تجربته في جنوب السودان، لنتعرف على ممارسة عربية حقيقية للتضامن والتنمية المشتركة والمفيدة لكل الأطراف، لم أر ما



يشارك الأخ "عبد الله" فيها إلا ممارسة "الباشمهندس محمددين" المصري الذي كان يتابع مشروعات ضبط مياه النيل وهيئتها المشتركة المصرية السودانية، التي كانت نشطة وفعالة منذ وقت مبكر. ولا بد أن نذكر هنا أيضا أنى وجدت فى جوبا أكثر من أربعين مكتبا ممثلا لهيئات عون وإغاثة وتبشير أوروبية لم تترك أثرا تنمويا يذكر حتى مع مرور ربع قرن على وجودها الآن.

ما الذى أطاح إذن بالروح العربية التى شاعت فى السبعينيات من القرن الماضى؟

وهل هى مصادفة أن تلك الفترة من السبعينيات هى التى شهدت "اتفاقية الأكراد" فى العراق، وتهدة البربر فى الجزائر والمغرب، ونشاط الوفاق فى جنوب السودان؟ هل هى رياح القوة أو الثقة التى قد تكون بعثتها حرب أكتوبر والرخاء البترولي لفترة ولو عابرة، فكاد العرب يلتفتون إلى "الممكنات" فى واقعهم مرتبطة بحلول شبه عاجلة لبعض قضاياهم؟ ولماذا تخطى العرب عن هذه الروح، وقد لمسوا بأنفسهم بعض ثمارها؟

إن أوراق هذه الفترة جديرة بالقراءة المتأملّة، بقدر ما نقرأ بالحسرة وقائع الفترة الحالية. ألم نشهد من قبل نشاط "الجبهة الوطنية التقدمية" لمجمل أحزاب العراق بقيادة البعث فى جو ازدهار لا تغفله عين؟ وأين ذلك الآن من "جبهة المعارضة" العراقية خارج أراضى العراق؟ وكيف ننظر الآن إلى حال التفتت الجزائرية، وأحوال المعاناة السودانية؟

حين رحت أقارن بين بعض قراءاتي فى السودان فترة السبعينيات، وما أقرأه اليوم لنفس الأشخاص تقريبا، أصابتنى كآبة... تمتد جذورها إلى "جوبا" و"بور" و"تيمولي" فى أعماق السودان. كنا نقرأ فى منتصف السبعينيات بحوث ومساهمات "فرنسيس دينق" الباحث والوزير الجنوبي عن عالم "الدينكا" أكبر القبائل الجنوبية-ليخرج منها الحديث عن "آليات التنوع والوحدة فى السودان".

وإذ به فى عام ٢٠٠١ عضو فريق التفكير لوضع تقرير السياسة الأمريكية السودانية؛ وهو التقرير الأساس لتقرير "دانفورث" إلى الرئيس "بوش" ومنطلق سياسة أمريكا الأخيرة... كنا نقرأ عن "بونا مالوال" - وزير الثقافة والإعلام بالخرطوم ١٩٧٦ "السودان رابطة أفريقيا العربية بأفريقيا غير العربية"، وإذ بنا نقرأ له من لندن عام ٢٠٠٠ عن "تجارة العرب فى رقيق الجنوب السودانى"، وكنا نقرأ مقالات وخطابات "أبيل آلير" زعيم الدينكا عن "السودان والحكم الإقليمي



الجنوبي"، وهو رئيس المجلس الإقليمي تارة، ونائب رئيس جمهورية السودان الديمقراطية تارة أخرى، وإذ بنا في أوانس التسعينيات نقرأ هذا العنوان المثير: "جنوب السودان: التجاري في نقض الميثاق والعهد!"

ويدفعنا سؤال نقض الميثاق والعهد إلى السؤال الأساسي الآن: من الذي وصل بالسودان إلى هذا المآل؟ ولماذا لم يتواصل لقاء فرنسيس دينق.. وعبد الله الكويتي ليجنب السودان ما نراه عليه الآن؟ ... علّ فرصة أخرى تسمح بالإجابة.

\*\*\*\*\*

## ٦- فرنسيس دينق... في الطريق إلى الخرطوم

قليلون في العالم العربي من يعرفون الشخصية السودانية واسعة الأفق، والتي تحمل اسم "فرنسيس مادينج.. دينق"، مع أنه الأجدر بالتعريف والمعرفة في العالم العربي... بل وإنني قدمته للرأي العام العربي في أكثر من مناسبة. ولا أعرف كيف أقدمه بدوري الآن، وقد أصبح هو نفسه في قلب العالم العربي.. في العراق ممثلاً للأمين العام للأمم المتحدة، لشئون المستبشرين من أوطانهم أو مواطنهم! وقد لمته - كتابة - حين شارك في ذلك التقرير الأمريكي عن المسألة السودانية مع أحد مراكز البحوث الاستراتيجية عام ٢٠٠١، واقترح ما حمّله "دانفورث" في جعبته مشروعاً أمريكياً للسودان! وإن كنت اعتبرت ذلك ضمن حالة إحباطه من التجاهل السوداني الحاكم في الخرطوم لمدة طالت، مما دفع الكثيرين لمثل هذه الحالة على نحو ما فعل "أبيل أليز" الزعيم الجنوبي التاريخي.

وتذكرت "فرنسيس دينق" حديثاً وهو يعود لدوره مع الأمم المتحدة، فيناشد العالم بعد تطورات العراق بأن يتدخل بحكمة لمعالجة أوضاع من أبعادوا من ديارهم في العراق خلال حكم صدام حسين. ثم يتكرر ذلك بعد حكم الرئيس السابق ضمن عمليات تبدو قسرية بدورها في تبادل للأدوار بين ما أسماهم عرباً ومن أسماهم شيعة وأكرادا... إلخ. وشعرت أن "فرنسيس دينق" يستحضر المشكلة السودانية التي لم ينسها.. ولم ينس أهلها وهم في أوضاع شبيهة من الجنوب نحو الشمال والعكس.. وعينه بالطبع على الحل المقترح الذي سوف يستقر في الخرطوم في وقت قريب كما يتوقع الكثيرون.

لا ينسى ابن "الدينكا" الجنوبيين، أهله، منذ كتب "أفريقيون وعالمان" في عصر "التعاون" العربي الأفريقي منتصف السبعينيات، حتى كتب "صراع الرؤى" في

منتصف التسعينيات! فى الأول كان يشر بأن "الدينكا" - الأفارقة فى جنوب السودان لا يحملون نظرة "جنوبية"، وإنما تمتد عوالمهم التى درسها كعالم أنثروبولوجيا - إلى أقصى شمال القارة فى الشرق الأوسط، وإلى أبعد فى الشرق الأفريقى عند "الماساى"، وأنهم على ما يبدو يحملون بدور وسيط بين العرب والأفارقة، وأن هذه الرؤية ستجعلهم يحملون اتفاق أديس أبابا الذى وقعه نميري مع الجنوبيين عام ١٩٧٢، ليصبحوا عنصراً فاعلاً فى الخرطوم، مثلهم مثل الدناقلة والجليين.. والشايقية... إلخ. بهذه الرؤية درس "دينق" فولكلور "الدينكا"، ودرس سيرة والده فى: "رجل يدعى ماجوك" ليقارب الثقافة العربية مع الدينكا، (١٩٨٦) مثلما درس مع باحث شمالي بارز آخر "عبد الله النعيم" مسألة "المنظور الثقافى لقضايا حقوق الإنسان" أوائل التسعينيات.

"الزول" يحكى إذن منذ نعومة أظفاره - كما يقول العرب - عن علاقة أهله بالعرب، ويسعى حديثاً منذ وقت مبكر لرصف الطريق من "بور" إلى الخرطوم، حيث أرسله أبوه بعد المرحلة التعليمية الأولى بالمدارس الكنسية فى الجنوب ليكمل دراسته أوائل الستينيات فى ثانويات الخرطوم ثم فى جامعتها، ويعيش الديمقراطية الأولى بعد المائدة المستديرة حول الجنوب ١٩٦٥/٦٤، ويكتشف صعوبة موقف الشماليين تجاه مسألة الجنوب، فينغمس فى دراسة عن تقاليد الدينكا وفروعهم عند موقعهم على مفاصل مياه النيل فى الجنوب، ويحصل بذلك على الدكتوراه من البلاد الأمريكية مثلما حصل "جون جرنق" عليها من هناك حول اقتصاديات نفس المنطقة!

ويسعد الشاب الذى لم يتجاوز الثلاثين بكثير عند توقيع اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ وهو من مواليد ١٩٣٨، فيبعثه النميري وهو فى طريق تحوله مع السادات إلى الولايات المتحدة الأمريكية سفيراً (١٩٧٤-١٩٧٦) ثم يأتى به إلى الخرطوم وزيراً للدولة للشئون الخارجية ١٩٧٦-١٩٨٠، وعندما يلوح التحول عن استكمال الحل السلمى فى الجنوب وتبدأ المشاكل، يرحل "فرنسيس دينق" إلى الخارج بين المعاهد الأمريكية الاستراتيجية وإدارات الأمم المتحدة للاجئين أو حقوق الإنسان... حتى اللحظات التى بدا فيها "فرنسيس" أكثر تعاطفاً مع "التمرد" فى الجنوب فى التسعينيات (وهو تمرد بمعنى رفض الضغط العسكري الشمالى والحرب فى الجنوب بديلاً للحل السلمى)، الذى تبناه منذ شبابه الباكر، فإنه لم يكتب إلا عن إشكالية "الرؤى" السياسية والثقافية. وحتى منتصف التسعينيات، كان سعيداً يوم

دعته جمعية المؤرخين العرب لنشاط معها، وقابلني متعجباً كيف عرف به هؤلاء "المؤرخون العرب"؟! وأرجع ذلك من ناحية إلى دراستي عنه، وكنت قد كتبتها أواخر التسعينيات، حيث عرضت لأعمال "فرنسيس دينق" الست عن الدينكا - حتى ذلك الوقت - كمثال على بنية النسيج الاجتماعي للعلاقات العربية الأفريقية، وأعطيتها عنواناً فرعياً "قراءة في أعمال فرنسيس دينق". وقد طلب مني وقتها نسخة المقال والكتاب الذي يضمها ثانية، وراح يصور منها نسخاً ليوزعها على أصدقائه العرب، وإن لم يخف عتابه على عدم معرفة "عرب الشمال" أو الشمال العربي به وبقائمة مثله من الكتاب والأدباء والدارسين الجنوبيين مقابل ما يعرف هو - وهؤلاء جميعاً - عن الفكر العربي....

وقد كان "فرنسيس دينق" دائماً - قبل كتابة "صراع الرؤى" بين الشماليين والجنوبيين يعتقد في إمكان تصور بنية للثقافة "السودانية" تعني العروبة والأفريقية في نفس الوقت، وإذا كانت "الرؤية" التي كان يقدمها تبدو توفيقية في بداية الأمر، فإنه كان يرى أن الحل السلمي حينما يستقر ويعود هو وغيره للخرطوم، فإن ذلك سيؤدي بطبعه إلى اندماج أكبر، وبلورة أكبر للشخصية السودانية. لكن الأمر لم يمض كما تمنى "فرنسيس دينق" واضطرت عوامل الفصل والإقصاء بين "التشريع" و"التمرد" مما جعله يجزم - لفترة - أن المسألة السودانية قد ذهبت لحد "صراع الرؤى" وليس توافقها، وأصبح كتاب "صراع الرؤى" أكثر رواجاً من كتاب "أفريقيون... وعالمان" بل ولتصبح الاستراتيجية المطروحة في النص الأمريكي بماشاكوس: "دولة واحدة.. ونظامان"، تمهيداً لحال جديدة ليست هي حال "المائدة المستديرة".. ولا اتفاقية أديس أبابا... ولا حتى "كوكادام"!

فهل ترى يعود "فرنسيس دينق" إلى الخرطوم بعد تطورات معقولة ليكمل - مع رفاقه - طريقاً بدأه منذ أكثر من ربع قرن.. يرد به جميل "جامعة الخرطوم"... ويستدعي "ونساتها" ويرد السلام لأهله هو نفسه في "بور"... ووصايا الأب "ماجوك" التي لا أظنها قد خبت من ذاكرة "فرنسيس دينق"... المعروف الآن بين القاهرة.. وبغداد!

\*\*\*\*\*



## ٧- الأزمة السودانية ... إلى أين؟

تفرض الخيارات الاستراتيجية نفسها على بعض الدول خاصة في ظروف العولمة الحالية للنظام السياسي والاجتماعي الدولي، فيتحملها البعض بقدر من المرونة ويعاني منها الكثيرون. ويبدو أن جمهورية السودان تمر بهذه الظروف شديدة الوطأة.

فهي ليست الظروف التي جاءت بانقلاب الجبهة الإسلامية وجعلت الحديث ممكنا لبعض الوقت عن المشروع الحضاري أو الاستقلال الإقليمي.. إلخ، بل وهي ليست شبيهة بما سبقها من خيارات التجارب الديمقراطية أو الشعبوية التي حكمت السودان لفترات محدودة فيما بين النظم العسكرية التي سادته. فالسودان الآن أمام خيار الهوية. وشكل الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي سيقوم عليه النظام لفترة قادمة لن تجدي معه شكلية الفيدرالية، ولا الديمقراطية التي سبق تجربتها على الساحة، ولا الاستقواء بهذا الجار أو تلك الدعاوى؛ لأن هيكل الدولة نفسه أصبح واقعا أمام ضغط أجنبي كاسح، كما أن داخلها يتفجر بالأطروحات الصعبة. والمتأمل لأبعاد اللحظة التي أعلن فيها اتفاق ماشاكوس في يوليو ٢٠٠٢، ثم يتابع كل ما جرى خلال عام ونيف عقب ذلك، يمكنه أن يدرك مفترق الطرق الذي يعبره السودان الشقيق.

لقد نقلتنا أربعة عشر شهرا من مفاجأة توقيع اتفاق بين جنرالين في ماشاكوس لوقف الاقتتال في جنوبي البلاد وتحديد مناطق النفوذ الأساسية بين سلطة مركزية في الشمال ومغالبية في الجنوب (الشريعة شمالا، وحق تقرير المصير جنوبا) إلى آفاق من البحث المشترك لا تعبر عنه بالضرورة مذكرة فالورو ولا توترات نيفاشا. لقد انتقل البحث خلال هذه الرحلات على أرض كينيا إلى مراجعة هيكل الدولة، وهويتها السياسية ثم أخيرا تقاسم الحقوق والاستحقاقات، بل والمداهة في الأمر أن مستوى التعامل على موائد المفاوضات يمضي دائما بوتيرة مختلفة عن تلك التي يعكسها الإعلام والخطاب السياسي الداخلي في السودان، بما يثير قدرا من الإثارة؛ لم تعبر في أية لحظة عن واقع ما يسلم به المفاوض خاصة الشمالي، وتبدو هنا القوى السياسية المفاوضة في الجنوب بقياده جون قرنق على ثقة أكثر بنفسها وبالموقف الأمريكي المساند من ثقة مركز القيادة في الخرطوم بواقعها الذي يواجهه الكثير من الصعاب حتى في جبهته الخاصة (حزب المؤتمر الوطني الشعبي) ويبدو أن الاقتسام المبكر للخيارات (الشريعة شمالا، وحق تقرير المصير



جنوبا) بدا مطمئنا للقيادتين أو قل الجنرالين بشكل أساسي، جعل بعضنا يقطع بأن الاتفاق لابد منه مهما تفاعلت الصعوبات. ورغم أن ذلك كان يكشف العور الداخلي في الخرطوم بل وبعض الانحراف الفكري والسياسي في الحركة الشعبية بالجنوب، فإنه كان كاشفا أكثر لطبيعة الموقف الأمريكي الذي يبني استراتيجيته على ضرورة إنجاز الاتفاق والموقف الأمريكي هذا منطقه في أنه يريد تحقيق استقرار سريع في مناطق التوتر الأفريقية مثلما سعى في منطقه البحيرات وأنجولا وسيراليون وليبيريا.. إلخ مقابل التوتر المزعج في العراق وفلسطين وأفغانستان. وقد ساعده في ذلك أنه لا يطرح القضية الاستفزازية في السودان، وهي التقسيم، حيث تمتد بحيرة البترول التي ينشدها من جنوب إلى غرب السودان بل وغرب أفريقيا كلها، وإن دراسته لواقع السودان انتهت به مبكرا في مذكرة دانفورت للرئيس الأمريكي، إلى اقتراح دولة واحدة ونظامين وهذا ما يجب أن تدور عليه المفاوضات وهي تدور كذلك بالفعل مع تفاصيل تفرضها طموحات بعض الأطراف شمالا أو جنوبا، وقد يكون ذلك مصدر دهشتنا من عصبية بعض الإعلاميين والسياسيين العرب الذين يتركون الحديث عن مخاطر النفوذ الأمريكي وخططه المستقبلية في حوض النيل أو النظام الإقليمي العربي والأفريقي.. ليشيروا مسائل لم تعد في الحساب كثيرا عن الانفصال أو المياه أو النشاط الإسرائيلي أو حتى العلاقات الأزلية، لم ينتبه الكثيرون إلى أن مخاطر الخطط الأمريكية أصبحت كامنة في مشروعات التوحيد مع التفتيت، مثلما في الحالة العراقية والحالة الصومالية وغيرها في أنحاء العالم الثالث وهذا هو جوهر عملية العولمة الدائرة الآن.

وليكن السودان مثالا لهذه المحاذير، دعونا نتناول بعض نتائج الطرح الذي حملته مبادرة الإيجاد الأفريقية والمدعومة أمريكيا في ماشاكوس ولقد انتقلت المبادرة بالسودان من النظام القومي إلى النظام الإقليمي في عصر يطرح هذه المسألة في كل مناطق الشرق الأوسط وبينما كان يمكن أن يستدعي النظام الإقليمي نفسه مراجعة عربية للتكوين الاجتماعي والثقافي، وأبعادا جديدة للفيدرالية في بعض بلدان المنطقة ومنها السودان. وفي إطار حركة الجامعة العربية أو الأفريقية، فإنها تترك نفسها لمشروعات الشرق أوسطية أو التدويل دون تدقيق، وفي هذا الإطار تمضي المسألة السودانية في طريق عملية تدويل لا ترتبط بالمشروعات الإقليمية قدر ارتباطها باستراتيجية البترول والمياه وخطط التهدة في الأقاليم الجغرافية لا القومية، ولعل ذلك ما تضغط به مجموعة الإيجاد نفسها على

السودان، مقابل مكافآت متنوعة الأهداف في شرق ووسط أفريقيا، ولا يضر في ذلك بقاء السودان موحد بطبيعة معينة تضمها خطه ماشاكوس التي ستتجز بالتأكد منها طالت بها المفاوضات.

ولقد أدت المبادرة بعض وظائفها بسرعة لافتة، تناضل حكومة الخرطوم للتخفيف من حدتها، لكن إعلامها وخطابها السياسي نفسه مع الإعلام العربي يثير كثيرا من الأتربة حولها.

بل وللأسف يحجب الرؤية عن كثير من مخاطرها. ولننظر إلى انتقال الحكم من أيديولوجيا المشروع الحضاري إلى برجماتية السلوك السياسي، وذلك في معالجات ملموسة لتوتراته السياسية السابقة، بل وأصبح الجناح المعروف بتطرفه الأيديولوجي، هو نفسه الذي يحمي الحكم من مواجهات الزعيم الأيديولوجي حسن الترابي، وبات الأخير متهما بإثارة الاضطراب ضد دولة المشروع في أقاليم غرب السودان، بل متهما بمسايرة الديمقراطية الليبرالية في الخرطوم، ولأن مشروع ماشاكوس قام على أساس ترك الشمال يدير حاله فقد فوجئت قوى الشمال المتنوعة والتي حجت طويلا عن المشاركة أو حتى المعارضة الداخلية القوية، بموقف ينفرده فيه الجنرالان بالكلمة النهائية وكما بدأت ماشاكوس بما يشبه اتفاقه وقف القتال، فإن مفاوضات نيفاشا في آخر المطاف تتعثر الآن على عتبة الإجراءات الأمنية للاتفاق النهائي المتوقع، وذلك لضمان أفضل وضع للعسكريين والمليشيات العسكرية على الجانبين، ومعنى ذلك أن تتوقع القوى السياسية والديمقراطية على الجانبين موقفا تصير فيه مع توقيع الاتفاق أكثر انحباسا ومحاصرة وليست أكثر انفراجا كما كانت تأمل. ذلك أن العسكرية السودانية التي ضحت كثيرا في ظروف الجهاد لن تترك نفسها على هامش عملية السلام، وأتصور أن الحديث عن مشكلة الجيشين في المحادثات الأخيرة والحاسمة هي أقرب لهذه القضية من تفاصيل ماشاكوس والمبادرة الأمريكية عن نظامين في دولة واحدة تمضي دون عوائق تذكر.

وقد سعد النظام السوداني أحيانا بمراقبه الانقسامات على كاهه ساحات القوى المعارضة لأن ذلك يوفر له في تقديره مركز قوة في حوار التنظيم الداخلي الذي سيطبق الاتفاق، ولم يلحظ النظام أن الحركة الشعبية بقيادة جون قرنق تبني وحدتها الداخلية مع القوى الأخرى بشكل أفضل، تمثلها اجتماعات حاشدة مع الكوادر في رومبيك والتفاف وجوه جنوبية أساسية من حوله خلافا لما يتردد في الخرطوم عن

انقساماته، ولأن قرنق يتطلع لسودان موحد أو السودان الجديد الذي بشر به منذ ١٩٨٣ ليكون له فيه كلمة ذات ثقل لصالح الجنوب، فإنه يبشر أيضا بتحويل الحركة الشعبية إلى حركة سياسية على مستوى قومي سوداني تدعم تطلعاته في هذا السودان الجديد، وبينما يرد بعض المسئولين الشماليين بأن ذلك سيكون من خلال مشاركة لحزب المؤتمر الوطني الحاكم بالضرورة وفق ماشاكوس فإن على جميع الآخرين أن يبقوا في المعارضة، إلا أن الحزب الحاكم لا تتوفر له القدرة على الحوار أو التفاعل الذي يقوم به قرنق بدليل نجاح الأخير في مد نفوذه وخططه إلى شرق السودان من قبل (قوات التحالف) ثم غربه الآن (ما يجري في دارفور) دون قدرة الرئيس البشير ونائبه للأسف على إجراء مثل هذا الحوار أو التنفيذ مع القوى الأخرى في الشمال نفسه، ويبدو أن ما يغري الحكم في الخرطوم باستمرار انفراد المأزوم في السلطة، هو كسبه المحدود لأطراف متواضعة من المعارضة، وحتى من قلب التجمع الوطني الديمقراطي المعارض نفسه فيما لا يشكل جبهة داخلية حقيقية في ظرف بات يتعلق بمصائر كبرى في السودان بأكثر من كونه عملية سياسية براجماتية. وقد لا يكون ثمة معنى لمخاوف من قوة حركة سياسية في جنوب البلد، لكن الخوف من افتقاد التماسك الوطني في الشمال إزاء ما نشهده من انسحاب الأحزاب الكبرى إلى نفوذها الإقليمي (الامة غربا والاتحادي شمالا وشرقا، والقوى الديمقراطية والحديثة في العاصمة، وذلك في وقت باتت فيه المطالب الجهورية في دارفور ومناطق البجا، وجبال النوبة والنيل الأزرق ذات طابع قومي رغم تسميتها بالمهمشة وبات الأيديولوجيون القوميون متمردين وحاملي سلاح في غرب وشرقي البلاد.

لقد قدم التجمع الوطني الديمقراطي كثيرا من المبادرات من القاهرة والخرطوم من أجل صيغة قومية للحوار والمفاوضات بل وكاد أحيانا يستسلم لقوى الانحياز للشمال بدلا من صيغته القومية التي بدا بها مع الحركة الشعبية (قرنق) أو هكذا اندفع بعض أطرافه. وفي نفس الوقت هل ظل محميا من التعامل مع الخارج بينما قفز الخارج إلى الخرطوم نفسها؟ ومع ذلك مازالت هذه المبادرات القومية تتعثر في رد الفعل من وثيقة الإجماع الوطني إلى توافق القاهرة إلى الاجتماعات الرئاسية بالخرطوم. وفي الوقت الذي تبدي فيه الحكومة المركزية تساهلا ملحوظا طوال الوقت على أرض كينيا إزاء حسم خيارها للسلام وتوثيق علاقاتها مع الولايات المتحدة، وبحثا لشكل النظامين في الدولة الواحدة والحكم الذاتي لهذا



الإقليم أو ذاك وتوقيع اتفاقات مع متمردين في جبال النوبة ثم دارفور.. إلخ فإنها ترفض أيا من هذه الصيغ مع قوى الحركة السياسية والديمقراطية المحيطة بها في الخرطوم، مطالبة المعارضة بإعلانها أولا التخلي عن مبدأ استعمال القوة في وثائق التجمع، وهو ما لابد أن يطرحه التجمع للمناقشة السياسية. لاشك أن النظام السوداني يضمن الوعد بالحل الأمريكي، لكن ذلك يثير دائما مدى تحوطه لذلك أيضا بجبهة داخلية أقوى، وهو يكاد يتحوط لتأثيرات دول الجوار باقتراب أكثر ومفاجئ مع مصر ليبقى السؤال عن مدى توقع مثل هذا النهج في الداخل.

إن الاتفاق الجديد المحتمل يشير إلى فتره انتقالية تمتد لست سنوات، وإن انتخابات عامة وديمقراطية ممكنة خلال أو بعد ثلاث سنوات. فهل ستنتظر جميع الأطراف المحلية والإقليمية والدولية نتائج هذه الهدنة الطويلة أم سيكون السودان طوال هذه الفترة في مفترق طرق للإجابة خلالها عن كثير من التساؤلات؟

\* هل تدوم الشراكة المتوقعة بين قائدي الاتفاق البشير وقرنق في شكل سياسي تمارس فيه المعارضة دورا تقليديا في حياة سياسية جديدة أم ترى يتعرض الشمال والجنوب، نتيجة هذا الانفراد لانقسامات خطيرة غير خافية؟

\* هل يستفيد السودان من تجربته اتفاق أديس أبابا، في نجاحها لفترة بالتعاون واحترام الجنوبيين قبل فشلها نتيجة الرغبة في الانفراد والإقصاء من قيادات الطرفين؟

\* هل تؤدي ثروة البترول التي يقف وراء ضخها الأمريكيون مع إثارة تقسيم الثروة (بمعرفتهم) إلى تشكيل جديد لصالح تكوينات مثل التي أنتجت سياسات الانفتاح في بلدان العالم الثالث لصالح السوق العالمية، أم يستثمر السودان ثروته، بعد صراع الاقتسام، في عملية تنمية جديدة؟

\* أية صيغة إقليمية يمكن أن يعيشها السودان بعد الصياغة المعينة لوحدة الجنوب والشمال، حيث نستبعد خيار الانفصال إزاء ضعف الدول المجاورة ومشاكلها المشابهة، ومن هنا ستظل خيارات الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة هي الحاكمة لبعض الوقت؟

\* إلى أين سيمضي التكامل المصري السوداني؟ هل سيستطيع تجاوز الخيارات الأمريكية؟ وهل سينتقل إلى عمل سياسي وإقليمي تنموي أوسع في إطار يضم جهود الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي، أم سيظل تحكمه اعتبارات أمنية ضيقة تتجاوزها الخيارات السودانية الجديدة؟

\*\*\*\*\*



## ٨- اتفاقيات نيفاشا: وحدة أم انفصال؟

تنفس الكثيرون الصعداء وهم يشهدون الحفل الختامي "الأولى" لتوقيع الاتفاق بين حكومة الرئيس عمر حسن البشير، والحركة الشعبية لتحرير السودان في نهاية الأسبوع الأول من يونيو ٢٠٠٤. وبدأ الحفل متوجاً بمظاهر الإجماع والتفاؤل، بحضور ممثلي الدول الأفريقية المعنية من مجموعة "الإيجاد"، والدول العربية المعنية مثل مصر والجامعة العربية بالإضافة للوسطاء الأساسيين وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد نشرت الكثير من النصوص، ومن تصريحات التفاؤل والمودة بما تابعه الكثيرون الذين تعودوا على مثل هذه "المظاهرات" التي قد لا تعنى التعبير عن حقيقة المواقف، وإن كانت تشير بالضرورة إلى تعدد مصادر البدائل الممكنة أو المحتملة.

ذلك أن الإعلان عن هذه البشائر قد بدأ مع توقيع ما عرف باتفاق ماشاكوس (كينيا) منذ يوليو ٢٠٠٢، واقتضى الأمر حوالى العامين لنعرف ما تراضت إليه الأطراف -مبدئياً مرة أخرى- عام ٢٠٠٤ ولنتنظر حتى أغسطس القادم لنصل إلى الانطلاقة الفعلية لنتائج هذا التراضى، بل ولنتنظر ستة شهور أخرى لتكون الانطلاقة شبه حقيقية؛ عندما يضع الفرقاء السلاح بالفعل بترتيبات نهائية "لوقف إطلاق النار" لتبدأ بذلك المرحلة "الانتقالية" بطابع معين لمدة ثلاث سنوات، وطابع أكثر فاعلية خلال ثلاث سنوات أخرى!

قال البعض إن الاحتفالية الكبرى المتوقعة ستكون بعد اجتماعات أغسطس القادم في البيت الأبيض خلال عملية دفع الرئيس بوش إلى ولاية ثانية، وسوف تعنى بداية قوية مؤملة للاتفاقات برعاية "الرؤية" الأمريكية التي أكدت منذ البداية أنها تسعى لتحقيق "دولة واحدة ونظامين". لأن ذلك كان جوهر تقرير السيد دانفورث الذي بدأت على أساسه المفاوضات عام ٢٠٠٢؛ وها هو "دانفورث" نفسه في طريقه لتمثيل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة مكافأة له على مسعاه، وأن ذلك كله يضمن للاتفاق الأخير مصداقيته، ما دام مركز السلطة العالمية يضع ثقله بهذا الشكل إلى جوار الاتفاق. ورأى آخرون أن حضور مصر "أخيراً" لتوقيع الاتفاق في نيروبي وكذا الجامعة العربية يعنى أن دائرة التراضى قد اتسع نطاقها بما يبشر بالخير.

لكن القول السابق على كل ذلك كان يدور حول جوهر آخر للموقف ما زال موضع التساؤل. قلنا في حينه مثلاً إن اتفاق ماشاكوس ٢٠٠٢ هو اتفاق بين

"جنرالين" اتعبتهما الحرب، وتأكدا من أنه لا يمكن كسب الموقف عن طريق القتال ولا بد من التوافق، وبدا الأمر حينئذ كأنه "هدنة" أكثر منه اتفاق سلام دائم!

هدنة قد تكون لالتقاط الأنفاس، وقد تكون لترتيب البيت لخطوات أخرى مختلفة، وقد أدى قلق البعض إلى افتراض أن تكون ترتيباً "لحالة انفصالية" من قبل الجنوبيين، وحالة تحفز للعودة للقتال من قبل "الشماليين" أي الحكومة المركزية. وبدأت قراءة جميع مراحل التفاوض التالية في ضوء هذه التوقعات لموقف "الجنرالين" البشير وجرنق. فبين لحظة وأخرى يعود نعت "جرنق" بالتمرد، أو نشهد توقيع "جرنق" لاتفاق ودي مع "المتنرد" الآخر حسن الترابي أو نلحظ الصعود والهبوط في شكل مشاركة "جرنق" في اجتماعات "التجمع الوطني الديمقراطي" بأسمرة والقاهرة. أو اتهامات متبادلة عن تدخل جرنق في "غرب السودان" أو إثارة الخرطوم "للفتنة" في الجنوب بين هذا وذاك أو تغذية الموقف بالاضطراب على طريق "بور سودان" شرقاً تارة، وعلى أرض جبال النوبة ودارفور تارة أخرى. كان الأمر لا يوحى بالاطمئنان، اللهم إلا لموقف القوى الخارجية من ناحية وقوة صمود بعض الأطراف الداخلية المعنية من ناحية أخرى.

وها نحن نصل إلى نيروبي في يونيو ٢٠٠٤ واللقاء جار هذه المرة بين "الدكتور جون جرنق" وبين النائب الأول على عثمان محمد طه، واحتفالات التوقيع "الأولى" على "عدد جديد" من الوثائق تحوطها التصريحات والابتسامات المفعمة بالمألوف عن "آخر الحروب" والاستقرار الدائم، بل والأبدى- للسودان!

والحق أن ثمة انتقال بالموقف من اتفاق "الجنرالين" إلى اتفاق التنظيمين السياسيين؛ في الشمال والجنوب، أحدها المؤتمر الوطني الحاكم في الخرطوم والثاني الحركة الشعبية لتحرير السودان. وتوحى هذه النقلة "السياسية" في ذاتها بالكثير. توحى بأن ثمة رؤية سياسية -وليس فقط هدنة عسكرية- تعطى للاتفاق مزيداً من المصداقية، وتوحى بالتساؤل عن مدى قوة "الوضع السياسي" لكلا الطرفين اللذين سيلتزمان بتطبيق الاتفاق خلال مدة ستة سنوات، وتوحى بضرورة تقييم موقف "الأطراف" الخارجية ومدى مساعدته في إنجاز هذه الاتفاقيات خاصة في المراحل الانتقالية "الثلاث"، وتوحى -أخيراً- بالتساؤل الرئيسي عما إذا كان ذلك يمهد للانفصال أم الوحدة؟

المشكلة الأولى تبدو في مدى طول مرحلة "بناء الثقة"، هل تمضي سريعاً خلال الشهور الستة الأولى، أم تنتظر -حسب التحليل القانوني والسياسي- لتعنى

السنوات الست مجتمعة والتي سيجرى بعدها استفتاء حق تقرير المصير؟ وهل العمر السياسي "للأشخاص" والتنظيمات "المتعاهدة" هو نفس العمر السياسي لاتفاقات الانتقال وبناء الثقة؟ هنا يبدو الدكتور "جون جرنق" أكثر شعوراً بالاطمئنان لما يفعل، مالكا لأوراق لعب قوية في ترتيب أوضاع الجنوب، جيشه، وقواه السياسية وحتى القبلية؛ ناهيك عن "الرؤية الأمريكية" والتحالفات الأفريقية، بل و"كاريزمته" الداخلية عموماً.

يستطيع الدكتور "جون جرنق" أن يتحرك بثقة في إطار هذا الاتفاق؛ إما أن يمضى إلى "جاذبية الوحدة" حسب تعبيرات اتفاق ماشاكوس الأول، وإما أن يعد أهله لانفصال هادئ. يذكرني موقفه بحالة الأكراد في مجلس الحكم العراقي الحالي؛ إما اتفاق بمعروف أو فرقة بإحسان! لكن "جون جرنق" يعتمد أيضاً على فلسفة أعلنها مبكراً عن أن مشروعه هو "السودان الجديد"، ذلك المشروع الذى أدى إلى خروج عناصر "الأنيانيا" الانفصالية الأولى عنه منذ بدأ ثورته في ١٩٨٣ وقيل إنه هو الذى فصلهم، وليست مصادفة أنه وقع اتفاق "كوكادام" مع المهدية ودعمه أكثر باتفاق أديس أبابا مع الحزب الاتحادي الديمقراطي والميرغنية قبل انقلاب الترابي -بشير عام ١٩٨٩ بأشهر قليلة، وأنه كان يمهد مع الميرغنى -الوحدوى- لعقد المؤتمر الدستوري لوحدة السودان في سبتمبر ١٩٨٩ لولا أن تقاطعت معه "ثورة الإنقاذ" في يونيو من ذلك العام فتوقفت فرص الاتفاق جميعاً. وهو حين يذكر بدعواه إلى "سودان جديد" يتهم بأنه يريد "سودان آخر"، ليرد بأن "جبهة الإنقاذ" هي التي مضت في مشروع "السودان الآخر" الذى لم يتحقق، بل إن "مشروع الإنقاذ" هو الذى أثار الاضطراب في الجنوب حين وقع مع "انفصاليين جنوبيين" خارجين على جرنق وثيقة مبكرة تعطيهم حق تقرير المصير أوائل التسعينيات بهدف محاصرة جرنق بينما كانت الحركة الشعبية ما زالت تتحدث عن السودان الجديد فقط. وإزاء فشل العمل العسكرى وضعف تحالفات "الشماليين" بدأت نغمة حق تقرير المصير في الجنوب من موقع القوة الجديد والذى تتحمل حكومة الخرطوم مسئولية وضعه على موائد التفاوض. ثم زاد ضعف الشمال بكثرة خلافات الحكم مع القوى السياسية المتنوعة وآخرها الخلاف الحاد مع "الترابى" نفسه مهندس فشل اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢، والذى يكاد يتهم بهندسة الاضطراب الأخير في "موقف الشمال" مقابل استقرار متزايد على جبهة الحركة الشعبية لتحرير السودان.



ولو أخذنا بالتحليلات والتوقعات المباشرة أو التبسيطية لتصورنا أن "الشمال" هو الذى سيكون مصدر القلق على الاتفاقات الأخيرة أكثر من الجنوب فى الفترة القصيرة القادمة والتى سيكون شعارها "بناء الثقة". ذلك أن ثمة أطرافاً سياسية فى الخرطوم بل والأقاليم الأخرى تتطلع إلى "المشاركة" أو "الحقوق المماثلة"، وقد حرص الدكتور جون جرنق فى الاتفاقات الأخيرة على ذكر ترسانة من الإشارات إلى "الأقاليم" والأطراف الأخرى، وتوفير أجواء الحقوق والمشاركات والمبادئ الديمقراطية والعدلية بما لا يخفى معناه على القارىء العابر. كما أن توقيع اتفاقات خاصة بحبال النوبة (جنوب كردفان) والنيل الأزرق مرة، وقضية أبيي مرة أخرى وهى الحصون الأمامية للإقليم الجنوبى، ومواقع الثروات المنتظرة فى السودان عموماً وكذا الحديث عن قوات مسلحة مستقلة فى الشمال والجنوب، ونظامين للمالية والتقييم والإدارة.. إلخ. ثم اتباع ذلك بتكرار الحديث عن "السودان" و"شعب السودان" بروح العمل المشترك والمسئولية المشتركة مما يجعل هناك طريقاً للاطمئنان، ولكنه الطريق "المثالى" المقلق حين يرتبط بشروط النهوض على قيم العدالة والديمقراطية والحكم الصالح... وواقع التعدد... وبناء حكومة وحدة وطنية.... "والعزم على تناسى الخلافات للعمل معاً لتحقيق مصالح شعب السودان" و"تحقيق الطموحات المشتركة لجميع أهل السودان" (نصوص من الاتفاق).

كل ذلك يؤسس لتشكيل جبهة "أخرى" للوحدة فى "السودان الجديد" وليس السودان جبهة الإنقاذ أو المؤتمر الوطنى الحاكم وحدهما (وبالمناسبة تفكر الحركة الشعبية فى إعلان نفسها حزباً قومياً لكل السودان). ومعنى ذلك أن سؤال "الهوية" فى السودان سوف يحتاج إلى معالجات جديدة لأساسها فى وحدة الجغرافيا أم "توحيد المجتمع" أو للفروق الناشئة بين الدولة والأمة، وسوف يثير ذلك أسئلة أخرى كبيرة عن صلة الكيان الوطنى بالوحدة الاجتماعية السياسية القائمة على التنوع وهى ليست أسئلة خاصة بالسودان وحده كما يتوهم البعض ويثير القلق .

ويسبق التساؤل فيما إذا كانت حكومة الخرطوم ستمضى فى عملية بناء ثقة حقيقة للرد على كل هذه التساؤلات الأخرى، ويقوم خلالها الرئيس عمر البشير بوضع رؤية شاملة تحالفية وديمقراطية مع كافة القوى السودانية، أم سيمضى السودان فى دفع الأمر الواقع لمجرد بقاء السلطة، فيتحول السودان بما يجرى فى غربه أو سيجرى فى شرقه - إلى نمط "الدولة الضعيفة" التى تستريح له بعض القوى الخارجية فى الصومال، والكونغو، ورواندا وساحل العاج لأغراض وأطماع



لا تخفى؟ وبصرف النظر عن طبيعة التوقعات في سلوك الحكومة السودانية، فإن المشكلة تتعلق في موضوعنا هنا- بقدرة الخرطوم على أن تقيم حكومة الوحدة الوطنية المشار إليها في الاتفاقات ولا تجعل الشمال هو موقع "التطورات الانفصالية"!

وقد لا يعرف البعض أن ثمة كتابات لأبناء الجنوب تتهم حكومات الشمال بأنها كانت في معظم المراحل هي "الانفصالية" وليست قوى الجنوب، نتيجة مواقفها من المبادرات التاريخية بدءًا من مؤتمر جوبا ١٩٤٧ أو في اتفاق الاستقلال نفسه ٥٣/١٩٥٤ أو في مؤتمر المائدة المستديرة ١٩٦٤/١٩٦٥ أو ما بعد اتفاق أديس أبابا، ١٩٧٢. ففي كل هذه "المبادرات الكبرى" لبناء السودان موحد ديمقراطي، لم تلتزم قوى الشمال -المهيمنة في رؤية الكثيرين- بمعنى الديمقراطية القائمة على التعددية الاجتماعية والثقافية ومبادئ الاجتماع السياسي، قدر التزامها في أحسن الأحوال - بديمقراطية ليبرالية هيكلية حتى من إسلاميين مثل المهدي والختمية- بما لا يجعلها تتيح ضمانات للقوى السياسية المتنوعة أو لطموحات الأقاليم المختلفة التي يشتهر السودان بتنوعها الاجتماعي والثقافي - وكاد هذا الموقف يشمل الفترات "الديمقراطية" والعسكرية على السواء، وهو ما نتج عنه "مفاجأتنا" الآن بما يقال عن أفارقة وعرب في دار فور، وعن مهمشين من البجا والانقسنا في الشرق، بل ونوبيين في الغرب والشمال، وكل ذلك و"الشماليون" في نظر الكثير من المراقبين- لا يرون إلا الفلاتة" و "أولاد غرب" و"اللقطة" و"البويز" من أبناء الأقاليم الفاقدين "لحقوق المواطنة" بينما يقول الواقع إنهم هم أغلبية "المواطنين" وإن تاريخ السودان نفسه يشهد تنوع السلطة السياسية في سلطنات دار فور وسنار والزاندي قبل الدولة المركزية - الاستعمارية - والعسكرية في الخرطوم وأعتقد أنه أن الألوان لأن نقرأ مع "ناس الخرطوم" هذه الخريطة "الأخرى" المنشودة، لا بنظرة أن هؤلاء "انفصاليون" وهؤلاء "متمردون" وإنما كقضية وحدة وطنية فيدرالية جديرة بالعمل الجاد. لكن من يطالع وثيقة السلام السودانية الأخيرة في نيروبي (يونيو ٢٠٠٤) ويرى كمية التأكيدات على كافة الاتفاقات الجزئية السابقة عليها، والمتوقعة للفترة القادمة، لابد أن يصيبه الزعر من مستقبل السودان، ما لم يقدر في هدوء حجم مسئولية الحكم المركزي القائم الذي لم يعلن بعد- ولم تتح له أحداث دار فور أن يعلن -عن خطة "الوحدة أو المصالحة" الوطنية للفترة القادمة. وهناك دروس مفيدة من دول قريبة من السودان أو بعيدة عنه جديرة بالدراسة في الخرطوم:

فتجربة أثيوبيا التى تعطى حق تقرير المصير للأقاليم منذ ١٩٩١ بينما تحقق استقراراً ملحوظاً جديراً بالانتباه. وتجربة نيجيريا وتقسيمها للثروة وإن تعثرت حكوماتها ليست بعيدة، وتجربة حكومة الهند الأخيرة جديرة بالتأمل السياسى لقدرتها على صياغة التحالفات، وموقف حكومة المؤتمر الوطنى الأفريقى مع "البانتوستانات" التى ورثتها من الحكم السابق وهزمت مؤخراً زعيم الزولو فى قلب منطقته بالديموقراطية جديرة لذلك بالدراسة.

لكن الحكم فى السودان -ومع افتراض حسن النية لإقامة سودان وطنى ديمقراطى جديد، يواجه عدة مواقف دقيقة من الخارج والداخل. وينظر المراقبون لأسلوب تعامل الحكم معها نظرة الإشفاق الذى يصل إلى الشك فى مدى إنجازه. "الوحدة الوطنية السودانية" للتغلب عليها حيث تبقى الوحدة الوطنية الشاملة وليس مجرد اتفاقات الجنوب -هى القضية الكبرى التى تطرح "النموذج السودانى" - ككل - للجدل!

فالشركات الأمريكية ما زالت لم تنزل إلى حقول البترول، حيث الاتفاقات القديمة ما زالت مع الماليزيين والهنود والصينيين -كيف سينتقل اللوبى البترولى الأمريكى من نيروبي إلى البحيرة السودانية الممتدة من الجنوب إلى غرب السودان؟ وما دور النائب الأول الجنوبى للرئيس -وفق الاتفاق الأخير- بل ودور الأقاليم ذات الحكم الذاتى فى الصفقات الجديدة بينما لم تحدد اتفاقات نيروبي طبيعة "التشاور" الملزم تجاه كل الاتفاقات الخارجية؟ وما طبيعة وأثر الصراع الفرنسى (من تشاد) والأمريكى المسيطر وذى الثقل فى القرار السودانى، بالنسبة لمستقبل الجنوب والشمال معاً وثرواتهما التى سيجرى تقسيمها؟ وقد يكون الأمريكيون مطمئنين إلى تقلهم فى إنجاز الاتفاق لتحقيق مصالحهم، فى جو الوحدة أو بدونها، لكن ما هو الحال مع جار مثل مصر، فى ضوء غياب النص على طبيعة وضع أطراف اتفاق نيروبي الأخير بالنسبة للاتفاقات المصرية السودانية الاستراتيجية، مثل اتفاق قناة جونجلي، واتفاق الحريات الأربع الأخيرة (للاستثمار والعمل والتنقل...) وترسالة اتفاقيات "التكامل" القديمة والحديثة؟ هل يصبح التوتر بشأنها دعماً لموقف شمالى إزاء آخر جنوبى أم تعتمد مصر على حواراتها السابقة مع قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، وتعتبر أن تراضيتها مع قوة مستقرة فى الجنوب لا يقل أهمية عن لجوء الخرطوم الدائم -لحظياً- إلى "الاتفاق" مع "الشقيقة مصر" وعلاقتها "الأزلية" معها بشكل دعائى أصبح لا يليق بالمصالح الاستراتيجية

لغزل مصر عن الجنوبيين؛ خاصة "والأجواء الدولية" تدفع في هذا الاتجاه؟ ومتى تثق مصر أنها يمكن أن تقود العمل المشترك للبلدان العربية أو عبر الجامعة العربية نفسها "لجعل الوحدة جذابة" - كما نص اتفاق ماشاكوس، ولا تجعل العلاقات المصرية السودانية "الخاصة" عبئاً على الاتفاقات الشمالية الجنوبية في السودان؟ إن مسؤولية الحكم في السودان إزاء الاتفاقيات الأخيرة، هي التي ستحدد طبيعة العقد السياسى والاجتماعى للفترة القادمة والذي يضمن الوحدة وليس الانفصال. وهى مسؤولية عن إعادة ترسيم الجغرافيا السياسية الداخلية من جهة بل والجغرافيا العربية الأفريقية التى تتسم بمثالية لا تحترم التاريخ الثقافى الاجتماعى للدولة العربية الإسلامية أو واقع التنوع الأفريقى.

والفرق واضح بين أن تكون الخطة لضمان بقاء "حزب المؤتمر الوطنى" بقيادة الرئيس عمر البشير لمدة ستة سنوات أخرى وكفى وبين أن يكون الهدف قومياً ولصالح وحدة قومية في السودان، أدت مثيلتها "لتغيرات جوهريّة" في الحكم تمتد تجاربها من شرقى أوروبا ووسط آسيا حتى موزمبيق وسيراليون في أفريقيا- ونصوص الاتفاق الأخير تكرر الإشارة إلى "المصالحة الوطنية" والتغيرات الدستورية، وأشكال الحكم المحلى الصالح، وإلى العدل الاجتماعى، ومعالجة قضية التهميش للقوى والأقاليم بتعبيرات مختلفة. وتكشف الأحداث عن أن هذه المطالب قد تفجر بعضها بالفعل ولو "بحد السلاح"، كما أن بعضها كامن في الوثائق السياسية لقوى التجمع الوطنى الديمقراطى نفسه رغبة في عمل سياسى ودستورى. ولا تتصور أن يعالج العمل السياسى بشكل إقصائى ليؤدى إلى ما اندفع فيه "الجنجاويد" بقوة السلاح، من الغرب السودانى أو إلى ما هو كامن أو متحرك في شرقه. وقد نجد في وثائق "أسمرّة" مثلما في وثائق "القاهرة" ما هو أفضل للحل عما نتج عن وثائق نيروبي. ولذا ننظر بالإشفاق إلى ما يؤدى إليه "الخيال السودانى" في الخرطوم وليس "العجز السياسى" الذى يراه البعض الآخر في الأفق. ولا بد هنا أن يتوقف الإعلام العربى عن نشر "الفزاعات" التقليدية بشأن انفصال الجنوب؛ فقد سبق أن سلمت مصر باستقلال السودان نفسه عام ١٩٥٣/١٩٥٦، وسلمت بانفصال سوريا نفسها، ومع ذلك بقيت السودان وسوريا حصناً قوياً لمصر في كل الظروف. وأظن أن الحكم في السودان مطمئن إلى أن أى من الدول المجاورة مثل أثيوبيا وكينيا وأوغندا لا تستطيع أن تغامر بدعم انفصال الجنوب وهى تعاني من نفس المشاكل، بل إن موضوع المياه لا يمكن أن يثار في وجه السودان أو مصر إلا من



خلال مشروعات تنمية كبيرة لا يقدر عليها إلا تجمع مثل تنظيم مبادرة حوض النيل الذى يسندها البنك الدولى. إن السودان يحتاج لخطة تنمية سياسية واقتصادية شاملة ناقشتها كثير من الاجتماعات العربية مؤخراً وتستطيع مصر بعيداً عن الإعلامية الفجة، السلبى منها والإيجابى -أن تشارك فى بناء السودان الجديد بالتعاون مع الشمال العربى كله بل والتحرك فى الإطار الأفريقى كأفريقيين، لنقل قضايا السودان من المعالجة الانعزالية فى "الإيجاد" إلى معالجة متكاملة فى تنظيم "النيل" لتنمية أفريقيا بقيادة جنوب أفريقيا نفسها ما دامت الدول الكبرى تحكم فى النهاية كل هذه المواقع وإن كان للرؤية الوطنية دائماً موقعها المتميز.

و"جون جرنق" ابن مدرسة دار السلام هو الذى تحاور كثيراً فى القاهرة وطرابلس ويستطيع أن يشارك كنائب أول للرئيس السودانى فى الحوار الجاد داخل مبادرة حوض النيل، ومنظمة "كوميسا" ومجموعة الساحل والصحراء، وكلها تجمعات للتكامل ومن ثم احتواء الانفصال، ما لم تتمترس النظم الحاكمة بمصالح ضيقة لا تؤدى إلا لحلول مؤقتة.

\*\*\*\*\*

## ٩- فهمى هويدى.. رفقا بالسودان...

نشرت العربى فى عددها الصادر فى ١٣ يونيو ٢٠٠٤ المقال الذى لم ينشره الأهرام للأستاذ فهمى هويدى بعنوان أصابع "إسرائيل" فى الخرطوم ولا شك أن أحدا لا يتردد فى الاعتراف بجهد الأستاذ "فهمى" فى الدفاع عن قضايا الوطن الداخلية منها وما يتعلق بأمنه الخارجى، كما لا نقلل من علاقة أمن السودان ومصر بالأمن القومى العربى، لكن ذلك كله يجعلنا نطالب الأستاذ "فهمى هويدى" بمزيد من التدقيق فى بعض ما يصله من وقائع أو كتب، وكان هذا مطلوباً أكثر حول مصدره الذى اعتمد عليه فى مقال بهذه السخونة عن حركة اجتماعية، ولا نقول هنا "تحريرية"، امتدت لعقدين فى جنوب السودان، وتجذرت أصلاً لعدة عقود سابقة لاعتبارات التباين والتناقضات التى سادت التعامل مع هذا الإقليم بما لا يخفى على الأستاذ هويدى.

ملاحظاتي تبدأ أولاً بهذا المصدر "المخابراتى" الخطير الذى تعامل معه، صادراً من إسرائيل وترجمته إحدى الجهات المعنية، ويحمل عناوين مختلفة عن "أفريقيا كمدخل إلى السودان" و"إسرائيل وحركة تحرير السودان"، وليعلن من



خلالها أن كل عناصر السياسة الإسرائيلية في أفريقيا محورها "الاقتراب من السودان" وأن الجبهة السودانية هنا أهم من العراق ولبنان.

وتدفعني المبالغات التي أوردتها الأستاذ هويدى نقلا عن الكتاب- كما سنذكر بعد- إلى أن ألقت نظر الصديق فهمى" إلى أن أجهزة المخابرات وفي مقدمتها الإسرائيلية طبعاً، تعتمد إلى "النشر" كأحد وسائلها في الإرهاب أو إشاعة فوضى المعلومات أو تبليغ الرسائل، وهذا الكتاب نموذج لهذا الأسلوب، سبقته نماذج من المخابرات الأمريكية نعرفها عندما شاعوا تشويه صورة جمال عبد الناصر (كتابات وحكايات كوبلاند...) بل ويعرف جيلنا عام ١٩٦٦/٦٥ حملة "نيويورك تايمز" المزعومة على المخابرات الأمريكية التي صورت أيديها القذرة ممتدة إلى كل منطقة ونظام بالانقلابات والتدخلات؛ وكان ذلك بهدف إشاعة الرعب بين نظم العالم الثالث- وليس نشر الحقائق- ذلك الرعب الذي كان يتبنى سياسته زعيم أمريكى جمهورى بحجم الرئيس بوش، هو الرئيس جونسون الذى دفع إسرائيل لحرب ١٩٦٧ انتقاماً من مصر.

مثل ذلك هو ما يبدو من أهداف لمركز "ديان" ومؤلف الكتاب الذى اعتمد عليه الأستاذ فهمى هويدى، والأمر واضح فى مبالغات غير مقبولة هنا وهناك تجعلنا نطرح سؤال الهدف قبل الاعتماد على هذه "الوقائع" للتحليل السليم: وليتأمل القارئ معى- وكذا هويدى- جمل الكتاب التالية:

\* كان عدد المستشارين الذين تولوا تدريب الوحدات الخاصة فى جنوب السودان عام ١٩٦٠ هو ٦٠٠ مستشار.

\* قدمت إسرائيل لجيش تحرير الجنوب ٥٠٠ مليون دولار.

\* زودت إسرائيل جون جرنق بأسلحة متقدمة ودربت عشرة من طياريه على قيادة مقاتلات خفيفة للهجوم على المراكز الحكومية كما أنشأت إسرائيل للانفصاليين فى الجنوب مدرسة لضباط المشاة فى ونجى...

\* عدد المستشارين الإسرائيليين فى إريتريا عام ١٩٩٧ وصل إلى ٦٥٠ ضابط بخلاف ٦٠ آخرين فى أعمال الأمن.

\* أقامت إسرائيل ثلاث قواعد عسكرية جوية فى تشاد.

والآن هل يمكن لأى متخصص فى العلاقات الدولية، أو أى من مراكز بحوث الأمن القومى أن يعقل تخصيص إسرائيل لكل هذه الإمكانيات العسكرية والمالية "لحركة انفصالية" لا يمكن أن تكون طبيعة "برامجها القتالية" من هذا النوع على

نحو ما نعرف جميعا عن طبيعة "الحركات الانفصالية" فى أقاليمها؟ وهل تتفوق إسرائيل إلى هذا عن الولايات المتحدة التى لم تزد قوة مساعداتها لقوات أمن أفريقيا أو قوة تدخلها المباشر فى ليبيريا وسيراليون ورواندا... إلخ عن بضعة مئات وهل سمحت فرنسا فى أى لحظة بنفوذ لإسرائيل فى منطقة نفوذ مثل تشاد. هل يتوفر لإسرائيل كل هذه المئات من المستشارين والضباط لرصدهم لجنوب السودان وحده أو لإريتريا وحدها؟ وهل فى علمنا أن لدى السيد جرنق مدارس مشاة وطيارين وطائرات لم نسمع بأى عملية لها فى تاريخ القتال مع الشماليين، والأحرى أن نرصد الأسلحة المضادة للدبابات والطائرات وقد أسقط منها ما لا يصل لعدد أصابع اليد الواحدة، كما لم يشر فى أية لحظة لملكية جيش الجنوب لطائرات من أى نوع.

وتصورى أن كل هذه الوقائع لا يمكن أن توافق عليها أية حملة دعاية حكومية سودانية مضادة، ولم نسمع بمثلا من أجهزة الإعلام العسكى السودانى فى أى وقت لمعرفة السودانيين بالطبع بطبيعة سيطرتها على الأجزاء الرئيسية فى الجنوب معظم الوقت، إلى جانب أدوار المخابرات الصديقة لهم بالتأكيد.

قد يكفينى هذا للتوقف عند طلبى من الأستاذ هويدى تأمل احتمال تعتمد الأجهزة الإسرائيلية لهذا التشويش وهم يشعرون بمخاطر الاتفاق المحتمل بين الشمال والجنوب من أجل سودان جديد سيضر بهم بالتأكد وفق بعض ما صورته الأستاذ هويدى عن رغبتهم الدائمة فى تهديد أمن مصر... إلخ.

لكن ذلك يفرض علينا الحرص أيضا على دفع فرص الوفاق المحتمل فى السودان لو حرصت كل الأطراف، وخاصة الحكم السودانى والاستفادة من الروح الإيجابية للاتفاق حتى ينفع السودان مثلما نفعه اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ لبعض الوقت.

والآن أستطيع أن أدفع إلى الصديق هويدى ببعض الوقائع الأخرى التى آمل أن تكون موضع تأمله، وألا أتهم بدورى بالمبالغة!

\*أعتقد أن الأستاذ فهمى قد قرأ فى مختلف المصادر المتاحة الآن أن "جون جرنق" كان ضابطا كبيرا بالجيش السودانى حتى ١٩٨٣ وأنه انتمى لعملية التمرد الجنوبية الجديدة أثناء زيارته لأهله فى "بور" ضمن عملية احتجاج مباشرة على بعثرة أبناء الجنوب العسكريين خارج الإقليم.. إلخ. لكن البعد الأعمق لإدراكه وانغماسه فى حركة التمرد كان بسبب تفاعلات اتفاق أديس أبابا لغير صالح

الجنوبيين كما تمثل ذلك في لجوء الرئيس نميرى لتقسيم الإقليم وتغيير حدوده، والاعتماد أكثر على أبناء المديرية الاستوائية (جوزيف لاجو) ضد "الدينكاويين" وعدم الاستجابة للمجلس التشريعي الإقليمي في مطالب التنمية التي قدمتها شخصيات معظمها من الدينكا المتحالفين معه، وشكهم أن موضوع البترول أصبح لعبة في يد الشماليين رغم وجوده في الجنوب أولاً... إلخ. ومعنى ذلك أن مسألة الجنوب كانت مسألة اقتصادية اجتماعية كبيرة وليست مجرد تخطيطه لبعض "ضباط مخابرات إسرائيليين جاءوا لتقدير ثروة البترول" كما يزعم مرجع الأستاذ هويدى!

\* هذا الوضع في الجنوب وبتروله طبعاً - جعل الدوائر الغربية الإمبريالية تتحرك مبكراً نحو الجنوب بما هو أهم أن نتابعه بدلاً من الأوهام الإسرائيلية. وقد كنت في جامعة جوبا عام ١٩٨١ عندما رصد أحد زملاء السودانيين وجود أكثر من أربعين مكتباً للمعونة والدراسة والمشروعات لدوائر غربية بحيث كنا جميعاً لا نتصور لذلك معنى إلا توقع "الشر القادم" على مستوى دولي حيث لم يرد لإسرائيل ذكر بين هذه الحقائق.

\* عندما بدأ تمرد الجنوبيين عام ١٩٨٣ وبحضور "جون جرنق" بدأ الخلاف حول زعامة عناصر "أنيانيا-١" الانفصاليين تماماً، وبين جماعة "جرنق" المتأثرة بثورية مدرسة دار السلام وفكرة الزحف على العاصمة والخريطة الثورية "لسودان جديد".. إلخ. وقد انتهى الأمر - كما تذكر كل المراجع - إلى تخلص مدرسة "جرنق" من "أنيانيا-١" بل وبعض تأثيراتها التي وسمت الحركة الجديدة لفترة بام "أنيانيا-٢" حتى ثم تصفيتهم أيضاً بطريقة رصدها البعض عن سلبيات جون جرنق نفسه في القيادة.

\* وفي عام ١٩٨٤ ومع بداية حركة جرنق، لم تشكل الحركة كثر هذه الأهمية الجهنمية لاستراتيجية إسرائيل تجاه العرب جميعاً لأن الرئيس نميرى نفسه - وكان إلى جانبه بقوة السيد حسن الترابي - وجهازهما الأمنى هما اللذان سهلا عملية نقل أول سبعة عشر ألف من الفلاشا إلى إسرائيل. وشاهد بعضهم بام أعينه السيد شارون عابراً مطار الخرطوم. ولم تشأ دوائر منظمة التحرير التي تابعت سفارتها في أديس أبابا الكارثة أن تصطدم بالرئيس نميرى لصداقة القيادة الفلسطينية معه! ومعنى ذلك - صديقي العزيز - أن المسألة أصبحت تتعلق باستراتيجيات أخرى أكبر من تلك الأهمية لحركة تمرد في الجنوب". كان شارون وقتها عائداً من

بيروت وصاحب تصريح شهير عن الحدود الآمنة لإسرائيل من سور الصين (أفغانستان) حتى تونس (مقر منظمة التحرير الجديد) - وهي منطقة الشرق الأوسط الكبير حاليا!

وخلال سنوات تطوير إسرائيل نفسها لاستراتيجيتها الأكبر من حركة جرنق كان الأخير يدخل التجمع الوطني الديمقراطي السوداني، ويتردد على مصر ويقابل مسئوليهها ومتفقيها مقسما وهو في موقع القوة أنه لا علاقة له بإسرائيل وأنه يريد المشاركة في حكم شعب السودان كله وطبيعي أن يعتبر موقف أغليته المسلمة.

\* انتقلت الاستراتيجيات الكبرى مرة أخرى بعد ذلك إلى أمرين:

أ- رؤية أمريكية لتوحيد السودان في ظل اتفاقيات خاصة بالبترول الذي يمتد في جنوب وغرب السودان معا (ولنقل دون حساسية أيضا أنها لهدف أفرقة السودان وليس عروبه..).

ب- رؤية رأس المال العالمي بقيادة البنك الدولي لإدارة سوق المياه، ومشروعاتها (يقدرها رشدي سعيد بثمانمائة مليار دولار في بلدان العالم الثالث) ومنها جزء كبير للسيطرة على مشروعات دول حوض النيل مع ضرورة وضع سياسة ضبط حركة دول الحوض في إطار المصالح الإمبريالية الكبرى وتعرف جميعا انتقال اللوبي الإسرائيلي لدائرة البنك الدولي الأكثر أهمية من الأنشطة الفرعية مع دول أفريقيا نفسها.

ولا أرى أن ذلك كله يقلل من مخاطر خطط إسرائيل بالطبع التي أراها مشغولة بدورها بمشروعات - في الدول العربية مثل بدائل قناة السويس، وبدائل الغاز، والنفوذ في المجال الزراعي المصري نفسه.

وأظنني أنقل الحديث بذلك إلى دوائره الأكثر جذرية وخطرا.. وبأمل ألا تقوده معلومات المخابرات الإسرائيلية التي أراها مضللة، في وقت يمر فيه السودان بأكثر فتراته التاريخية حساسية، وتأمل لذلك أن تتم وحدة وطنية ديمقراطية حقيقية في السودان تجمع قوى السودان الحية في أقاليمه المختلفة التي تلتف من حولها المؤامرات.

لذلك نقول للجميع - وليس الصديق هويدى وحده - رفقا بالسودان.



## أزمة دارفور

### ١- أحداث دارفور ... وإعادة تكوين السودان

نقلت أحداث الاقتتال، والتهجير الإجبارى، ونظام الإغاثة والمعونات الدولية فى غرب السودان، أنظار العالم الإعلامية حول السودان من "تيفاشا" ونيروبى فى كينيا إلى "تجامينا" فى تشاد، ليدهش البعض من غياب "الخرطوم" نفسها من مستوى النظر بل إننا لا نسمع منها إلا تسليماً بعد كل هذا الاقتتال جنوباً وغرباً بمطالب أقل منها كان قابلاً للتهدة منذ عقود فى السودان، والفارق الآن أنها أصبحت تتعلق بكيان الدولة نفسه. أصبح كل ذلك يطرح على الفكر العربى والإسلامى... احتمالات إعادة التكوين فى هذه البلاد، وموقف الخطاب القومى أو الإسلامى المطلق من الأبعاد الثقافية والاجتماعية فى تكوين الدول "القطرية"، ناهيك عن الوحدة العربية.. وهذه الأبعاد التى غيبتها "الدول الوطنية" لفترة طالت فى مجمل العالم الثالث والعربى أبرزها- هى التى نجنى ثمارها فى ظروف العولمة، كآلية تتعرض للتطور القومى من جهة، وآلية فى يد "عولمة القوة" من جهة أخرى. ولست فى حاجة للتأكيد على أن مواجهة الآليات الإمبريالية -مباشرة- لابد أن تكون محركاً أساسياً أمام الشعوب ومتفقيها فى الوطن العربى، لكن يظل "المكون الوطنى" وطبيعته- فى هذا المقال هو موضع الاعتبار.

وتطرح "الحالة السودانية" منذ البداية تعقيداً فى المقولات السائدة تفرض تأملاً أعمق على مدى الشمال الأفريقى العربى بحكم تبادل هذه الرؤى مع بقية القارة بأكثر منها مع الصعيد العربى نفسه. فالدين كثقافة سياسية أو كتراث اجتماعى فى السودان لم يكن مشكلة لفترة طويلة لكن "الحركة الدينية" وهى هنا الإسلام السياسى بدا إقصائياً فى أغلب الأحيان. هكذا بدا الحال عندما دفع الترابى الرئيس نميرى للتخلى عن جوهر وشكل اتفاق أديس أبابا بشأن وضع الجنوب فى "تولة وطنية" سودانية عام ١٩٨١-١٩٨٢ من أجل فرض الخيار الإسلامى فانفجرت ثورة الجنوبيين عام ١٩٨٣. وعاد الحال فى حكومة الصادق المهدى بين ١٩٨٦-١٩٨٩ حيث رجح كفة رؤيته "المهدوية" السياسية على وضع الدولة الديمقراطية التى نشرت بها ثورة ١٩٨٥ السودانية والتى سمت المرحلة بعدها بالديمقراطية الثانية.

كما أدى الصراع بين حل متقدم نسبياً توصلت له "الختمية" على يد السيد الميرغنى أوائل ١٩٨٩ وبين التآرجح المهدوى إلى وضع مخيب بدوره، مما سهل اقتحام الجبهة القومية الإسلامية بقيادة "حسن الترابى" للساحة وتحت أعلام السلطة العسكرية مرة أخرى وبغطاء أيديولوجى إسلامى.

نقول ذلك والدراسات تجمع الآن على أن جذور التوتر فى "دار فور" نفسها قد تبلورت منذ عام ١٩٨٧ و ١٩٨٩، وهى أعوام حكومة حزب الأمة "الديمقراطية" فقد تفجرت أحداث تمرد كبيرة بلورت بداية تحالفات "الزرق" أى السود، الفور والمساليات والزغاوة فيما سمي بالحزام الأسود أو الأفريقى ضد ما سمي بالمجموعات القبلية العربية فى غرب السودان. ويومها فاجأتنا جماعة حزب الأمة (الأكثر ميلاً للأفرقة أصلاً) بتأييدها الجماعات العربية ومدّها بالسلاح فتأسس فى مقابلها مبدأ "التمرد المسلح" بانضمام مثقفين وكوادر شابة هى التى أسست حركة تحرير السودان فى دار فور SLA بعد ذلك عام ٢٠٠٣. وفى نفس الفترة قام "التجمع العربى" القبلى الذى ترجع جذوره بدوره إلى فترة حزب الأمة نفسها.

وهذا الانحراف على مستوى قوى إسلامية مثل حزب الأمة وعدم قدرته على استثمار وضعه الدينى لتحقيق "وحدة وطنية" بينما تدعى أدبيات "حزب الأمة" أنه كان لديها دائماً "الحل الديمقراطى" فى إطار مشروع "الصحوة الإسلامية"، تكرر هذا الانحراف مرة أخرى مؤخراً حين قاد حزب الجبهة القومية الإسلامية عمليات إثارة قبلية ضد حركة د.قرنق: الحركة الشعبية لتحرير السودان، ثم كان لجوء الترابى فى مواجهة منافسيه فى الحكم مؤخراً ومحاولة كسب المواقع فى السودان الغربى أو "دارفور" بالحديث فى "الكتاب الأسود" عن "التمييز العرقى" ضد "إخوانه القوريين" وغيرهم فى هذا الإقليم، متخلياً عن خطابه الدينى الأصيل.

والمشكلة فى حالة دارفور تطرح بعداً أيسر فى إدراكه من مشكلة الجنوب بالتأكيد، مع أنها باتت أشد وطأة فى السودان. ذلك أن "مملكة الفور" قديمة وأصيلة بين "الممالك الإسلامية" الأفريقية فى غرب أفريقيا ولم تنضم إلى "الوحدة السودانية" إلا فى بداية القرن العشرين، لكنها مثل سلطنة "سنار" شرقى السودان بتراتها الإسلامى أيضاً لهما امتدادات على مدى الساحة السودانية أهلّت قيام الوحدة السودانية بمجرد انتهاء عصر الإمبراطوريات الإسلامية (العثمانية - العلوية.. إلخ) كما أن حركتهم السياسية الحديثة لا تطالب بانفصال أو تمايز بقدر ما تطالب بمشاركة سياسية عادلة فى "تولة وطنية".

لكن "الخطاب العربى الإسلامى الصارخ الذى أسس المصالح فى الخرطوم وأدى لإقصاء أصل الغرب والجنوب دون أن يكون "قومياً" أو "دينياً" إلى هذا الحد الذى يؤدى لكل هذا الإقصاء، هذا الخطاب عمل فقط على تدعيم "السلطة المركزية" دون بناء دولة مركزية حقيقية وكشف عن المنافسات السياسية الاقتصادية ذات الأغلبية الدينية (منافسة برجوازية) "الإنقاذ" للبرجوازية القديمة مثل منافسة الترابى للصادق. ومعروف أن "الفور" يتمسكون بالإسلام صوفياً وبالعربية اجتهداً، وساندوا التعايشى وعلى دينار فى محاولة بناء "دولة السودان الاستقلالية"، إلا أنها كانت موضع الإهمال العام من قبل الإسلاميين المتنافسين.

ربما لهذا تسمى حركتهم الآن "بحركة تحرير السودان" وليس حركة "الفور" أو الزغاوة أو "المسالىت" أو المايدوب. وهم الذين ساعدوا أطرافاً فى تشاد - آخرهم الرئيس "أديس ديبى" لإقامة دولة وطنية فى تشاد رغم أن جزءاً منهم يعيش فى امتداداته التشادى دون حساسية تذكر. ومعنى ذلك هنا أنهم يسعون "للدولة" وليس القبيلة كما يبدو ظاهر الأمر. ولكنهم كقوى اجتماعية عانت الإفقار الشديد إزاء الجفاف والتصحر فى منطقتهم ولا تساهم الحكومات فى عملية تطوير الزراعة فى منطقة الفور أو الثروة الحيوانية للجماعات القبلية الأخرى بقدر ما تتركهم على مدى خمسة عقود نهياً لكوارث الطبيعة، أو لظروف الاستقرار فى تشاد ودول غرب إفريقيا، أو لحالات الرضا اللبى ليتجهوا لأسواقها البدائية شمال الأقاليم الغربية السودانية. ومن هنا أصبحت جماعات المعونة والإغاثة التى "تسعد" بمثل هذه الظروف وكأنها جماعات محلية فى الإقليم. بل ووصل "تفاق الحكم" فى مثل هذه الظروف إلى تقسيم "دارفور" إلى ثلاث أقاليم وكرديفان كذلك، مع تقسيمها داخليا إلى إمارات أصغر بما بدا أنه فيدرالية مع التفتيت غير المناسب لمفهوم الفيدرالية، ثم أحالت شئونهم المعيشية إلى "جهدهم الذاتى" الذى لا تتوفر له أية آليات. ومن هنا بدا الهجوم المتبادل على "المراعى" والمزارع هو الأسلوب الوحيد، سلماً أو حرباً. وجاء البترول لي طرح التقاسم ومزيد من مظاهر التفتت للثروة والسلطة وليس إلى برامج التنمية المتكاملة.

وليس مصادفة أن "حركة الجنوبيين" كذلك تحمل اسم الحركة الشعبية لتحرير السودان بدورها لمواجهة مثل هذا الوضع وتسعى لنمط من "النظام العادل" سياسياً واجتماعياً، وقبلت نوعاً من التحالف مع حركة الفور مثلما يسعون معاً لتحالفات للدعم مع حركة "البجا" فى شرق السودان وهى الحركة التى تحمىها حركة "قوات



التحالف". هذا في الوقت الذي لا تملك فيه حكومة الخرطوم بعد انسلاخ جناحها "الديني السياسي" إلا خطاب "القوة العسكرية"، التي لم تستطع الصمود بها كثيراً أمام الجنوبيين أو الفور... ولذا يصبح السؤال كبيراً عن طبيعة الدولة المقبلة في السودان بعد اتفاقيات "نيفاشا" و"تجامينا"!

إن السودان بات أمام ظرف خطير على وحدته الوطنية، لا أعتقد أنه بسبب "الحزام الأفريقي" - كما يسمى بعضهم دارفور، إلى جوار الحزام العربي، لأن المنطقة لم تعرف هذه الأحزمة بهذا الشكل بقدر ما تطورت فيها "السلطنات" إلى "الدولة" مثلما حدث في مناطق كثيرة في العالم. كما أنها ليست مسألة "هيمنة" الدينكا القبلية في الجنوب لأنها أيضاً إلى جوار سلطنات "الشلك" و"النوير" وقوة "المديرية الاستوائية" بجيرانها ليست في هذا الوضع القبلي، بل كان الدينكا دائماً "منطقة قابلية" للتوحد بأكثر منها "منطقة عازلة".

المشكلة التي تبدو "قومية" فعلاً في السودان من أجل إعادة تأسيس الدولة، تنطلق من ضرورات باتت تفرض معنى "الدولة الوطنية" مجدداً وليس القطرية مقابل القومية، ويتعلق ذلك بطبيعة الخطاب العربي والإسلامي في الخرطوم، ففي تطورات المفهوم أيضاً أن "الجيش" لم يعد أداة الدولة الوطنية، ولكن الصيغة الديمقراطية التي تقوم على التعدد الثقافي والاجتماعي هي التي باتت تفرض خطاباً جديداً مضمونه العدل الاجتماعي والتنمية الشاملة للأقاليم والطبقات وسائر العباد!

وقد يؤدي اكتشاف البترول في جنوب وغرب السودان، وليس جنوبه فقط كما يصور البعض إلى طرح السؤال الاقتصادي بدوره ويجعل له إلحاح السؤال الثقافي والاجتماعي والسياسي، قد يتعلق موضوع البترول بمسألة اقتسام الثروة وأمر ذلك ليس عسيراً، ولكن هل يمكن معالجة موضوع الأقاليم والقوى الاجتماعية المهمشة بهذه السهولة، وهل تظل الحكومة السودانية في انتظار المشاكل - أو قل الكوارث - لتقوم بحلها؟ وهل تقدر الخرطوم خطورة الأسئلة الجديدة التي تطرحها نتائج مباحثات نجامينا.. ونيفاشا لأبعاد مضمون الدولة في السودان؟

\*\*\*\*\*

## ٢- تدويل المسألة السودانية

لم يقترب الكثيرون بعد من تعبير "تدويل" المسألة السودانية - اكتفاء "بكارثة" دارفور" رغم أنها أصبحت كذلك بكل المعايير. ولعل عدم إضافة مسألة الجنوب التي ستعود الحوارات حول توقيع اتفاقها النهائي في أغسطس ٢٠٠٤ في نيروبي،



أو ما يرد عن بداية توترات في شرق السودان أو طبيعة تحرك "حركات التمرد" الدار فورية من جنيف إلى واشنطن، مع عدم وضوح ذلك على الخريطة الإعلامية هو الذى يخفى عناصر تدويل المسألة السودانية.

لكن القارىء لابد أنه قد لفت نظره هذا "الإجماع" الأمريكى من حول حملة بوش في "المسألة السودانية"، ولابد أن احتفاظه بطابعها "الإنسانى" لكسب الأفرو أمريكيين والجمعيات الأهلية المانحة أو المتعاطفة مع المشاكل الإنسانية، فضلاً عن تطلعات جماعات المصالح لاستكشاف المنطقة عبر وفود المراقبة والمتابعة، علّ هذا الجانب بدوره يغطى نسبياً على التعبئة الدولية التى كسب فيها "بوش" أيضاً الاتحاد الأوروبى بعد الاختراق الأمريكى لألمانيا التى تعوّض موقفها في المسألة العراقية، كما أن دعم الموقف البريطانى بالموقف الأسترالى، بل ودعم الجميع بجهود الأمين العام للمحفل الدولى الذى يؤسس بدوره "لانتخاباته" في العام القادم؛ كل ذلك يضع "المسألة السودانية" على سطح حديد ساخن.

ومن حسن حظ الولايات المتحدة -بقدر سوء الحظ السودانى- أن المسألة ما زالت ماضية في "المحفل الدولى"، قبل حصرها في الإطار الأمريكى المنفرد، وذلك بسبب الانشغال بالمتاعب في العراق. من هنا تظل فائدة "البعد الإنسانى" لدارفور ذات قيمة أساسية داخلياً وخارجياً بالنسبة للإدارة الأمريكية التى تدير المعركة.

وتساعد "الحالة الدار فورية" الأمريكيين والأوربيين عموماً على الانتقال من ملل "المسألة الإرهابية" في العالم الإسلامى والآسيوى إلى "نزوع إنسانى" تمتد فيه عملية التدخل القسرى هذه المرة إلى منطقة إسلامية ومساعدة "مسلمين" تمتد مآسيهم في "بلاد السودان" التاريخية من "سنار" شرقاً حتى تشاد بل والنيجر ومالى غرباً ممن يعانون بدورهم مشاكل "التمرد" وعطل "التنمية المستدامة"! وهنا سيغطى الضجيج الإعلامى الإنسانى وجهود "المانحين الخيرين" الذين أصبحوا يشكلون "طبقة عالمية" بدورهم على معانى التدخل العسكرى المحتمل. وفي ظل غياب مساعدات عربية أو إسلامية فعالة، بل وغياب دور الدولة المسؤولة محلياً بهذا الشكل المؤسف، يظل هذا الدور "الإنسانى" أكثر فائدة وأقل تكلفة مما تتحمله قوات التحالف في المستنقع الآسيوى الممتد من كابول إلى بغداد، والقدس.

لا يمكن هنا - ومع هذا "الطابع الإنسانى" للقضية التى يجرى تدويلها، أن نفرد الحديث لعناصر أخرى توحى "بالطابع الشرير" وحده، وذلك لصعوبات ما زالت

فى الساحة حول ضرورة أن نأخذ فى الاعتبار الفروق القائمة بين "العالمى" كقيم أو معايير مهما كان الخلاف حولها، ومنها الطابع الإنسانى الذى يسمح بقدر من "التدخلية" بالفعل، وبين "الدولى" الذى يعنى تداخل مصالح الدول، بالتنافس أو الاستغلال أو الإخضاع أو تطويع المؤسسات الدولية نفسها. ولذا لا ينكر أحد قوة الاعتبار الإنسانى الظاهر فى مسألة دار فور، لكن أحداً لا يستطيع أن يغفل عن "البعد الدولى" الصراعى فى الموضوع.

وتشدد مسألة دار فور، بل والمسألة السودانية عموماً الانتباه لعدة قضايا أخرى خارج البعد الإنسانى المثار حالياً:

\* الثروة البترولية: تشير بعض التعقيدات فى الموقف، فامتيازات بترول الجنوب حتى جبال النوبة ما زالت فى يد شركات صينية وهندية وماليزية، ولا بد من ضمان عدم امتداد هؤلاء إلى بحيرة البترول التى يجرى الحديث عنها فى الغرب السودانى. وحيث لا نريد القول إن اضطراب المنطقة أو "التمردات" هى التى تضمن التدخل لحماية الاستثمارات المتوقعة، بل إن الاستقرار هو المطلوب لصالح الاستثمار، فإننا نشير إلى دراسة هامة لكاتب أمريكى "توجلاس جونسون ٢٠٠٤" عن مسألة الجنوب؛ يحكى فيها كيف ساعد الأمريكيون الرئيس السابق نميرى ليعطى سلاحاً أمريكياً لقبائل "المورلى" (جنجاويد الجنوب عام ١٩٨٠) لمهاجمة قبائل الدينكا والنوير لضمان "الاستقرار" فى منطقة استثمار شركة "شيفرون" فى البترول بهذه المنطقة "الجنوبية" ... ولعل "إثارة حفيظة" الدينكا والنوير بهذا الشكل - بمعرفة النميرى أو الأمريكيين! هو الذى ساهم فى انتماء هؤلاء للحركة الشعبية لتحرير السودان بهذه القوة ضمن المسألة الجنوبية عموماً.

ثمة حاجة إذن لتهيئة ظروف ملائمة للانفراد ببترول الغرب، وتهيئة الظروف الاجتماعية والإنسانية لذلك أيضاً. لذلك فدخل الأمريكيين مدعومين بالبريطانيين والأستراليين، وأجواء دولية، وإنسانية هذه المرة يعتبر عملاً دبلوماسياً ناجحاً فى الظروف الأمريكية الحالية. بل وموقف مبكر من منافسات دولية قوية فى المنطقة تمثلها فرنسا صاحبة النفوذ فى تشاد ومنطقة الفرنكفون المجاورة (وقد بدأت بالفعل الزحف إلى الحدود السودانية من تشاد!) ويصعب الآن إمكانية الحديث عن اتفاق مماثل لاتفاق فاشودة بين بريطانيا وفرنسا الذى أعقبه "الاتفاق الودى" ١٩٠٤ لتقسيم المصالح فى شمال أفريقيا ووداى النيل. لذلك يحاول السودان اللعب على

بعض هذه التناقضات وهو الذى سبق أن سلم "كارلوس" لفرنسا فى عملية اختراق لأوروبا من قبل.

\*ثروة اليورانيوم وعسكرة المحيط الأفريقى: تعود الثروات المعدنية الاستراتيجية فى أنحاء أفريقيا لتحل موقعا فى السياسات الدولية كنا نظن أنه مضى مع المرحلة الاستعمارية التقليدية، وباعتبارها مواد تقليدية أيضاً لن تنافس "التكنولوجيا العليا و"السوفت وير"... إلخ. لكن ها هو اليورانيوم يهدد وجوده "بلاد السودان" من دار فور لأفريقيا الوسطى ومالى والنيجر. وقد فاجأنا رئيس النيجر الحالى ورئيس وزرائها السابق بل وزعيم المعارضة فى النيجر بشن حملة من باريس أوائل يوليو ٢٠٠٤ على الإدارة الأمريكية التى "زورت" (هكذا) مراسلات بين النيجر وصدام حسين لإثبات استعمال الأخير ليورانيوم النيجر فى بناء أسلحة التدمير الشامل، بينما لم تحدث الواقعة! وإذا كانت النيجر هى ثالثة دولة منتجة لليورانيوم فى العالم وتنتج ما يقارب نصف استهلاكه؛ وهى مجاورة لمنتجين أقل مثل أفريقيا الوسطى، إذن فنحن أمام منطقة استراتيجية جديدة تبرر ما يشاع عن منافستها للشرق الأوسط إذا أضيف إليها بترول تشاد وغينيا الأستوائية وساوتومى،.... والسودان! فهل ترى يتيح النزوع الإنسانى فى دار فور ما لا يتيح التنافس مع فرنسا لتأمين هذه الثروات الاستراتيجية فى المنطقة الفرنكفونية التقليدية؟

هل تفسر "المسألة السودانية" مسعى أمريكى طوال العقد الأخير لدفع مسألة "الأمن الأفريقى" ومساعدة مالى والنيجر وغانا ونيجيريا على تكوين فرق عسكرية تصلح للتدخل العسكرى السريع من أجل الأمن الأفريقى؟ وقد أفادت هذه القوات فعلا فى ليبيريا وسيراليون وساحل العاج بعد أن أنفقت الولايات المتحدة أكثر من مائة مليون دولار على تدريب قوات تتحرك فى المدن كما تتحرك فى الصحراء الشاسعة؟ هل تصبح "دار فور" مجال تدريبات جديدة ذات طابع صحراوى؟ وبدعم بريطانى وأسترالى هذه المرة للتعود على حروب وتمردات الصحراء الساخنة والقاحلة إلا من الموارد الاستراتيجية؟

هل توفر المسألة السودانية الآن فضاء لمثل هذه التحليلات جميعاً؟ إن الضجيج الإعلامى وحده هو الذى يدفعنا لذلك. فالمأساة كانت فى جنوب السودان أسوأ من ذلك ولم نر مثل الذى نراه، بل إن الأوضاع فى الصومال وأحيانا فى شرق الكونغو أسوأ من ذلك ولا نرى مثل هذه الحملة، فالأولى يكرها الأمريكيون الذين



طردوا منها شر طردة حين سُحل جنودهم والثانية عولجت عن طريق الحكومات الصديقة دون منافسة.

ومع ذلك فالمسألة السودانية ما زالت معقدة دولياً بقدر كاف. فعدم مرور القرار الأمريكى بصيغته "الحادة" فى مجلس الأمن رغم أنه ملغوم بالتهديدات، والحديث عن إعطاء فسحة وقت للحكومة السودانية من قبل المستوى الدولى والإقليمى العربى والأفريقى، يعطى فسحة تفكير أمريكى آخر فى فترة انتخابية تتطلب سحب الرأى العام الأمريكى من قسوة سجن بو غريب إلى أريحية المساعدات الإنسانية فى دار فور.

وما زالت الصدف تخدم إثارة "المسألة السودانية" من أكثر من زاوية قد تقدم احتياطي من "الفرص" للعمل الدولى والعالمى والإنسانى على السواء. فثمة حديث عن تسرب عناصر "القاعدة" إلى "دار فور"، والحديث سابق عن وجود قيادات من السلفيين الجزائريين (شخص البار وجماعته...) بين متمردين تشاديين بل وسوادنيين فى "المستنقع الصحراوى" الجديد، أى قرب مناطق إنتاج الذهب واليورانيوم مثلما كانوا قرب البترول ومزارع المخدرات فى آسيا، ومناجم الماس فى سيراليون... وثمة اقتراب ليبيا من هذه المنطقة لا يعرف أحد إلى أين....

إذن فلتأخذ المسألة السودانية فسحة من الوقت، يستمر فيها تغييب الدور العربى وتحديد الدور المصرى، حيث لا يتحمس التمويل العربى حتى لحشر نفسه وسط المانحين الإنسانيين فى دار فور فى وقت تشتد فيه حملات جانبية عن "عرب وأفارقة" على نحو مؤسف وحيث تحل الصياغات العامة للاتحاد الأفريقى محل التدخل المحدد لمنظمة "الإيجاد" التى ساهمت فى اتفاقات الجنوب...

وهناك أيضاً وضع منظمات "التمرد" فى غرب السودان بما لا نعرف أين يصل استثمارها للفرص بدورها سواء بالتوقف عند فرض شروط أفضل لأبناء غرب السودان المهمش بالفعل مع أنهم يشكلون أغلبية "الأنصار" و"الترابية"، بل ومؤيدى "جرنق" خارج منطقته أم أن محاولة تبرئتهم من تهمة العنف قد تلقى بهم بشكل أعمق فى قلب الساحة الأمريكية تمهيداً لتكرار الحالة العراقية فى غرب أفريقيا!

وإذا تحركت كل هذه العناصر فى "فسحة الوقت" القادمة فسنصبح أمام "مسألة سودانية" بالغة الخطر على الواقع العربى والأفريقى والدولى على السواء.

\*\*\*\*\*



## ٤- الاتحاد الأفريقي .. ومناورة التدخل فى السودان

كان اقتراب الاتحاد الأفريقي من مشكلة دار فور، فى البداية اقترابا هادئا ومريحا للأطراف إلى حد كبير منذ بضعة شهور، ساعد على ذلك أن رئيس الدورة السابقة للاتحاد كان الرئيس "شيسانو" رئيس موزمبيق، ثم جاء بعده منذ أوائل يوليو ٢٠٠٤ رئيس نيجيريا "أوباسانجو". والأول عانت بلاده الكثير من "الاضطرابات" الداخلية، وضغوط التدخل من النظام العنصرى المجاور فى جنوب أفريقيا لبعض الوقت، ثم الأدوار الغربية المباشرة لفترة أخرى حتى استقر الأمر للرئيس "شيسانو" القابع فى دست السلطة لأكثر من عشرين عاما. أما أوباسانجو، فإنه فضلا عن معاناته أوضاع نيجيريا الداخلية، فإنه يلعب دورا ملحوظا فى مناطق الاضطراب المجاورة، من ليبيريا إلى سيراليون وساحل العاج، وقادت نيجيريا بنجاح ملحوظ "قوات التدخل الإقليمى المعروفة باسم "أوكوموج" التى هندستها جماعة إقليمية قوية هى "منظمة دول غرب أفريقيا" "إيكواس". واستبشرنا خيرا بدخول "الاتحاد الأفريقي" الناشئ على الخط لمعالجة "المسألة السودانية" خاصة وأن الارتياح قد شمل أيضا رئيس مفوضية الاتحاد، وهو الرئيس السابق لجمهورية مالي، الذى شهدت فترة حكمه حل نزاع إقليمي معروف فى شمال بلاده، قاده "أزواد" أو أجاويد. الطوارق وغيرهم من متمردي الصحراء الكبرى، فجاء الحل الديمقراطى بالحوار الداخلى نموذجا يسجل للرئيس السابق "عمر كوناري". وقد لاحظ الجميع بارتياح التحرك المباشر لرئيس المفوضية الأفريقية للاتحاد بما بدا معه الأمر وكأننا أمام "تنظيم إقليمي" له إرادة يمكن أن تجب الإرادات الفردية للدول على نسق ما يحاول أمين عام الأمم المتحدة أحيانا، وعلى خلاف المتاح لأمين الجامعة العربية للأسف الشديد! بدا الحديث بعد اجتماع القمة الأفريقية فى يوليو ومجلس الأمن والسلام الأفريقي ٢٧ يوليو حول تخصيص فرقة عسكرية محدودة من ثلاثمائة جندي، بهدف المشاركة فى "حماية فرق المعونة الإنسانية لمنطقة دار فور، مع نوع من "مراقبة" الأوضاع إزاء الحلول المطروحة ودور الحكومة السودانية المتوقع بمسارعة قواتها فى تنفيذ برنامج التهدئة والحماية وتحييد "الجنجاويد" وهنا يتحدث الاتحاد الأفريقي - للإنصاف - عن حل دائم للتفاوض بينما يتحدث مجلس الأمن عن "حل سياسى" مع الأطراف لإجراءات لا نعرفها.. إلخ. وأصبح الحديث الآن عن مصادر تمويل هذا الدور وتوفير حوالى خمسة وأربعين مليونا من

الدولارات لهذا الغرض.. إلخ، كما تحرك الاتحاد لدعوة "كافة الأطراف" - أى الحكومة والمتمردين - لحوار سياسى يجرى فى رحابه.

لكننا فوجئنا مؤخرا بعدة تطورات لافتة، بدأت خارج إطار الاتحاد، وإذا بها تجر الاتحاد نفسه إليها. بدأ الضغط الأمريكى المباشر على الأمم المتحدة ليحضر أمينها العام برفقة وزير الخارجية الأمريكى (!) ويزوران دار فور ويأخذان "الموينا" والشاى على أرض خيام أهل دار فور، ثم يعودان بخطة نقل القضية من رحابة الاتحاد الأفريقى، إلى "زئقة" مجلس الأمن نفسه، حتى أن اتفاق السيد "عنان" حول برنامج الشهور الثلاثة "إنقاذاً للموقف" أصبح فى خبر كان، أمام الشهر المتاح فى قرار مجلس الأمن آخر يوليو ٢٠٠٤ والذي سمح به الأمريكيون وأصبح يؤيده "عنان" نفسه!

وتصورنا أن يستفز ذلك "الاتحاد الأفريقى" الذى كان عليه أن يصرخ فى وجه هذا "التدخل" المفاجئ. لكن البرنامج الأمريكى لا يجدى معه الصراخ! إذ ثم تطور لحظة جميعا من "التطبيقات العراقية"؛ وهو الانتقال من الهيمنة الفجة المطلقة، إلى التستر "بالتدويل" وزعم إتاحة دور خاص "للمجتمع الدولى" من أوروبا أو فى الأمم المتحدة؛ أو إلى أقلمة الصراعات والحلول، وفق نمط استدعاء الدول الإسلامية والعربية فى العراق، والآسيوية فى أفغانستان، والأفريقية فى الحالات الأفريقية المعروفة. بل إنه من الممكن استدعاء من "يصلح" بين جميع هؤلاء للحالة الواحدة، مثل التشاور مع السنغال وجنوب أفريقيا لحالة العراق.. إلخ. أى إنه ثمة إمكانية دائمة "لأقلمة" الصراع فى رحاب "التدويل" المركزى! ويبدو أن قيادة "الاتحاد الأفريقى" قد فهمت الرسالة بسرعة بالنسبة لحالة "دار فور"، فبدأت تستسلم للأمر. ولأن "الحالة السودانية" هى حالة "عرب ضد أفارقة" فى الجهاز الإعلامى "العالمى" فلا بد من المحافظة على خصوصية "أفرقة" الصراع، ورغم أن ثمة عشرة أعضاء عرب فى الاتحاد الأفريقى فإن المناقشة مازالت تبدو "أفريقية" فقط، ولم يقم أمناء الاتحاد والجامعة العربية مثلاً بزيارة مشتركة مثلما تمت زيارة "باول وعنان". ورغم ضجيج "ليبيا" حول أفرقة سياستها وخرائطها، ودورها التاريخى فى مسميات الاتحاد، فإننا لم نسمع لها صوتاً إلا لتمرير "المعونات الدولية" المثيرة للصخب رغم الغضب السودانى، كما أن مصر فاجأتنا بدور كبير بدا "مفاجئاً" ومتفرداً بدوره، مع أنه كان يمكن بحجمه هذا أن يصب فى الاتحاد أو الجامعة محافظة على طابع خاص "لأقلمة" أو "أفرقة" أو "تعريب" المعالجة للقضية السودانية. وهكذا بدت

محاولة "المعاونة" فردية - مهما كان إخلاصها، بينما الحلول دولية أو "تحت السيطرة" .. وفوجئنا بتطورات دور الاتحاد الأفريقي، وتذكرت قيادته أن في مواثيق إنشاء الاتحاد النص على جواز التدخل بالقوة في حالة جرائم الحرب أو الإبادة الجماعية في الدول الأفريقية. ومعنى ذلك أن الاتحاد قد يأخذ بقرار الكونجرس الأمريكي الذي انفرد بتسمية الحالة السودانية حالة إبادة جماعية، فقد أصبح عدد القوات المقترح عشرة أضعاف قوة "المراقبة" الأولى إذ وصل إلى ٢٤٠٠ جندي، وأصبحت المهمة أقرب للتدخل "لحماية المواطنين" إلى جانب هيئات العون، واللاجئين والمهاجرين، والمبغدين.. إلخ وبذلك يصبح الاتحاد قوة تدخل فعلية ستنتهي بالضرورة إلى تأمين "مناطق التمرد" التي يدعو الاتحاد قيادتهم للتفاوض في أحضانها في أديس أبابا، وإن لم يقبلوا ذلك (كما حدث) ففي جنيف أو "أبوجا" في نيجيريا. ولا بد من معرفة أن قرار مجلس الأمن يعطى الكثير للتراضى مع هذه الأطراف حتى يثبت السودان حسن نواياه. نحن إذن لسنا أمام قوة معاونة في الحل ولكن في دور تعقيده. بل إننا ننقل إلى دور "تدويله" مرة أخرى، إذا عرفنا أن قوات الاتحاد هذه، لا يتوفر لها المال الذي يجب أن يتضاعف من أربعين مليون خاصة بثلاثمائة جندي إلى الأضعاف التي تحتاجها قوة من ٢٤٠٠ جندي! كما لا بد أن يجرى التساؤل حول مدة الإعداد ووسائل التدريب وآليات النقل لتهدة المنطقة قبل حلول موعد التهديد في ٢٧ أغسطس ٢٠٠٤! عندئذ يمكن أن نتذكر كيف عرض المسئولون الأمريكيون مسألة "الأمن الأفريقي" على اجتماع "قمة الثمانية" العالمية في يونيو ٢٠٠٤ بتفصيل لافت، يتعلق بتكثيف "الجهد الأمريكي" السابق لإعداد قوات عسكرية أفريقية من دول غرب أفريقيا (المحيطة بالصحراء الكبرى غرب أفريقيا ووسطها)، ثم تخصيص خمسة وسبعين مليوناً جديدة للمضي في هذا الهدف السامي حول برنامج "السلام والأمن الأفريقي" بمساعدة أمريكية مباشرة بعد أكثر من مائة مليون دولار أنفقتها قبل ذلك على المشروع. وبالطبع لم يحتج الرؤساء الأفارقة المجتمعون في شهر يوليو على قرارات قمة الثمانية في شهر يونيو، ذلك لأن رئيس المفوضية الأفريقية نفسه يعرف البرنامج الأمريكي منذ كان رئيساً لمالي، وشمل البرنامج مالي وغانا والنيجر ونيجيريا وغيرهم في منطقة الصحراء المرشحة لمثل هذه التدخلات لحماية ثروات البترول واليورانيوم والذهب.. إلخ. إذن فثمة خطط عسكرية إجراءات السلام والأمن بعون أمريكي مباشر.. يجعل "الأقلمة" - أفريقية أو عربية - "أمركة" بدون آلام!



ذكر أحد العالمين مرة ، أن من حق الأمريكيين وغيرهم بالطبع حماية مصالحهم والتخطيط لذلك، لكن من حق الآخرين أيضا أن يضعوا المعايير لحماية مصالحهم أيضا ووضع حدود تداخلها مع "الآخرين". وما نذكره هنا عن الأقلمة والأفرقة والتعريب، هي مصطلحات في النظام الدولي وخاصة في عصر العولمة، تفترض "المواءمة" والتوافق كلما أمكن ذلك، أو التصارع لمن استطاع ذلك ولكنها جميعا لا يمكن أن تعنى تحويل أى منها لجهة المصالح الأجنبية الاستغلالية المهيمنة على كل المنافذ مثلما يجرى على الاتحاد الأفريقى.

اللافت للنظر فى الموقف العربى أنه يبدو خارج مفاهيم العمل الدولى المعاصرة ولا يكفيه الغياب عن العصرية ! وهذا ما عبر عنه اجتماع الجامعة العربية مؤخرا إذ نجدها فى صورتها الجماعية لا تبعد كثيرا عن الحالة القطرية التى تحكم سلوك كل عضو على حدة، فالقرار "الجماعى" يصبح خاصا بدعم حكومة السودان وعدم السماح "بالتدخل الأجنبى" فى السودان، أى إنه مجرد موقف مع العضو القطرى دون تحقيق قفزة نوعية فى العمل معا على المستوى الإقليمى الأفريقى أو مجلس الأمن.. إلخ وذلك للظروف التى تعيشها معظم الدول العربية. ولا تساعد الحكومة المعزولة سياسيا فى الخرطوم على نجاح هذا الجهد الجماعى المنشود بسبب تدهور الموقف بين أيديها وتضارب تصريحات مسئوليتها إزاء العالم الخارجى وتحركاته بشكل مثير، ولا يقدر الجميع أن التدخل الأجنبى أصبح يكتسب شرعية باقترانه مع "المعالجة الدولية أو الإقليمية" والتى ستقرض الكثير على السودان خلال الفترة القادمة من عام ٢٠٠٤.

\*\*\*\*\*

## قضايا أخرى

### ١ - هموم السياسة والاجتماع فى الخرطوم

تضج الخرطوم الآن بحوارات صاخبة، ليست أداتها الحرب التى استمرت أكثر من عقد بسبب مفهوم خاطئ للعلاقات بين أهله؛ فئاتهم، وأقاليمهم، ونخبهم المهيمنة سياسيا أو فكريا. الحوار الآن ينطلق من شعور عارم بالآزمة، أو المأزق أو ما أسماه البعض بالورطة. والحوار حول اتفاق ماشاكوس (يوليو ٢٠٠٢) امتد ليصبح أكثر احتداما حول مذكرة ناكورو (يوليو ٢٠٠٣) التى صدرت لتوضح،



فأبهمت! بل وكشفت الانحيازات والمناورات والتحالفات. والجديد النسبي في الأمر أن الهامش المتروك للمناقشات بالخرطوم أصبح أكثر اتساعاً، ويشعر الكثيرون بأنه إيجابي..! وإن كان نتاجه العملي في السياسات ليس ملموساً لدى أطراف الحوار، أو قل لا يبدو منتجاً إذا ظل مركز السلطة في تجاهله لأهمية النتائج، أي إدراك الحكم لمتطلبات المشاركة.

في لقاء عدد من المتقنين المصريين والسودانيين بالخرطوم في إطار جهد مستقل لمركزي البحوث العربية والأفريقية (القاهرة) ومركز الدراسات السودانية ومركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا (الخرطوم) ومع مؤسسة الصحافة السودانية شعرت أطراف كثيرة باتساع دائرة الحوار وحرية بالخرطوم، شعر البعض بضرورته للخروج من المأزق، وشعر آخرون بأنه مجرد تعبير عن المأزق. وسنأخذ هنا بالجانب الإيجابي أملاً أن تكون مثل هذه المكاشفة أداة من أدوات إنقاذ الموقف بالسودان وهو يمر بأصعب مراحل إزاء التشدد الأمريكي في فرض سيطرته واستسلام البعض للمخططات الخارجية، بسوء تقدير عن فائدة ذلك للخروج من الأزمة، بينما يؤدي في الواقع إلى توسيع إطار الأزمة لا حلها، وهذا مأزق التفكير السياسي الممتد حالياً من بغداد، حتى جوبا، والصحراء الغربية! في ندوتنا بالخرطوم التقت - فيما قال البعض أنه جديد تماماً - أطراف متعددة الاتجاهات والمواقع، ثقافياً وسياسياً وجهوياً، بل وعمرياً. طرحوا ما يلزم طرحه في السودان عن العلاقات المصرية السودانية، والسودانية العربية بعيداً عن المقولات التقليدية عن العلاقات الأزلية والخالدة..! إذ حاصرتهم أزمة العلاقات نفسها لا نمطيتها التاريخية! وجرى التساؤل كثيراً عن الأوضاع الداخلية حالياً، وهل الأزمة في مجرد مأزق "الجهاد" في جنوب السودان؟ أم مأزق القوى السياسية الحاكمة أو التي يجب أن تحكم في الخرطوم؟ أم في معضلة توزيع الثروة والتنمية والسلطة على كافة أنحاء السودان الجغرافية والاجتماعية البشرية؟ هل هي في أزمة الأطراف الداخلية أم في الأدوار الخارجية؟ هل هي إقليمية، عربية أفريقية، أم دولية عولمية تحت السيطرة الأمريكية؟

وثارت الأسئلة بأكثر حدة في أحيان، ورغبة في الإجابة في أحيان أخرى، وعلى مدى أربعة أيام، دفع الباحثون والكتاب من مصر والسودان بعشرات التساؤلات الكاشفة لعمق الأزمة، وتدافع مسئولون وقياديون، يقدمون إجابات تحكم

بعضها مواقف مسبقة، أو رغبة في تشكيل موقف جديد يناسب مقتضى الحال، لكن أحدا لا ينكر أن ثمة تطورا نظريا تشهده الخرطوم دون شك!

وهنا بدأنا نمسك ببعض خيوط الأزمة، فثمة مسئول يتحدث عن حتمية التعددية وانتهاء عصر الشمولية في السودان كطريق لإنجاز الوحدة الوطنية، وآخر يدفع في اليوم التالي بأن الحكم يدافع عن جوهر العروبة والإسلام كمشروع مركزي مهدد بالضياح والتدمير كما دمرت مملكة العرب في الأندلس، ملوحا للدول العربية في اقترابها الذي يقدره تماما- الآن- بالتعاون لحماية هذه المهمة التاريخية للعروبة والإسلام في السودان. هذا بينما كان في الندوة من يهاجم قيادات جنوبية لأنها رددت هنا أو هنالك أن على العرب أن يتذكروا تاريخ خروجهم من الأندلس حتى لا يكرروا نفس الموقف في السودان! لكن المنتدين حاولوا الخروج من هذه الدائرة الجهنمية بمعالجات أكثر نفعاً، فدرست مسألة الفيدرالية وتجاربها، من نيجيريا إلى كندا، وأثر التجاهل الذي ساد دائما موقف السلطة المركزية الشمالية من هذا الموضوع، بل وتجاوزه إلى حد الحرب منذ مؤتمر جوبا ١٩٤٧، ومحادثات الاستقلال وإنجازه ١٩٥٦/٥٣ ثم إزاء اتفاقية أديس أبابا وتطبيقها ١٩٧٢ حتى اضطرت لإقرار حق تقرير المصير بنفسها ١٩٩٢ لتتخلى عنه بعد ذلك معتبرة ما تم في فرانكفورت- كما صرح لنا أحد المسئولين- مجرد لفظ سياسي غير ملزم! ومع الرغبة في إدراك جذر المشكلة، تبين للمنتدين عمق المشكلة الثقافية والتنوع الثقافي والاجتماعي، عربيا وأفريقيا في السودان بما يمكن في ضوءه دراسة جديدة لعلاقات السلطة والإدارة والثروة والتنمية في إطار تخطيط ديمقراطي جديد، وليس مجرد التحدي بالقبول أو الرفض. واتهم البعض ببرامج الأحزاب السياسية كافة، وليس مجرد الحزب الحاكم بعدم برمجة أفكارها وفق هذه المتطلبات؛ الأمر الذي يدين فترات حكم حزب الأمة، والاتحادي، مثلما يدين حكم جبهة الإنقاذ، مما يكاد يصل بالسودان إلى شبيه نمط "الكشمرة" (من كشمير) أو الكردلة (الأكراد) أو القبرصة! لذلك لم تبد أزمة مفاوضات ماشاكوس ولا مصيرها هي المشكلة الرئيسية أمام كثير من المحاضرين بقدر ما ارتبطت الأزمة بما بعد ماشاكوس في ضوء المفاهيم السائدة عند الأطراف، وهل هي عودة لمركزية القرار لدى سلطة الشمال تقابلها السلطة المتوقعة في الجنوب، بما ستظل معه معالم الأزمة، أم أن ثمة مصيراً ديمقراطياً آخر لوضع متكامل في الشمال والجنوب على السواء. وهنا تبادل الحاضرون في دراسات معمقة معنى الدولة ودورها المركزي

من جهة وأثر المكون الاجتماعي والثقافي لها من ناحية أخرى. ويمكن القول- للأسف- إن بشائر المشاركة الديمقراطية للأطراف المعنية جميعا في الشمال أو الجنوب لا تتبئ بخير كثير حتى الآن! وقد تم عند عرض هذه المسألة تناول ما يسمى بالمناطق المهمشة بفهم جديد لمعنى هيمنة المركز في غياب فهم ثقافي واجتماعي مناسب للمناطق المهمشة التي لجأت للسلاح بدورها مؤخرا لأسباب تاريخية أو اجتماعية موضوعية وليس لمجرد تعبئة "جرنق" أو تحيزه لها.

بعض الجنوبيين متشائمون تجاه "جون جرنق" بقدر تشاؤم الكثيرين أيضا تجاه حكومة الخرطوم التي لا تريد التصريح بنيتها نحو حكومة انتقالية وطنية ولا حكومة جبهة وطنية، ولا تعديل الدستور، إلا في أطر يرى الكثيرون بأسف أنها قد تفرض فرضا في ماشاكوس بما يجعل الموقف مأسويا! وقد تساءل بعض المتحدثين عن معنى التصلب في الداخل إلى هذا الحد، و"النعومة" في الخارج بهذه الدرجة في نفس الوقت؟

وقد تم التعرض لتطورات العلاقة مع مصر والدور المتنامي لبعض الدول العربية بل وفي إطار الجامعة العربية نفسها وما عرض عن نشاطها في مقابل تنامي المواقف السلبية لبعض الدوائر الأفريقية إلا في حدود العروض الأمريكية، أو الأوروبية. لكن البعض عبر عن قلقه من ارتباط ذلك بتدويل "المسألة السودانية" وما يرتبط به من لجوء القوى المتنازعة "للاستقواء" بالأطراف الخارجية لا الداخلية، بل وصور البعض العمل المصري أو العربي وكأنه مجرد "رشوة" موسمية للجنوبيين لا تؤتي ثمارها إذا ظلت في حدود المفهوم الاقتصادي أو حتى التنموي، بدون مشاركة مسئولة- تأخرت كثيرا- في "الحلول السياسية" وليس مجرد المبادرات الجامدة. كما لم يتم دفع العرب للنظام في السودان للانتباه للداخل بالتعاون سياسي مع القوى الحية الداخلية، بدلا من لوم العرب أو مصر لغيابهم. وهنا بدت أهمية التعاون الإقليمي الحقيقي بعيدا عن المقولات التي عزلت السودان كثيرا من قبل، بل وبدا غياب العمل العربي الأفريقي المبكر والمنظم أحد مظاهر الأزمة السودانية؛ لأنه في الواقع غاب دور المبادرات العربية الأفريقية المشتركة لصالح المبادرة الأمريكية.

ثمة قضايا أخرى كثيرة وحيوية أثارها حوارات الخرطوم، تمس بشكل نقدي حاد أحيانا الفهم المتبادل لدى المتقنين العرب والسودانيين عن بعضهم الآخر، ومسئولية المتقنين المصريين بوجه خاص، وغيابهم، بصحافتهم أو بحوثهم عن



متابعة الشأن السوداني إلا بشكل موسمي يجعل ما كتب عن السودان في "عام ماشاكوس" يقترب من حجم ما كتب في عدة عقود! ووجه النقد أيضا للثقافة والصحافة السودانية المغرقة في المحلية والتي تعزل نفسها عن المشاركة في الساحة الثقافية العربية، لتسهم في تقديم فهم حقيقي للتنوع الاجتماعي والثقافي في السودان وفي العالم العربي، مما جعل الكتابات أو التصريحات المتبادلة تبدو فوقية أو متعالية أو غير محيطية بحقائق الواقع، ومن ثم يأتي تحيزها للموقف المركزي على الجانبين حتى ولو كان غير ديمقراطي، وغالبا ما يراه البعض ضد الخرطوم بسبب ما يسمى بالاعتبارات الاستراتيجية عند البعض! وحتى عندما أثرت قضية عزوف "العرب" عن الاستثمار والمشاركة في تنمية السودان مثلما يفعلون في أوروبا أو غيرها، أو الصراخ من مصر حول مصالح الأمن القومي المصري، وذلك ضمن أوراق عن مواقف الصحافة في البلدين أو الموقف من برامج التكامل، كان هناك من يرد أيضا بأن السودانيون يتجاهلون ضرورة إعداد الأوضاع الداخلية اقتصاديا وسياسيا لتكون "جاذبة" للتعاون أو التكامل، وأن يسهموا بمفاهيم حديثة، في الحياة العربية والأفريقية لتفرض نفسها أو تفرض الأمان على أصحاب القول بالأمن القومي العربي أو المصري، بدلا من بقاء العلاقة مشروعا اقتصاديا أو انعزاليا في الساحة السودانية سواء بالنسبة للداخل أو الخارج.

قد تكون كل هذه التساؤلات أو القضايا التي شهدتها حوارات الخرطوم ساهمت في كشف ما يتطلبه الموقف سودانيا وعربيا ومصريا لاحتواء آثار ماشاكوس السلبية المحتملة على دائرة الوجود المشترك لشعوب هذه المنطقة، وإلا مضت آثار "ماشاكوس" بعيدا.. بما ليس في الحسبان.

\*\*\*\*\*

## ٢- أزمة العروبة والأفريقية في السودان

تستجدد دائما مع اشتداد الأزمات السودانية أحاديث العروبة والأفريقية في السودان. وها هي أزمة دارفور تنقلها عبر وسائط الإعلام العالمي والأطماع الدولية إلى "قضية دولية" تخص أطرافا عربية حقا، من مندوبي إغاثة "إنسانية" لجميع الأجناس، إلى الرئيس بوش شخصيا. لكن اللافت في الموضوع هو تساؤلات مصادر الفكر العربي والمعرفة العربية أنفسهم حول حقيقة الموقف، وعندما لا يبدو أن الجميع قد تعرف جيدا من قبل أو في اللاحق على "حقيقة



الموقف" فإنهم "يسارعون إلى "العدو... الخارجي" يعتمدون أولاً على مصادره - ويا للغرابة - وذلك للتعرف على المشكلة ثم يسارع البعض إلى "الموقف الوطني" بمشاركة "السلطات الوطنية" أو المحلية في التصدي للتدخل الأجنبي الذي "يخلق المشاكل" لتبرير التدخلات المتوقعة إلخ، ولا أنوى هنا العودة لتفاصيل الحديث عن حقيقة مشكلة دارفور في الواقع السوداني، لأن الحديث عنها قد تراكم بشكل كاف في تقديري كمشكلة سياسية وحتى محلية تطرح لها الحلول من كل جانب الآن.

لكني أريد أن أذهب بالقارئ إلى زاوية أخرى من الموضوع تخص الفكر العربي وخاصة في اتجاهاته القومية التي لم نشأ أن نتعرف جيداً على الواقع الاجتماعي وتيارات الفكر الوطني في السودان منذ وقت مبكر، رغم ضخامة المؤسسات والمؤتمرات التي تزد متابعاتها لقضايا الفكر العربي واحتياجاته من المعرفة المدققة، ليصير بدوره استجابة محققة لاحتياجات مجتمعاتنا العربية.

أمامي على وجه الخصوص عدة عناوين لمثقف، عالم، مدقق، لم تتوفر له مساحة التعريف المستحقة التي تجعله أحد مصادر المعرفة بالفكر السوداني؛ ذاك هو الدكتور عبد الغفار محمد أحمد، وكتابه بعنوان: "السودان بين العروبة والأفريقية" في طبعته الثانية بالقاهرة ١٩٩٥، أما طبعته الأولى عام ١٩٨٨ فكانت بالخرطوم تحت عنوان "قضايا للنقاش"، وبينهما صدر له جامع آخر من الدراسات القريبة للموضوع بعنوان: "السودان والوحدة في التنوع" ١٩٩٢. وما أطرحه هنا هو ما أشار له هذا الأستاذ الجامعي المجتهد في مجال الأنثروبولوجيا الاقتصادية والاجتماعية حول الحوار الفكري في الوطن العربي وموقف الهامشيين. ففي هذا الفصل من كتابه عن العروبة والأفريقية في السودان، وبعد أن تحدث في فصول أخرى عن المناطق المهمشة في السودان ومشاكلها الحقيقية قبل أحاديث اليوم السيار، فإنه راح يشكو من تهميش الحوارات الفكرية العربية للاجتهادات الفكرية السودانية. وتتلخص فكرته ببساطة في أن الفكر المشرقي سيطر بآليات لافتة على حركة الفكر العربي وقضايا القومية وأنت "القبليّة الثقافية" بين متحاورى المشرق إلى عزل المغرب نفسه لبعض الوقت، لكن المغرب استعاد مكانته في ظروف الضعف المعروفة التي نالت المشرق، ومن هنا بات التهميش مؤكداً بالنسبة للسودانيين والموريتانيين والصوماليين، رغم الاجتهادات المتنوعة في البنية الثقافية بهذه البلاد. ولم يقد من يتم انتقاؤهم "للحضور" في المؤتمرات العربية بالدور المنتظر منهم إما رياء للقبيلة السائدة، أو لضعف نسبتهم بين الحضور، حتى عندما

يكون الموضوع من خصائص المجتمعات المهمشة.

ويقدم عبد الغفار محمد أحمد اجتهادات لافتة في مجال التنوع الثقافي والاجتماعي بالسودان، مؤكداً على أن العروبة مكتسب ثقافي وليست موروثاً عرقياً، وأنها لا بد أن نعترف بضعف العناصر الثقافية "العالمية" التي وفدت للسودان مع موجات وفود ضعيفة أصلاً من الجناح المغربي بأكثر مما جاءت من الشرق، خاصة في منطقة الغرب السوداني التي يدور الصراع حول عروبتها وأفريقيتها اليوم، ثم يلمح إلى ضعف دراسات الأنثروبولوجيا الثقافية نفسها لواقع العالم العربي، وهذا مما لم يتح لثقافة المشرق المهيمنة فرصة التعرف جيداً على منهجية بل ورؤية التنوع في الوحدة. وبلغت النظر في جهد الدكتور عبد الغفار محمد أحمد كشفه لطبيعة التنوع القائم في السودان والذي كان يمكن لبرنامج تنموي عادل وديمقراطي أن يحقق وحدة حقيقية تجنّب تلك المعارك العرقية المزعومة، وهنا يشير المؤلف إلى عنصرين هامين في مصير السودان، هما التنوع الاجتماعي الذي لم يكن مسيساً بشكل دائم ضد وحدة السودان، وكذلك الفيدرالية التي طرحت من الجنوب والغرب منذ وقت مبكر ورفضتها مركزية الخرطوم غير المبررة؛ بل وصاغتها "جبهة الإنقاذ" في شكل إداري فاشل بالضرورة.

وأظن أن الثقافة السياسية العربية لم تنتبه كثيراً لهاتين المسألتين أو لم تشأ أن تعالجهما بالعناية الواجبة في الواقع العربي. وهنا يمكن ملاحظة النجاح النسبي في معالجة الفكر والواقع الأفريقي لهما منذ وقت مبكر، ويمثل الوضع في نيجيريا وأثيوبيا، فضلاً عن الصياغة الحديثة في جنوب أفريقيا أمثلة حية على المعالجة الواعية لأوضاع التنوع الاجتماعي وحتى العرقي من جهة، والشكل الفيدرالي وحقوق تقرير المصير من جهة أخرى. هذا في الوقت الذي يتمسك الفكر القومي العربي بشكل عصبى "بمطلق الوحدة" فلم ننجح للأسف في إقامة "الوحدة القومية" أو "الوحدة القطرية" بسبب غياب التصور العلمي لمفهوم "التنوع في الوحدة" أو الفيدرالية كما طرحته أطراف من المدرسة السودانية الوطنية، ورفضته المدرسة القومية والإسلامية على السواء. وكان أخرى بإدراك هذا التنوع واستيعابه اجتماعياً وسياسياً أن يخلق فكراً فيدرالياً قومياً جديداً يتعامل مع الحقائق القائمة بحدة في الواقع العربي دون تجاهل يودي بالأخضر واليابس على النحو الذي نعاينه.

وما بلغت النظر هنا هو وفرة الدراسات السودانية وغير السودانية التي تشير

لها بحوث عبد الغفار محمد أحمد. والتي لم يأبه لها مثقفو الوطن العربى خلال محاوراتهم الواسعة عن قضايا الوطن، فها هو يعرض لمفكر من جنوب السودان مثل "فرنسيس دينق" الذى ألف - قبل عبد الغفار نفسه - عنوان "ديناميات التوحد - أساس للاندماج الوطنى فى السودان" إصدار جامعة الخرطوم ١٩٧٣، ومثله بونا ملوال فى نفس الاتجاه تقريباً، كما يذكر عمل مفكر آخر هو محمد المكي إبراهيم الذى أثرى مكتبة الفكر العربى والإسلامي، والوطنية السودانية فى نفس الوقت بكتابه عن "الفكر السوداني: أصوله وتطوره (١٩٧٦)"، وذلك فضلاً عن أرخوا للتنوع الاجتماعي فى السودان فى علاقته بقضية الانتماء وتكوين الدولة الوطنية مثل محمد عمر بشير رائد الفكرة الأفرو- عربية، ومدثر عبد الرحيم، ويوسف فضل كمؤرخين سياسيين. وفى مواقع مختلفة من أعمال عبد الغفار محمد أحمد وخاصة الكتاب الذى نرصد هنا تفاصيله نجد تحليلات مبكرة للصفوة السودانية، وأوضاع الحركة السياسية فى جنوب السودان، كما نجد دراسة مبكرة عن أثر البترول على المجتمعات التقليدية فى تحليل اقتصادي اجتماعي معمق للصراع المبكر فى جنوب كردفان بين "البقارة" و"المسيرية" وجيرانهم شمال بحر الغزال من الدينكا، والتحول فى هذه المنطقة - مثل مناطق الصراع الحالية فى دارفور - بين الزراعة التقليدية للمحاصيل الغذائية وتبادلها المحدود، ثم الانتقال إلى زراعة المحاصيل النقدية كزراعة رأسمالية بالآلات ممولة من "قنات اجتماعية" من خارج المنطقة لا تعرف أن الأبقار هناك تسمى "المال" والأغنام تسمى "الفضة الصوفية"...! وبهذا الجهل أو التجاهل من قبل الرأسمالية المحلية أيضاً ينطلق الصراع الذى نراه.

لقد أعقب موجة دراسات عبد الغفار محمد أحمد أو إدريس سالم الحسن فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية فى السبعينيات والثمانينات بالأساس موجة دراسات أخرى قدمها مركز الدراسات السودانية الذى بدأ نشاطه فى القاهرة ( ١٩٨٨ ) فترة الهجرة الاختيارية للعقول السودانية حتى عودته مؤخراً، حيث أثرى المكتبة بموجة جديدة من الكشوف الثقافية بحق عن واقع الحياة الاجتماعية والثقافية بالسودان، وانطلاقاً من فكرة التنوع والوحدة فى السودان وعلاقتها ببناء الدولة الوطنية أفرد لها المركز مجلداً هاما أصدره عام ١٩٩٥.

وحيدر إبراهيم المشرف على المركز مثقف له إسهامه بدوره فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية قبل أن ينشغل بالرد على الفكر الإسلامى فى السودان، كما يبرز بين المثقفين المنشغلين بمثل هذه القضايا عبد الله على إبراهيم فى مجال



سوسيولوجيا الثقافة بل وقضية الثقافة والديمقراطية في السودان، وإبراهيم النور ومحمد سليمان وسامية النقر في التنمية ومن قبل ذلك كان الراحلان محمد عبد الحى وعلى الملك فى الأدب وغير هؤلاء الكثيرون ممن نقدرهم ويصعب حصرهم.

والخلاصة أنه يهمنى فى هذه "الجردة" السريعة، أن أنبه القارئ العربى إلى أن مياها معرفية غزيرة تمر من تحت قدميه فى التعرف على ما يجرى لمجتمعه العربى الذى تشكل فيه "الأطراف" مخاطر تفوق ما يتعرض له "المركز" أحيانا، إن جازت هذه التعبيرات. إلا أنني لابد أن أشير هنا إلى مسئولية الفكر "القومى" تارة و "الإسلامى" تارة أخرى فى تجاهل المنتج الثقافى الهام الذى يصدر هنا وهناك فيما يسمى بالأطراف، نتيجة الخطاب السياسى الخطابى الذى يصاغ فيه الفكر أحيانا، أو التعصب لصياغات معينة لاتقبل التنوع فى هذا التفكير أحيانا أخرى. ولا أريد هنا أن أدخل فى جدل البعد السياسى للقضية ولكنى أشير إلى أن ذلك كثيرا ما وضع "البحوث العلمية" موضع كتب الراى والتثقيف السياسى، فنفتقد القيمة الهامة والحصيلة الضرورية لتكوين مصادر معرفية موضوعية بمجتمعاتنا، أو نتوقف فى معارفنا عند المركزى لا "الطرفى"، من هنا جاء تقديرى مرة أخرى لإنتاج المدرسة السودانية التى لا تنتشر أعمالها بأى قدر من العناية فى المشرق أو المغرب.

ولذلك فعندما يتحدث الرئيس "بوش" عن "أوضاع السودان" و"التطهير العرقى"، ويفتى فى شئون فرق الجن من "الجنجاويد" بلكنة رعاة البقر الأمريكية! فلا يلومن العرب إلا أنفسهم!

\*\*\*\*\*

### ٣- تكامل مصر والسودان أمام الأسئلة الصعبة

يقال أن مصر كلما ضاق عليها الأمن القومى العربى، لجأت مباشرة إلى الدائرة الأضيقة ممثلة فى الأمن الوطنى، وامتدادها السودانى تحديداً. ولذا لم يدهش العارفون بذلك من الصخب الاعلامى حول دعوة مصر والسودان إلى "دائرة التكامل" القديمة من خلال زيارة الرئيس مبارك للسودان أول مايو ٢٠٠٣. ولسنا فى حاجة لتصوير "التضييق" الأمريكى على مصر، والضغط الأمريكى على السودان، قبل وبعد غزو العراق نفسه ثم الانفراد بسوريا ولبنان مما جعل حديث الأمن القومى العربى أثراً بعد .... كما يقولون!



وإن كانت مثل هذه الخطوة المصرية السودانية ليست جديدة في تكتيكات البلدين ولا نقول استراتيجيتهما، خاصة وقد غلفتها جولة الرئيس مبارك العربية، بما يوحي أنها ذات طابع عربى شامل لمواجهة الهجوم الأمريكى الكاسح على المنطقة، إلا أن جزئيات الواقع العربى من الخليج للمحيط لا توحى إلا أنها خطوة مصرية سودانية بحتة تعالج أشكال العزلة التى باتت مضروبة على كل قطر على حدة بأيدي أمريكية حديدية لا يغلها إلا صحوة عربية من نوع مختلف، لا يبدو مستحيلاً إذا كنا نرقب بعناية ما يجرى فى أوروبا الغربية أو آسيا الروسية أو أقصى الشرق الآسيوى.

ولا يبقى إلا أن ندرس فى الواقع العربى مصير هذه التجمعات القطرية، ثنائية أو سداسية فى المشرق العربى ووداى النيل، لنكتشف أن حجم المشاكل والمصاعب أمام العمل القطرى قد يفوق كثيراً ما نتحدث عنه كعمل قومى - وهنا يظل التساؤل مطروحاً على نظمنا وشعوبنا العربية؛ لماذا لا نستحضر أى معنى قومى - ولو جزئياً - عندما تتكأأ علينا الشدائد على نحو ما نعيشه الآن؟ إن ما نراه من المأزق السورى والسعودى والمصرى مثلاً كان جديراً أن يستدعى عند بعض العقلاء طرفاً من الحنكة السورية التقليدية، أو الدبلوماسية الهادئة السعودية، أو التحركات المصرية النشطة ليتحقق مثلاً نوعاً من اللقاء المصرى السورى السعودى الذى بدا مخيفاً لقوى معادية كثيرة فى أكثر من مناسبة فى الخمسينيات والسبعينيات وحتى فى التسعينيات. وأتصور أنه ما زال ممكناً وفق قدر ملحوظ من المناورة على مستوى دولى (مع أوروبا - دول العالم الثالث)، ووفق تطلعات للشعوب العربية بعد خيبتها فى العراق، تجعلها تطمح لرؤية مثل هذا المحور المركزى نابعا على الساحة العربية، وهو الذى يصلح الجامعة العربية، ويهدىء من اندفاعات خاطئة فى الخليج، وقد يستفيد من هذه القدرات العربية الأخرى أو تلك الراغبة فى التفاهم أو التعاون على المستوى الأفريقى أو الدولى.

لكن..... والحال يبدو خلافاً لكل ذلك، فإننا سوف نظل نعيش ونرى حلولاً جزئية هنا وهناك، ونظل ندرس فى "الممكن" والمطروح والمسموح به، والذى يبدو أنه يحقق بعض الراحة المؤقتة لنظمنا العربية رغم أنها راحة مشوبة بالمشكلات والأسئلة الصعبة التى لا تجعلها - فى يسر - مستدامة!

وفى هذا الإطار يمكننا أن ندرس تلك الخطوة الاعلامية البارزة حول التكامل المصرى السودانى المعلن عنه خلال زيارة الرئيس حسنى مبارك للسودان مؤخراً ويقتضى ذلك أن نعالج فى عجلة مسألتين هامتين:

١- ما الذى وصلت إليه أو حققته تجربة التكامل السابقة بين مصر والسودان بين ١٩٧٤-١٩٨٥؟

٢- ما هى الأسئلة الصعبة التى تواجهها المحاولة المفاجئة الجديدة؟

أولاً: حملت التجربة الأولى اسم "منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى" الذى أعلن فى فبراير ١٩٧٤. ورغم أنها جاءت فى ظرف توفر فيه للتضامن العربى بعض مظاهر الازدهار فى حرب ١٩٧٣، وإن التجربة لم تكن بعيدة عن ميثاق طرابلس الذى جمع مصر والسودان وليبيا وسوريا لبعض الوقت، إلا أن أجواء اتفاقات "فك الاشتباك" من قبل مصر، وحاجة مصر والسودان معاً لاتفاقية الدفاع المشترك، وموجة الجفاف على أبواب حوض النيل، جعلت الاتفاق يمشى سريعاً فى اتجاه الثنائية، وليس لتطوير العمل العربى المشترك، أعتمد عليه النميرى لمواجهة عزلته السياسية داخلياً، واعتمدت عليه مصر، لحل بعض مشاكلها الخاصة، مع المياه، ومع العرب، ومع الاندفاع الاستراتيجى نحو "الصديق الأمريكى" الجديد، الذى سارع بجر مصر لمعاركه فى الحرب الباردة بأفريقيا (اثيوبيا- انجولا- زائير...) لذلك فإن تجربة التكامل تلك رغم تأسيسها لعدد من أوجه التكامل الحقيقى لو خلصت النوايا ورغم الصخب الاعلامى أيضاً الذى أحاط بها فإنها سرعان ما انقضت مع انقضاء حكم نميرى لتتراكم مشاكلها فى العلاقة بين البلدين بأكثر مما تتصلب أرضيتها لصالح الشعبين. ولا مجال هنا إلا للأسى إذا تحدثنا عن اللجان الوزارية التسعة التى كانت تجتمع بين كل ٣ أو ٦ شهور، أو اتفاقية قناة "جونجلي" التى استحضرت أكبر حفار فرنسى لتنظيم ورود المياه من منطقة السدود بجنوب السودان، أو عن منطقة التكامل التى وحدت محافظة أسوان والمديرية الشمالية بالسودان تقريباً، أو اتفاق الاستثمار والتنمية المشتركة لمنطقة حلايب المتنازع عليها، أو الشركة الزراعية التى اتفق على أن تزرع حوالى مليون فدان بمنطقة الدمازين ولم تتجز إلا أقل من عشر هذه المساحة. وتوج كل ذلك اعلان قيام برلمان وادى النيل ليجتمع أكثر من ٦٠٠ برلمانى فى القاهرة (١٩٧٧) والخرطوم ١٩٧٩ فى أكبر مظاهرة ممكن أن تتم للعلاقة بين البلدين دون أية سلطة تشريعية لدعم علاقة الشعبين وحين انهار كل ذلك تقريباً مع الانتفاضة

الشعبية في السودان ١٩٨٥، قال البعض أن التجربة كانت فورية طول الوقت أو أنها كانت أساساً لأغراض عسكرية ولم تكتسب قاعدتها الشعبية، ولم توضع في أي إطار عربي برغم استمراريتها... وجاءت كامب ديفيد تكمل اجابة بقية الأسئلة! ثانياً: ها نحن أمام التجربة الجديدة: الظرف العربي والدولي هنا أسوأ كثيراً والشعوب لم تعد تقبل بمزيد من المظاهر بعد أن تأكدت لها هشاشة النظام العربي القومي الذي عاشت تجربته في الدفاع عن العراق، فجاءتها الضربات من كل صوب. والحلف العربي الثلاثي أو الرباعي أو ما شئت من الأرقام لا يسعى إليه أحد ليحقق قدراً من الصمود العربي الجماعي أمام هذه الكارثة. وحتى برنامج التكامل السوداني الليبي، لا يأتي عنه خبر ليلتحم، ولو في هذا الإطار الإقليمي الفرعي، مع التكامل المصري السوداني المطروح. ولذا تثار الاسئلة الصعبة أمام التجربة التكاملية الجديدة بين مصر والسودان:-

\* إذا كانت حكومة مصر تركز لاستقرارها التاريخي، فهل النظام السوداني في حالة تسمح له بتجارب تكاملية وهو يعاني من أوضاعه في الجنوب والغرب والشرق من البلاد؟

\* هل تغامر مصر بدعم نظام متصلب ضد الديمقراطية في السودان وهي التي عانت عقب الثورة ضد النميري تمرداً على العلاقات كلها مع مصر توجته حكومة الإنقاذ عام ١٩٨٩؟

\* ماذا ستفعل مصر مع القوى السياسية التي حالفها في معارضتها وحتى في حوارها مع النظام السوداني بما في ذلك الجنوبيين أنفسهم؟ أم ترى ستتحمّل مصر اتهامها مرة أخرى بأنها لا تترتاح لنظام ديمقراطي في السودان وهذا ما لم يكن موقف مصر من القوة للمساهمة في تطوير الانفراجة السياسية بالخرطوم والجنوب معاً.

\* هل سيتيح المخطط الأمريكي في السودان هامشاً للعلاقات المصرية السودانية السوية بينما تبدو محاولات عزلها صارخة في المسألة العراقية والسورية والعمل العربي عموماً؟ ولماذا لا تدفع مصر دور الجامعة العربية وصندوق تنمية الجنوب السوداني حيث لا تستطيع وحدها تقديم الكثير للخرطوم.

\* وأخيراً هل ترحم البيروقراطية المصرية والإعلام المصري تجربة التكامل هذه المرة.

## للمؤلف

### كتب...

- \* دليل الدول الإفريقية (إشراف) القاهرة ١٩٧٥
- \* العلاقة بين حركتي التحرر الوطنى العربية والإفريقية الخرطوم ١٩٧٦
- \* انجولا.. الثورة وأبعادها الإفريقية بغداد ١٩٧٨
- \* أفريقيا.. قضايا التحرر والتنمية القاهرة ١٩٨١
- \* العرب والإفريقيون.. وجهها لوجه القاهرة ١٩٨٥
- \* إسرائيل وأفريقيا- (مع د. عواطف عبد الرحمن) القاهرة ١٩٨٦
- \* أفريقيا- كتاب غير دورى (مجلدان) (إشراف) القاهرة ١٩٨٦-١٩٨٧
- \* حوارات.. سمير أمين دمشق ١٩٩٤
- \* حقوق الإنسان فى أفريقيا والوطن العربى- مع عيسى شيفجى القاهرة ١٩٩٤
- \* مواد أفريقيا (فى: موسوعة العلوم السياسية) جامعة الكويت ١٩٩٠
- \* الشرق أوسطية مخطط أمريكى صهيونى (تحرير) القاهرة ١٩٩٨
- \* أفريقيا.. فى نهاية قرن القاهرة ٢٠٠١
- \* فى ثقافة التحرر الوطنى القاهرة ٢٠٠١
- ترجمة...
- \* الفولكلور قضايا وتاريخه (مع عبد الحميد حواس) القاهرة ١٩٧١
- \* من تجارب الحركات الديمقراطية فى أفريقيا والوطن العربى (مع آخرين) القاهرة ١٩٧١



دراسات...

\*مقالات أساسية في: قضايا فكرية (القاهرة) - لطريق (بيروت) شهادات (دمشق)  
الثقافة العربية (تونس) إضافات (تونس) الثقافة السودانية (الخرطوم) الكرمل  
(فلسطينية) - الجنوب الإفريقي (هراري) النهضة الأفريقية (لندن).





# أفارقة وعرب في هقب الريح

★ يتابع هذا الكتاب الأحداث الأفريقية في السنوات الأولى للقرن الواحد والعشرين .

★ وهو يتوجه إلى القارئ العربي الذي يشعر المؤلف بضرورة أن يلتفت لإمكانيات التقاء شعوب الجنوب في ظروف التكتلات الكبرى من حوله ، وهيمنة عملية العولمة على مصائر كثيرة .

★ إن التفاعلات على سطح القارة بين شعوب متنوعة وصراعات وتوافقات متجددة ، شاملة العرب والأفارقة ، قد تدفع القارئ العربي إلى تأملات جديدة في حقيقة توجهاته ثقة منا إن كتلة شعوب الجنوب تستطيع أن تفعل الكثير من أجل مستقبل أفضل .

## الناشر

دار الأمين - القاهرة

